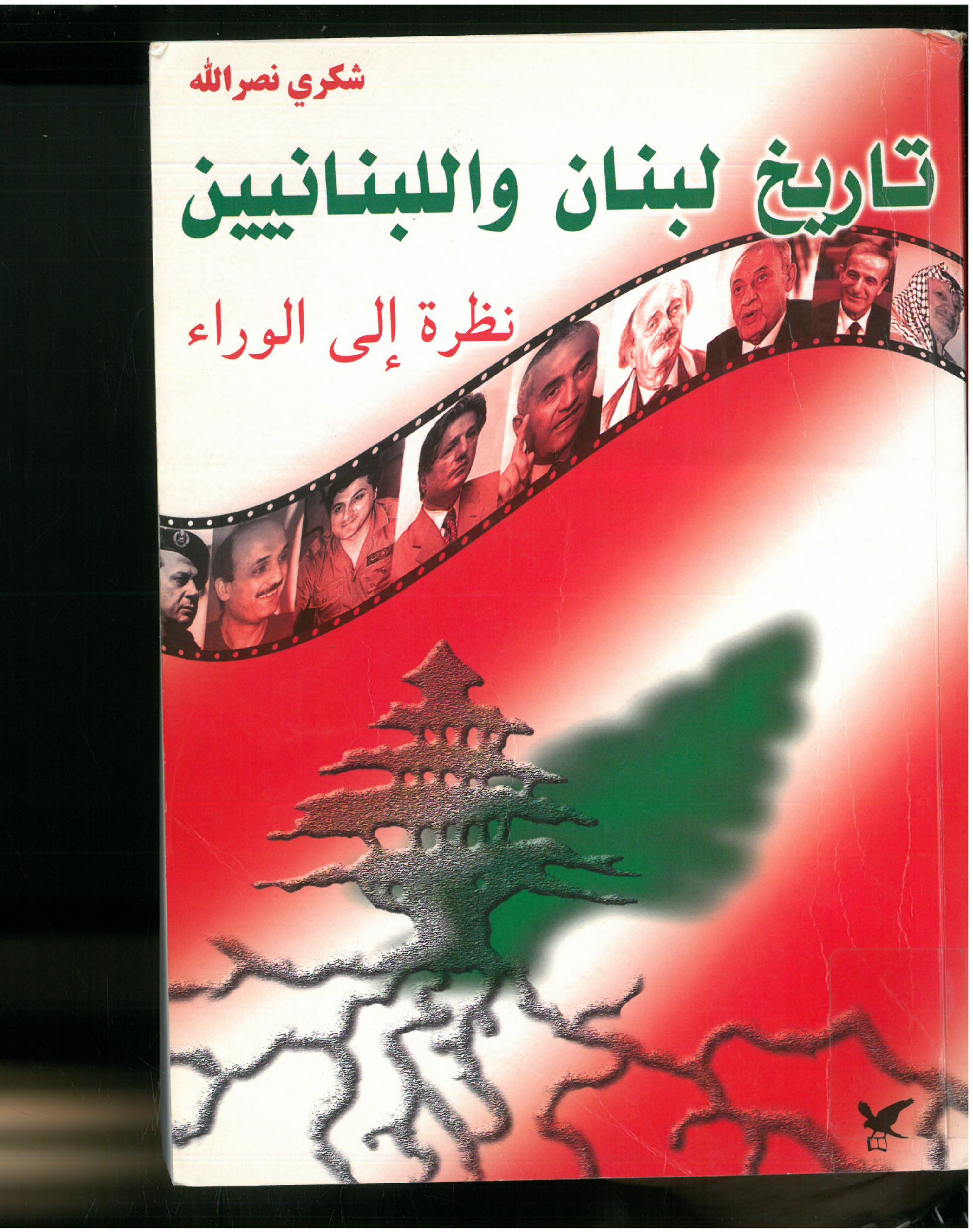


شكري نصرالله
تاريخ لبنان واللبنانيين
نظرة إلى الوراء

شكري نصرالله

تاريخ لبنان واللبنانيين

نظرة إلى الوراء

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب: ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
e-mail: tradebooks@all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

تصميم الغلاف: برنار يوسف
الإخراج الفني: تركية التالي

المحتويات

نظرة إلى الوراء... إلى بلاد الفينيقيّين

بعد ظهر الرابع عشر من أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٢ تمَّ اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب حديثاً بشير الجميل، بواسطة عبوة ناسفة متطورة جداً وُضعت في الطرف الآخر من جدار المكتب السياسي لحزب الكتائب الواقع في منطقة الأشرفية في بيروت. وقد حصل ذلك أثناء زيارة للمكتب كان يقوم بها الرئيس الذي تم انتخابه قبل ثلاثة أسابيع فقط في جلسة عقدها المجلس النيابي اللبناني بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢، في ثكنة المدرسة الحربية في بلدة الفياضية؛ وذلك بأكثرية ٥٧ صوتاً من أصل ٦٢ نائباً حضروا الجلسة. قُتل الرئيس بشير، وتمزّق جسدُهُ وقُتل معه عشرون كتائبيًّا وجرح ستون داخل المكتب وخارجه.

في صباح اليوم التالي، الخامس عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، صدرت جريدة «العمل» الناطقة باسم حزب «الكتائب اللبنانية» الذي ينتمي إليه الرئيس بشير بعنوان كبير يقول: «شهيد العشرة آلاف وأربعمائة وخمسين كيلومتراً مربعاً». وهذا العنوان بالذات سيكون نقطة انطلاق هذا الكتاب الذي أردته أن يكون دليلاً صادقاً وموضوعياً على ملحمة تاريخية عمرها ستة آلاف عام لقطعة أرض صلبة وجبارة وقاسية اسمها لبنان، كانت عدة لبنانات قبل ستة آلاف عام، وما زالت كذلك بعد ستة آلاف عام.

ومثل معظم اللبنانيين الذين كانوا في تلك الأيام يعيشون حالة مختلطة من الجنون العسكري، والهلع، والاستسلام الكامل لما يحدث خارج النوافذ المغلقة، كنّا نرى في بشير الجميل رئيساً يريد النهوض بالوطن من كبوته. ويعمل مع المواطنين على توحيده وجعله

لبناناً واحداً لكل اللبنانيّين، لكن لا بدّ من القول إن بعض اللبنانيين - وبينهم زعماء ومفكرون وسياسيون كبار - كانوا يظنون أن لبنان لا يمكن أن يحكمه رجل حزبي ومقاتل. وكانوا، بالتالي، غير متفائلين بقدرة بشير الجميل على توحيد الناس والوطن. وبسرعة غير متوقعة قتل بشير فسقطت ظنوننا وظنونهم، و لم يكن بالإمكان الحكم على قدرته أو عدم قدرته على النهوض بالبلد الذي دمَّرته الحرب الأهلية التي اندلعت قبل انتخابه بسبع سنوات، أي: في الثالث عشر من شهر نيسان/إبريل عام ١٩٧٥. واستمرت، بعده، بالسلاح لمدة سبع سنوات أخرى، ثم بالخصومات والعداوات والسلبيات حتى اليوم. وليس ثمة ما ينبئ بقرب نهايتها.

ومن المدهش فعلاً، أنني - وأنا أعدُّ لهذا الكتاب - لم أقرأ، و لم أسمع، و لم أطّلع على وطن في تاريخ الإنسانية كلها يشبه لبنان. لقد رأيته وطناً فريداً متفرداً في كل شيء. وكلما كنت أوغل في البحث والدراسة، كانت تعتريني الدهشة، وأصطدم بجدار سميك من التناقضات المذهلة التي كانت ومازالت تحيط بهذا الوطن الصغير العظيم.

إنه مساحة من الأرض تتكون من جبال عالية وساحل وسهل لا تتجاوز العشرة آلاف وخمسائمة كيلومتر مربع. بل هو عشرة آلاف وأربعمائة وخمسون كيلومتراً مربعاً، ولكنه تمكن أن يملأ الدنيا ويشغل الناس منذ ستة آلاف عام، عندما استوطنه شعب سامي نشيط هو الشعب الكنعاني الذي اندفع إلى الجنوب فأقام في فلسطين الحضارة العبرانية، وإلى الشرق والشمال فأقام الحضارة الآرامية على أراضي ما يعرف بسوريا اليوم. وفي خضم هذا التفاعل السريع لم يعد ممكناً الاستمرار بتسمية اللبنانيين بالكنعانيين لأنهم أصبحوا عبرانيين في الجنوب، وآراميين في الشمال، فسمّاهم الإغريق الفينيقيين. واستناداً إلى المؤرخ الشهير فيليب حتي فإن لفظة فينيقيا التي اختص بها لبنان هي كلمة إغريقية معناها أرجوان (Phoinix). والأرجوان هو مادة حمراء اللون استخرجها اللبنانيون من نوع من أنواع السمك الذي يعيش في مياه البحر المتوسط ونقلوها إلى معظم أنحاء العالم المعروف في ذلك التاريخ السحيق، فلوَّن الملوك والأغنياء بها ملابسهم وجدران منازلهم. وزيّن الناس بها رسومهم وصناعاتهم الخزفية والزجاجية.

و لم يقتصر نشاط الفينيقيين اللبنانيين على صناعة الأرجوان وتسويقه، بل إنهم قدَّموا لأشقائهم الكنعانيين والآراميين، ومن ثمَّ لجيرانهم الإغريق الكثير من الوسائل الحضارية كالفنون واللغة والدين وفن العمارة والزراعة والأدب. ثمّ من فينيقيا إلى بلاد الإغريق. ومن الإغريق إلى بلاد الغرب في أوقات لاحقة. ومن المؤكد أن باستطاعة اللبنانيين أن يزعموا أنهم قدموا للإنسانية حضارة من النوع المميز. ولعل أعظم ما أنتجته حضارتهم هو ترتيب حروف الهجاء التي لا تزال تعتبر أعظم ما أنجزه الإنسان من اختراعات في التاريخ. وقبل حروف الهجاء الفينيقية كان الفراعنة يكتبون بالرسم. وكانت بلاد ما بين النهرين تكتب بالحروف المسمارية. وفي حين كانت عبارة فرعونية مؤلفة من ثلاث كلمات تحتاج إلى مساحة تزيد عن عشرة سنتمترات مربعة، كانت هذه العبارة لا تحتاج لأكثر من سنتمترين مربعين بالحروف الفينيقية. والفارق نفسه تقريباً قائم بين الحروف الأشورية والفينيقية. وباستطاعة اللبنانيين اليوم أن يزعموا أن أجدادهم هم الذين اخترعوا هذا الترتيب الأبجدي العظيم الذي سجَّل العرب به آدابهم.. ثم نزل به قرآنهم. وكان في الوقت نفسه أساس الأدب العبراني الذي كتبت به أسفار كتاب التوارة، ومن بعده، كتب تلاميذ المسيح، ورسلُه أعمالهم وأناجيلهم.

في التوراة، ورد اسم لبنان أكثر من سبعين مرة. وفي سفر نشيد الإنشاد للنبي سليمان قصائد خالدة يتغنى بها بلبنان. وقد ورد في الفصل الخامس من هذا النشيد قوله: «هلمي معي من لبنان أيتها العروس.. معي من لبنان...» ويقول في مكان آخر: «عين جناتٍ وبئر مياه حيّة وأنهار من لبنان..» ويقول: «ساقاه عمودان من رخام موضوعان على قاعدتين من إبريز.. وطلعته كلبنان». ويقول: «... وأنفك كبرج لبنان الناظر إلى دمشق..». ويقول: «رائحة ثيابك كرائحة لبنان..» إلى آخره.

وفي العهد الجديد، تاريخ حياة السيد المسيح نقرأ في إنجيل مرقس وإنجيل لوقا وإنجيل متّى وفي أعمال الرسل أن السيد المسيح زار لبنان أكثر من مرة وتجوّل في جنوبه وصنع فيه أعجوبته الأولى. ففي إنجيل متى نقرأ في الفصل الخامس عشر ما يلي:

«ثم خرج يسوع من هناك وذهب إلى نواحي صور وحيداً».. ونقرأ في إنجيل مرقس الفصل السابع ما يلي: «ومضى من هناك وذهب إلى نواحي صور فدخل بيتاً وكان لا يريد أن يسمع به أحد.. فسمعت به امرأة لها بنت صغيرة فيها روح نجسة فجاءت وارتمت على قدميه وكانت المرأة وثنية من أصل سوري فينيقي. فسألته أن يطرد الشيطان عن ابنتها...».

وفي أعمال الرسل الفصل ٢١ يقول القديس لوقا مؤلف هذه الأعمال ما يلي:

«... فلما بدت لنا قبرص تركناها عن يسارنا واتجهنا إلى سوريا فوصلنا إلى صور لأن السفينة تريد أن تفرغ فيها حمولتها، ووجدنا التلاميذ هناك فأقمنا سبعة أيام. وكانوا يسألون بولس بوحيٍ من الروح كي لا يصعد إلى أورشليم..».

أعمالهم وصفاتهم

إن هذه اللمحة التاريخية عن لبنان، تدل - بما لا يدع مجالاً للشك - أن سكان هذه البقعة من الأرض قدّموا للحضارة أعمالاً أكبر بكثير من حجم جبالهم العالية وسهولهم الضيقة، وسواحلهم المفتوحة على العالم. وفي تقديري إن طبيعة التضاريس التي يتشكل منها لبنان وسوريا وفلسطين تجعل من لبنان قطعة فريدة بين جيرانها. فجباله أعلى بكثير من جبال سوريا وفلسطين، ووديانه أشد انحداراً من وديان سوريا وفلسطين، ولذلك لم يكن بإمكان أحد أن يستوطن هذا الجبل القاسي إلا إذا كان يتمتع بقوة جسدية متفوقة. ومن غريب المصادفات التي يتميز بها لبنان أن حدوده الشمالية التي تفصله اليوم عن سوريا هي النهر الكبير الشمالي. وهذا النهر بالذات يعرف في التاريخ باسم إليوثيروس Eleutherus ومعناها: الحُرّ. بينما يفصله عن سوريا في الشمال الشرقي نهر العاصي.. الذي سمي العاصي لأنه يبدو صاعداً إلى فوق رافضاً منطق مجرى المياه الذي ينحدر نزولاً ولا يصعد صعوداً. وكأني بنهر العاصي.. والنهر الحر (الكبير الشمالي) اللذين لأسبغا صفاتهما بشكل دقيق على الإنسان اللبناني. فهو حرّ وعاصٍ في وقت واحد. وبسبب هاتين الصفتين النادر توفرهما في شخصية واحدة نظراً لتناقضهما، تمكن اللبناني من أن يقهر الطبيعة ويتمرد على سريانها المتناسق، فنشأ عن هذا النشاط النادر أمران تميز بهما لبنان واللبنانيون منذ ذلك التاريخ:

- **الأمر الأوّل**: جبال لبنان التي يغطي الثلج معظم قممها معظم أيام السنة (خصوصاً في التاريخ القديم حيث لم تكن الحضارة قد جلبت الحرارة الناتجة عن المصانع والسيارات والطائرات.. إلى آخره». أقول: إن جبال لبنان ووديانه ومناخه وصعوبة الحركة فيها جعلت منه بلداً لا يستطيع العيش فيه سوى الأقوياء المتمتّعين بأجساد صلبة سواء بالنسبة

للإنسان أو بالنسبة للحيوان. فلم يعرف جبل لبنان من الحيوانات الداجنة سوى الحمير والبغال والماعز والطيور الداجنة لقدرتها على الحركة بين صخوره وهضابه. ونادراً ما يرى المرء اليوم حصاناً أو خروفاً أو بقرة يملكها الجبليون اللبنانيون، أو يفيدون منها نظراً لخطورة عيش هذه الحيوانات في الجبال. أما الجمل فلم يعرفه اللبنانيون في الماضي ولا في الحاضر.. حتى في السهول الخصبة القليلة المساحة لكن المرتفعة عن سطح البحر بما معدّله ٩٠٠ متر أو أكثر حيث لا يستطيع الجمل أن يعيش.

وطبقاً لهذه الجغرافيا الفريدة في هذا الجزء من العالم، أصبحت جبال لبنان مقراً للأقليات والجماعات المظلومة أو المضطهدة أو - حتى - المطاردة لأن البحث عنها واعتقالها كانا من الأمور الصعبة، بل المستحيلة، داخل دهاليز جبال لبنان.. وعلى مرّ الأيام أصبح لبنان ملجأ - وطناً لهؤلاء الذين خرجوا على معتقدات أوطانهم أو تعاليمها أو تقاليدها، أو أولئك الذين كانوا يحلمون بوضع فلسفة جديدة، أو تفسير مغاير لما درجت مجتمعاتهم عليه من مبادئ وأفكار. ومن هنا يمكن أن نفسر انتشار فرق مسيحية وإسلامية لم تكن معروفة في مجتمعاتها السابقة. فالطائفة المارونية المسيحية مثلاً كبرت وترعرت في لبنان. وفي وقت لاحق تجمع في لبنان مسيحيون آخرون من الأرثوذكس والكاثوليك.. ثم في أوقات لاحقة.. لحق بهؤلاء أعداد من الأرمن والبروتستانت.

وعلى غرار ما فعله الموارنة. فقد استقرت الدعوة الدرزية في جنوب لبنان، وقبلها استوطنت فيه الطائفة الشيعية.. وجميع هذه الطوائف كانت تعتبر متمرّدة على الدين والمعتقد السائد آنذاك.

ولم يقتصر هذا الأمر على تاريخ لبنان بعد المسيح، بل إن ديانة اللبنانيين القدماء صنعتها الطبيعة اللبنانية نفسها. فقد واجه الفينيقيون حقائق طبيعية غاية في الدقة والقوّة فعبدوها. نذكر مثلاً: الموت والقيامة، وهما في تراث الفينيقيين يمثّلان موت فصل الصيف أمام فصل الخريف وموت فصل الخريف أمام فصل الشتاء. ثم قيامة الخضرة والنبات في فصل الربيع. وهكذا في العام الذي يلي. وليست أسطورة الإله تموز وزوجته الإلهة عشتروت سوى تفسير لهذه الدورة العجائبية للحياة الإنسانية. وتموز الذي هاجمه الخنزير البرّي وقتله انحدر إلى عالم الأموات، لكن عشتروت نزلت إليه وأحيته وعادت به إلى عالم الأحياء.

وتموز لفظة سومرية معناها «الابن الأمين» غير أن الكنعانيين أطلقوا على تموز اسم: أدون..، و«أدون» معناها: المولى. وعن الكنعانيين أخذ الإغريق «المولى» «أدون» وأضافوا إليه حرف السين فأصبح أدونيس، أي «سيدي ومولاي». وبدأوا بعبادته. وأزعم أن أصل هذه الأسطورة هو تتابع الصيف والربيع، أي موت الخضرة ثم ظهورها من جديد. يساعدني على هذا الاستنتاج أن لفظة تموز أصبحت تطلق على أشد شهور الصيف حرارة حيث تموت أوراق الشجر وتذبل الخضرة والمرابع والسهول وتجف سنابل القمح. وفي الربيع تعود الحياة إلى النبات والشجر والقمح، تماماً كما حدث في الأسطورة التي تقول إن عشتروت أحيت تموز (أي: أدونيس) الذي تصطبغ مياه نهر ابراهيم، حيث وقع موته، باللون الأحمر الذي هو لون دماء تموز مع قدوم كل صيف، ثم تعود به إلى الحياة في فصل الربيع.

● **الأمر الثاني**: الذي نرى أنه يميز لبنان والإنسان اللبناني القديم والحديث هو: الذكاء والشخصانية والإقدام على المغامرات. فنحن نعرف الآن أن الفينيقي اخترع الأرجوان الذي أنتجه من دماء نوع من أنواع السمك الذي يعيش على شاطئ المتوسط وجعله صباغاً للملابس والخزف والرسوم والزجاج. ونعرف أنه اقتبس، ثم طوّر صناعة الزجاج، والقماش. ونعرف أنه أدرك قبل المجتمعات البشرية الأخرى، صلابة وأهمية شجر الأرز الذي لم يكن موجوداً سوى في جبال لبنان. فقام باقتطاع أخشابه وصنع منها قوارب متينة قادرة على الصمود في وجه الأمواج والرياح البحرية. ويخبرنا فيليب حتي أن الفينيقيين كانوا أول من اكتشف نجمة القطب الشمالي التي استعانوا بها على تحديد نزول مراكبهم إلى البحر وتوقيته وكيفية توجيهها والتحكم بمسارها. ونعرف أيضاً أنهم طوروا الكتابة ونظموها في أبجدية يسهل تعلمها وكتابتها والتعامل مع المجتمعات الأخرى بها. فلما ملكوا كل هذه القدرات كان أمامهم أن يسعوا إلى توسيع مجالهم الحيوي لبيع منتجاتهم واختراعاتهم كي يعيشوا في شيء من الرفاهية والدفء اللذين كان مناخ جبالهم يفرض توفرهما في منازلهم. ولكي يحصل لهم ذلك، لجأوا إلى التجارة بواسطة البحر بعد أن، أتقنوها بواسطة الطرق البرّية الفاصلة بينهم وبين جيرانهم المصريين والإغريق والأشوريين، إضافة إلى بيتهم السوري الآرامي، والفلسطيني الكنعاني.

ولكي يتمكن الفينيقيون اللبنانيون من تحسين معيشتهم ـ وهذه ـ على كل حال ـ صفة من صفات الإنسان منذ بدء الخليقة، كان عليهم أن يبيعوا منتجاتهم النادرة إلى جيرانهم ويجنوا منها الثروة المطلوبة. ولكي يتم البيع والشراء، أي: التجارة، كان على الفينيقيين أن يغادروا أرضهم برّاً وبحراً ومعهم فقط العمال والبحّارة والمنتجات. وكان هذا يضطرهم إلى ترك بيوتهم ونسائهم وأطفالهم وشيوخهم في لبنان، فلجأوا ـ بحكم الطبيعة البشرية ـ إلى تحصين هذه البيوت خوفاً من المجهول فأنشأوا ما يسمّى في التاريخ الفينيقي والإغريقي: المدينة ـ الدولة، أي أنهم حصنوا مواقعهم على الساحل اللبناني والسوري والفلسطيني وجعلوا من ميناء كل موقع دولة قائمة بذاتها. وكان في طليعة هذه المدن ـ الدول: جبيل (بيبلوس) أقدم مدينة في التاريخ، وصيدا التي كان الفينيقيون يصطادون من شاطئها سمك الأرجوان ولذلك سمّيت صيدا (من صاد يصيد) وصور ومعناها: صخر، وإرواد، وأوغاريت، ثم بيروت، المدينة التي أصبحت مع ارتفاع وتيرة الحضارة الفينيقية عاصمة لمعاهد الحقوق والشرائع والقوانين، والتي أطلق عليها الإمبراطور الروماني يوستينيانوس لقب: «أمّ القوانين ومرضعتها».

وقد تمكّن الفينيقيون من أن يصنعوا حالة من السلم الأهلي بين هذه المدن ـ الدول فلم يجر بينها سوى التنافس التجاري. ومنها انطلقوا إلى العالم يبيعون ويشترون ويقدمون الخدمات التي لم يكن يتقنها سواهم، فبنوا هيكل سليمان من أخشاب أرزهم ونقلوها في زوارقهم إلى فلسطين مقابل معاهدة تجارية بين حيرام ملك مدينة (دولة) صور وسليمان ابن الملك داود كما تذكر التوارة. وقد جنى الفينيقيون مقابل المساعدة على نقل خشب الأرز وبناء الهيكل عشرين ألف كر حنطة وعشرين ألف كر زيت.

خارج هذه المدن ـ الدول الست، انطلق الفينيقيون إلى فتح أراض وآفاق تجارية، فغزوا القارة الأفريقية ومخروا عباب مياهها. وأقاموا في آسيا وأفريقيا وأوروبا مستعمرات لهم في قبرص ورودس وكريت وصقليه وسردينيا ومالطا وقادس في إسبانيا، وقرطاجة في تونس وقرطاجة في إسبانيا. بل إن اسم إسبانيا نفسه هو اسم فينيقي مشتق من كلمة شيفانيا Schephania ومعناها بالفينيقي «أرض الأرانب» ذلك أنه عندما اجتاحها التجار الفينيقيون لاحظوا أن أراضيها تجتاحها أسراب من الأرانب.

وفي بلاد الإغريق، أنشأ الفينيقيون مدناً يمكن وصفها بالمستعمرات مثل مدينة كورنثوس، وتراقيا، وساموس، وكريت وغيرها.

غير أن ثمة ما يميز ـ بشكل صارخ ـ علاقة الفينيقيين بما احتلوه من مستعمرات . فهم لم يكونوا مستعمرين بالمعنى المعروف للكلمة. و لم يدخلوا هذه المستعمرات بالسيف، أو بالاحتلال العسكري، بل بالعلاقات التجارية فقط. ذلك أنهم لم يكونوا محاربين، و لم يكن السلاح من وسائلهم في فتح البلدان والأراضي، بل السلام والتجارة والعلاقات الاقتصادية. وعندما استخدموا السلاح استخدموه للدفاع وأحياناً للهجوم كوسيلة للدفاع.

وعلى رغم أن هذا الاستعمار النادر كان إنسانياً ويعتمد بالدرجة الأولى على التجارة وجني الأرباح، إلا أن نتائجه على الفينيقيين كانت سيئة إلى درجة عالية. فبسبب عدم اهتمامهم بالسلاح والدفاع عن الأرض والبيت والعائلة في أيامهم الأولى، كان غيابهم في التجارة، عاملاً من العوامل الأساسية التي سهلت لجميع القوى والدول المجاورة والبعيدة، غزو لبنان واحتلاله.

فبينما كان تجار فينيقيا يبيعون الأرجوان والزجاج والخشب والقماش الملون دخل الفراعنة المصريون في أيام الأسرة الفرعونية الثالثة التي حكمت من ١٩٠٢ إلى ١٦٢٨ ق.م. فاحتلوا لبنان لسنوات طويلة. ثم تبعهم الحثيون إبّان عصرهم الذهبي الممتد من ١٣٨٠ إلى ١٣٥٥ ق.م.

ثم الآراميون: في حدود ١٢٠٠ ق.م.

ثم الأشوريون البابليون: ٨٥٥ ق. م.

ثم الكلدانيون: ٥٧٢ ق.م.

ثم الفرس: ٥٥٠ ـ ٤٨٥ ق.م.

ثم الإغريق: ٣٣٠ ق.م.

فالرومان : ٦٤ ق.م.

فالعرب: ابتداء من سنة ٦٣٥ م.

فالصليبيون ابتداء من سنة ١١١٠م.

فالأيوبيون ابتدء من ١١٨٩م.

فالمماليك ابتداء من ١٢٦٣م.

فالعثمانيون من ١٥١٦م حتى ١٩١٨م.

فالفرنسيون، من ١٩١٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٦ ذكرى خروج آخر جندي فرنسي من الأراضي اللبنانية. غير أن لبنان درج على الاحتفال بعيد الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، وهو اليوم الذي تم فيه الإفراج سنة ١٩٤٣ عن الرئيس بشارة الخوري والزعماء المعتقلين معه وهم رئيس الحكومة رياض الصلح والوزراء كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا، ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي. وكان الشيخ بشارة الخوري انتخب رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٤٣ في المجلس النيابي بأغلبية ٤٤ صوتاً من أصل ٥٥ نائباً كان يتشكل منهم المجلس النيابي آنذاك. وحالما تم تشكيل حكومة الاستقلال، بدأ رئيسها رياض الصلح إجراء مفاوضات مع الفرنسيين لنقل سلطاتهم الانتدابية إلى اللبنانيين وتحويل مقر المندوبية الفرنسية إلى سفارة، إضافة إلى تعديلات دستورية من شأنها التأكيد على استقلال لبنان وسيادته على أراضيه. وقد أغضبت هذه الإجراءات المندوب السامي الفرنسي جان هيللو فطلب إلغاءها، لكن بشارة الخوري ورياض الصلح أصرّا على مناقشتها داخل مجلس النواب فأقرها المجلس بالإجماع، الأمر الذي أثار المندوب السامي هيللو فأرسل فرقة من رجال البحرية الفرنسيين فجر ١١ تشرين الثاني/نوفمبر اعتقلت رئيس الجمهورية والخمسة الآخرين، ونقلتهم إلى السجن في قلعة راشيا في البقاع الغربي. وأقدم جان هيللو على تعليق الدستور وحل مجلس النواب، وعين إميل إدّه رئيساً للدولة. وإثر تظاهرات عارمة وحّدت اللبنانيين بشكل لم يسبق له مثيل، اضطرت فرنسا للإفراج عن المعتقلين بعد ١١ يوماً من السجن فخرجوا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ وصار هذا اليوم بالذات هو ذكرى استقلال لبنان لأسباب عاطفية وليس لأسباب واقعية، لأن لبنان بدأ في العام ١٩٤٣ بعد ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة من المفاوضات مع الانتداب الفرنسي أدّت إلى استرداد السلطة اللبنانية الجمارك والأمن العام والشركات والرقابة على المطبوعات من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٥، غير أن فرنسا احتفظت بقيادة ما كان يسمّى «القوات الخاصة» من الجنود

اللبنانيين تمهيداً لاستبدال الانتداب على لبنان بمعاهدة عسكرية تضمن لها بقاء عسكرياً مميزاً، ثمّ أرسلت إلى لبنان في ربيع ١٩٤٥ فرقاً من الجنود السنغاليين لتدعيم جنودها الذين بقوا في لبنان. فرفض اللبنانيون هذا الإجراء، وأعانهم البريطانيون على رفضه فاضطرت فرنسا لإجلاء آخر جندي من جنودها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ كما ذكرنا قبل قليل.

فالأيوبيون ابتدء من ١١٨٩م.

فالمماليك ابتداء من ١٢٦٣م.

فالعثمانيون من ١٥١٦م حتى ١٩١٨م.

فالفرنسيون، من ١٩١٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٦ ذكرى خروج آخر جندي فرنسي من الأراضي اللبنانية. غير أن لبنان درج على الاحتفال بعيد الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، وهو اليوم الذي تم فيه الإفراج سنة ١٩٤٣ عن الرئيس بشارة الخوري والزعماء المعتقلين معه وهم رئيس الحكومة رياض الصلح والوزراء كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا، ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي. وكان الشيخ بشارة الخوري انتخب رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٤٣ في المجلس النيابي بأغلبية ٤٤ صوتاً من أصل ٥٥ نائباً كان يتشكل منهم المجلس النيابي آنذاك. وحالما تم تشكيل حكومة الاستقلال، بدأ رئيسها رياض الصلح إجراء مفاوضات مع الفرنسيين لنقل سلطاتهم الانتدابية إلى اللبنانيين وتحويل مقر المندوبية الفرنسية إلى سفارة، إضافة إلى تعديلات دستورية من شأنها التأكيد على استقلال لبنان وسيادته على أراضيه. وقد أغضبت هذه الإجراءات المندوب السامي الفرنسي جان هيللو فطلب إلغاءها، لكن بشارة الخوري ورياض الصلح أصرّا على مناقشتها داخل مجلس النواب فأقرها المجلس بالإجماع، الأمر الذي أثار المندوب السامي هيللو فأرسل فرقة من رجال البحرية الفرنسيين فجر ١١ تشرين الثاني/نوفمبر اعتقلت رئيس الجمهورية والخمسة الآخرين، ونقلتهم إلى السجن في قلعة راشيا في البقاع الغربي. وأقدم جان هيللو على تعليق الدستور وحل مجلس النواب، وعين إميل إدّه رئيساً للدولة. وإثر تظاهرات عارمة وحّدت اللبنانيين بشكل لم يسبق له مثيل، اضطرت فرنسا للإفراج عن المعتقلين بعد ١١ يوماً من السجن فخرجوا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ وصار هذا اليوم بالذات هو ذكرى استقلال لبنان لأسباب عاطفية وليس لأسباب واقعية، لأن لبنان بدأ في العام ١٩٤٣ بعد ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة من المفاوضات مع الانتداب الفرنسي أدّت إلى استرداد السلطة اللبنانية الجمارك والأمن العام والشركات والرقابة على المطبوعات من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٥، غير أن فرنسا احتفظت بقيادة ما كان يسمّى «القوات الخاصة» من الجنود

اللبنانيين تمهيداً لاستبدال الانتداب على لبنان بمعاهدة عسكرية تضمن لها بقاء عسكرياً مميزاً، ثمّ أرسلت إلى لبنان في ربيع ١٩٤٥ فرقاً من الجنود السنغاليين لتدعيم جنودها الذين بقوا في لبنان. فرفض اللبنانيون هذا الإجراء، وأعانهم البريطانيون على رفضه فاضطرت فرنسا لإجلاء آخر جندي من جنودها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ كما ذكرنا قبل قليل.

الغزوات والاحتلالات

وحتى بعد استقلاله، تعرض لبنان موطن الفينيقيين لفتوحات وغزوات شتى. فمنذ ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ خضع لبنان للنفوذ المصري المتمثل بجمهورية جمال عبد الناصر الذي كان يرى في لبنان بؤرة صالحة لإيذاء الوحدة القائمة آنذاك بين مصر وسوريا. ولكنه اقتنع لاحقاً بأهمية لبنان ودور أبنائه في نمو العالم العربي. فحيّده، بل ضغط من أجل تحييده عن حرب ١٩٦٧.

تنازع السوريون والمصريون النفوذ على لبنان حتى العام ١٩٧٠ حيث دخله الفلسطينيون الناجون من الأردن بعد أن سحقتهم قوات الملك حسين وانضموا إلى المنظمات والقوى الفلسطينية التي كانت قد تغلغلت في لبنان وأصبحت تشكل دولة داخل الدولة اللبنانية الضعيفة المصابة بداء الطائفية والطوائف. فخرجت مصر السادات من دائرة النفوذ وحلّ الفلسطينيون محلهم جنباً إلى جنب مع السوريين، لكن السوريين سرعان ما أخرجوا الفلسطينيين من دائرة النفوذ حتى العام ١٩٨٢ حيث غزا الإسرائيليون لبنان وأخرجوا الفلسطينيين والسوريين من معظم أراضيه بالقوة، وبدأوا يمارسون نفوذهم مباشرة وعن طريق حلفائهم في أحزاب «الكتائب» و«حراس الأرز» و«الأحرار» و«القوات اللبنانية» بقيادة حليفهم الأكبر بشير الجميل الذي انتهى نفوذهم باغتياله كما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب في ١٤ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٢. وشيئاً فشيئاً أخذت سوريا تستعيد نفوذها إلى أن تمّ لها ذلك منذ ربيع العام ١٩٨٣. وهو النفوذ الذي دعمته باتفاق الطائف أولاً، في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٨٩، وهو الاتفاق الذي أصبح جزءاً من

الدستور اللبناني الذي اعتمده المجلس النيابي اللبناني منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. ثم دعمته بالاتفاق الثاني الذي أطلقت عليه تعبير «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» بينها وبين لبنان في ربيع العام الثاني ١٩٩١.

على مر العصور منذ خمسة آلاف عام، كان اللبنانيون الفينيقيون يتقنون فن التجارة، ويبرعون بإنشاء أسواق ومناطق استهلاكية لمنتجاتهم. وكان هذا الإتقان يبنى على ركيزتين أصبحتا بعد آلاف السنين، أي: اليوم، عماد المدارس والمذاهب التجارية في العالم. وهما:

١: إتقان دراسة السوق المستهلكة، ومدى حاجتها للمادة المنويّ بيعها أو تسويقها فيها.

٢: معاملة الطرف الشاري بأقصى ما يمكن من الدفء والمداهنة والتودّد حتى إن كان مخطئاً في آرائه أو نظرياته. وقد أصبحت هذه الوسيلة بالذات عنواناً للمدارس الحديثة في التعاملات التجارية حيث يعتبر الزبون سيداً مطاعاً. وفي المدرسة التجارية الفرنسية يقول الفرنسيون «الزبون هو ملك» مع ما يتطلب ذلك من خضوع لهذا الملك، دون مناقشته.

وقد كان الفينيقيون أسياداً في هذه المدرسة التجارية، لكنهم لم يقصروا استعمالها على العمل التجاري فحسب، بل عمّموها على الدولة المستعمرة أيضاً، وكانوا ـ ويا لغرابة المصادفات ـ يمطرون المستعمر بعبارات من التزلف والتقرب والخنوع ما زالت هي هي منذ خمسة آلاف عام.

ونحن نقرأ في كتاب «لبنان في التاريخ» للمؤرخ فيليب حتي رسالة موجهة من أهالي مدينة عرقا (شمال طرابلس) إلى الملك امنحوتب الثالث ملك مصر الفرعونية، التي كانت تحتل هذه المدينة وعدداً آخر من المدن والدساكر الفينيقية التي كان يحكمها ملك فينيقي اسمه «عبد أشيرتا». وكان عبد أشيرتا هذا ينوي توسيع إمارته فلجأ إلى الحثيين يستقويهم على الفراعنة، وتارة إلى مندوبي ملك مصر يسترضيهم بالمال أو بالرشوة، أو ببعث رجاله لاغتيالهم؛ تماماً كما حدث بعد خمسة آلاف عام مع جان بردي الغزالي، وفخر الدين

المعنيّ الثاني، ويوسف كرم، وبشير الجميل. ولكي يوحي «عبد أشيرتا» للملك الفرعوني أمنحوتب بأنه موال له وخاضع لحكمه، بعث إليه برسالة زعم فيها أنها تمثل وجهة نظره ونظر أبناء مملكته الصغيرة. وجاء فيها ما يلي:

«... إلى الملك، إلى الإله الشمس. مولاي. يقول عبد أشيرتا، عبدك وغبار قدميك. إني أسجد عند موطئ قدميك يا مولاي، سبع مرّات وسبع مرّات». إلى آخره من الكلام والعبارات التي ـ ويا للدهشة ـ ما زالت مستخدمة حتى اليوم، وخصوصاً منها عبارة «غبار قدميك».

وفي مقابل ذلك، فعندما تقلص النفوذ الفرعوني في لبنان، أرسل أحد الفراعنة مندوباً عنه إلى أمير مدينة جبيل للحصول على خشب الأرز لبناء مركب للإله الفرعوني أمون، فأخذ أمير جبيل يماطله ويؤجل موعد استقباله وتلبية طلبه، فبعث المندوب برسالة إلى الفرعون يشكو فيها من معاملة أمير جبيل فيقول:

«... قضيت ١٩ يوماً في ميناء هذا الأمير، وهو يرسل إليّ في كل يوم قائلاً: انصرف عني..».

لكن أمير جبيل عاد واستقبل المبعوث الفرعوني ولما دخل عليه قال الأمير... «وأما أنا فلست لك، ولست خادماً للذي بعث بك إليّ.. فأنا إذا ناديت لبنان تتفتح أبواب السماء وتتدحرج جذور الأرز من الأعالي إلى هذا الشاطئ.

فيقول المبعوث الفرعوني. «إن هذا البحر هو أيضاً للإله أمون.. وهذا البلد الذي تقول إنه ملك لك. هو أيضاً ملك له..».

ويضيف فيليب حتي قائلاً إن ملك جبيل أصرَّ على رفضه إعطاء المندوب الفرعوني الخشب المطلوب إلا إذا دفع ثمنه سلفاً وحدد السعر بخمسمائة وزن من ورق البردي، فتم له ما أراد.

ونحن إذا وضعنا أسماء حديثة محل اسم أمير جبيل وملك الفراعنة ومندوبه، فإن

مضمون الرسالة سيكون هو نفسه، سواء عند استجداء رضا الحاكم، أو عند رفض طلباته بعد أن يُصبح خارج النفوذ السابق. لكن يجب أن أسارع إلى القول إنني وجدت عذراً منطقياً لمسألة الخضوع للمستعمر سوف أذكره بعد قليل.

وفي قراءة متأنية وبعيدة عن العاطفة لما سبق أن ذكرناه بشيء من الاختصار والتركيز، يتبين لنا أن اللبناني ما زال يتمتع بكامل روحه وصفاته الفينيقية، ولكنه أضاف إليها مزيداً من اللامبالاة حتى أصبح نموذجاً مشوهاً للمواطن الحرّ المتحضر المتمدن المتعصب للأرض والانتماء.

فهو مغامر كالفينيقي. وذكي جداً كالفينيقي، ومقدام وتاجر من الطراز الرفيع، ولكنه في نهاية الأمر، يحب المال أكثر من التجارة، ويعشق الكرسي أكثر من الارتقاء. وفوق ذلك كله، يجب أن ينأى بنفسه عن المسؤوليات الكبرى. ولذلك درج اللبنانيون على مر العصور على ترديد أمثال لا تليق بهم، ثم تبنوها فأصبحت تدل عليهم بشكل نافر. من هذه الأمثال مثلاً قولهم: «الذي يأخذ أمي يصبح عمي» وفي هذا المثل استسلام كامل لأمر مرفوض وغير طبيعي. فالمفروض أن الذي يأخذ أمي يصبح عدوّي وليس عمي.

ومثل آخر يقول: «قبّل يده وادع عليها بالكسر».. وهذا المثل هو نسخة مماثلة لرسالة أمير عرقا الذي سبق ذكره إلى الفرعون، وموقف أمير جبيل من الفرعون بعد أن تلاشى النفوذ الفرعوني في لبنان. فقد قبّل أمير عرقا يدي الفرعون وكان في الوقت نفسه يدبر له المكيدة ويحاول التخلص منه.

ثمة من يقول إن اللبناني لا يتمتع بصفات المواطن الصالح الذي ينذر ماله وعضلاته وحياته للوطن، فهل هذا صحيح؟

إن مناقشة هذا الرأي صعبة للغاية. فنحن لا نستطيع وليس من حقنا أن نحذف صفة المواطنة الصالحة عن جميع اللبنانيين، فهناك عدد كبير يتمتّع بأقصى درجات الوطنية، والقومية. وعلى رغم بشاعة أسباب ونتائج الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان في الربع الأخير من القرن الماضي، فإن آلافاً من اللبنانيين دافعوا عنه بقناعة تامة وماتوا من أجله ومن

أجل سيادته وليس لأي سبب آخر. وقد يكون ممكناً القول إن شهداء لبنان لم يكونوا يدافعون عن لبنان واحد معين. وقد يكون لكل من هؤلاء لبنانه الخاص به. إلا أن الحقيقة الناصعة هي أن لبنان كان يجد دائماً من يحبه إلى درجة الاستشهاد في سبيله. وعندما غزت إسرائيل لبنان، واقتطعت جزءاً من جنوبه وأقامت عليه إدارة عميلة، وجد لبنان وجنوبه بين اللبنانيين آلاف الأبطال والمناضلين الذين اندفعوا لطرد المحتل وعملائه، فتمكنوا منه وطردوه بعد عشرين سنة من الكفاح والقتال والاستشهاد.

لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو: لماذا لا يتمتع جميع اللبنانيين بصفات المواطن الصالح؟ وهل الخطأ في الوطن أم في المواطن؟

هذا الكلام صحيح مئة بالمئة. لكن لا بدّ لنا من البحث ثُمَّ العثور، على أسباب هذا النقص الفاضح في المواطنة الصالحة. وهي أسباب لا يجهلها اللبنانيون ولكنهم يتجاهلونها لأنهم لم يتمكنوا بعد من إيجاد الحلول الجذرية لها. وسوف أحاول أن ألخّص هذه الأسباب بما يأتي:

أولاً: إن الجغرافيا اللبنانية أنتجت إنساناً مختلفاً بعض الاختلاف عن أبناء منطقة الهلال الخصيب كلها. فهو جبلي.. أي: إنه مرغم على الحركة الدائمة كي لا يقتله البرد والحاجة. فالجبال لا تنتج قمحاً ولا يخرج منها طحين. ولذلك كان على هذا الجبلي أن يهشّم صخور الجبال كي يفتح أمام بيته قطعة من الأرض يستطيع أن يزرعها ويستثمرها. وهذا العمل في حد ذاته أنتج إنساناً أنانياً غير متعاون مع الغرباء كي لا يشاركه أحد في عرق جبينه. وهذه الأنانية بالذات أبعدت عنه روح المشاركة التي يمكن أن تصبح في ما بعد جزءاً من الدفاع المشترك بين الجار وجاره والقرية والقرية والمدينة والمدينة.. إلى آخره.

ثانياً: كان أمام اللبناني القديم جداران قاسيان هما: الجبل والبحر. وأما الجبل فقد تمكن من قهره، فزرع في بعض بقاعه، وأنشأ في بعضها الآخر طُرقاً للسير على الأقدام، أو على ظهور الحمير والبغال. فلما وصل إلى البحر وجد أنه أشدّ قساوة من الصخر، فهو قاتل إذا دخل إليه دون أن يتقن السباحة، وهو قاتل إذا شرب من مائه، وهو قاتل إذا ضَرَبَه موجه

وأعاصيره. فاضطر اللبنانيون القدماء لقضاء عشرات، وربما مئات، السنين، في معالجة الوسائل التي يمكنهم بها تذليل صعوبات هذا البحر المتلاطم. ولما ذلّلوا صعابه، استعانوا بأخشاب الأرز فصنعوا منها زوارق ركبوها وانتشروا في السواحل المجاورة. مرة للقنص - بكل معانيه - ومرة للتجارة، ومرة للاكتشاف. وكان هذا العمل في حد ذاته يجعل من اللبناني القديم باحثاً عن أرض أفضل وأسهل من أرضه. أي: إنه لم يكن عاشقاً للمتاعب التي يعاني منها في الجبل والبحر، وهذا بالتالي يعني أن موطن اللبناني كان حيث يرتزق ويجد الأمان والراحة وبعض الطمأنينة حتى إذا كان ذلك بعيداً عن مسقط رأسه ومطارح ذكرياته. كما حصل فعلاً في تأسيسه على طول شاطئ المتوسط وأفريقيا مدناً ومستعمرات وإمبراطورية فينيقية واسعة الأطراف.

ثالثاً: كما ذكرنا سابقاً، كان اضطرار اللبناني القديم لركوب البحر أو البر للتجارة والربح بقصد توفير العيش، سبباً مباشراً في غزوه من قبل دول أكبر أو أقوى أو أغنى منه. وقد كان هذا الغزو يتحقق بسرعة لأن جبال لبنان وسواحله كانت فارغة من المقاتلين الرجال ومليئة بالأطفال والنساء والشيوخ. الرجال في الصيد أو في التجارة.. والبيوت خالية. يضاف إلى ذلك أن التاجر الفينيقي لم يكن يستعمل القوة ولا أدواتها في حياته اليومية انسجاماً مع مبدأ البيع والشراء، بل كان يلجأ إلى وسائل الإقناع بالكلمة الحلوة، أو بعرض البضاعة الجيدة.. وأحياناً: النادرة، سامحاً للشاري أن يتصرف بحرية مهما بلغت هذه الحرية من إساءة محتملة للبائع، كما ذكرنا سابقاً.

رابعاً: فرضت الجغرافيا اللبنانية على لبنان أيضاً أن يكون ملجأ أو مخبأ للهاربين من ديارهم، سواء كانوا لصوصاً مطاردين، أو مفكرين، أو خارجين على التقاليد والمعتقدات. وقد أدى هذا الأمر إلى خلق مجتمع من الغرباء لم يكن يربط بينهم سوى التعايش الروحي أو القبول بالآخر، لكن هذا التعايش السلمي لم ينجح في تشكيل مجتمع متماسك مترابط مؤمن بأرض واحدة وبعقيدة واحدة. وفي التاريخ القديم لم يكن المجتمع ينظر إلى القومية كما نظر إليها القرن السابع عشر أو القرن الثامن عشر. ولم يكن الوطن شيئاً مقدساً، بل كان الولاء للعائلة ولكبيرها بالدرجة الأولى، ثم للإله، ثم للدين، ثم للون والعرق، ولذلك،

نلاحظ أن التاريخ القديم حافل بالحروب والفتوحات والغزوات التي اكتفينا بتسميتها فتوحات ولم نطلق عليها صفة الاستعمار، لأن الاستعمار بدأ في القرون الوسطى وكان هدفه احتلال واستغلال ثروات البلد المحتلّ على عكس الفتوحات القديمة التي كانت تستغل الثروات ولكنها كانت أيضاً تنقل حضارتها ولغتها وآدابها وفنونها إلى البلد المحتلّ فتؤثر فيه أو تتأثر منه. ولما انتشرت الروح الوطنية والقومية في القرنين الماضيين، أصبح الاستعمار عملاً عدوانياً شائناً، وأصبح الدفاع عن الأوطان لطرد المستعمر عملاً لا يفوقه أهمية أيُّ عمل آخر مهما كانت رفعته.

هذه الأسباب الأربعة السالف ذكرها، كانت - في تقديري - أهم الصفات التي تميز بها لبنان واللبنانيون في العصور السحيقة. وكانت بالتالي، وراء النقص الظاهر في ولاء اللبنانيين المطلق للبنان. وهي بقيت متأصلة في نفوسهم ولاوعيهم حتى اليوم، ثم أضيف إليها أسباب أخرى حديثة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي.

التربية الدينية:

وقد يكون من المناسب أن نسميها «التعصب الديني». والتعصب الديني في العالم العربي بشكل عام، وفي لبنان بشكل خاص عامل أساسي من عوامل استبدال الولاء للوطن بالولاء للدين وللطائفة. وفي تقديري، إن هذا التعصب كان له ما يبرره في وقت من الأوقات. ويجب ألا ننسى أن لبنان كان يشكل المحطة الأولى من محطات انتشار طوائف الأقليات في الشرق وانتقال الولاء الديني من طائفة إلى أخرى أو من دين إلى آخر. وكما ذكرنا سابقاً فإن الطائفة الدرزية مثلاً عاشت وكبرت في لبنان. وكذلك الطائفة الشيعية، والطائفة العلوية. والطائفة الإسماعيلية، وهذه الطوائف كانت تتعرض للاضطهاد ، بنسب متفاوتة، من الدين الذي خرجت عليه، أو من الدين الآخر. ولم يقتصر الأمر على اضطهاد دين لدين آخر بل لقد حصل ذلك وبعنف شديد بين أبناء طوائف الدين الواحد، والطائفة الواحدة.

فالموارنة مثلاً الذين ينتسبون إلى القديس مارون الذي عاش في شمال سوريا في أواخر القرن الرابع، تعرضوا أثناء نشر دعوة مار مارون، إلى الاضطهاد على يد أخصامهم في

الكنيسة الأرثوذكسية التي كان مركزها أنطاكيا وبيزنطية، وإلى القتل الجماعي على يد اليعاقبة الذين كانوا يرفضون أن يكون للسيد المسيح ثلاث طبائع (إنسان، وإله، وروح قدس). ويؤمنون بالطبيعة الواحدة فقط. وفي العام ٥١٧ هاجم اليعاقبة المسيحيون رهبان مار مارون المسيحيين في ديرهم في أعالي نهر العاصي وقتلوا منهم ٣٥٠ راهباً على الأقل دفعة واحدة. الأمر الذي اضطر الموارنة إلى الهجرة من تخوم بعلبك ـ الهرمل إلى شمال لبنان حيث أصبحت إهدن وزغرتا وكفرشليمان وحدث الجبة مقرّاً حصيناً لهم منذ منتصف القرن السابع. لكن يجب القول إن الموارنة وغيرهم من المسيحيين لم يكونوا ضحايا بعضهم بعضاً فقط، بل إن أعداداً كبيرة منهم نزحت أو هاجرت أو دفعت إلى الهجرة من الدول المجاورة إلى لبنان عندما أصبح الإسلام دين الدولة الإسلامية في المدينة المنوّرة ثم دمشق ثم في بغداد، ثم في عواصم الدويلات والإمارات الإسلامية. وقد كان الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (حكم من سنة ٧١٧ إلى سنة ٧٢٠م) قاسياً على أبناء الإمبراطورية الإسلامية من غير المسلمين، ففرض على المسيحيين قيوداً غاية في القسوة والتحقير خصوصاً عندما منعهم من تسلم الوظائف الحكومية وأرغمهم على ارتداء ملابس ذات زنانير وألوان خاصة كي يميزهم عن الرعايا المسلمين. وحظر عليهم ركوب الخيل، وبناء المعابد والكنائس.

وفي أيام الخليفة العباسي، المتوكل، (الذي حكم من سنة ٨٤٧ إلى ٨٦١م) عانى النصارى من الاضطهاد الشيء الكثير، وفرض الخليفة عليهم أن يعلقوا تماثيل شيطانية على أبواب بيوتهم. وألا يركبوا سوى الحمير والبغال، وأن يرتدوا ملابس ذات إشارة تدل على أنهم نصارى، مسترجعاً بذلك قوانين وأوامر الخليفة عمر بن عبد العزيز، الأمر الذي أدى إلى مزيد من هجرة الرعايا المسيحيين داخل الإمبراطورية الإسلامية إلى جبال لبنان، مع ما تبع ذلك من تراجع في الولاء للدولة الأم.

وأما أثناء حكم الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٩٩٦ ـ ١٠٢١) فقد تم القضاء نهائياً على جميع المعالم المسيحية في مصر، شأنها في ذلك شأن ما حصل في العراق وسوريا. ثم تجدد اكتساح المناطق المسيحية قتلاً وتشريداً في أيام المماليك بعيد انتهاء العهد الصليبي في الشرق (١٢٩١) كما سنرى لاحقاً.

وأما المذهب الشيعي الذي بلغ مداه في جنوب لبنان، فقد تعرض للاضطهاد، والقتل من قبل المسلمين الآخرين. وكان هذا المذهب قد بلغ حالة متقدمة من العلم والتبحر في الدين الإسلامي، وتوصّل مشايخه إلى حد السماح بالإفتاء والتفسير والاجتهاد؛ ما أوحى للمسلمين الآخرين بأن الشيعة قوم خرجوا على قواعد الدين الحنيف فصدرت فتوى عن القاضيين المالكي والشافعي بقتل الشيخ شمس الدين العاملي شيخ الطائفة الشيعية في لبنان. فقتل في دمشق عام ١٣٨٤، ثم أقدم الأتراك على قتل الشيخ زين الدين إمام المذهب الشيعي (في منتصف القرن السابع عشر) ولم ينج المشايخ الآخرون من القتل إلا عندما استدعاهم إلى إيران الشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصوفية هناك، والذي جعل المذهب الشيعي مذهب الدولة، ودعا إليها عدداً من العلماء الشيعة اللبنانيين في مطلع القرن السابع عشر لتعليم الإيرانيين. مبادئ ومرتكزات المذهب الشيعي. ومن هنا يمكن أن نفهم العلاقة المتينة بين شيعة لبنان والإيرانيين وهي العلاقة المبنية على الخدمات الدينية التي قدمها اللبنانيون لإيران منذ ٤٠٠ عام، على عكس ما يظن بعض اللبنانيين اليوم من أن لإيران أفضالاً على شيعة لبنان أكثر من أفضال اللبنانيين الشيعة على إيران.

وأما الدروز الذين ينتسبون إلى أحمد بن اسماعيل الدرزي أحد معاوني الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله كما تقول بعض الكتب، فقد انتفضوا على الخليفة بعد أن نادى أحمد بن اسماعيل الدرزي بألوهيته، وهاجروا إلى لبنان ونشروا دعوتهم التوحيدية (بدل الدرزية) فيه بقيادة الدرزي نفسه الذي قُتل في وادي التيم في البقاع الغربي ثم ما لبث الدروز أن غادروا الجنوب اللبناني شيئاً فشيئاً إلى الجبل وبقيت أقلية منهم في الجنوب وفي البقاع أيضاً.

وأثناء هذا الانتشار العقائدي الطائفي في لبنان، وبسبب تفكك الدولة العباسية وسقوطها في يد العثمانيين الأتراك ابتداء من حكم الخليفة المتوكل الذي سبق ذكره (٨٤٧ ـ ٨٦١) ثم انتشار الدويلات والإمارات في طول البلاد الإسلامية وعرضها، كان الأوروبيون يؤججون صدور أبنائهم ضد الإسلام والمسلمين زاعمين لهم أن المسيحية الشرقية في خطر سوف يؤدي إلى زعزعة الكنيسة الغربية. وفي أقل من مئة عام على نهاية

حكم الخليفة المتوكل، كانت الإمبراطورية الإسلامية تتألف من دويلات ضعيفة وعصبية فقامت دولة الأسرة الطولونية ودولة السلاجقة والقرامطة والإخشيديين والفاطميين والحمدانيين، حتى كان المسافر بين مصر وسوريا مثلاً يمر بعدة إمارات ودول ويقدم احترامه لعشرات الأمراء والزعماء والصالونات السياسية.

أمام هذا الضعف الساحق في أجزاء الإمبراطورية الإسلامية العربية، بدأ الصليبيون استعداداتهم العسكرية لغزو المشرق العربي زاعمين أن هدفهم هو حماية الحجّاج المسيحيين الغربيين من اعتداءات المسلمين من جهة، وإنقاذ قبر المسيح منهم من جهة ثانية، ومن ١٠٩٥ إلى ١٢٩١ حكم الصليبيون المشرق العربي وبعض تركيا حكماً مباشراً ومتفرقاً بعض الأحيان، اعتمدوا فيه على سياسة التفرقة والتمييز بين أبناء البلد الواحد.

وكان في أثناء الغزوات الصليبية أن اضطرت بعض الطوائف اللبنانية، وغيرها في الدول التي خضعت للاحتلال الأوروبي، إلى التعاون مع الغزاة لأسباب مختلفة، ففي حين خضع بعض المسلمين لإغراءات الصليبيين بالمال أو بالوظيفة، فاعتنقوا المسيحية طلباً لمزيد من الإقطاع والتجارة والأرباح. كذلك نعرف أن عدداً من العبيد والأسرى والمرتزقة الذين كانوا يخضعون للعرب دخلوا في دين الصليبيين، لأسبابهم الخاصة، كتحرير العبيد والأسرى، وإطعام المرتزقة وتشغيلهم.

أما بعض المسيحيين، والموارنة اللبنانيون بشكل خاص، فقد نشأت بينهم وبين الصليبيين علاقات مميزة جداً. ذلك أن أعداداً كبيرة من هؤلاء كانت لا تزال تستذكر ما فعلته بهم قوانين وإجراءات المتوكل وعمر بن عبد العزيز والحاكم بأمر الله (الفاطمي) وكانت تتطلع إلى التحرر من تلك النظرة الفوقية التي كان بعض الحكام المسلمين، وكثير من المسلمين أنفسهم يرمونهم بها. وفي ما يخص الموارنة، فهم أقاموا أطيب العلاقات مع الصليبيين منذ عهد الملك لويس التاسع (القديس لويس) قائد الحملتين الصليبيتين السابعة (١٢٤٨ - ١٢٥٤) والثامنة (١٢٧٠ وهي سنة وفاته). وتذكر عدة روايات تاريخية أن الملك لويس وقع أسيراً في مصر أثناء حملته الأولى، بعد أن أصيب هو وأعداد كبيرة من

جيشه بمرض الطاعون، لكن ما لبث ان أُطلق سراحه فتوجه إلى فلسطين وأقام في مدينة عكا، وزار لبنان أكثر من مرة. وعندما وصل عكا، توجه لزيارته من لبنان وفد مؤلف من خمسة وعشرين ألف ماروني محملين بالهدايا والمؤن، والعلاج المؤلف من حشائش ونباتات، ففرح الملك وامتلأ قلبه سروراً وفخراً بهذه الجالية المسيحية التي فوجئ بعددها وبأس رجالها المحاربين الذين يتقنون القتال خاصة بالقوس والنشاب والسيف. وفي هذه المناسبة السارة سلم ملك فرنسا موارنة لبنان رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٢٥٠ تعهد لهم فيها بحمايتهم وقال: «... أما بالنسبة لنا ولكل من يخلفنا على عرش فرنسا، فنعدكم بأن نقدم لكم ولشعبكم الحماية ذاتها التي نقدمها للفرنسيين» وقال أيضاً: «..وإننا مقتنعون بأن هذه الأمة المعروفة باسم القديس مارون هي جزء من الأمة الفرنسية...».

ولاستكمال قصة هذه العلاقة المميّزة بين فرنسا وموارنة لبنان. ينبغي أن نقفز من سنة ١٢٥٠ إلى سنة ١٦٤٩ عندما أصدر الملك لويس الرابع عشر حفيد لويس التاسع براءة ملكية فرنسية في ٢٨ نيسان/إبريل ١٦٤٩ جاء فيها: «... إننا نعطي علماً لكل من يقف على كتابنا هذا بأننا قد أخذنا ووضعنا، ونأخذ ونضع الآن بواسطة هذا الكتاب الموقع بخط يدنا، تحت حمايتنا وفي كنفنا الخاص السيد البطريرك الكلي الاحترام وجميع الأساقفة والإكليروس والعوام من النصارى الموارنة الساكنين في جبل لبنان...».

«ونطلب من سفيرنا... ونأمر قناصلنا ونوابهم المقيمين في موانئ الشرق وإلى كل من يخلفهم في مقامهم أن يسعفوهم عموماً وأفراداً... وأن يساعدوا بكل قدرتهم السيد البطريرك المشار إليه وجميع الموارنة المذكورين سكان جبل لبنان، وأن يسمحوا للسفن الفرنسية في الحاضر والمستقبل أن تستقبل وتنقل كلّ ماروني يرغب في المجيء إلى بلاد النصارى، سواء لدرس العلوم أو لأي غاية أخرى من غير أن يطلبوا منهم إلا ما بوسعهم أن يدفعوه من أجرة السفر. ويجب أن يعاملوهم بكل حلم ومحبة ممكنة...».

ومع فارق السنين الأربعمائة بين لويس التاسع ولويس الرابع عشر، فإن لبنان والموارنة اللبنانيين بشكل خاص كانوا يعتبرون أشقاء في المواطنة للمواطنين الفرنسيين. وقد استمر هذا التعامل المميز بين الشعبين إلى اليوم. وخصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حيث

ساهمت فرنسا مساهمة فعّالة في إنشاء دولة لبنان الكبير في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٢٠. وهكذا، لا يبدو غريباً أن يسمي اللبنانيون فرنسا: الأم الحنون.

نعود إلى الحروب الصليبية وعلاقة بعض المسلمين والمسيحيين بهم في سنوات الثلث الأول من القرن الثالث عشر، كي نقول إن جلاء الصليبيين من الشرق وانكسارهم على يد صلاح الدين الأيوبي في معركة حطين (١١٨٧) ثم عودتهم وطردهم وعودتهم وطردهم الطرد النهائي في العام ١٢٩١. هذا الجلاء النهائي على يد الأيوبيين ثم المماليك أدى إلى ردة فعل رهيبة لدى المماليك الذين انتقموا من الموارنة شر انتقام، وأعاد السلاطين المملوكيون فرض القيود التي كان يفرضها المتوكل والفاطميون وعمر بن عبد العزيز. وبعث السلطان قلاوون بجيش عرمرم إلى بشري وإهدن وحدث الجبة فنكّل بالموارنة وخرّب قراهم، فهرب من نجا منهم إلى أماكن أخرى، وهاجر آخرون إلى قبرص.

وأما بالنسبة للشيعة والعلويين والإسماعيليين فقد عمل قلاوون على إلغاء طوائفهم وأعاد توحيدها مع الطائفة السنية وهاجم معتنقيها ونكّل بهم وقتل الآلاف منهم.

وفي أيام الملك الناصر المملوكي تعرضت كسروان في السنوات ١٣٠٢ و١٣٠٦ و١٣٠٧ لحملات عسكرية عنيفة. وكان سكانها من الموارنة والشيعة والعلويين والدروز. وقد أفتى ابن تيميه بأن الدروز والعلويين ليسوا مسلمين وبالتالي يجب إبادتهم، فجرد الناصر عليهم حملة سنة ١٣٠٧ قتل فيها أكثر من عشرة آلاف درزي محاولاً إبادتهم تنفيذاً لهذه الفتوى.

وهكذا، تكون الأقليات، والمذاهب ، والمعتقدات التي نشأت أو ترعرت في لبنان من جنوبه إلى جباله إلى شماله، قد لاقت من الاضطهاد والتشريد والقتل ما يجعلها متساوية في الظلم والبهدلة، وخصوصاً في عهد المماليك. والمماليك - بالمناسبة - هم جماعة من المرتزقة العسكر من أصول تركية وشركسية ومغولية، كانوا يباعون عبيداً في روسيا والقفقاز، وتمكن أحد قادتهم واسمه عز الدين أيبك أن يستولي على الحكم الأيوبي في مصر ويتزوج الملكة شجرة الدر، أرملة الملك الصالح. ويعود الفضل لهؤلاء المماليك تحت حكم السلطان

بيبرس ثم السلطان قلاوون في التصدي لدولة الصليبيين الثالثة في القدس وكسر شوكتهم وطردهم من المشرق العربي نهائياً سنة ١٢٩١ كما ذكرنا قبل قليل. وقد مَنَحَ هذا الانتصار الكبير دولة المماليك الحق - الذي لم يكن ممكناً حجبه - في معاقبة الرعايا والملل والفرق التي ساعدت هؤلاء الصليبيين أو شاركتهم معتقدهم، فانتقموا من اللبنانيين إيمّا انتقام.

ولكي يتم للمماليك القضاء النهائي على هذا الوضع الشاذ في لبنان بالنسبة للمسلك الديني السني القائم، لجأ سلاطينهم إلى تقسيم لبنان إلى ثلاثة أجزاء جعلوها تحت حكم الأجزاء الثلاثة الأخرى التي قسموا سوريا الكبرى بموجبها. وقد أدى هذا التقسيم، إضافة إلى القهر والفقر والمرض والمجاعة التي لحقت باللبنانيين بسبب قسوة الطبيعة، وظلم السلاطين ولجوئهم إلى حياة البذخ على حساب حياة الناس، إلى زوال قدرات الطوائف اللبنانية التي كانت تعيش جنباً إلى جنب دون مشاكل. وباستثناء جزء من جبل لبنان لجأ إليه الموارنة وعاشوا بشيء من الاستقلال بسبب بعدهم عن المدن السياسية من جهة وعدم اكتراث المماليك لقوتهم من جهة ثانية، لم يذكر التاريخ أي إنجازات عسكرية أو سياسية أو مذهبية للطوائف الأخرى.

دخل الحكم العثماني إلى لبنان على أنقاض دولة المماليك التي تعرضت للغزو المغولي والانحطاط الثقافي والحروب والمرض والجوع والقهر. وبدل أن ينتقل اللبنانيون من الظلام المملوكي إلى النور العثماني الذي جاء إلى الحكم بهدف إصلاح الخلافة الإسلامية، فإنه دخل من عتمة حالكة إلى عتمة أشد ظلاماً. ومن عام ١٢٨١ إلى العام ١٩١٨ حكم العثمانيون لبنان بالحديد والنار والظلم والقهر. وباستثناء بعض النشاط العلمي والثقافي في بعض القرى المسيحية، ولدى بعض المناطق الدرزية، فإن لبنان واللغة العربية والتراث الإسلامي الحقيقي، كانت جميعاً تخضع للولايات العثمانية التي كان هدفها تتريك الخلافة الإسلامية وإنشاء امبراطورية عثمانية تركية على أنقاضها. وقد اتبع الأتراك العثمانيون الأسلوب نفسه الذي اتبعه المماليك، فقسموا البلدان المحتلة إلى ولايات. وأخضعوا لبنان إلى اثنتين منها، هما:

ولاية دمشق التي كانت تضم بيروت وصيدا والقدس ونابلس وغزة وتدمر.

وولاية طرابلس التي ألحقوا بها حمص وحماه.

ثم أعلنوا صيدا ولاية في العام ١٦٦٠ لتفادي الروح الاستقلالية التي برزت وكبرت في أيام أمير لبناني ثائر اسمه فخر الدين، الذي سيكون في هذا الكتاب الركيزة التي أبني عليها رأيي في أن لبنان قادر على أن يكون دولة سيدة مستقلة قوية غير طائفية إذا أتيح لها زعيم حقيقي.

في سنوات الحكم العثماني الطويلة التي زادت عن خمسمائة عام، كان السلطان هو سيد البلاد وملكها ومالكها، وكان كل ما في السلطنة خاضعاً له. وأما مواطنوها فهم عبيده: من الصدر الأعظم إلى آخر خادم مخصيّ في قصره. وكان السلطان يعيش فعلاً كما يعيش أبناء الحكايات في ألف ليلة وليلة. وكان في قصره مئات الجواري والحريم والوصيفات والخصيان الذين كانوا يقومون على خدمة النساء والرجال معاً، ولكي لا يحدث أي تقارب جنسي بين الخصيان ونساء القصر كان الحكم العثماني يستجلب الفتيان من بلاد القوقاز من أبناء الأسرى أو الأسرى أنفسهم ويوكل إليهم وهم تحت سن المراهقة خدمة نساء القصر، لكن العثمانيين كانوا يخصونهم قبل بلوغهم السن عملاً بفتوى خاصة حيث كان الإسلام يحرم قطع الأعضاء.

كان لبنان بالنسبة للحكم العثماني، يشكل مجتمعاً فريداً إلى حدٍّ ما داخل الممتلكات العثمانية، فهو ليس مسيحياً فقط كما هي الحال في اليونان مثلاً أو البندقية. وليس مسلماً سنياً فقط أو شيعياً أو علوياً أو درزياً فقط.. وإنما كان خليطاً من جميع هؤلاء وغيرهم. ولذلك فقد أفاد أكثر من غيره من الدول (الولايات) العربية الإسلامية من نظام الملة الذي أنشأه العثمانيون ومنحوا بموجبه الطوائف غير المسلمة شيئاً من الاستقلالية في ما يخص أحوالهم الشخصية، لكن هذا النظام أدى إلى نتيجتين في غاية الأهمية والخطورة معاً:

النتيجة الأولى: إن ولاء هذه الملل انتقل من الأرض والوطن والحاكم إلى رجال الدين، فأصبح الكاهن المسيحي اللبناني مثلاً هو الحاكم المطلق في أحوال أبناء رعيته. وكذلك الشيخ الدرزي، أو الشيعي أو العلوي... وصار اللبناني يرجع إلى زعيم طائفته ولا يعصى له أمراً، سواء أكان هذا الأمر مفيداً أو سيئاً.

النتيجة الثانية: إن الإمبراطورية العثمانية كانت واسعة جداً، بلغت حدود فيينا (عاصمة النمسا) في منتصف القرن السادس عشر. وفي آسيا كان الأتراك يحكمون البلاد الواقعة بين بحر مرمره والخليج العربي. وفي أفريقيا كانوا يسيطرون على الشريط الشمالي كله من مصر حتى الجزائر. وكان من الطبيعي أن تضم هذه الإمبراطورية الواسعة مللاً متعددة: مسيحيين بكل طوائفهم، ويهوداً شرقيين وغربيين، ومسلمين - وهم الأكثرية - بكل طوائفهم. وقد أدى هذا الاتساع إلى شيء من الأممية داخل الخلافة العثمانية. فقد كان هناك اللبناني الأرثوذكسي والصربي الأرثوذكسي تحت حكم سلطان واحد. وكان هناك السني اللبناني والسني البوسني (بوسنيا) واليهودي اللبناني واليهودي الهنغاري، والكاثوليكي اللبناني والكاثوليكي السرديني أو البندقي. وهذا الخليط جعل وحدة الدين والملّة أقوى من وحدة الدم والأرض وأصبح الماروني اللبناني والكاثوليكي الإيطالي مواطنين يخضعان لدولة واحدة. والألباني الأرثوذكسي واللبناني الأرثوذكسي في صف واحد، وهكذا.

وكان طبيعياً أن يواجه نظام الملّة العثماني شيئاً من التذمر لدى معظم الطوائف المدرجة في الصف الثاني بعد الإسلام. وكان طبيعياً أيضاً أن تنظر الإمبراطوريات المجاورة للإمبراطورية العثمانية، وهي إمبراطوريات قوية ومجهزة بالأسلحة البرية والبحرية، إلى نظام الملّة العثماني بشيء من الرفض، خصوصاً وأن هذه القوى المجاورة (روسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا) تدين جميعاً بالمسيحية بطوائفها الثلاث: الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية. وكان لزاماً على تركيا أن تتحاشى الحرب مع جيرانها فأنشأت نظاماً جديداً للأقليات هو نظام «الامتيازات الأجنبية» الذي حصلت بموجبه كل «جالية» عثمانية وكل ملّة على نصيب من الحرية يتراوح بحسب الجالية وعدد أبنائها وموقعها. فالمسيحيون البنادقة مثلاً نالوا أكثر مما نال مسيحيو ألبانيا لأن في ألبانيا خليطاً بشرياً وفي البندقية شعباً كاثوليكياً مئة بالمئة. وأما لبنان فقد نال المسيحيون فيه، والموارنة منهم بشكل خاص، امتيازاً خاصاً بسبب تدخل الملك لويس الخامس عشر ملك فرنسا الذي وقّع مع السلطان العثماني محمود الأول، معاهدة كان أساسها منح فرنسا الحق في حماية الحجاج المسيحيين إلى القدس والمقدسات المسيحية الخاضعة للحكم العثماني، وتحت غطاء هذه المعاهدة أصبحت فرنسا - بمرور وقت قصير - حامية جميع الكاثوليك في سوريا الكبرى. وما لبثت هذه

الامتيازات أن جعلت الأجانب العاملين أو المتاجرين مع العثمانيين والملل العثمانية يستغلون مواقعهم وغناهم، وقدراتهم المالية والاقتصادية، ثم العسكرية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية طمعاً بما فيها من خيرات ومواقع استراتيجية. وما لبثت هذه المجموعات الأجنبية أن أخذت تستغل شيئاً فشيئاً ضعف السلطنة إلى أن رضخت السلطنة لمطالب الدول الأوروبية العظمى، ثمّ انكسرت أمامها في الحرب العالمية الأولى ودفعت هي وحليفتها إلمانيا، الثمن باهظاً حيث مزّقها الحلفاء إلى دول وإمارات وممالك في الشرق والغرب والبلقان وأفريقيا.

لا بدّ من القول، بل لا بدّ من التأكيد أن هذه «الامتيازات الأجنبية» شجعت الأجانب على التدخل في شؤون رعايا الإمبراطورية العثمانية بموافقة عثمانية... ثم أصبح هذا التدخل سافراً يؤلّب فئة على فئة، أو ينتصر لفئة فتغضب الفئة الثانية، إلى أن أصبح التدخل عملاً عدوانياً. فوقفت فرنسا مع الكاثوليك والموارنة، ووقفت روسيا مع الأرثوذكس، ووقفت إنكلترا مع الدروز والبروتستانت. وشيئاً فشيئاً انقلب اللبنانيون بعضهم ضد البعض الآخر، وخاضوا حروباً أهلية دموية سقط فيها آلاف الأبرياء.. فقط لإرضاء مطامع فرنسا وبريطانيا الطامعتين بأراضي السلطنة العثمانية.

شهر نيسان / إبريل في تاريخ لبنان

في ظهيرة يوم الأحد في الثالث عشر من نيسان/إبريل سنة ١٩٧٥ انفجرت شرارة الحرب اللبنانية التي أكلت الناس والأرض والسمعة الطيبة والتاريخ. حادث سخيف، ولكنه مدبر، وقع بين عناصر فلسطينية مسلحة وأخرى من حزب «الكتائب اللبنانية» سقط فيه قتلى وجرحى من الجانبين. فاستنفرت الفصائل الفلسطينية واستنفر الكتائبيون، وبدأت المذبحة التي دامت خمسة عشر عاماً وتقلّب عليها كل من يحمل السلاح في لبنان ومن لبنان ومن خارج لبنان. وفي وقت من الأوقات كان يقف وراء الخنادق متطوّعون فرنسيون، ويوغوسلاف، وسودانيون، وباكستانيون، وعرب من جميع الأعراق والدول والمدن والدساكر. وفي أوقات متفاوتة أصبح القتال بين المسلمين والمسيحيين، بجميع طوائفهم، ثم بين المسلمين والمسلمين، ثم بين المسيحيين والمسيحيين، ثم بين أبناء الحزب الواحد والعائلة الواحدة، بمزيد من الدموية والجنون.

وفي نيسان/إبريل ١٩٧٣ انطلقت في لبنان حرب صغيرة أمكن تطويقها بين المنظمات الفلسطينية والجيش اللبناني. لكن التطويق كان تأجيلاً فقط ولم يكن حلاً أو تسوية نهائية بين لبنان وما أصبح معروفاً في لبنان «بالدولة الفلسطينية» بكل معنى الكلمة داخل الدولة اللبنانية. ولما كان مستحيلاً أن تقوم على أرض واحدة جمهوريتان، كان لا بدّ أن تنتصر جمهورية على جمهورية. وقد قرر لبنان أن يكون هو الجمهورية لأنه صاحب الأرض. لكنه كان ضعيفاً في حججه أمام أشقائه العرب الذين نصحوه أولاً، ثم هددوه إذا هو قرر مقاتلة الشعب الفلسطيني صاحب القضية المقدسة. ولما عجز لبنان الرسمي عن

استرداد جمهوريته من المنظمات الفلسطينية، خرجت الأحزاب المسلحة المسيحية إلى الساحة، فتسلحت وقررت أن تخوض حرب التحرير بالنيابة عن الدولة اللبنانية، وأحياناً بموافقتها.

لكنني كنت أتساءل دائماً: لماذا نيسان بالذات هو شهر الحروب اللبنانية؟

وانطلقت أبحث وأفتش، فعثرت على المعلومات الآتية:

١: نيسان/إبريل في العصر الفينيقي هو شهر الربيع. شهر قيامة الإله تموز من الموت إلى الحياة. وتموز ـ كما ذكرنا في مطلع هذا الكتاب ـ هو لفظ سومري للإله تموز، الذي سمّاه الكنعانيون: «أدون».. غير أن الإغريق أضافوا إليه حرفي الياء والسين فأصبح أدونيس، وهو الاسم المشهور به حتى اليوم.

أما الرومان فوضعوا نيسان/إبريل وآذار/مارس وأيار/مايو (شهور الربيع) تحت برج الدم، وقالوا إن هذه الشهور الثلاثة تقع تحت سلطان الدم. أي: اللون الأحمر الذي هو في الأسطورة: لون دم أدونيس الذي يملأ السهول والحدائق بالنبات الأحمر الذي يسميه العرب الأقحوان، وهي قريبة من كلمة الأرجوان وكلتاهما مثل دم أدونيس لونه أحمر. وأما لفظة «شقائق النعمان» التي تطلق على الأقحوان فهي عبارة عربية ـ اغريقية. شقائق يعني شقوق أي: جروح. ونعمان هي صفة أدونيس: سريانية ـ إغريقية انتقلت إلى الإنكليزية فأصبحت آنمون.

وأما العرب فلم يكن عندهم شهر نيسان/إبريل في فترة محددة من السنة لأنهم لم يرتبوا فصول السنة وشهورها حسب سنة الشمس، ولذلك قد يأتي الشهر العربي. مرة في الخريف ومرة في الصيف أو الشتاء... وهكذا.

في ١٣ نيسان /إبريل١٦٣٥ تمّ حكم الإعدام خنقاً بالأمير اللبناني الفذّ فخر الدين المعني الثاني الكبير.

واستناداً إلى ما قرأتُ ورأيت من الوثائق والكتب، فإن فخر الدين قُتل لأنه أراد أن يبني إمارة لبنانية سيدة مستقلة غير طائفية. وكان نقطة تاريخية فاصلة بين لبنان الذي أراده

أن يكون، وكنا نتمنى له أن يكون. والمعنيون الذين ينتسب إليهم الأمير فخر الدين هم عائلة لبنانية ساعدها العثمانيون لكي تحل محل العائلة البحترية في حكم جنوب لبنان ووسطه، أي في البقاع والشوف والجنوب. ولسبب مجهول وقعت سنة ١٥٨٤ حادثة تشليح في منطقة عكار، فأرسل السلطان مراد الثالث حملة خربت عكار. لكن التهمة ألحقت بأبناء منطقة الشوف التي يتولى المعنيون إدارتها. ولعل العثمانيين شعروا بما يبيت له المعنيون فأرادوا تحجيمهم قبل أن تكبر شوكتهم. وقد علم الأتراك منذ معركة مرج دابق التي هزموا المماليك فيها (١٥١٦) أن فخر الدين المعني الأول جدّ فخر الدين المعني الثاني حاول الانفصال عن المماليك والأتراك معاً، فأجرى مفاوضات سرية مع والي حلب خيرباي، ووالي دمشق جان بردي الغزالي مفادها أن يقف هؤلاء الثلاثة على الحياد بين المماليك والأتراك، لكن الأتراك انتصروا في مرج دابق سريعاً فسقطت أهداف فخر الدين الأول. غير أن الغزالي انتفض على العثمانيين في دمشق عقب وفاة السلطان سليم (١٥٢٠) فأعلن نفسه ملكاً على إمارة مستقلة لكن إمارته لم تدم لأكثر من بضعة شهور. فقد أرسل السلطان سليمان الذي خلف أباه سليماً، جيشاً كبيراً إلى دمشق فدخلها في أواخر شهر كانون الثاني/يناير سنة ١٥٢١ وقتل الغزالي وهدم المدينة.

وكان الغزالي، رفيق فخر الدين الأول، والد قرقماز وجد فخر الدين الثاني، أول المنتفضين اللبنانيين على العثمانيين.

ولد فخر الدين المعني الثاني في العام ١٥٧٢ أثناء البحث عن المطلوبين في الشوف للسلطات العثمانية. وخوفاً على حياته وحياة أخيه يونس لجأت والدتهما إلى أحد الأصدقاء الموارنة وطلبت منه إخفاءهما إلى أن تنتهي فترة الملاحقة. فعاش الأميران الصغيران في كنف عائلة خازنية حيث نهلا من الثقافة والتربية المارونية ما جعل منهما، وخصوصاً من فخر الدين لبنانياً رفيع الثقافة الدينية ومتعالياً على أصحاب الطائفية بين أفرادها.

في العام ١٥٨٥ خلف الأمير فخر الدين أباه قرقماز في حكم الجبل اللبناني ذي

الأغلبية الساحقة من الدروز وكان هو نفسه درزياً. وبسبب تربيته في عائلة مارونية لم ير منها سوى المحبة والاحترام والتواضع، ودرزيته التي تمنحه قوة الولاء والاعتزاز بالنفس قرر فخر الدين أن يعمل على سلخ لبنان عن الدولة العثمانية، وإنشاء إمارة لبنانية قوية الجانب، حضارية، غير طائفية. ولتحقيق هذه الأغراض الثلاثة كان عليه أولاً أن يرتب أركان بيته الداخلي، فصاهر عائلة أرسلان القوية ـ الدرزية، وتحالف مع الشيعة الحرافشة (آل حرفوش) والشهابيين السنّة. ثم تقرب، وتحالف مع مشايخ حوران وجبل الدروز وفلسطين. وأما الموارنة فكانوا أخواله بالتبني لأنه تربى عندهم ورضع من حليبهم.

وعندما قويت شوكته في داخل جبل لبنان وسهل البقاع وحوران وفلسطين، أنشأ من شباب هذه المناطق جيشاً قوياً مؤمناً بلبنان بلغ ٤٠ ألف مقاتل مدرّب. وأخذ ينسلخ عن تركيا شيئاً فشيئاً. وفي وقت من الأوقات كان قادراً على حشد جيش من أكثر من مائة ألف مقاتل. وقبل أن يبلغ الأربعين من عمره كان قد أنشأ إمارة لبنانية واسعة شملت لبنان كله وحلب وتدمر في الشمال وفلسطين في الجنوب ومعان وبادية الشام في الشرق.

وأما هدفُه الثاني الحضاري، فقد حققه مع أوروبا عندما أقام في إيطاليا من ١٦١٣ إلى ١٦١٨ ووقع معاهدات صداقة وتجارة وبناء مع معظم الدول الأوروبية. فامتلأ لبنان بالخبراء والبنّائين والتجار الأوروبيين. وسرعان ما جعلوا منه إمارة مميزة غنية يحكمها أمير محبوب قوي الذراع.

وأما هدفه الثالث، وهو ما يهمنا في هذا الكتاب أكثر من غيره، فهو لاطائفية البلاد والناس. وقد أراد هذا الهدف ونفّذه بشكل غير مسبوق. فعمل بكل قوته على استقدام جاليات مارونية من شمال لبنان إلى جنوبه. وشجع الدروز على الإقامة على تخوم القرى المتنية المسيحية وداخلها. وكان هذا الأمير الفذ يريد من جمع هاتين الطائفتين في قرى مشتركة أن يصبح الدرزي جاراً للمسيحي بحيث يصبح منطقياً وممكناً إنشاء مجتمع مختلط قد يحدث فيه تزاوج أو عدم مساس بالمسائل الطائفية الخاصة، حتى إذا مرّت السنوات يصبح اللبنانيون عائلة واحدة.

وفي يقيني أن هذا الهدف بالذات هو الذي جعل الباب العالي يخشى عواقب إقامة إمارة فخر الدين. ولا بدّ أن أضيف إلى ذلك أن العثمانيين اتهموه بالعمالة مع الغرب، وخيانة السلطنة العثمانية والإسلام. بل إن ثمة من اتهمه بأنه حاول أن يسلم القدس (وكانت تحت سيادته) إلى الأوروبيين لاستعادة هدفهم السابق أثناء الحروب الصليبية الفاشلة.

على أن هذه المزاعم كلها لا تغير من واقع فخر الدين شيئاً. فهو كان لبنانياً أصيلاً، أراد واستطاع أن ينشئ إمارة مستقلة حضارية غير طائفية. لكن قواته العسكرية لم تتمكن من الصمود طويلاً أمام جحافل القوات العثمانية وجواسيس السلطان، فتمكن العثمانيون منه وأسروه بعد معركة حامية سنة ١٦٣٥ وسبق إلى الآستانة مع أولاده الثلاثة.

● وفي ١٣ نيسان/إبريل سنة ١٦٣٥ نفّذ العثمانيون بالأمير فخر الدين حكم الإعدام خنقاً ومعه أولاده الثلاثة شهداء لبنان الواحد السيد المستقل غير الطائفي.

● في نيسان/إبريل ١٨٤٥ اندلعت حرب طائفية بين المسيحيين والدروز. فأحرق المسيحيون ١٤ قرية درزية، وزحفوا على المختارة مقر الزعامة الجنبلاطية. وما إن أحاطوا بالقرية حتى تصدت لهم القوات العثمانية والمقاتلون الدروز فقضوا على معظمهم. وحصل الشيء نفسه في جزين ودير القمر وعبيه وسائر قرى الجبل.

قبل سنة ١٨٤٠ لم يحصل في لبنان أن تقاتل المسيحيون والدروز، أو المسلمون والمسيحيون. ولأن لبنان كان مقاطعة جبلية يسكنها المسيحيون والدروز فقد اقتصرت العلاقة بين الطائفتين على الصداقة المتبادلة. وأما الفتن والمناوشات فكانت تقع بين الدروز والدروز، والمسيحيين والمسيحيين، تبعاً لولاء هؤلاء لأحزابهم أو زعمائهم من الإقطاعيين. فكان هناك الحزب القيسي والحزي اليمني.. ثم الجنبلاطيون واليزبكيون.

لكن الدولة العثمانية كانت تبيت للبنانيين فتنة طائفية فعزلت بشير الثاني وعيّنت بشير الثالث (١٨٤٠ ـ١٨٤٢) المسيحي أميراً على جبل الدروز وكان معنى هذا التعيين أن

شرارة الحرب أصبحت على الأبواب، خصوصاً وأن العثمانيين كانوا يريدون لهذه الحرب الطائفية أن تقوم كي يتخلصوا من الضغوط الأجنبية والامتيازات التي منحوها للأوروبيين سابقاً.

لا بد هنا من عودة قصيرة إلى التاريخ.

كان محمد علي باشا، مؤسس الدولة الخديوية في مصر، والياً على مصر منذ ١٨٠٥ حتى ١٨٤٩ من قبل السلطنة العثمانية. وكان له طموح لا حدود له، فأسس جيشاً قوياً وأسطولاً بحرياً استخدمهما لمصلحة السلطان في مقاومة الوهابيين الذين بدأوا يزحفون من شبه الجزيرة العربية لتطويع بلاد الشام، فانتصر عليهم ونال رضى السلطان، فطمع في حكم بلاد الشام بنفسه، خصوصاً بعد أن طلب منه السلطان محمود الثاني (١٨٠٧ - ١٨٣٩) أن يدعم القوات العثمانية في قمع اليونانيين الذين ثاروا ضد العثمانيين. فوجد محمد علي بهذا الطلب فرصة له كي يحقق حلمه، فاتصل بصديقه الأمير بشير الشهابي - الثاني أمير لبنان وطلب منه أن يمدّ حملته على اليونان بعشرة آلاف مقاتل لبناني إذا دعت الضرورة إلى ذلك، فوعده بشير خيراً. لكن الأمير بشير هذا، استغل صداقته لمحمد علي، فقضى على خصومه في لبنان، وفي طليعتهم الشيخ بشير جنبلاط والدروز عامة. وأما محمد علي فقرر من جهته أن يستولي على بلاد الشام وينشئ فيها إمارة له ولأبنائه من بعده، وها هو بشير الثاني أمير لبنان جاهز لمساعدته على هذا الهدف. وزحف جيش محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا واحتل فلسطين ولبنان وسوريا. وكان ابراهيم باشا لأسباب متعددة منها نصرة الأمير بشير له، متشدداً في تحقيق المساواة السياسية بين المسلمين والمسيحيين، حتى أنه ظهر للمسيحيين أنه يميل إليهم أكثر مما يميل إلى الدروز والمسلمين. وطوال الثلاثينيّات من القرن التاسع عشر كان الحكم المصري في لبنان يتراوح بين شد وجذب من قبل الأمير بشير الشهابي.

وفي العام ١٨٣٢ أعلن الباب العالي خروج محمد علي باشا على السلطة العثمانية وأرسل جيشاً لمقاتلة ابنه ابراهيم، لكن ابراهيم تغلب على هذا الجيش وسحقه ولحق به

حتى كاد أن يهدد الآستانة العاصمة نفسها. فتدخلت روسيا وأرسلت أساطيلها لنجدة الباب العالي، الأمر الذي أغضب البريطانيين والفرنسيين. وخوفاً من اندلاع حرب عالمية لم يكن أوانها قد آن، رضي محمد علي باشا بالانسحاب من المدن والمناطق التي احتلها على أن يحتفظ بحكم بلاد الشام. وبقيت المفاوضات بين كرّ وفرّ حتى عام ١٨٤٠ حيث وافقت الدول الكبرى على منح محمد علي وادي النيل مملكة له ولأبنائه من بعده.

وأثناء هذه الأحداث، وقف الدروز اللبنانيون مع السلطان العثماني ضد ابراهيم باشا لإخراجه من بلاد الشام في حين كان بشير الشهابي حليفاً له ويقاتل معه في معظم المعارك. أما الموارنة فوقفوا مع ابراهيم باشا وخاض آلاف المحاربين منهم حرباً طاحنة ضد دروز حوران سنة ١٨٤٠ لمصلحة ابراهيم باشا. وقد حفظ الدروز للموارنة هذا الموقف فثأروا منهم في مذبحة ١٨٦٠.

كانت بريطانيا تمهد لتحقيق أهدافها في بلاد الشام. وأمام ضعف الدولة العثمانية واستنزاف قواها في محاربة محمد علي، قدّم البريطانيون الدعم لكل فئة تثور على الحكم المصري في بلاد الشام فأعلن الدروز العصيان، ثم لحق بهم الشيعة ومسيحيو الشوف، فما لبث الأمير بشير أن وجد نفسه مضطراً لوقف تعاونه مع ابراهيم باشا المصري. ثمّ ضغط البريطانيون وحلفاؤهم على القوات المصرية فتفكك جيش ابراهيم باشا وما لبث أن عاد إلى مصر مقهوراً. وأما حليفه الأمير اللبناني بشير الشهابي الثاني فوجد نفسه مضطراً لترك البلاد حيث نقلته باخرة بريطانية إلى منفاه في مالطة (١٨٤٠). وحل محله قريب له هو بشير قاسم ملحم الشهابي وهو الذي يلقبه اللبنانيون بـ: «أبو طحين» بسبب ضعف شخصيته وتخاذله، فلم يصمد في الحكم سوى سنتين (١٨٤٠ - ١٨٤١) وبسقوطه انتهى عهد الحكم النصراني لجبل لبنان واندلعت حرب الدروز ضد النصارى في ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤١ (ويا للمصادفة: ففي ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٠ تمّ اجتياح قصر بعبدا وهزيمة قوات العماد ميشال عون).

ومنذ ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٨٤١ حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٨٤٢ سقط

آلاف القتلى والجرحى من المسيحيين والدروز في معارك كرّ وفرّ طاحنة تدخلت الدولة العليا العثمانية على أثرها فاستدعت الأمير بشير الثالث إلى الآستانة العاصمة (اسطمبول) منهية بذلك حكم الإمارة الشهابية. وأقيم على لبنان سنة ١٨٤٢ حكم القائمقاميتين الذي دام حتى ١٨٦٠ مكرّساً بشكل سافر الانقسام الطائفي في لبنان. الأمر الذي أشعل الحرب الطائفية طوال السنوات العشرين التالية، وخصوصاً أثناء الأعوام ١٨٥٧ حتى ١٨٦١.

نعود الآن إلى مصادفات شهر نيسان/إبريل في التاريخ اللبناني:

● في نيسان/إبريل ١٨٤٢ أوفد الباب العالي مندوباً عنه إلى لبنان هو سليم بيك لبحث أسباب الحرب الطائفية في لبنان بناء على ضغوط أوروبية.

● وفي ٦ نيسان/إبريل ١٨٤٢ دعا عمر باشا النمساوي (وهو من أصل مسيحي اعتنق الإسلام وأصبح حاكماً عثمانياً على جبل لبنان) ستة من زعماء الدروز إلى مائدته في بيت الدين واعتقلهم وأرسلهم إلى السجن، ثم اعتقل مجموعة أخرى درزية بينها سعيد جنبلاط، الذي شارك لاحقاً في فتنة ١٨٦٠ وألقي القبض عليه من قبل السلطات التركية أثناء محاولتها محاكمة المسؤولين عن مذبحة دمشق، وحكم بالإعدام، ثم استبدل الحكم بالمؤبّد. غير أنه توفي في السجن في ١١ أيار/مايو ١٨٦١.

● وفي نيسان/إبريل أيضاً بدأت مذابح الستين كما يطلق عليها العامة من اللبنانيين وهي الحرب الطاحنة التي اندلعت مرة أخرى بين المسيحيين والدروز (نيسان/إبريل ١٨٦٠) وذهب ضحيتها حوالي ١٢ ألف مسيحي من مسيحيي لبنان، وحوالي ٥٥٠٠ من مسيحيي سوريا وهلك جوعاً حوالي ٤ آلاف وتشرد وهاجر وهجّر أكثر من مائة ألف. كما قتل عدد كبير من الدروز. لكن يجب القول إن مذابح ١٨٦٠ كانت بالنسبة للدروز الذين أصبحوا قوة مسلحة لا يستهان بها، بمثابة رد على مذابح ١٨٤٠ التي حقق المسيحيون فيها انتصارات طائفية على الدروز.

● وفي نيسان/إبريل ١٩٢٠ أقر مجلس الحلفاء الأوروبيين الانتداب على سوريا ولبنان.

اليوم مثل أمس

لم يكن شهر نيسان/إبريل فقط هو اللغز المتكرر في أحداث تاريخية وقعت في لبنان. بل هناك مصادفات (مقصودة؟) أخرى تثير العجب والاستغراب. مثلاً:

ـ في أثناء حروب ١٨٥٧ ـ ١٨٦١ نشأ في الصف المسيحي شباب ثوار بينهم صالح صفير وطانيوس شاهين، وفي وقت لاحق يوسف كرم (كما سنرى بعد قليل). وعلى الجانب الدرزي برز سعيد جنبلاط وسليم شمس والسيدة نايفة جنبلاط شقيقة سعيد.

ـ في أثناء فتنة ١٨٦٠ وخصوصاً بعد المذبحة التي وقعت في دمشق في ٩ تموز ١٨٦٠ مباشرة بعد توقيع ميثاق الصلح بين الدروز والمسيحيين في لبنان، قررت فرنسا التدخل العسكري السريع لنجدة المسيحيين في سوريا ولبنان. وأرسل الإمبراطور نابوليون الثالث إلى بيروت سبعة آلاف جندي فرنسي بحجة مساعدة الباب العالي على إطفاء نار الفتنة. وكذلك أرسل البريطانيون جنوداً وأساطيل.

● وفي أثناء حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ أرسل السوريون جنوداً وأسلحة لحماية المسيحيين من الفلسطينيين، ثم لحماية الفلسطينيين من المسيحيين الكتائب.

ـ في فتنة ١٨٦٠ تألفت لجنة دولية سداسية من ممثلين عن تركيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا لحل الأزمة اللبنانية، وأنشأت قوات ردع أوروبية ـ عثمانية للمساعدة على إقرار «النظام الأساسي» الذي وافقت عليه الدول الست المذكورة وأصبح لبنان بموجبه ولاية عثمانية (سنجقاً) تتمتع باستقلال داخلي تكفله الدول الست. وهذا

النظام الذي تم التوقيع عليه في اسطمبول في ٩ حزيران/يونيو ١٨٦١، أدّى إلى إنشاء المتصرفية في لبنان حيث أصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي من رعايا الدولة العثمانية يعاونه مجلس إداري من ١٢ عضواً لبنانياً يمثلون الطوائف اللبنانية: (٤) عن الموارنة و(٣) عن الدروز و(٢) للأرثوذكس و(١) للسنّة. و(١) للشيعة و(١) للكاثوليك. وفي العام ١٨٢٧ انضمت إيطاليا إلى قائمة الدول الموقعة على ميثاق ١٨٦١ فأصبح عددها سبع دول وأصبح اللبنانيون منذ ذلك التاريخ يرددون أن لبنان محميٌّ من سبع دول فلا خوف عليه.

● وفي أثناء الحرب اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ انعقد مؤتمر قمة سداسي عربي في الرياض كما ذكرنا سابقاً، شاركت فيه كل من سوريا والسعودية واليمن والسودان ومصر والإمارات، هدفه وقف الحرب وإعانة الجيش اللبناني بقوات ردع عربية تشكلت من سعوديين ويمنيين وإماراتيين وسودانيين وأكثرية سورية في حين رفضت مصر المشاركة بهذه القوات.

- في أعقاب فتنة ١٨٦٠ رفض الزعيم الدرزي سعيد جنبلاط مع مؤيديه الولاء للمتصرفية التي منحت المسيحيين امتيازاً في الجبل لم يكونوا يملكونه قبل الحرب، فاعتقل وسجن، ومات في السجن مسموماً، وقيل مسلولاً، والله أعلم.

● وفي أعقاب حرب ١٩٧٥ - ١٩٧٦ اغتيل الزعيم الدرزي كمال جنبلاط في ١٩٧٧/٣/١٦. وقيل في أسباب اغتياله إنه لم يكن راضياً عن صيغة الحل التي توصل إليها اللبنانيون بمساعدة العرب. وهي الصيغة التي لم تحقق للزعيم جنبلاط كسر شوكة المتشددين الموارنة كما كسرت شوكة المتشددين على الجانب الآخر أي: الفلسطينيين والحركة الوطنية. ومن الواضح أن هذه الأسباب - إذا كانت صحيحة - هي نفسها الأسباب التي أودت بحياة نسيبه سعيد جنبلاط الذي لم يكن راضياً على منح المسيحيين اللبنانيين امتيازات عثمانية فرضها الأوروبيون.

- في أثناء فتنة ١٨٤٠ نشأ في المنطقة المسيحية زعيمان ثائران هما طانيوس شاهين ويوسف بك كرم، جمعت بينهما النخوة لنجدة أبناء طائفتهما المعرَّضين للحصار والخطر

الدرزي في زحلة. لكنهما وقعا ضحية الجهل المطلق بما يحدث هناك، وبالجهل المطلق بقدراتهما وقدرات الخصم، فكان تدخلهما مجزرة رهيبة حلت بمسيحيي زحلة، ثم بمسيحيي الجبل في دير القمر وفي داخل القصر الشهابي الذي لجأ إليه من نجا منهم.

● وفي أعقاب حرب ١٩٧٥ - ١٩٧٦ نشأ في المنطقة المسيحية زعيمان كانا حليفين ثم ما لبثا أن أصبحا عدوين لدودين هما: العماد ميشال عون، رئيس الحكومة العسكرية التي خلفت رئاسة الرئيس أمين الجميل. وسمير جعجع الذي خلف بشير الجميل في زعامة القوات اللبنانية. ومثل طانيوس شاهين ويوسف كرم بدأ هذان الزعيمان محاولات لتهدئة الحرب (العماد عون) ومداخلات لنجدة مسيحيي زحلة (سمير جعجع) فخسر جعجع كل شيء ، ثم اصطدم بالعماد عون فخسر كلاهما كل شيء.

لماذا وقعت الحرب اللبنانية وكيف؟

قبل هذا السؤال، لا بدّ من سؤال آخر هو: هل ما وقع بين اللبنانيين والفلسطينيين، واللبنانيين واللبنايين في الأعوام: ١٩٥٢ و١٩٥٨ و١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٣ و١٩٧٥ هو حروب أهلية أم هو حروب من الخارج وقعت على أرض لبنان؟

ينبغي أن نسارع إلى الإشارة هنا، أن لبنان الذي نعرفه اليوم، قام في ١٩٢٠ باسم لبنان الكبير، ونال استقلاله التام في ١٩٤٦ بجلاء آخر جندي فرنسي عن أراضيه كما ذكرنا سابقاً. وبعد هذا الجلاء بعام واحد أعلنت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بموجب القرار ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ إلى ثلاث دول: دولة يهودية، ودولة فلسطينية، وتدويل القدس وضواحيها. ومن جهتهم وافق اليهود على القرار، وأعلنوا، بناءً عليه، قيام دولة إسرائيل (ليلة ١٤ - ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨). فأعلن العرب الحرب على هذه الدولة وخاضوا معها ثلاث حروب خلال العام ١٩٤٨ خسروها جميعاً، فاضطروا للقبول بتوقيع اتفاقات هدنة معها. ولأنها خرجت منتصرة وقوية من هذه الحروب، قررت إسرائيل أن تتوسع بطريقة الحروب الصامتة بعيداً عن قرارات وملاحظات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكان من بين وسائل توسعها، الاستمرار في طرد الفلسطينيين من الأراضي التي كانت تقضمها بعد الهدنة جزءاً وراء جزء. وبينما خصصت الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، ١٤٥٠٠ كيلومتر مربع للدولة اليهودية و١١٨٠٠ كيلومتر مربع للدولة الفلسطينية، استطاعت إسرائيل بعد حروب ١٩٤٨ أن تقضم عشرات القرى في الجليل الغربي المتاخم للبنان، ومن ضمنه سبع قرى لبنانية، ويافا وعكا واللدّ والرملة، فأصبحت مساحتها ٢٠٩٠٠ كيلومتر مربع وانحسرت مساحة الدولة الفلسطينية المقررة في

التقسيم إلى ٥٥٠٠ كيلومتر مربع. الأمر الذي ضاعف عدد المهاجرين والمهجرين الفلسطينيين إلى لبنان والأردن وسوريا. وفي تقرير للأمم المتحدة صدر في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٩ ورد «إن عدد المهجرين بلغ ٧٢٦,٠٠٠ نسمة» طردوا من بيوتهم بعد حروب ١٩٤٨. وفي تقرير لوكالة غوث اللاجئين صدر في أيلول ١٩٧٠ ارتفع العدد إلى ١,٤٣٦,٨٤٠ نسمة. وكان نصيب لبنان العدد الأكبر الثاني بعد الأردن. لكن الأردن أنشأ مملكة على الضفتين وأصبح فلسطينيو الضفة أردنيين في حين أن فلسطينيي لبنان ارتفع عددهم بين ١٩٤٨ و١٩٨٢ إلى ٦٠٠ ألف فلسطيني. وهم اليوم في حدود ٣٥٠ ألفاً بعد أن انتشر آلاف منهم في أنحاء العالم العربي بعد الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ وطرد آلاف المقاتلين وعائلاتهم منه.

ثمّ: لا بدّ أن نشير هنا أيضاً إلى أن لبنان أصبح منذ ١٩٤٨ جاراً لدولة طامعة وقوية هي إسرائيل، وأن الفلسطينيين الذين هاجروا أو هجروا إليه كانوا يطمحون دائماً بالعودة إلى بلادهم، سلماً أو حرباً. غير أنهم كانوا من دون سلاح ومن دون أي استعدادات عسكرية من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٥.

أوّلاً: حرب ١٩٥٢

بين الحروب جميعاً تبدو حرب ١٩٥٢ الوحيدة التي اندلعت بديمقراطية وانحسرت بديمقراطية، وهذا يقتضي منّا أن نمتنع عن وصفها بالحرب الأهلية. فقد كانت في واقع الأمر، حرباً بين تعلقنا بالحرية والديمقراطية من جهة، وقدرتنا على استيعاب الديمقراطية من جهة ثانية. وهذه قصتها:

في خريف ١٩٤٣ أعلن لبنان استقلاله عن الانتداب الفرنسي. وانتخب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد طبقاً لنص المادة ٤٩ من الدستور.

وللمادة ٤٩ من الدستور اللبناني قصة لا بدّ من توضيح معالمها هنا.

بعد خمس سنوات على إعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠) بواسطة فرنسا الدولة المنتدبة عليه، دعا المفوض السامي الفرنسي آنذاك: هنري دي جوفنيل المجلس التمثيلي اللبناني الذي تمّ تأسيسه (بواسطة فرنسا أيضاً) سنة ١٩٢٢ من ثلاثين عضواً، إلى سن دستور للبنان. وفي نيسان/إبريل (نيسان أيضاً) ١٩٢٦ أقرّ المجلس التمثيلي الدستور فأصبح هو مجلس نواب، وأنشئ إلى جانبه مجلس للشيوخ من ١٦ عضواً؛ ثم دُمج المجلسان في المجمع النيابي سنة ١٩٢٦ فأصبح هذا المجلس يضم ٤٦ عضواً وورد في المادة رقم ٤٩ من الدستور أن رئيس الجمهورية: «ينتخب بالاقتراع السري بغالبية ثلثي مجلسي الشيوخ والنواب ملتئمين في المجمع النيابي، ويُكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ثلاث سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ثلاث سنوات على انقضاء ولايته...».

هذه المادة حصرت مدة رئاسة الجمهورية بثلاث سنوات قابلة للتجديد من دون أن تذكر هذه القابلية، لكنها منعت جواز تجديد الولاية لمرة ثالثة وهذا معناه أنّ بإمكان الرئيس أن يستمر في الحكم ست سنوات متواصلة فقط.

جرى تعديل المادة ٤٩ أربع مرات. وتناولت التعديلات أجزاء خفيفة من النص.

- مرة كي تستبدل عبارة المجمع النيابي بـ:«مجلس النواب» وذلك بتاريخ ١٩٢٧/١٠/١٧.

- ومرة ثانية في ١٩٢٩/٥/٨ حيث أضيفت إليها فقرة موقتة تقول:

«لا يستفيد رئيس الجمهورية الحالي من أحكام هذه المادة التي جعلت مدة الرئاسة ست سنوات بدلاً من ثلاث سنوات. وبناء عليه، فإن مدة رئاسته تنتهي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٣٢».

وعندما جرى هذا التعديل سنة ١٩٢٩ كان رئيس الجمهورية هو الأرثوذكسي شارل دباس الذي انتخب عام ١٩٢٦ لمدة ثلاث سنوات، ثم أعيد انتخابه لثلاث أخرى تنتهي

في أيار/مايو ١٩٣٢ ولم يكن ممكناً انتخابه لست سنوات فوق الست التي أمضاها في الرئاسة، فجرى تعديل المادة.

- ومرة ثالثة في ١٩٤٧/١/٢١ لإلغاء الفقرة السابقة الموقتة، أي إلغاء النص الجديد الذي يمنع الرئيس من الاستفادة من أحكام المادة التي رفعت سنوات الرئاسة من ثلاث قابلة للتجديد مرة واحدة، إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد.

- والمرة الرابعة في ١٩٩٠/٩/٢١ بعد مؤتمر الطائف حيث بقي المحتوى ذاته لكن أضيف إلى الرئيس صلاحيات ومسؤوليات اقتضاها هذا الاتفاق.

نعود إلى حرب ١٩٥٢.

فبعد انتخاب الشيخ بشارة الخوري سنة ١٩٤٣ كأول رئيس لجمهورية لبنان المستقل، كان اللبنانيون يفترضون أن الديمقراطية التي تعوّدوا عليها ومارسوها منذ ١٩٢٦ سوف تجعل رئاسة الجمهورية منصباً متحركاً يتداوله الزعماء طبقاً لبرامجهم وأحزابهم وقوة شعبيتهم. ولسبب لم يكن منطقياً، اقتنع الشيخ بشارة الخوري بما كان مستشاروه ورجاله والمقربون منه يوحون به إليه، وهو أن الشعب اللبناني يريده أن يبقى في سدة الرئاسة لولاية أخرى، أي لما مجموعه اثنا عشر عاماً متواصلة، وربما لست سنوات ثالثة، وهكذا. ولسبب لا يزال غير منطقي حتى اليوم، صدّق الشيخ بشارة مستشاريه وأعوانه، فقرر التجديد لولايته. وكي يتم له ذلك لا بدّ من مجلس نيابي يدعم هذا التجديد.

وللحقيقة والتاريخ، فإن الرئيس بشارة الخوري كان يعتبر بطلاً من أبطال الاستقلال اللبناني والنضال، والدماثة والعلم والبعد عن التعصب والطائفية وما إلى ذلك. وبسبب هذه الصفات، وتحت شعار ما قدم هو وشريكه في النضال رئيس الوزراء، رياض الصلح، جرت الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٧ وحملت إلى البرلمان نواباً موالين للشيخ، راضين سلفاً بتجديد ولايته.

وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٤٨ أي قبل ستة شهور من انتهاء ولايته الأولى أعيد انتخاب الرئيس بشارة الخوري لست سنوات أخرى. بعد أن جرى تعديل المادة ٤٩ من الدستور تعديلاً استثنائياً لتجديد الرئاسة للرئيس الحالي ست سنوات أخرى اعتباراً من انتهاء ولايته (في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٩) ولشدة شعبية الرئيس داخل البرلمان، صوّت على التعديل ٤٨ نائباً أي أكثر من ثلثي الأعضاء بأحد عشر صوتاً.

وفي مذكراته يقول الرئيس بشارة الخوري عن هذا التجديد إنه جرى لسببين:

«الأول: تجديد ولاية الرئيس السوري شكري القوتلي قبل عام من انتهاء ولايته. والثاني حرب فلسطين».

ويضيف الشيخ بشارة قائلاً بأمانة وصراحة: «.. يجب أن يكون المرء ملاكاً أو نبياً كي يرفض تمديد ولايته في هذا الجو المواتي من كل جهة. وبكل وداعة، أعلن أنني لست ملاكاً ولا نبيّاً» (انتهى كلام الرئيس بشارة الخوري).

وعلى رغم ذلك كله، فإن بعض اللبنانيين، وفي طليعتهم زعماء المعارضة وبينهم شقيق زوجة الرئيس المفكر السياسي ميشال شيحا، لم يتمكنوا من استيعاب ست سنوات جديدة للرئيس المنتخب الحاكم بأمره منذ ست سنوات مضت. أضف إلى ذلك أن بعض رجال الحكم، وبعض القريبين من دائرة الرئيس شخصياً أثاروا استياء شعبياً واسع الانتشار، وسرت شائعات - بعضها صحيح - تقول إن بعض رجال الرئيس وأقربائه أشاعوا في البلاد جوّاً من الفساد الإداري والرشوة والثراء غير الطبيعي. وبدا في مطلع السنة الثالثة من الولاية الثانية أن الرئيس لم يعد يمسك بالبلاد والإدارة إمساكاً تاماً فانفجرت المظاهرات والإضرابات التي شلّت حركة البلاد. فأراد الرئيس أن يستعين بالجيش فرفض قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب التدخل في معركة سياسية وديمقراطية. ثم اضطر رئيس الحكومة سامي الصلح وحكومته للاستقالة تحت ضغط المعارضة اللبنانية التي عبّر عنها مقال كتبه المعارض الأكبر يومها، كمال جنبلاط، ونشره في جريدة حزبه: «الأنباء» وكان عنوانه «جاء بهم الأجنبي فليذهب بهم الشعب». وغضب الرئيس الخوري من المقال

فأقدمت حكومته على تعطيل الصحيفة وإحالة مديرها المسؤول إلى القضاء، وانعقدت جلسة القضاء ونجح محامو كمال جنبلاط في تخفيف شدة الحكم على الصحيفة. فخرج جنبلاط من المحكمة على رأس تظاهرة شعبية ما لبثت أن تكاثرت واستقطبت سائر المعارضين.

واضطر الرئيس بشارة الخوري إلى الدفاع عن حكمه وحكومته، فأراد أن يشكل حكومة برئاسة الرئيس صائب سلام، لكن سلام لم يتمكن من تشكيلها فاضطر الرئيس إلى الاستقالة وعين قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً لحكومة انتقالية في ١٨ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٥٢. فهدأت ثورة المعارضة وتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية هو كميل شمعون، وعاد قائد الجيش رئيس الحكومة، وجنوده إلى ثكناتهم. وبعودة الجيش اللبناني إلى ثكناته بدل القصر الجمهوري، يمكن القول إن معركة ١٩٥٢ كانت أول وآخر معركة ديمقراطية في تاريخ لبنان الحديث لم تجر فيها نقطة دم واحدة.

ثانياً ـ حرب ١٩٥٨

ـ كانت حرب ١٩٥٨ التي تعرف «بثورة» ١٩٥٨ شبيهة بثورة ١٩٥٢ من حيث إنها عارضت محاولة رئيس الجمهورية تعديل الدستور كي يجدد ولايته، لكنها سرعان ما تحولت إلى حرب مسلحة طائفية أهلية، وذلك للأسباب الداخلية والخارجية الآتية.

أولاً: على الصعيد الداخلي: كان الدستور اللبناني يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة جداً بحيث كان قادراً ـ إذا أراد ـ أن يختصر السلطات الثلاث في شخصه وحده دون أن يكون مسؤولاً عن سلبيات هذا الاختصار إذا حدثت. وكانت المادة رقم ٥٣ من الدستور تنص على ما يأتي:

«رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء.. ويسمّي من بينهم رئيساً. ويقيلهم، ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر...».

وتنص المادة (٥٥) على ما يأتي:

«يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء بحلّ مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة...».

وبموجب هاتين المادتين ـ على الأقل ـ كان رئيس الجمهورية يملك كامل الحرية في تشكيل الحكومة التي يريد، وتعيين السفراء والقضاة كما يريد، وذلك لأنه يملك زمام الحكومة مئة بالمئة لأنها حكومته ولأنه رئيس مجلس الوزراء أيضاً؛ حيث يجتمع الوزراء برئاسة رئيس الحكومة ومن فوقهم جميعاً رئيس الجمهورية. أقول: بما أنه كان يملك زمام الحكومة فقد كان قادراً ـ ساعة يشاء ـ أن يحل مجلس النواب قبل انتهاء مدة النيابة.

هذه النصوص الدستورية التي تجعل من رئيس الجمهورية اللبنانية ملكاً متوّجاً على لبنان واللبنانيين، كانت تثير حساسية المسلمين والدروز. بل لقد أصبحت تثير هذه الحساسية ولم تكن كذلك سابقاً، وأصبح لبنان بنظر بعضهم دولة مسيحية حققت انفتاحاً كبيراً على الغرب أفاد منه اللبنانيون، لكنها حرمت غير المسيحيين من التأثير الفعلي في الحكم. وأسارع إلى القول إن رئيس الجمهورية الماروني لم يستخدم حقه الدستوري أبداً لا في تسمية رئيس الوزراء، ولا في تعيين الوزراء، ولا في حل مجلس النواب، بل كان يلتزم التزاماً تفرضه حساسية البلاد، بما أصبح عرفاً دستورياً وهو الاستشارات النيابية قبل إصدار مرسوم تشكيل الحكومة وتسمية رئيسها. وكان رئيس الوزراء دائماً يأتي إلى الحكم بأغلبية برلمانية تختاره، على رغم أن الحساسية اللبنانية نفسها، والدم العربي الذي يجري في عروق اللبنانيين بما يحمل من صفات ومناقب، كانا يجعلان من مجلس النواب على اختلاف أحزابه، كتلة واحدة في تصرف رئيس الجمهورية، وغالباً ما كان الرئيس يسمع من الكتل النيابية الموالية وغير الموالية عبارة واحدة هي منح الرئيس الثقة المطلقة كي يختار لرئاسة الحكومة من يريد.

وعلى رغم ذلك، فقد كانت بعض النفوس تخفي شيئاً من الرفض لهذا الإغراق في صلاحيات الرئيس، وكان كمال جنبلاط ـ مثلاً ـ لا يخفي تململه من حصر رئاسة الجمهورية في الطائفة المارونية رغم أن الدستور لا يحدد طائفية الرئيس بل العرف الذي

سماه اللبنانيون «الميثاق الوطني»، وهو الاتفاق الذي رعاه الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح قبيل استقلال لبنان. على أن أحداً من اللبنانيين ـ بمن فيهم كمال جنبلاط ـ لم يقف وقفة صلبة في وجه هذا الميثاق، ذلك أن اللبنانيين أدركوا ـ بحكم فينيقيتهم ـ أن منح المسيحيين قيادة البلاد، سوف يؤدي إلى تمتين علاقة لبنان بالغرب. والغرب هو حضارة وعلوم واقتصاد وتجارة حرة، وهذه كانت أحلام اللبنانيين.

وفي حين أقدمت سوريا على تعريب التدريس حالما نالت استقلالها، وأخرجت اللغة الفرنسية من التداول وكانت لغة رسمية ثانية أثناء الانتداب على لبنان وسوريا، فإنّ لبنان أبقى على اللغة الفرنسية واللغة الإنكليزية وكل اللغات الأجنبية لغات حرّة في جميع المدارس، وحذفت عبارة «لغة رسمية». وبهذه الفتوى الذكية (الفينيقية) أصبح لبنان خلال سنوات قليلة مقصد دول المشرق جميعاً للاتكال عليه في التجارة مع الخارج. وتسلَّم آلاف اللبنانيين مناصب رفيعة جداً في الدول العربية لم تكن تمنح لغير أبنائها بسبب شطارته في التجارة والتعامل مع الخارج.

وكان هذا الوضع ينال مباركة المسلمين اللبنانيين الذين شجعوا إخوانهم المسيحيين اللبنانيين على مزيد من الانفتاح. وكان المسيحيون لأسباب ذكرناها في مطلع هذا الكتاب أقوى من غيرهم في مسألتي التجارة مع الخارج والانفتاح اللغوي الثقافي معه. لكن حساسيتهم السياسية كانت رقيقة للغاية، فبلعوا مرغمين زعامة الموارنة المطلقة على لبنان.

وخلف هذه الأسباب المذكورة أعلاه، دار خلاف بين الرئيس شمعون ورفاقه أي المعارضة الذين أطاحوا ـ هو وهم ـ بالرئيس السابق بشارة الخوري. فبعد انتخاب شمعون رئيساً، اندفع رفاقه في «الجبهة الاشتراكية»، يطالبون بمحاكمة الرئيس السابق وجميع الذين أثروا من دون حق، أو ارتشوا، أو أساؤوا للإدارة التي كانوا يمثلونها. وكان أمام الرئيس شمعون أن يذعن لمطالب رفاقه أو أن يرفضها فيقف على الجانب المعادي لهم. فاختار أن يرفض محاكمة الخوري ورجال عهده ظنّاً منه (ولعله كان محقاً في هذا الظن) أن لبنان بلد صغير وحسّاس، ولا تزال الروح العائلية والعشائرية والطائفية متغلغلة في

صفوف أبنائه، ولذلك فإن محاكمة رئيس سابق للجمهورية، قد تدفع بالبلاد إلى انقسام طائفي وحرب أهلية لأن المحاكمة معناها نزع الأخلاقية بالرئيس المطلوب محاكمته. وكان هذا عملاً أكبر من طاقة اللبنانيين على تحمله خصوصاً وأن المادة رقم (٦٠) من الدستور تنص على ما يأتي:

«لا تبعة على رئيس الجمهورية أثناء قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور وفي حال الخيانة العظمى...».

وقد كان هذا النص كافياً لتبرئة ذمة عهد كميل شمعون إزاء محاكمة الرئيس السابق بشارة الخوري لأنه لم يخرق الدستور ولم يتهم بالخيانة العظمى، لكن موقف شمعون هذا أثار حفيظة رفاقه في الجبهة فانتقلوا إلى صف المعارضة التي أخذت تكبر وتكبر إلى أن دخلت في حرب مسلحة مع الرئيس سنة ١٩٥٨.

ثانياً: الأسباب الداخلية: إن الرئيس كميل شمعون ـ ولأسباب داخلية وخارجية سنأتي على ذكرها ـ أراد أن يتحدى المعارضة التي كانت تضم زعماء كباراً مثل: صائب سلام وعبد الله اليافي ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وجميع أنصار الرئيس السابق من الكتلة الدستورية، فقرر إجراء انتخابات نيابية جديدة ـ تماماً كما حصل في عهد سلفه بشارة الخوري ـ على أمل أن يتم تعديل الدستور فيؤتى به رئيساً للمرة الثانية. وجرت الانتخابات وجاءت بمفاجأة غير متوقعة وهي نجاح جميع حلفاء الرئيس شمعون، وخسارة جميع أركان جبهة المعارضة، وهي الجبهة التي عجزت عجزاً كاملاً عن استرداد حقها بالوسائل الدستورية الديمقراطية لأن مجلس النواب الجديد قد انتخب وأعلنت أسماء أعضائه، فلجأ زعماؤها إلى مقاومة العهد الشمعوني بقوة السلاح. وشهد صيف ١٩٥٧ أعمال عنف لم يتحمل اللبنانيون مثلها منذ مئة سنة، ثم تداعت وكبرت واشتد ذراعها العسكري إلى أن أصبحت ثورة مسلحة بكل معنى الكلمة في منتصف العام ١٩٥٨.

ثالثاً: العوامل الخارجيّة: ففي العام الأول من عهد كميل شمعون (١٩٥٢)، وقبيل

انتخابه رئيساً للبلاد، قامت ثورة عسكرية في مصر في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ أطاحت بالملك فاروق وتسلمت السلطة مجموعة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر، وهي المجموعة التي ستصبح في وقت لاحق العدوّ الأول في الشرق الأوسط للبريطانيين والفرنسيين والأميركيين حلفاء الرئيس اللبناني الجديد، وبالتالي، سوف يصبح العداء مستفحلاً بين مصر ولبنان، ثم بين سوريا ومصر من جهة، ولبنان من جهة ثانية.

وكان انقلاب مصر هو الانقلاب العسكري السادس الذي يجري في دول عربية قريبة من لبنان ومؤثرة فيه. وهذه الانقلابات المضادة للنظام اللبناني والقريبة منه جغرافياً، أثارت لدى اللبنانيين نوعاً من الشك في النفس، والخوف من الآخرين، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من التقارب بين لبنان والغرب، رافقه مزيد من التباعد بين لبنان وبعض العرب.

في سوريا الشقيقة الأقرب إلى لبنان شعباً وحكومة وتاريخاً وقعت أربعة انقلابات عسكرية في خلال عام واحد. الأول: هو انقلاب الضابط حسني الزعيم على الرئيس شكري القوتلي في ١٩٤٩/٣/٣٠. والثاني قام به الضابط سامي الحناوي على حسني الزعيم في ١٩٤٩/٨/١٤ أي بعد أربعة شهور ونصف الشهر. والثالث قام به الضابط أديب الشيشكلي بواسطة بعض ضباطه في أواخر شهر ١٢ سنة ١٩٤٩، ثم قام الشيشكلي بانقلاب جديد في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٥١ أصبح بموجبه رئيساً للجمهورية حتى شباط/فبراير عام ١٩٥٤.

ومن الضروري أن نذكر هنا علاقة هذه الانقلابات بلبنان. فالانقلاب السوري الأول، كان حليفاً لمصر والسعودية ومناهضاً لمحور عمان ـ بغداد ـ أي: خصماً للهاشميين حلفاء كميل شمعون. والانقلاب الثاني قام به السوريون القريبون من محور عمان ـ بغداد. والانقلاب الثالث (الشيشكلي الأول) قام ضد هؤلاء وأولئك وأعلن استقلال السياسة السورية الخارجية عن كل من المحورين لكنه أصبح أثناء الانقلاب الرابع مناهضاً للمحور الهاشمي.

ومن هنا ينبغي أن ننظر بشيء من الموافقة المبدئيّة على مخاوف لبنان من هذه الانقلابات الأربعة،

ـ أما الانقلاب الخامس، فقد حدث في الأردن. وكان انقلاباً أبيض داخل العائلة المالكة نفسها. ففي الحادي عشر من شهر آب/أغسطس ١٩٥١ عقد مجلس النواب والأعيان الأردنيين جلسة سرية دامت عشر ساعات قرّروا في نهايتها خلع الملك طلال بن عبد الله ملك الأردن، الذي اعتلى عرش المملكة إثر اغتيال والده الملك عبدالله بن الحسين في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١، بعد أربعة أيام فقط على اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح (١٦ تموز/يوليو ١٩٥١) أثناء زيارة خاصة كان يقوم بها للملك الأردني عبد الله في عمان.

في اليوم نفسه ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١ أصبح طلال بن عبد الله ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية. وكان طلال ضابطاً من الطراز الأول، درس وتخرج من كلية ساند هيرست البريطانية الشهيرة. وشغل منصب قاضٍ في المحكمة العشائرية، وناب عن والده عبدالله أثناء غيابه أكثر من مرة. وكان معروفاً عنه أنه شديد الولع بعروبته، ومعارض للنفوذ البريطاني في بلاده، خصوصاً وأن ضابطاً بريطانياً هو كلوب باشا، كان قائداً للجيش العربي الأردني الذي لم يتح له المجال الكافي لخوض معركة استرداد ما احتله اليهود بعد صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩.

وكي نختصر الموقف، أنقل هنا مقطعاً من تقرير سري بعث به السفير البريطاني في الأردن آنذاك واسمه «جوفري فورلونغ» إلى وزارة الخارجية البريطانية. وقد أفرجت وزارة الخارجية البريطانية عن هذا التقرير استناداً إلى تقليد يقضي بنشر بعض الأسرار العسكرية والدبلوماسية بعد مرور ٢٠ أو ٣٠ أو ٥٠ سنة على حدوثها شرط ألا تضر بالأمن القومي لبريطانيا، وتوجد النسخة الأصلية من هذا التقرير في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية تحت رقم (F.O 371-110875) وجاء في هذا التقرير ما يلي:

«٣: إن وضع بريطانيا (في الأردن) بدأ بالانحراف منذ مقتل الملك عبدالله واختفاء نظام حكمه... واستمر بالانحراف ولكن بصورة تدريجية...».

«٤: إن التحريض (في الأردن) ضد بريطانيا وضد المعاهدة (مع الأردن) قد تزايد على رغم أنه يصدر من أقلية...».

«١١: .... وإذا أمكن إبقاء الجيش العربي (أي: الأردني) بعيداً عن السياسة. وهذا أمر ممكن ما دام غلوب بنفوذه الفريد ورؤيته الواضحة، على رأس هذا الجيش...». (انتهى الاقتباس من التقرير).

لقد كان اغتيال الملك عبدالله عملاً مفاجئاً بكل المقاييس. خصوصاً وأن مقتله جاء بعد ١٥ شهراً على إعلان المملكة الأردنية الهاشمية وإعلانه ملكاً على ضفتي الأردن الشرقية والغربية، بعد خلاف مرير بينه وبين حكومة عموم فلسطين التي عارضت فكرة الملك عبد الله بضم الضفة الغربية الفلسطينية التي سلمت من الاحتلال الإسرائيلي (في حروب ١٩٤٨ مع العرب)، لكن الملك عبد الله استطاع أن ينال أصوات غالبية أبناء الضفة في الانتخابات التي جرت في ١١ نيسان/إبريل (نيسان دائماً) ١٩٥٠ فدمج الضفتين في مملكة واحدة، ونال اعتراف الجامعة العربية بها في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٠، وسقطت منذ ذلك التاريخ مطالب حكومة عموم فلسطين بالضفة الغربية التي أصبحت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية.

نعود إلى الملك طلال بن عبد الله الذي تولى عرش المملكة الأردنية الهاشمية في الثلث الأول من العام الثاني على تأسيسها. وطبقاً لما ذكرنا سابقاً، فقد أثار الملك طلال ابن عبد الله علامات استفهام كبيرة منذ استلامه الحكم في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٠ وكان عمر المملكة بضفتيها ١٣ شهراً فقط. فبين قائل إن الملك طلال مريض يعاني من حالات عصبية شديدة بلغت به حدوداً غير طبيعية مع أفراد عائلته، وخصوصاً مع عقيلته الملكة زين أم الحسين، وبين قائل إنه كان عاقلاً وعسكرياً من الطراز الرفيع درس في أهم كلية عسكرية في بريطانيا ولم تسجل عليه هذه الكلية إن كان يشرب أو يصاب بنوبات عصبية،

وبين قائل إن بريطانيا لم تكن تستطيع أن تتحمل ملكاً على مملكة أنشأتها هي ووسعت حدودها بضم الضفة الغربية من فلسطين إليها، على مقربة أمتار من دولة إسرائيل الفتية الجديدة، أو أن يكون معارضاً لها ولسياستها وقريباً من الفكر العربي الذي كان ينادي بالثأر من إسرائيل.

وفي مساء الحادي عشر من آب/أغسطس ١٩٥١ صدر عن اجتماع مجلسي النواب والأعيان الأردنيين كما ذكرنا قبل قليل، إعلان يؤكد أن الملك طلال ليس في حالة صحية تسمح له بممارسة سلطاته الدستورية.

ومساء اليوم نفسه أعلن النبأ، ففوجئ العرب به. ثم تمّ تسفير الملك طلال إلى تركيا للعلاج، وتشكل في الأردن مجلس وصاية على العرش بانتظار أن يبلغ الحسين بن طلال السن القانونية ليصبح ملكاً على المملكة.

وبصرف النظر عما إذا كان انقلاب الأردن العائلي جداً، انقلاباً من عروبة الملك طلال إلى اعتدال الملك حسين أو كان حادثاً طبيعياً، فإنّ لبنان تأثّر به تأثراً مباشراً خصوصاً أثناء فترة ولاية مجلس الوصاية، حيث كانت التجاذبات بين محور عمان - بغداد، والقاهرة - دمشق، تحاول أن تشد لبنان مرة إلى هذا ومرة إلى ذاك. لكن حظ الرئيس الجديد كميل شمعون كان حسناً حيث تولى هو منصب الرئاسة في خريف ١٩٥٢، وتولى الحسين بن طلال عرش الأردن في أيار/مايو ١٩٥٣، أي بعد سبعة شهور من انتخاب شمعون الذي سرعان ما بنى علاقة مميزة مع الأردن، وخصوصاً مع الشاب الملك الحسين الذي أصبح صديقاً للرئيس ورفيقاً لولديه دوري وداني اللذين كانا يمارسان مع الملك أنواعاً من الرياضة بينها سباق السيارات، والتزلج على المياه، والتزلج على الثلج.

وخلاصة القول إن لبنان وجد في المملكة الأردنية الشقيقة أثناء حكم الرئيس شمعون دولة مساندة أمام الضغوط المتواصلة عليه من الشقيقة سوريا.

نعود إلى أسباب حرب ١٩٥٨ الأهلية.

فقد شهد عام ١٩٥٧ انتخابات نيابية جاءت بحلفاء الرئيس شمعون، وأسقطت جميع زعماء المعارضة، فثار هؤلاء، واستخدم بعضهم (في الجبل تحت ظل زعامة كمال جنبلاط) العنف سبيلاً للاحتجاج. لكن سرعان ما اختلط هذا السبب الداخلي بسبب خارجي هو التالي:

سنة ١٩٥٦ أعلن قائد الثورة المصرية جمال عبد الناصر، تأميم قناة السويس في الذكرى الرابعة لثورة تموز/يوليو (٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢) وعلى الفور قامت بريطانيا وفرنسا (الشريكان الرئيسيان في شركة قناة السويس) وإسرائيل بشن الحرب على مصر، واستعادة السيطرة على القناة لبضعة أسابيع فقط حيث أدّى التهديد السوفياتي، وضغط الرئيس الأميركي آيزنهاور، ثم الإنذار السوفياتي الشديد اللهجة، إلى انسحاب قوات الدول الثلاث، فربح عبد الناصر نتائج الحرب وأصبح الزعيم العربي الذي لا يضاهى. وانفتحت أبواق الدعوة إلى وحدة عربية شاملة تستعيد كرامة العرب التي تعاني المهانة منذ خمسمائة سنة.

وأمام هذه الهجمة العروبية الشاملة، انتشرت في بعض العواصم العربية الدعوة إلى مقاطعة بريطانيا وفرنسا المعتديتين على «الشقيقة الكبرى مصر». وكانت بيروت في طليعة هذه العواصم. وكان عبدالله اليافي رئيساً لحكومة كميل شمعون، وكان صائب سلام - صديق عبد الناصر الأكبر بين العرب - وزير دولة يدعم اليافي بيروتياً وعربياً (ناصرياً) وإسلامياً. طلب سلام من اليافي أن تبادر حكومته إلى قطع العلاقة الدبلوماسية مع باريس ولندن، فغضب كميل شمعون من الطلب والطالبين. فهو صديق لفرنسا وصديق لبريطانيا. وفرنسا هي الدولة الغربية الوحيدة التي تدعم لبنان دون تحفظ. رفض طلب اليافي وحكومته، فاستقال اليافي وصائب سلام والحكومة. وللحال تشكلت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح، ومنح شارل مالك حقيبة وزارة الخارجية. وكان شارل مالك صديقاً مقرباً للولايات المتحدة الأميركية إلى درجة لم يبلغ مثلها إلا صداقة صائب سلام للرئيس عبد الناصر ومصر.

ومنذ خروجه من الوزارة، أدار صائب سلام ظهره لكميل شمعون، وتحالف مع جنبلاط ورشيد كرامي وعبد الله اليافي وحميد فرنجية. وقرروا التقرب من مصر وسوريا التي كانت تلح على عبد الناصر لتوحيد البلدين في دولة واحدة.

رأى شمعون أن التقارب السوري - المصري الذي خطا خطوات هامة نحو الوحدة الاندماجية، سوف ينعكس على لبنان بطريقة سلبية قد تطيح بمكاسبه الانفتاحية والاقتصادية الكبرى التي تحققت منذ مطلع عهده قبل سبع سنوات. وكانت مخاوف شمعون في مكانها، فقد أعلنت المعارضة اللبنانية تأييدها لمصر وسوريا وقررت خوض المعركة ضد شمعون حتى إخراجه من الحكم.

بادر شمعون، بتشجيع من وزير خارجيته الداهية شارل مالك، للاتصال بواشنطن. وكانت الولايات المتحدة أقرت مبدأ آيزنهاور (رئيسها آنذاك) الذي ينص على استعداد واشنطن لدعم أي دولة في العالم تتعرض لاعتداء خارجي، شيوعي أو غير شيوعي.

وكان هذا المبدأ الذي أقره الكونغرس الأميركي في آذار/مارس ١٩٥٧ يشكل خشبة خلاص لا بد منها للرئيس شمعون، فسارع إلى تأييد مبدأ آيزنهاور وقبول لبنان به. وكان هذا القبول بمثابة إعلان إطلاق شرارة الحرب الأهلية في لبنان.

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨ أعلنت مصر وسوريا قيام الجمهورية العربية المتحدة. وأصبحت سوريا تسمى الإقليم الشمالي في الجمهورية التي منحت ثقتها للرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

سارعت وحدة مصر وسوريا إلى احتضان المعارضة اللبنانية، خصوصاً وأن مصر تضايقت من قبول لبنان بمبدأ آيزنهاور. وقبل ذلك تضايقت من عدم قطع علاقاته الدبلوماسية مع المعتديتين: فرنسا وبريطانيا.

في ٨ أيار/مايو ١٩٥٨ اغتيل الصحافي اللبناني نسيب المتني حليف المعارضة، فوجهت المعارضة التهمة إلى حكومة شمعون. وفي ١٠ أيار/مايو انتقل الصراع بين الطرفين من إضرابات إلى حرب مسلحة. وحاول شمعون أن يستنجد بمجلس الأمن،

وبالجامعة العربية، متهماً مصر وسوريا بالتحريض وتسليح الثوار، لكن مجلس الأمن لم يفعل سوى تشكيل لجنة مراقبة. وأخيراً طلب شمعون النجدة من واشنطن بموجب مبدأ آيزنهاور، وكان ذلك قبيل منتصف تموز/يوليو ١٩٥٨ وفي ١٤ تموز/يوليو اندلعت ثورة عسكرية في العراق أطاحت الملك فيصل وقضت على أفراد العائلة المالكة، ولوّحت بالوحدة مع مصر وسوريا.

وفي اليوم التالي، ١٥ تموز/يوليو أفاق اللبنانيون على أصوات الدبابات الأميركية التي خرجت من البحر فجأة وكأنها كانت تنام تحت الماء. وقد حصل خلاف في الرأي ما زال قائماً حتى اليوم حول ما إذا كان الأسطول الأميركي السادس أنزل جنوده على الساحل اللبناني لدعم شمعون أم لدرء الخطر السوفياتي عن المنطقة بعد سقوط بغداد بيد حلفاء عبد الناصر حليف السوفيات. ولست هنا كي أفنّد أو أتبنى أحد هذين الرأيين، لكنني أذكره كي أبرز وجود سبب خارجي لحرب ١٩٥٨.

عندما دخل رجال المارينز الأميركيون إلى بيروت، كان لبنان قد فقد حوالي خمسة آلاف قتيل وأكثر من عشرة آلاف جريح، وكان بين القتلى والجرحى مئات من غير اللبنانيين، فقد كانت الحرب «ثورة» تستهدف سقوط النظام اللبناني المعمول به والتمهيد للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة بإقليم ثالث هو لبنان، وهذا ما يفسر دخول أعداد كبيرة من السوريين متطوّعين أو مكلفين رسميّاً لنجدة «الثورة» التي كان صائب سلام زعيمها الأوحد في الساحل، وكمال جنبلاط زعيمها في الجبل.

لم يتمكن «الثوار» من إسقاط كميل شمعون كما كانوا يريدون، فبقي في القصر حتى نهاية ولايته. ولم يتمكنوا من إسقاط النظام وضم لبنان إلى الوحدة السورية ـ المصرية. لكنّ الثورة تمكنت من أن تجعل من مصر وسوريا لاعباً مباشراً في السياسة اللبنانية المقبلة. وبمداخلة أميركية مباشرة مع جمال عبد الناصر، تم الاتفاق على انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس شمعون. وقد أثار هذا الانتخاب حفيظة عدد من اللبنانيين الذين كانوا قد بلغوا درجة من الحرية والديمقراطية، لا تسمح لهم بالرضى عن تنصيب رئيس عليهم في حفل تضمن شكل الانتخاب فقط لا جوهره .لكن ينبغي

القول إن انتخاب اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية كان عملاً لا يخلو من الدهاء والذكاء معاً. فاللواء شهاب كان إلى حد كبير حيادياً في ثورة ١٩٥٨. وكان ينظر بشيء من الغضب إلى محاولات الرئيس شمعون تجديد ولايته، وتعديل الدستور، وإبعاد زعماء لبنانيين كبار عن المجلس النيابي. ولهذا السبب حظي اللواء شهاب بتأييد واشنطن وعدم معارضة جمال عبد الناصر وسوريا فانتخب رئيساً، وبدأ على الفور إجراءات حاسمة لإزالة آثار الحرب الأهلية. وبعد عام على انتخابه عقد اجتماعاً مثيراً للاستغراب مع الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٨ في خيمة عسكرية أقيمت خصيصاً لهذا اللقاء على الحدود اللبنانية ـ السورية. ومثلما رفع عهد فؤاد شهاب شعار: «لا غالب ولا مغلوب» في حرب ١٩٥٨ جرى اجتماع الخيمة تحت هذا الشعار أيضاً، أي: لا يذهب شهاب إلى دمشق ولا يأتي عبد الناصر إلى بيروت.

انتهت حرب ١٩٥٨ كما ذكرنا بسقوط آلاف القتلى والجرحى الذين كان من بينهم مئات المتطوعين والرسميين السوريين. لكن لا بدّ من الاعتراف بأن أمراء الحرب اللبنانيين كانوا يبيعون ولاءهم للجمهورية العربية المتحدة بالمال، وبالسلاح يقصفون ما بنته سواعد أبنائهم في لبنان، ويقتلون به أشقاءهم وجيرانهم.

ومن كتاب أصدره رجل المخابرات السورية سامي جمعة تحت عنوان «أوراق من دفتر الوطن» تناول فيه الأحداث التي مرت بها سوريا من ١٩٤٦ إلى ١٩٦١، ومن الصفحة ٢٥٧ وما فوق، أقتطف ما يلي:

«... وكان من الطبيعي أن تقوم سوريا بمدّ يد المساعدة لتلك الثورة بالسلاح والمال بشكل خاص».

«تمّ إنشاء مستودعات لتخزين السلاح وتوزيعه في بعض المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية، وكانت هذه المستودعات في حلبا وعكار وتلكلخ وطرطوس لإمداد مناطق الشمال. وأنشئ للشوف وبيروت مستودعان عهدت إليّ مهنة الإشراف عليهما».

«.. طُلب مني إحضار عدد من البغال لاستخدامها بنقل الأسلحة، لتزويد مقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط بها...».

«كنت مكلّفاً في ذلك الوقت بتسليم بعض الأموال لبعض الزعماء اللبنانيين الذين كانوا يتوافدون على دمشق لطلب المساعدة لمساندة الثوار بالمال، وكان بينهم الكثير من الأدعياء، ومن بين هؤلاء زعيمان أحدهما جنوبي والآخر بقاعي... لم تطلق في مناطق زعامتهما طلقة واحدة. وكان الزعيمان المذكوران يفدان إلى دمشق أول كل شهر... وكنت متيقناً أنهما كانا يحتفظان بالمال، بل يبيعان السلاح الذي يحصلان عليه (من عندنا) إلى الطرف الآخر المعادي..». (انتهى الاقتباس من كتاب سامي جمعة).

وخلاصة القول إن ثورة ١٩٥٨ كشفت عن نفسها بنفسها.

١ ـ فهي قسمت اللبنانيين إلى مسلمين ومسيحيين رغم أنه كان بين المسيحيين عدد من الزعماء والشخصيات والسياسيين وقفوا ضد كميل شمعون.

٢ ـ كان فريق المعارضة بغالبيته من المسلمين. لكن كان بين المسلمين أيضاً مناصرون لشمعون.

٣ ـ دخلت الولايات المتحدة منذ منتصف عهد شمعون (مبدأ آيزنهاور ١٩٥٥) إلى صلب السياسة اللبنانية، وأخذت تزيح النفوذ الفرنسي إلى أن حلّت محلّه وأصبح النظام اللبناني ـ وهو نظام ديمقراطي ليبرالي متميز عن جميع الأنظمة العربية الأخرى ـ جزءاً من الأخطبوط السياسي الأميركي، سواء من حيث معاداة الشيوعية أو من حيث جعل الاعتدال مبدأ عربياً عاماً شاملاً، حفاظاً على السلام في الشرق الأوسط، أي: إبعاد شبح الحرب عن الخنادق العربية والإسرائيلية، أو من حيث إن بيروت أصبحت مركزاً رئيسياً مهماً للانتشار المخابراتي الأميركي في العالم كله.

٤ ـ دخلت مصر وسوريا كعاملين رئيسيين في الحياة اللبنانية السياسية واليومية.

٥ ـ كشفت ثورة ١٩٥٨ ـ مرة أخرى ـ أن بين اللبنانيين من لا يريد لبنان الذي قام في

١٩٢٠، ثمّ أصبح حقيقة كبرى في ١٩٤٣ (عام الاستقلال) وكان هؤلاء متفرقي الهوى. فمنهم العروبيون الوحدويون الذين يريدون وحدة عربية من المحيط إلى الخليج. ومنهم السوريون القوميون الذين ينادون بقيام سوريا الكبرى لتكون نواة عالم عربي مؤلف من أربع أمم طبقاً لنظرية هذا الحزب: أمة وادي النيل (مصر والسودان)، أمة شبه الجزيرة العربية، والأمة المغاربية، والأمة السورية التي تضم لبنان وسوريا وفلسطين والعراق والأردن وقبرص. ومنهم الشيوعيون، والاشتراكيون وغيرهم.

وبسبب طبيعة هذه الأحزاب، فقد كان ولاؤها وانتماؤها للبنان والخارج معاً، على عكس بعض الأحزاب اللبنانية المتشدّدة كحزب الكتائب اللبنانية مثلاً الذي كان يرى لبنان البداية والنهاية، ويخوّن كل من كان ولاؤه لغير لبنان.

وقد كان هذا الواقع اللبناني غريباً على الحياة السياسية في كل زمان ومكان. فهناك في أوروبا أحزاب ملكية تريد عودة الحكم الملكي إلى فرنسا مثلاً، وهناك أحزاب وحدوية في كل بلد أوروبي تسعى لوحدة أوروبا، وهناك شيوعيون واشتراكيون، وحتى نازيون وفاشيون، لكنّ أحداً من هؤلاء لا يستقوي على بلاده بالخارج. وليس هناك شيوعيون فرنسيون أو إيطاليون، (والحزب الشيوعي الإيطالي يعدّ أقوى أحزاب إيطاليا) يأتمرون بأمر موسكو ويبنون الخنادق بأسلحتها ورجالها كما كان الحال عندنا.

ثالثاً: حرب ١٩٦٧

وهي غير حرب العرب وإسرائيل، بل هي حرب بين لبنان والفلسطينيين بدأت صغيرة ومتفرقة، ولكنها كانت تزرع بذرة حرب طاحنة وقعت لاحقاً على لبنان فشوهت كل شيء فيه.

في ١٩٦٥/١/١ انطلقت مجموعة من الفلسطينيين أطلقت على نفسها لقب «فتح» وهي اختصار لعبارة: حركة التحرير الفلسطينية. ولما كان أول حرف من هذه الكلمات الثلاث يختصرها بكلمة حتف، أي: موت ـ رأى زعماؤها أن يقلبوا الحروف فأصبحت «فتح» بدلاً من حتف.

كان ياسر عرفات واحداً من زعماء هذه المنظمة التي قررت أن يكون السلاح والعمل الفدائي بمجموعات قليلة جداً سبيلاً أساسياً لتحرير فلسطين. وقد تمكن عرفات ورفاقه أن يبنوا علاقات جيدة مع بعض الضباط في سوريا ومصر بطريقة سرية أولاً، ثم ربطوا هذه العلاقة بعدد من المسؤولين في البلدين. فأتاح لهم ذلك أن يجمعوا السلاح المهدى إليهم من دول عربية، وينقلوه عبر الحدود إلى حيث يمكنهم أن يواجهوا الجيش الإسرائيلي. وكان من الطبيعي أن يكون لبنان مقراً وممراً لهؤلاء الفدائيين، ليس لأنه متاخم لإسرائيل وحسب، بل لأنه ضعيف عسكرياً وضعيف في علاقاته القومية بسبب حساسية توازناته الطائفية الداخلية. وهناك سبب ثالث هام كان يثير شهية الفدائيين هو أن إسرائيل قررت بعد إنشائها سنة ١٩٤٨، أن تجعل الجليل الأعلى الملاصق لجنوب لبنان مركزاً لصناعاتها الخفيفة، وإنتاجها الزراعي ظنّاً منها أن لبنان الضعيف عسكرياً والحسّاس داخلياً، لن يخوض معها حرباً مدمّرة. ومن المعروف أن الولايات المتحدة حليفة إسرائيل ولبنان آنذاك كانت تساهم مساهمة كبرى في تحييد لبنان عن الصراع العربي العسكري مع إسرائيل والاكتفاء بجعله منبراً إعلامياً وثقافياً ودبلوماسياً للدفاع عن المصالح العربية. ومن غريب المفارقات أن هذا الدور للبنان كان أيضاً جزءاً من موقف الرئيس جمال عبد الناصر، الذي كان لا يتردد في القول «إن لبنان يجب أن يكون دولة مساندة لا دولة محاربة». وقبيل حرب ١٩٦٧ أبلغ لبنان رسمياً القيادة العربية الموحدة بالمناوشات التي كثرت في الآونة الأخيرة ـ فوق أرضه ومن خلال أرضه بين الفلسطينيين وإسرائيل، والفلسطينيين والجيش اللبناني، فردت القيادة العربية طالبة من لبنان عدم السماح للفدائيين بالدخول إلى لبنان والتسلل منه إلى فلسطين». (راجع في هذا الصدد كتاب «شارل حلو: حياة في ذكريات. ص ٢٦٥).

وفي اجتماع مجلس الدفاع العربيّ المشترك في ١٩٦٩/١١/٨ وفي مؤتمر الرباط (كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٩) قرر العرب أن يكون لبنان دولة مساندة لا دولة مواجهة.

وفي بيروت بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣٠ أعلن الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض في تصريح رسمي له، أثناء محادثات رسمية مع لبنان حول تفسير اتفاق القاهرة الذي

انعقد سنة ١٩٦٩ بين لبنان والفلسطينيين قائلاً إنه (أي الاتفاق) وضع لتنظيم انطلاق العمل الفدائي من لبنان بشكل لا يسمح للعدو باحتلال جزء من أراضيه، ولذلك قلنا بضرورة تواجد القواعد الفدائية في سوريا وإنشاء مراكز في لبنان للإسعافات الأولية وإعطاء وجبات طعام ساخنة لها..». (انتهى الاقتباس من تصريح محمود رياض).

نعود إلى حرب ١٩٦٧ الصغيرة بين لبنان والفلسطينيين. فبعد أن انطلقت حركة «فتح» في مطلع العام ١٩٦٥، أصبح لبنان ممرّاً سهلاً للفدائيين نحو فلسطين المحتلة. وكان الجيش اللبناني يحاول بشتى الوسائل أن يطبق على أرضه شيئاً من السيادة بحيث لا يجعل عملاً فدائياً صغيراً حجة أمام إسرائيل كي تضرب قراه، أو تحتل جزءاً من أرضه، خصوصاً وأن لبنان كان متمسكاً باتفاقية الهدنة التي تلحظ حدوداً مكتوبة بينه وبين إسرائيل.

لكن هذا لم يكن يوافق الثورة الفلسطينية التي لم تتردد في تكرار رفضها المطلق لحياد أي دولة عربية في المسألة الفلسطينية. وكان منطق الثورة الفلسطينية يقوم على ما يأتي:

أ ـ منذ قمة إنشاء (مصر) في أواخر أيار/مايو ١٩٤٦ قرر العرب أن تكون القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً. وكان هذا موقف العرب في جميع مؤتمرات القمة اللاحقة.

ب ـ للشعب الفلسطيني العربي الحق في محاولة استرداد أرضه المسلوبة بكل الوسائل المتاحة، وعلى العرب جميعاً مساعدة الفلسطينيين على هذا الهدف.

ج ـ ليس للشعب الفلسطيني أرض متاخمة لإسرائيل، فأرضه في الضفة وغزة تخضع للنظام الأردني (الضفة)، والنظام المصري (قطاع غزة)، وعلى هذا الأساس يكون من حق الفلسطينيين أن يستخدموا كل أرض عربية متاخمة لفلسطين سواء في الضفة وغزة أو في سوريا أو في لبنان.

د ـ صحيح أن الأشقاء العرب قد يصابون بخسائر جسيمة إذا انطلق الفدائيون من أراضيهم، لكن هذا سيكون بمثابة الحد الأدنى من المشاركة في المأساة الفلسطينية.

في لبنان كان منطق الثورة الفلسطينية يلاقي إعجاباً ومباركة من فئات مختلفة وخصوصاً في الجانب الإسلامي، وفي الأحزاب والقوى التقدمية والاشتراكية والشيوعية. ولم يكن خافياً أن هذا الإعجاب كان ناتجاً عن سببين رئيسيين.

السبب الأول: إن ما يقوله الثوار الفلسطينيون منطقي ومحقّ.

والسبب الثاني: إن هؤلاء المؤيدين للثورة الفلسطينية لم يضعوا مصلحة لبنان قبل مصلحة الثورة. وكانت مسألة وضع لبنان ثانياً أمراً في غاية الخطورة والحساسية معاً. فنحن إذا سألنا شاباً مسلماً لبنانياً السؤال الآتي:

ـ «من أنت؟».

فسوف يقول: «أنا مسلم عربي لبناني»، أو يقول: «أنا عربي لبناني».

وإذا طرحت السؤال نفسه على المسيحي، وخصوصاً الماروني، فسوف يجيب على النحو الآتي.

ـ «أنا مسيحي لبناني».

وأسارع إلى القول إن هذين الجوابين لا يمثلان جميع اللبنانيين من الطرفين، ولكنهما يمثلان معظم اللبنانيين من الطرفين.

وهكذا يكون اللبناني قد وضع لبنان ثانياً، وليس أولاً. تماماً كما كان جدُّه الفينيقي يفعل قبل خمسة آلاف عام.

ونستنتج من ذلك أن الطائفية، كانت العمود الفقري الذي يحمل الجسد اللبناني

المترنّح منذ مئات السنين. وفي رأيي، وبناء على مطالعاتي وقراءاتي المختلفة، واجتهادي المبني على العقل والمنطق، فإن سبب استفحال الطائفية في لبنان لم يكن ظاهرة لبنانية وحسب، بل لقد كانت الطائفية شائعة في الدولة العربية الإسلامية منذ وفاة الرسول العربي محمد بن عبد الله، ثم استفحلت منذ عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (من سنة ٧١٧ إلى سنة ٧١٩م) وذلك بناء على المعطيات الآتية:

أولاً: ورد في «السيرة النبوية» لابن هشام عن عائشة زوج الرسول أن «آخر ما عهد رسول ﷺ أن قال: لا يُترك بجزيرة العرب دينان» (انتهى الاقتباس) (راجع ص ٦٦٥ من كتاب السيرة الصادر عن دار الكتب العلمية ـ بيروت).

ونقرأ القول نفسه في «تاريخ الطبري» (الجزء الثاني، طبعة دار الكتب العلمية ص ٢٤٠). وبما أن هذين الكتابين هما أشهر وأكبر وأوسع موسوعة تاريخية تتناول سيرة النبي وأعماله، فقد نقل عنها سائر المؤرخين والكتّاب. ومنهم من تبنى هذا القول مئة بالمئة وفسّره بأنه دعوة صريحة إلى إخلاء جزيرة العرب ومن ثم، الدولة الإسلامية، من غير المسلمين.

وسوف أسمح لنفسي أن أعارض هذا التبني. بل أن أشكك في صحة ما نسب إلى النبي من هذا التفسير بالذات.

ويدفعني إلى هذا الشك أن جميع كتب السيرة ـ دون استثناء ـ تتناول أحداث التاريخ الإسلامي وخصوصاً سيرة النبي بالمبدأ المعروف «بالعنعنة» أي: عن فلان عن فلان عن فلان، إلى أن تصل العنعنة أحياناً إلى أكثر من سبعة أو ثمانية مصادر. فاقرأوا مثلاً هذا الخبر الوارد في تاريخ الطبري (الجزء ٢، ص ٢٤٤).

يقول الطبري:

«حدثنا عبيد الله بن سعد قال: أخبرنا عمي. قال: حدثنا سيف ـ وحدثني السري بن يحيى ـ قال: حدثنا شعيب بن ابراهيم عن سيف بن عمر عن أبي ضمره عن أبيه عن عاصم

بن عدي، قال:...» (انتهى الاقتباس). وإذا دققنا النظرة العلمية في هذا الخبر فسوف نجد أنه منسوب إلى ثمانية مصادر غير الطبري، أي إلى تسعة مصادر، أي إلى حوالي ٢٠٠ أو ٣٠٠ سنة. فالطبري نفسه مختلف على سنّه ومتى ولد ومتى كتب. فقيل إنه ولد سنة ٢٢٤ هجرية (٨٣٨م). وقيل إنه ولد سنة في٢٢٥ هجرية (٨٣٩م). وهذا ليس فارقاً كبيراً في كل حال، لكننا سنفترض أنه ألّف كتابه، وهو السابع، في سلسلة كتب من ٢٦ أو ٢٧ مؤلفاً. وهو ابن ٤٠ سنة من أصل ٧٦ سنة (هي عمره كله) فيكون قد نسب أحداثه إلى ٢٦٥ سنة إلى الوراء على الأقلّ. وبما أنه لم يكن هناك كومبيوتر أو كتب أو مراجع مثبتة، فقد جرى الاعتماد على الذاكرة ثم على ألسنة الناس. والناس ليسوا ملائكة كلّهم ولا يتمتعون جميعاً بدقة الذاكرة. وقد بحثت ودققت طويلاً في كثير من كتب السيرة والتاريخ الإسلامي، فلم أعثر على رواية واحدة مؤكدة بالتاريخ والمكان. وهذا راجع إلى طول الفترة ما بين وقوع الحدث والكتابة عنه. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد اختلف كبار العلماء مثلاً على أول آية أنزلت في القرآن الكريم. فمنهم من أكّد أنها آية «يا أيها المدثّر» وبين هؤلاء أبو سلمة، وجابر بن عبدالله، ومنهم من أكدّ أنها «إقرأ باسم ربك» ومنهم هشام بن محمد، وعروة بن الزبير نقلاً عن أبي ذر الغفاري.. وغيرهم.

كذلك اختلف المؤرخون الإسلاميون في عمر الرسول عندما هبط عليه الوحي. فمنهم من قال إنه كان ابن أربعين. وقال آخرون إنه كان ابن ثلاث وأربعين سنة. واختلفوا في أول من أسلم، هل هو عليّ، أم هو أبو بكر، أم هو خديجة زوجه. وهكذا دواليك، وخلاصة القول إن الذاكرة وحدها لم تكن قادرة على استيعاب هذا المحيط المتلاطم من الأخبار والأحداث والتواريخ.

ولذلك سمحت لنفسي أن أشكّك في قصة الحسم بالنسبة لضرورة أن يكون دين واحد فقط في الجزيرة العربية.

وهناك وقائع كثيرة تجعلني أتمسّك بهذا الشك، وأعلن أن النبي لم يكن يرغب في اقتلاع المسيحيين ولا بالإساءة إليهم، علماً بأنه كان قادراً على ذلك.

ـ ففي القرآن الكريم الذي ليس هناك قول فوق قوله، أو حكم فوق حكمه، تبدو العلاقة بين الإسلام وأهل الكتاب جيدة وسويّة، ويترك حسابها لله فقط. وفي سورة آل عمران ـ وآل عمران هم أهل السيد المسيح ـ وهي سورة مدنية (نزلت في المدينة المنورة) وعدد آياتها مئتان، نقرأ ما يأتي :

«... الله. لا إله إلا هو الحيّ القيوم. نزّل عليك الكتاب بالحق مصدّقاً لما بين يديه. وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان. إن الذين كفروا بآيات الله لهم عذابٌ شديد. والله عزيزٌ ذو انتقام».

ونحن إذ نقرأ هذه الآيات الأربع السابقة، ندرك، من دون تردد ما يلي:

أ ـ إن الفرقان (أي: القرآن) نزل من السماء كتاباً ثالثاً بعد التوراة والإنجيل. أي: إن الإسلام لا يرفض ولا يعادي أيّاً من الكتابين السابقين العداوة التي تؤدي إلى إلغاء الآخر.

ب ـ إن جزاء الذين كفروا بآيات الله هو عذاب شديد عند الله، أي: في الآخرة، وليس على أرض العرب، أو بين المسلمين وغير المسلمين.

ج ـ يفسّر الطبري خصوصية الألوهية لله وحده، الواردة في الآية الأولى المذكورة سابقاً بأنها ردٌّ مباشر وإلهي على بعض الطوائف المسيحية آنذاك، التي، وفدت على النبي من نجران برئاسة أمير لهم اسمه عبد المسيح ويعرف بـ «العاقب»، وبينهم أسقف هو حارثة بن علقمة أخو بكر بن وائل. فدخلوا مسجد الرسول وصلّوا فيه، فلما تدخل بعض أصحاب الرسول لمنعهم قال لهم: دعوهم، فأكملوا صلاتهم داخل المسجد ثمّ تحاوروا مع النبي حول المسيح، فقالوا له إن المسيح هو الله، وابن الله، وثالث ثلاثة الآب والابن والروح القدس». فجادلهم النبي نافياً لهم أن يكون المسيح هو الله، لأنه ولد، والله لم يولد. ولأنه حُبل به من امرأة والله لم يحبل به. وإنه كان يأكل ويشرب كسائر البشر، وإن الله لا يأكل ولا يشرب. ويضيف الطبري في روايته التفسيرية للآية المذكورة أن الحوار انتهى بين النبي ووفد نجران دون أن يقتنعوا بما ساقه لهم من دلائل، ولذلك نزلت الآية بالتأكيد المطلق على أن الله هو الله ولا إله إلا هو.

د ـ ونقرأ في سورة آل عمران الآية (١٩) وما بعدها ما يأتي:

«إن الدين عند الله الإسلام. وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم. ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب. فإن حاجّوك فقل أسلمتُ وجهي لله. ومن اتبعني. وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين: أأسلمتم؟ فإن أسلموا فقد اهتدوا. وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد..».

وطبقاً لهذه الآيات فإن القرآن لم يطلب من المسلمين الانتقام من أهل الكتاب. بل أكّد للمسلمين أن الله وحده هو الذي يحاسبهم. كما ورد في الآية ٢١ من سورة آل عمران نفسها حيث تقول:

«إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشّرهم بعذاب أليم...».

وواضح أن العذاب الأليم هو عذاب الله، وليس الناس.

هـ ـ وفي الآية ٣٣ نقرأ ما يأتي:

«إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين...».

وفي الآية ٤٢:

«وإذ قالت الملائكة: يا مريم إن الله اصطفاك وطهّرك واصطفاك على نساء العالمين».

والآية ٤٥:

«إذ قالت الملائكة: يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيهاً في الدنيا والآخرة، ومن المقربين».

ونقرأ في الآية ٥٥ ما يرفع صفة الكفر عن أتباع السيد المسيح:

«إذ قال الله يا عيسى إني متوفّيك ورافعك إليّ، ومُطهّرك من الذين كفروا وجاعل

الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ثمّ إليّ مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون».

أي إن الله ترك لنفسه وحده محاسبة الطوائف المسيحية التي قال بعضها إن المسيح هو الله والابن والروح القدس. وبعضها إن المسيح له طبيعة واحدة، ولم يسمح للناس بمحاسبة هذه الطوائف. كما أن الآية المذكورة جعلت المسيحيين فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة وليس إلى عهد عمر بن عبد العزيز.

و ـ عندما انتشر الإسلام في اليمن أوفد النبيُّ أحد زعماء اليمن واسمه «معاذ» كي يفقّه أهلها وأوصاه قائلاً: «يسّر ولا تعسّر وبشّر ولا تنفّر، وإنك ستقدم على قوم من أهل الكتاب يسألونك: ما مفتاح الجنة؟ فقل: «شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له».

ز ـ وأما بشأن مقاتلة المسيحيين، أو طردهم من شبه الجزيرة العربية، أو من أرض الدولة الإسلامية، فليس هناك دليل على حث المسلمين على قتال المسيحيين. وما ورد بهذا الخصوص نجده في سورة التوبة في الآية ٢٩ وما بعدها.. على النحو الآتي:

«قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر. ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله. ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون...».

إلى أن يقول:

«يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان، ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدّون عن سبيل الله، والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله.. فبشرّهم بعذاب أليم».

واستناداً إلى كل ما سبق، يمكن الجزم بأنه لا القرآن ولا النبي أمرا بمحاربة المسيحيين أو قتلهم، بل دعَواهم إلى كلمة سواء، وتركا حسابهم لله وحده، ثمّ منعا مقاتلتهم إذا هم أعطوا الجزية. وأما ما لم يرد في القرآن نفسه فيصحّ فيه قول عائشة «أمرنا رسول الله أن ننزل الناس منازلهم» وقال الرسول: «من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب

فهو أحد الكاذبين» وقال الرسول أيضاً (عن أبي هريرة): «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع».

ح - في حياة النبي، وبعد وفاته، كان ثمة أعداد كثيرة من صحابته وأقربائه والمقربين منه يدينون بالمسيحية أو كانوا متزوجين من مسيحيين ومسيحيات. وقد قرأتُ شخصياً في مراجع رصينة أن النبي نفسه تزوج من مسيحيتين: خديجة بنت خويلد، أم أبنائه جميعاً عدا ابراهيم. وماريا القبطية المصرية التي أهداها له المقوقس، فولدت له ابراهيم الذي توفاه الله وهو بعد طفل لم يكمل السنة. وخديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي هي بنت عمّ ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى. وكان ورقة نصرانياً استحكم في الدين المسيحي. وقرأت أنه كان مطران مكة. ويلتقي ورقة بن نوفل بن أسد مع ابنة عمة خديجة بنت خويلد بن أسد مع النبي محمد في جد النبي الخامس، وهو عبد مناف الملقب بالمغيرة، وفي جد خديجة وورقة الرابع. فالنبي هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، فيكون قصي جدّه الرابع ابتداء من جده الأول عبد المطلب، ويكون قصي جد خديجة وورقة الثالث بعد جدهما أسد.

ومن غريب المفارقات أن عبد الله بن عبد المطلب، والد النبي محمد كان سيتزوج من رقية أخت ورقة بن نوفل. ويذكر ابن هشام في السيرة النبوية حول هذا الموضوع أنه بعد أن ذهب عبد المطلب مع أبنائه العشرة إلى عرافة الحجاز التي قيل لعبد المطلب إنها قادرة على إنقاذ ابنه عبد الله من الذبح بعد أن كان نذر واحداً من أبنائه للإله هُبَل. فلما ضربوا بالقداح خرج القدح على عبد الله فقرر أن يذبحه ليفي بنذره، لكن أهل قريش نهوه عن ذبحه ودلّوه على عرافة الحجاز التي ضربت القداح بعد أن قرّبوا عشراً من الإبل، فخرجت القدح على عبدالله فقرّبوا عشراً ثم عشراً حتى بلغ عدد الإبل مائة فخرجت القدح على الإبل، فنحرها عبد المطلب، وخرج بابنه عبد الله سالماً.

ويقول ابن هشام:

«ثم انصرف عبد المطلب آخذاً بيد عبد الله، فمرّ به - فيما يزعمون - على امرأة من

بني أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر، وهي أخت ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى، وهي عند الكعبة، فقالت له حين نظرت إلى وجهه: «أين تذهب يا عبد الله»؟ قال: «مع أبي». قالت: «لك مثل الإبل التي نُحرت عنك. وقَعْ عليّ الآن». قال: «أنا مع أبي، ولا أستطيع خلافه ولا فراقه».

ويضيف ابن هشام في السيرة قائلاً:

«فخرج عبد المطلب حتى أتى به (أي بابنه عبد الله) وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر، وهو يومئذ سيّد بني زهرة نسباً وشرفاً، فزوّجه ابنته آمنة بنت وهب، وهي يومئذ أفضل امرأة في قريش نسباً وموضعاً». (انتهى الاقتباس من السيرة).

لكن الظروف شاءت أن يكون النبي صهر بني أسد، وذلك بزواجه من خديجة بنت خويلد كما ذكرنا سابقاً. وفي كل حال فإن والدة النبي آمنة بنت وهب تلتقي بخديجة في الجد الثالث وتلتقي بالنبي في جده الرابع قصي بن كلاب.

فلو تزوج عبد الله بن عبد المطلب من رقية بنت نوفل أخت ورقة فقد كان النبي سيكون ابن سيدة أخوها كاهن مسيحي.

وفي سنة ٦٣٠م أمر الرسول المسلمين بالاستعداد لتجهيز حملة عسكرية على تبوك في شمال الحجاز، وكانت تبوك تحت حكم الروم. غير أن الروم سحبوا قواتهم من تبوك عندما بلغهم ضخامة جيش المسلمين. فدخلها المسلمون سلماً وعقدوا معاهدة صلح مع أهلها المسيحيين. ثم اتجه المسلمون إلى إيلة (وهي مدينة العقبة الأردنية اليوم) فقرر أميرها يوحنا أن يفاوض النبي على صلح دون قتال، فاستقبله النبي بالترحاب، وأخذ منه الهدايا والجزية وكان مقدارها ٣٠٠ دينار كل عام. وكتب له معاهدة جاء فيها: «... هذه أَمَنَةٌ من الله ومحمد رسول الله ليوحنّا بن رؤبه وأهل إيلة».

«سفنهم وسيارتهم في البر والبحر، لهم ذمة الله ومحمد النبي، ومن كان معهم من

أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر.. وإنه لا يحل أن يُمنعوا ماءً يردونه، ولا طريقاً يريدونه من برّ أو بحر...» (انتهى الاقتباس).

لا بدّ هنا، أن نفسّر لماذا ورد في هذا الاتفاق الجمع بين أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر. ففي أيام النبي وفي الجاهلية كانت كلمة شام تعني البلاد الواقعة شمال الكعبة. وكلمة يمن تعني البلاد الواقعة إلى يمين الكعبة. وأما البحر فكان قريباً من العقبة كما هو معروف. وقد روى عن النبي نفسه أنه سئل عن سبأ الذي أصبح مثلاً بعد انهيار سد مأرب حيث قالت العرب «تفرقوا أيدي سبأ» فقال الرسول إن سبأ رجل له عشرة أبناء. تيامن ستة منهم (أي: ذهبوا إلى اليمن) وتشاءم منهم أربعة (أي: ذهبوا شمالاً إلى الشام) (انتهى التوضيح).

وبعد فتح العقبة (إيلة) سلماً، بست سنوات، فتح عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين، القدس، وكانت تدعى إيلياء، نسبة إلى اسم الإمبراطور الروماني «إيليا إدريانوس» الذي كان أخمد ثورة لليهود فيها سنة ١٣٥م، فدمرها تدميراً كاملاً، وبنى على أنقاضها مدينة جديدة سمّاها «إيليا كابيتولينا».. أي:عاصمة إيليا. وفي سنة ٦٣٦م، دخلها عمر بن الخطاب سلماً وعقد مع أهلها معاهدة جاء فيها:

«هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان. أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملّتها.. إنه لا تُسكن كنائسهم، ولا تُهدم ولا يُنتقص منها ولا من حيّزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم. ولا يُكرهون على دينهم...». إلى آخره (انتهى الاقتباس).

وفوق ذلك، رفض عمر عندما دخل كنيسة القيامة فاتحاً، أن يصلّي فيها كي لا تصبح صلاته سابقة لمن يأتي بعده، فذهب إلى خارج الكنيسة حيث وجد صخرة أزال بيده ما عليها من غبار وصلّى هناك، وأمر ببناء مسجد هو اليوم مسجد عمر حيث المسجد الأقصى.

وها هو عليّ بن أبي طالب وولداه الحسن والحسين حفيدا النبي، يتزوجون ثلاثتهم ثلاثاً من بنات امرئ القيس بن عدي في وقت واحد. وكنّ ثلاثتهن وأبوهن امرؤ القيس نصارى من دمشق.

وها هو معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية في دمشق يتزوج من ميسون بنت بجدل، أم الخليفة الأموي الثاني يزيد بن معاوية الذي حكم من سنة ٦٨٠ إلى ٦٨٣م. وهي نصرانية.

وكان الشاعر الأخطل - وهو نصراني - شاعر بلاط معاوية بن أبي سفيان، وكان يدخل وصليبه على صدره قصر معاوية وابنه الخليفة يزيد وخلفائه: معاوية ومروان وعبد الملك بن مروان (بين عبد الملك خامس الخلفاء ومعاوية أولهم عشرون عاماً فقط) ولم يعترضه خليفة ولم يأمره بخلع الصليب أو بالامتناع عن شرب الخمرة.

وكان أول وزير مالية في الدولة الأموية الحديثة، مسيحياً، اسمه منصور بن سرجون. ومنصور هذا هو جد القديس يوحنا الدمشقي.

وكان بلاط المهدي والأمين والمأمون وهارون الرشيد، يعج بالمترجمين والأطباء وخبراء المال والاقتصاد من المسيحيين. والذي ترجم إلياذة هوميروس من اليونانية إلى السريانية هو المسيحي الماروني تيوفيل بن توما، وكان يشغل منصب المنجّم الأول في بلاط المهدي ثالث الخلفاء العباسيين (٧٧٥ - ٧٨٥م).

وخلاصة القول، إن المسيحيين اللبنانيين، شأنهم شأن باقي المسيحيين العرب المنتشرين فقط في بلاد الشام، لم يكونوا عرضة للانتقام لا في الجاهلية حيث كانوا من أكبر شعرائها وأشهر أطبائها وتجارها، ولا في أيام النبي حيث كانوا أهل كتاب لهم دينهم وللمسلمين دين، ولا في أيام الخلفاء الراشدين أو معظم الحكم الأموي والعباسي والمملوكي والفاطمي والعثماني، باستثناء حقبات قليلة أيام عمر بن عبد العزيز، والمتوكل، وقلاوون، والحاكم بأمر الله، والملك الناصر، وبعض سلاطين بني عثمان.

وفي قراءة متعمقة للتاريخ، نجد أن فترات التحرش بالمسيحيين والاتجاه نحو اضطهادهم كان يقابلها ردود فعل من قبل المسيحيين تتراوح بين الهروب من الحياة الشعبية إلى الحياة العامة، الأمر الذي كان يدفع بالعائلات المسيحية أن تلجأ إلى مزيد من تعليم أبنائها، وتحريضهم على الاختصاص في بعض العلوم المتطوّرة كالطب والتنجيم، وعلم الفلك والبحار، والترجمة والصناعة، بحيث يصبح هؤلاء حاجة لا غنى عنها في المجتمع الإسلامي، ويرفع من مقامهم بحيث يصبح احتكاكهم بالشعب قليلاً أو سطحياً. وتصبح الحاجة إليهم أقوى من التعرّض لهم.

لكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن بعض المسيحيين في لبنان خاصة، عاشوا فترات من الاستقواء، والتحدّي أمام أشقائهم المسلمين. ففي عهد معاوية بن أبي سفيان مثلاً (٦٦١ ـ ٦٨٠م) استطاع مسيحيو لبنان المتحصنون في جبالهم، والخبراء في ركوب البحر، والمتحالفون مع الروم أسياد البحار في ذلك الزمان، أن يثبتوا في جبالهم أمام زحف الجيش العربي الذي أخضع دمشق والقدس وحمص ولكنه امتنع لسنوات طويلة عن احتلال الساحل وجبال لبنان. وأثناء انشغال معاوية بخلافه مع علي بن أبي طالب، اضطر إلى الابتعاد عن لبنان، بل إنه دفع جزية للروم كي يمتنعوا عن دعم المردة ـ الجراجمة الذين كانوا يدافعون عن ساحل وجبال لبنان الشمالية بل إن معاوية كان يدفع للجراجمة أنفسهم جزية معينة. ومثله فعل الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٨٥ ـ ٧٠٥م) الذي كان يدفع لإمبراطور الروم من جهة، ويدفع ألف دينار للجراجمة من جهة ثانية كل أسبوع. وفي أيام الوليد بن عبد الملك (٧٠٥ ـ ٧١٥م) كان الأمر يسير على نحو السنوات السابقة، لكن الوليد استطاع أن يقهر الجراجمة، فتركوا لبنان وعادوا إلى برّ الأناضول لكنه لم يرغم المسيحيين على دفع الجزية أو الدخول في الإسلام (راجع البلاذري في هذا الشأن).

وهكذا، كان بإمكان مسيحيي لبنان أن يتحركوا بسهولة ويمارسوا طقوسهم الدينية دون حرج أو خشية. وفي أثناء الحملات الصليبية التي استغرقت حوالي ٢٠٠ عام (من ١٠٩٥ إلى ١٢٩١م) تمكن بعض مسيحيي لبنان من الاستقواء على غيرهم ولكن في إطار الثقافة المسيحية وحرية ممارستها فقط. فنشأت تعبيرات مسيحية تدل على شيء من

التعصّب والنكاية، فعلى سبيل المثال، كان المسيحيون يغضبون من ترديد المسلمين الآية رقم١٥٧ والآية رقم ١٥٨ من سورة النساء «.. وقولهم إنّا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله. وما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبّه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتّباع الظن وما قتلوه يقيناً. بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً».

فلما تمكنوا من ممارسة طقوسهم بحرّية، وخصوصاً في جبل لبنان أخذوا يلجأون إلى الطقوس المنقولة عن الكنيستين الرومانية والروسية فيحتفلون بصلب المسيح وقيامته بتمثيليات حية تشبه أعمال الوثنيين القدامى. وفي أيام عيد الفصح كانوا يتبادلون التهاني بشيء من النكاية. فيقول الزائر: «المسيح قام»، ويرد عليه أصحاب البيت: «حقاً قام». ولم يكن لهذا الحوار تفسير سوى أنه يرفض ما يردده المسلمون ولا يوافق عليه فالمسيح بالنسبة إليهم، قام من الموت، ولم يُشبَّه لهم موته وقيامته.

وفي أيام العثمانيين عندما كان جبل لبنان يتمتع بشيء من الحكم الذاتي، كانت احتفالات الميلاد والفصح تأخذ أشكالاً جماعية تشترك فيها عدة قرى، وآلاف الناس يتجمعون في ساحات القرى أو أمام الكنائس حتى ساعات الصباح الأولى. وكان الفصح نفسه يجري بتمثيلية حقيقية أبطالها الكاهن ومرافقوه يمثلون جانب السيد المسيح، وتختار القرية رجلاً مشاغباً يختبئ وراء باب الكنيسة ويمثل دور الشيطان، وفي منتصف الليل يهجم الكاهن وروّاد الكنيسة على الباب المغلق الفاصل بين الأرض والسماء، فيقرع الكاهن الباب ويصرخ بصوت عال:

ـ «افتحي أيتها الأبواب الدهرية لكي يدخل ملك المجد».

فيرد الشاب المشاغب من وراء الباب:

ـ «ومن هو ملك المجد؟».

فيقول الكاهن ممثلاً السيد المسيح:

ـ «أنا هو ملك المجد».

فيصرخ الشاب من الداخل مرة أخرى: «من هو ملك المجد؟». أو يلتزم الصمت مرة ومرتين وثلاثاً والكاهن يردد العبارة ذاتها: «افتحي أيتها الأبواب الدهرية لكي يدخل ملك المجد».

لكن الشاب لا يفتح الباب ولا يرد على الكاهن. فيدفع الكاهن بيديه وكتفيه يساعده عشرات المؤمنين الباب بقوة وسرعة، فيفتح على مصراعيه، ويدخل المصلّون بعرسٍ طقسي جميل ومؤثر، ويبدأ الكورس بالترتيل بصوت عال:

ـ «المسيح قام من بين الأموات»... إلى آخره.

وفي أيام الانتداب الفرنسي.. شعر بعض المسيحيين بمزيد من الحرية فنقلوا طقوس هذه الأعياد إلى الشوارع والقرى المسيحية والمختلطة. وكان عيد البربارة احتفالاً جماعياً يشارك فيه المسيحيون والمسلمون. وكان عيد الصليب، وهو يرمز إلى الطريقة التي اكتشف الرومان بها الصليب الذي مات عليه المسيح، ويقال إن روما أمرت بحرق الصلبان الثلاثة التي صلب على أحدها المسيح وعلى الآخرين لصّان، فاحترق الصليبان الآخران وبقي صليب المسيح صامداً أمام النار. ولذلك أصبح المسيحيون في لبنان خصوصاً يعتمدون ما يطلق عليه «قبوّلة عيد الصليب» حيث يجمعون الفحم والحطب والقش ويجعلون منها في إحدى ساحات القرية «قبوّلة ضخمة» يرقص الناس حولها ويفرحون.

وفي العيد المسمّى «عيد الرب» كان أهالي قرية بحمدون اللبنانية الجبلية يستعدون لأسابيع لجمع الخراف والقمح والرجال الأشداء. وفي ليلة العيد في منتصف شهر آب/أغسطس يتجمع الرجال الأشداء حول قدر ضخم يتسّع لخمسة أو ستة خراف مذبوحة ومقطّعة، وعشرات الكيلوغرامات من القمح والدهن، ويضعونها على نار هادئة منذ بعد الظهر، وما إن ينتصف الليل حتى تكون «الهريسة» (وهذا اسمها في لبنان) قد نضجت، فيبدأ الرجال الأشداء الذين يحملون ملاعق خشبية ضخمة يحركون بها الطبخة الهائلة بتوزيع الهريسة على كل من يحمل صحناً أو وعاء أيّاً كان مذهبه أو انتماؤه.

وبعد الاستقلال بالغ بعض المسيحيين بعرض هذه الطقوس فكان أبناء الأشرفية مثلاً ـ وهي ضاحية بيروتية معظم أهلها من الأرثوذكس ـ يحتفلون بزيّاح عيد الفصح في الشارع العام الذي تلجأ البلدية إلى إغلاقه أمام السيارات، وتبقيه طوال يوم أحد العيد للمشاة والمحتفلين فقط، وخصوصاً في عيد أحد الشعانين الذي يسبق عيد الفصح بأسبوع.

لقد نشأت هذه الروح الطيبة المتسامحة بين المسيحيين وإخوانهم في العروبة، وعمّت معظم الأقطار الشاميّة لمئات السنين، لكن هذه الروح كان يشوبها في بعض الأزمنة، فترات قاسية جداً على الجانبين المسيحي والإسلامي.

وقد كان مؤلماً للمسيحيين ـ على سبيل المثال ـ أن يسمح النبي محمد لمسيحيي نجران بالصلاة داخل مسجده (مسجد الرسول) في حين أصبح محرّماً على المسيحيين أن يدخلوا المساجد الإسلامية بعد وفاة الرسول، أو حتى أن يعبروا أبوابها الخارجية. ولو كان ذلك محرّماً فعلاً فلماذا نرى اليوم شخصيات سياسية ودينية تدخل مساجد أوروبا وتزورها وتلقي فيها خطباً ومواقف؟ ولماذا سمحت سوريا للبابا وهو رأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم كله، أن يدخل مسجد بني أمية في دمشق، ويصلّي فيه أمام ضريح يوحنا القديس؟

وهل من المحتمل لدى المسيحيين العرب الذين يعملون في الخليج العربي منذ عشرات السنين أن يطلق عليهم «الكفّار» وأن يحرموا من الصلاة إلا داخل بيوتهم، وأن يمنعوا من تشييد كنيسة أو معبد يقيمون فيه عبادتهم؟ وحتى عندما سمحت بعض الدول كالكويت مثلاً ثم الإمارات، فإنّ هذا السماح جعل الكنيسة في منزل (شقّة) وليس في معبد، وقد اشترطت هذه الدول عدم وجود النواقيس التي يستخدمها المسيحيون في الدعوة للصلاة.

أقول ذلك، دون أن أنسى، أو أتناسى، أن بعض المسيحيين العرب، وخصوصاً في لبنان، وبعض بلاد الشام، كانوا يتعمدون تربية أبنائهم على إنكار نبوّة النبي محمد،

مؤكدين لهؤلاء الأطفال أن المسيح هو آخر الأنبياء، لكنني أبادر إلى التأكيد بأن ما فعله أو قاله بعض المسيحيين بهذا الصدد، كان ردة فعل ولم يكن فعلاً بدأوا به أبداً.

وخلاصة القول، إن ما سبق ذكره، يجعلنا نجزم بأن المسلمين والمسيحيين اللبنانيين، بشكل خاص، كانوا يتبادلون الإغراق في التعصب الديني والطائفي، الأمر الذي وسّع الهوة الوطنية بينهما فأصبح لبنان ثانياً بعد الدين والطائفة، ثم أصبح ثانياً بعد الفريق المجير. ففي أيام الانتداب الفرنسي كان المجير بالنسبة للمسيحيين فرنسا. وقبل الانتداب كان مجير المسلمين الدولة العلية العثمانية، وقبلها الدولة الإسلامية بكل فروعها وعائلاتها، وبين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر (إبّان الغزوات الصليبية الثماني) كان مسيحيو لبنان يستجيرون بالصليبيين ويستقوون بهم على إخوانهم المسلمين.

والآن، صار بإمكاننا أن نعود إلى حرب ١٩٦٧ الصغيرة التي دارت رحاها بين لبنان والمنظمات الفلسطينية المسلحة، فنفهم ظروفها والأفكار الشعبية التي كانت سائدة آنذاك في المجتمع اللبناني.

بعد عدة عمليات فدائية ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية ابتداء من مطلع ١٩٦٥ ألقت السلطات اللبنانية القبض على مناضل فلسطيني اسمه جلال كعوش ورفيقين معه كانوا يحاولون اجتياز الحدود اللبنانية إلى إسرائيل بتاريخ ٢٩ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٥. وبعد يومين توفي جلال كعوش في المعتقل، فانقسم اللبنانيون فوراً إلى قسمين:

- قسم نظّم تظاهرات شعبية تدعمه بعض الصحف وألقى اللوم على الحكومة اللبنانية.

- وقسم كان يدعو إلى اعتبار ما حدث قضاء وقدراً (لأن جلال كعوش قفز من بيته في الطابق الرابع كي ينجو من رجال الأمن اللبنانيين، فأصيب إصابة بليغة توفي على أثرها بعد يومين). وأكد هذا القسم على ضرورة احترام سيادة لبنان على أراضيه.

وكان هذا بداية الشرارة التي ألهبت الحريق الطائفي خصوصاً بعد ١٩٦٧ حيث

أصبح الفلسطينيون المسلّحون في لبنان يشكلون ميليشيا لا يفوقها قوة سوى الجيش اللبناني الذي لم يكن ـ في كل حال ـ مؤهلاً لحرب ضد ميليشيا.

رابعاً: حرب ١٩٦٨

في العام ١٩٦٨ انقسمت الحكومة اللبنانية، والبرلمان اللبناني إلى مؤيدين دون تحفظ للعمل الفدائي، ومؤيدين دون تحفظ لحفظ سيادة لبنان على جميع أراضيه.

في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٦٨ انفجرت معركة عسكرية بين الجيش اللبناني. ومجموعة فدائية فلسطينية في جنوب لبنان قتل فيها فلسطيني وجرح آخر. وللحال وقف رئيس الحكومة اللبنانية عبد الله اليافي ووزير الخارجية حسين العويني ضد الجيش اللبناني، وطالبا بوقف العنف اللبناني ضدّ الفلسطينيين.

في مساء ٢٨ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٨ ضرب الإسرائيليون مطار بيروت الدولي، ودمروا ثلاث عشرة طائرة ركاب مدنية لبنانية بحجة أن الفلسطينيين استخدموا مطار بيروت للذهاب إلى أثينا عاصمة اليونان حيث ضربوا طائرة إسرائيلية مدنية قبل يومين في ١٩٦٨/١٢/٢٦. وقد كان وقع الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت هائلاً على اللبنانيين حكومة وشعباً. فاستقالت الحكومة بعد جدال عنيف حول أسباب عدم تدخل الجيش اللبناني للدفاع عن المطار والطائرات ومقاومة رجال الكوماندوس الإسرائيليين الذين ارتكبوا العدوان.

خامساً: حرب ١٩٦٩

في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ بلغ الخلاف اللبناني ـ اللبناني أشده. وظهر واضحاً أن اللبنانيين قد انقسموا مرة جديدة إلى مسلمين مع العمل الفدائي من لبنان، ومسيحيين لا يؤيدون العمل الفدائي من داخل الأراضي اللبنانية. ضغط المسلمون والفلسطينيون والدول العربية التي استنكرت منع العمل الفلسطيني من لبنان، فاستقالت

الحكومة اللبنانية، حكومة الدكتور عبد الله اليافي، وكلف رئيس الجمهورية شارل حلو، رئيساً جديداً قديماً للحكومة هو رشيد كرامي في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، لكن تشكيل هذه الحكومة في حد ذاته كان يحمل تحدياً للفريق المعارض لحرية العمل الفدائي، فقد استبعد رشيد كرامي حزب الأحرار من التشكيلة الحكومية، فأدى ذلك إلى استقالة حلفاء هذا الحزب في الوزارة: ريمون إده وبيار الجميل ونصري المعلوف وحسين منصور. وعلى الفور تم استبدالهم بكل من: حبيب كيروز، وخليل بشارة الخوري، ويوسف سالم، ومحمد صفي الدين. وبهذه التركيبة أصبحت الحكومة من لون واحد هو لون المقاومة الفلسطينية التي استغلت هذا «الانتصار» الحكومي، إلى أبعد الحدود، فدعت إلى تظاهرات صاخبة لتأييدها فيما دعت الأطراف المعارضة إلى تظاهرات مضادة، وخرج السلاح من مخابئه فسقط عشرات القتلى والجرحى. وكان الثالث والعشرون من نيسان/إبريل ١٩٦٩ (لاحظوا كيف يلاحقنا شهر نيسان/إبريل دائماً) يوماً أحمر في لبنان عصف بالناس وبالحكومة، فاستقال رشيد كرامي الذي لم يكن قد مرّ ثلاثة شهور على حكومته.

في غمرة هذا الجو الملطخ بالدماء، والذي أصبح يهدّد الكيان اللبناني في داخل مجتمعه، تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر وأوفد ممثله الشخص صبري الخولي إلى بيروت لترتيب اجتماع لبناني ـ فلسطيني في القاهرة بإشرافه وتحت مظلته شخصياً.

كان الوضع في لبنان، في شهر أيّار/مايو ١٩٦٩ على النحو الآتي:

ـ رئيس الحكومة رشيد كرامي مستقيل منذ مساء اشتباكات ٢٣ نيسان/إبريل.

ـ رئيس الجمهورية شارل حلو، بدأ استشارات نيابية جديدة منذ ٢٦ نيسان/إبريل وأعاد تكليف رشيد كرامي.

ـ بدأ رشيد كرامي استشاراته لتشكيل حكومة جديدة تحت شعار مساندة المقاومة الفلسطينية والتنسيق معها بما يحول دون اصطدامها بالجيش أو بالمواطنين.

ـ رفضٌ عام صامت وعلني في الجانب المسيحي، لأيّ حكومة تسعى للتنسيق مع المقاومة على حساب السيادة اللبنانية. وكان هذا الرفض في الحقيقة، هو نفسه موقف رئيس الجمهورية الذي كان يرى في دعم المقاومة والتنسيق معها على الأرض اللبنانية دعماً وتنسيقاً لوجستياً كما تريد حكومة كرامي، طعناً في السيادة، واستدراجاً لإسرائيل كي تضرب لبنان.

ـ بلغ الضغط أشده على الرئيس حلو، من داخل نفسه، ومن اللبنانيين المعارضين، ومن جميع الدول العربية، فتوجه برسالة متلفزة أذاعها على اللبنانيين مساء ٣١ أيار/مايو ١٩٦٨ رفض فيها سياسة الأمر الواقع (الفلسطيني) وأبدى استعداد لبنان لدعم القضية الفلسطينية بما يتلاءم مع قدرات لبنان وسيادته.

ـ بعد إلقاء الرئيس حلو خطابه المتلفز، خرج الرئيس المكلف رشيد كرامي فألقى بياناً صحفياً عنيفاً شدد فيه على «أن الحكم في لبنان هو مشاركة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة»، وكان معنى هذا الكلام أن رئيس الحكومة المكلف ليس موافقاً على خطاب الرئيس حلو، ولا على مضمونه.

ـ نتيجة خطاب الرئيس حلو وردّ كرامي عليه، اندلعت أزمة حكم لسبعة شهور متواصلة.

ـ رئيس حكومة مكلّف ولا يشكل حكومته.

ـ ورئيس جمهورية يدير دولة بحكومة غير موجودة.

ـ المسيحيون يدعمون خطاب الرئيس حلو، وبالتالي يعارضون أي خرق فلسطيني لسيادة لبنان. والمسلمون يدعمون الرئيس كرامي والفلسطينيين دون تحفظ.

ـ وسوريا الغاضبة من الموقف اللبناني الرئاسي، تغلق حدودها مع لبنان أمام شحن البضائع اللبنانية والعربية المنتقلة من مرفأ بيروت والمصانع إلى العالم العربي مكبّدة البلاد

خسائر مادية فادحة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنها ما لبثت أن أدخلت إلى لبنان وحدات عسكرية سورية وفلسطينية من جيش التحرير الفلسطيني المسلح بأسلحة ثقيلة. وقد اشتبكت هذه القوات مع الجيش اللبناني في الشرق (البقاع)، والشمال (عكار).

- اشتباكات أخرى بين الجيش اللبناني والفلسطينيين في جنوب لبنان وشماله وشرقه، وسقوط عشرات القتلى والجرحى.

- إسرائيل تغير على لبنان وتضربه بقنابل النابالم (١٢ آب /أغسطس ١٩٦٩) ثم تتوسع بين الفترة والفترة فتهاجم قواعد الفدائيين في الجنوب والبقاع وتصيب اللبنانيين بخسائر باهظة في الأرواح، وخصوصاً في الممتلكات بسبب لجوء الفدائيين إلى القرى والاحتماء بها من القصف الإسرائيلي.

- في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ بدأت مفاوضات ما أصبح يعرف باتفاق القاهرة تلبية لرغبة الرئيس عبد الناصر ووساطته. وكان المقرر أن يمثل لبنان رئيس حكومته رشيد كرامي وقائد الجيش العماد إميل بستاني، غير أن العماد بستاني وجد نفسه في المطار وحيداً فقرر العودة إلى مكتبه ما دام أن الرئيس كرامي لم يحضر. وفي المطار اتصل به الرئيس شارل حلو وضغط عليه كي يذهب كما هو مقرر إلى القاهرة كي لا يعتبر غيابه موقفاً سلبياً من وساطة الرئيس جمال عبد الناصر، فذهب البستاني والوفد العسكري فقط، وبقي رشيد كرامي في بيته في طرابس وليس في بيروت العاصمة. وأما الفريق الفلسطيني الممثل بياسر عرفات فقد بقي في الفاكهاني مقرّ القيادات الفلسطينية في بيروت، حتى مطلع تشرين الثاني حيث وصل إلى القاهرة في الأول منه (١تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩).

في القاهرة اجتمع إلى طاولة المفاوضات: العماد إميل بستاني عن لبنان. وياسر عرفات عن المنظمات الفلسطينية، في حضور ومشاركة الوفد المصري المضيف المؤلف من صبري الخولي ممثل عبد الناصر، ووزير الدفاع الفريق أول محمد فوزي، ووزير الخارجية محمود رياض، وكان مع كل رئيس فريق عدد من المتسشارين.

وفي الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ صدر عن المجتمعين «اتفاق» (وليس معاهدة، وذلك عن سابق تصور وتصميم لأن المعاهدات لا يبرمها إلا رئيس الجمهورية) ووضع فوق كلمة «اتفاق» عبارة «سرّي للغاية»، وهذه العبارة بالذات أدت إلى صراخ لبناني ـ لبناني لم ينقطع حتى بداية مذبحة ١٩٧٥. ذلك أن المادة «١٥» والأخيرة منه نصّت على أن «يبقى سرياً للغاية ولا يجوز الاطّلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط». واستناداً إلى ما حصل لاحقاً فالقيادات المعنية كانت التالية:

- الرئيس اللبناني شارل حلو، وبالمراسلة، تسلم رئيس الحكومة المستقيل والمكلّف والمعتكف والغائب، رشيد كرامي. وكل من الرئيسين سرَّبَه إلى من يريد.

- العماد إميل بستاني قائد الجيش اللبناني ومرافقوه.

- ياسر عرفات ومرافقوه.

- وزير الخارجية والدفاع (الحربية) المصريان، وبالتالي الرئيس عبد الناصر وبعض أعضاء حكومته.

أما الوزراء والنواب والزعماء ورؤساء الأحزاب اللبنانيون، فمُنع عنهم نص الاتفاق منعاً باتاً.

وسوف أثبت بعد قليل النص الحرفي لاتفاق القاهرة الذي أخذ يتسرّب إلى الناس منذ مساء توقيعه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، فقد أبرم في حضور أكثر من عشرين شخصاً مصريين ولبنانيين وفلسطينيين وكان مستحيلاً ضبط هؤلاء جميعاً ومنعهم من الإفراج عن بعض فقراته بحسن نية أو بغير حسن نية، فقد انتشرت شائعات لا حصر لها بعد توقيعه، الأمر الذي قد يكون سمح لبعض شهوده بتصحيح أو نفي أو تأكيد هذه الشائعات . ومن اللافت أنه إضافة إلى عشرات اللبنانيين الذين اطلعوا على نص الاتفاق بوسائل مختلفة فإن صحفاً فرنسية وبريطانية نشرته بمعظم تفاصيله وهي التفاصيل التي

أدّت إلى مزيد من الصراخ والاتهامات بين اللبنانيين الذين رأى بعضهم أن نشر الاتفاق في صحف أوروبية، وحجبه عن الوزراء والنواب اللبنانيين هو عار على لبنان لن يمحوه الزمان. وفي ما يلي النص الحرفي لاتفاق القاهرة:

«في يوم الإثنين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد عرفات رئيس المنظمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية. انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد أن تتم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني في لبنان... وآثاره

تم الاتفاق على إعادة الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ ـ حقّ العمل والإقامة والتنقّل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

٢ ـ إنشاء لجان محليّة من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين، فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣ ـ وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات، تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤ ـ السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن «مبادئ سيادة لبنان وسلامته».

العمل الفدائي:

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١ ـ تسهيل المرور للفدائيين، وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ ـ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخّلهم في الشؤون اللبنانية.

٤ ـ إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥ ـ إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦ ـ القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨ ـ دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتمّ الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩ ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ ـ إلغاء قاعدة جيرون.

١١ ـ يسهّل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢ ـ الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣ ـ ومن المسلّم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤ ـ يؤكّد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ ـ يبقى هذا الاتفاق سريّاً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني — رئيس الوفد الفلسطيني

إميل بستاني — ياسر عرفات

وقع اتفاق القاهرة على اللبنانيين وقوع الصاعقة. فعلى رغم أن أحداً لم يطلع على مضمونه، وخصوصاً الوزراء والنواب، فقد تمّت الموافقة عليه داخل مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٩، أي: بعد شهر وثلاثة أيام من توقيعه في القاهرة، دون أن يعرف النواب عنه شيئاً سوى ما تسرّب إليهم من هنا وهناك كما ذكرنا قبل قليل. وكانت هذه الموافقة العمياء تدل بما لا يدع مجالاً للشك، على أن لبنان لم يكن قادراً على حفظ مكانته واستقلاله وسيادته. ويمكن القول إن السادس من كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٩ هو اليوم الأول لحرب تدمير لبنان السيد الحر المستقل، التي بدأت رسمياً في ١٣ نيسان/إبريل ١٩٧٥، ولكنها بدأت فعلياً في هذا اليوم بالذات، أي: في السادس من كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٩. يدل على ذلك أنه لم يحدث في تاريخ لبنان أن خضع اتفاق أو عمل أو قضية لمثل ما خضع له اتفاق القاهرة من جدال وطني وقانونيٍ ودستوري داخل وخارج لبنان. وبلغ عدد الخبراء والقانونيين المحليين والدوليين أرقاماً قياسية لا سابقة لها، درسوا وأفتوا حول أهمية وأحقية وقانونية هذا الاتفاق. ومعظم هذه الدراسات والفتاوى، تنطلق من المادة (٥٢) من الدستور اللبناني التي تنص على ما يأتي:

«... يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها. ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة»... إلى آخره.

وسوف أسمح لنفسي، قبل أن أنقل آراء القانونيين والاختصاصيين، بطرح الملاحظات الآتية لما أراه شخصياً، قانونياً ودستورياً.

أ ـ إن ما جرى التوقيع عليه في القاهرة هو «اتفاق» وليس معاهدة، وقد وضعت كلمة «اتفاق» ـ كما ذكرنا سابقاً ـ عن سابق تصور وتصميم، لأن القاهرة التي جرى فيها كتابة وتوقيع هذا الاتفاق تغص بعشرات القانونيين ذوي المكانة الدولية المرموقة. والذي وضع نص اتفاق القاهرة، كان يعرف جيداً أن غياب رئيس جمهورية لبنان من جهة، ووجود رئيس منظمة التحرير، وهي ليست دولة، من جهة ثانية يمنعان حتماً تسمية هذه الاتفاقية

معاهدة طبقاً لنص الدستور اللبناني الذي يمنح رئيس الجمهورية فقط حق إبرام المعاهدات، في حين أن الطرف الآخر (الفلسطيني) ليس دولة، وياسر عرفات ليس رئيس دولة أخرى.

وهذا يجعلني أقرر أنه لم يكن هناك أي لزوم لعشرات التفسيرات التي صدرت داخل وخارج لبنان حول الاتفاق المذكور.

ب ـ وبما أن اتفاق القاهرة ليس معاهدة، فإن اعتراض النواب اللبنانيين والوزراء والزعماء، كان في محله عندما طلبوا الاطلاع على هذا الاتفاق. وهذا يجعلنا مضطرين إلى التوضيح بأن الوضع الأمني المتفجر هو الذي جعل الاتفاق معاهدة كي يجعل عدم اطلاع النواب عليه أمراً يسمح به الدستور. فالدستور يقول إن الرئيس يطلع المجلس على المعاهدة «حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة». وبالتالي: فإن الرئيس شارل حلو خشي أن يؤدي اطلاع النواب، وبالتالي الشعب على اتفاق القاهرة، إلى صدامات مسلحة بين اللبنانيين والفلسطينيين والجيش اللبناني، فلجأ إلى إخفائه عنهم حفاظاً على الأمن وليس حفاظاً على نص الدستور، والرئيس شارل حلو نفسه محام لامع وقانوني رفيع المستوى لم يكن ممكناً قهره في هذين الميدانين.

نعود الآن إلى التفسيرات والفتاوى التي صدرت في لبنان ومصر وفرنسا حول اتفاق القاهرة:

ـ ففي دراسة قدمها البروفسور اللبناني الدكتور إدمون رباط في أيار/مايو ١٩٧٨ حول اتفاق القاهرة نستخلص الآتي:

ـ «إن المعاهدات لا تجري إلا بين الدول».

ـ و«إن منظمة التحرير ليست دولة بالمعنى المتعارف عليه دولياً وقانونياً، لكنها تملك صفة الدولية التي تمنحها حق التعاقد مع دول أخرى. فالمنظمة عضو في الجامعة العربية. وهي تحظى باعتراف عدد كبير من الدول باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

ـ وفي دراسة الأستاذ القانوني الدستوري أنطوان خير ـ وهو لبناني أيضاً ـ قدمها لرئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني آنذاك، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ جاء الآتي:

ـ «إن رئيس الجمهورية لم يوقع اتفاق القاهرة. وإن المجلس النيابي لم يجر إبرامه بموجب قانون حسب الأصول مما يجعل الدولة اللبنانية غير ملزمة به ويجعل الاتفاق عديم القيمة الدولية».

ـ وجاء في دراسة للبرفسور الفرنسي روسّو (١٩٧٢) ما يلي:

«أعلنت الحكومة اللبنانية في الاتفاق أنها تدعم العمل الفلسطيني وتتعهد باتباع خط سياسي للمستقبل على قدر ما تكون منظمة التحرير وفيّة هي أيضاً، لتعهداتها..».

ـ لكل حكومة تتألف لاحقاً، الحق في اعتماد سياسة أخرى غير تلك التي كانت تعتمدها أثناء توقيع الاتفاق، لأن سيادة الدول غير قابلة لأي تنازل.

ـ ولذلك لا يمكن اعتبار اتفاق القاهرة ملزماً للجمهورية اللبنانية. ولا يمكن اعتباره معاهدة دولية خاضعة للإبرام».

ـ وقال محمود رياض الذي شهد التوقيع عندما كان وزيراً لخارجية مصر، وأصبح أميناً عاماً للجامعة العربية:

«في العام ١٩٦٩ تاريخ توقيع الاتفاق، كانت الجبهات العربية مشتعلة. وقد استقر الرأي يومها على أن يكون للمقاومة دورها في المعركة انطلاقاً من الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل، وبينها لبنان. والغاية التي وضع من أجلها هذا الاتفاق، هي تنظيم انطلاق العمل الفدائي من لبنان بشكل لا يعطي العدو الذريعة لاحتلال جزء من أراضيه. ولذلك قلنا بضرورة تواجد القواعد الفدائية في سوريا وإنشاء مراكز في لبنان لتلقي الإسعافات الأولية والطعام للفدائيين، وحددنا أماكن مرورهم من لبنان إلى الأرض المحتلة...». (انتهت الاقتباسات).

لقد أتيت على ذكر هذه الفتاوى والدراسات، كي أصل إلى الاستنتاج الآتي:

لم يكن أيّ من هؤلاء الأساتذة ليدلي بدلوه فيعارض أو يؤيد نصف تأييد، عندما تم توقيع الاتفاق. فالجميع كانوا معه دون تحفظ. وكان بإمكانهم استنباط الفتاوى اللازمة للقول إن منظمة التحرير دولة أكثر مما هو لبنان دولة.

لكن هذه الدراسات خرجت إلى النور بعد ذبول شعبية المنظمات الفلسطينية التي عرفت مكانها. فتدللت وزادت في دلالها وخصوصاً بعد أن بدأ عهد الرئيس أمين الجميل الذي جاء بعد اندحار الفلسطينيين وطردهم من لبنان (١٩٨٢) يعدّ العدة لإلغاء اتفاقية القاهرة. وفي يوم واحد ـ ويا للمصادفة ـ وفي قانون واحد أقرّ مجلس النواب اللبناني القانون التالي الذي نشره رئيس الجمهورية أمين الجميل في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٧ ونص على ما يأتي:

ـ مادة وحيدة:

١ ـ «يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٤ والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٧أيار/مايو١٩٨٣».

٢ ـ «يعتبر الاتفاق الموقع بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ بين رئيس الوفد اللبناني العماد إميل بستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والمعروف باتفاق القاهرة، لاغياً وكأنه لم يكن، وساقطاً».

«وتعتبر جميع الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة ، والإجراءات المتعلّقة فيه لاغية وكأنها لم تكن، وساقطة.» (انتهى الاقتباس).

نعود الآن إلى اتفاق القاهرة:

ومثلما ذكرنا قبل قليل، فقد وقع اتفاق القاهرة السابق ذكره، على اللبنانيين وقوع الصاعقة. وقد اعتبره بعضهم حبلاً سيجرّ لبنان إلى المشنقة الإسرائيلية باعتبار أنه يؤكد موافقة لبنان على إنشاء جمهورية فلسطينية مستقلة داخل أراضي الجمهورية اللبنانية، كان

لها حدود معينة لا يسمح للجيش اللبناني بدخولها وهذه الجمهورية الفلسطينية تتاخم الأراضي السورية في البقاع، وتجاور ما تبقى من الأراضي اللبنانية إلى الغرب، وتتاخم إسرائيل جنوباً، وقد عرفت باسم إنكليزي، أصبح يتردد بالإنكليزية وكأنه عبارة عربية وهي «فتح لاند» أي أرض فتح داخل لبنان.

وكانت جمهورية فلسطين المقامة داخل جمهورية لبنان لا تقتصر على «فتح لاند» المتاخمة ـ كما ذكرنا ـ لحدود سوريا وإسرائيل، بل ضمت جزراً فلسطينية عديدة في معظم المناطق اللبنانية. فكان هناك جزيرة فلسطينية مستقلة اسمها «صبرا وشاتيلا» في قلب العاصمة بيروت. وكان هناك جزيرة اسمها «مخيم عين الحلوة» في صيدا، وجزيرة اسمها نهر البارد شمال لبنان، وفي بعلبك وقرب صور، إلى آخره. وكان الفلسطينيون المقيمون داخل هذه المخيمات ـ الجزر مستقلين استقلالاً تاماً عن لبنان ويدفعون ضرائبهم والكهرباء والماء ـ والخدمات الصحية وغيرها للدولة الفلسطينية المستقلة داخل لبنان. وكان ممنوعاً على الإدارة اللبنانية أن تجبي ضرائبها أو مستحقاتها من هذه المخيمات. وكان محظوراً على لبنان ملاحقة أي فلسطيني يرتكب جريمة أو جنحة أو جناية ويستجير بالمخيمات فلا يستطيع الأمن اللبناني ملاحقته من دون إذن الجمهورية الفلسطينية التي لم تكن تمنح لبنان هذا الإذن أبداً مستندة إلى البندين الثاني والثالث في اتفاق القاهرة.

سادساً: حرب ١٩٧٣

نحن الآن في مطلع العام ١٩٧٠ بعد توقيع الاتفاق بعدة أسابيع، وكان المشهد اللبناني على النحو الآتي:

ـ لبنان يغلي من الداخل غلياناً ينذر بكارثة وطنية عامة. فبعد الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت (٢٨ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٦) أدرك اللبنانيون أن إسرائيل أخذت تتمسك بحق الرد على من يتحرش بها أينما كان، وخصوصاً في لبنان والأردن (وسنأتي على ذكر الأردن بعد قليل) في حين كانت جبهتا دولتي الطوق الأخريين: سوريا ومصر

هادئتين ومضبوطتين ضبطاً كاملاً من قبل سلطات أمن الدولتين. وكان اللبنانيون يطالبون بعدم إفساح المجال لإسرائيل كي تضرب في لبنان ساعة تشاء، تحت شعار الدفاع عن النفس، وبأن تسمح الدولة للجيش أن يضبط الوضع الأمني فيمنع العمليات الفدائية والتسلل عبر حدوده، لكن الجيش اللبناني لم يكن قادراً على التدخل لأن اتفاق القاهرة يمنعه من ذلك. وفي هذه الظروف غير الطبيعية، بدأت بعض الأحزاب المسيحية تقيم مخيمات لتدريب عشرات المتطوعين على السلاح الخفيف والأثقل من الخفيف للحلول محل الجيش في وقت لاحق.

ـ على الطرف الآخر، كان الفلسطينيون قد ضمنوا لأنفسهم، بواسطة اتفاق القاهرة، الحرية الكاملة في إدارة شؤونهم داخل المخيمات، والتصرف ضد إسرائيل وكأنهم دولة لها جيش وحدود تمارس حقها في تحرير فلسطين من اليهود. وكان معظم المسلمين في لبنان يدعمون الفلسطينيين لأسباب متعددة ذكرناها قبل قليل لكن أضيف إليها شيء من الغبن اللاحق بهم وبمواطنتهم، باعتبار أن النظام اللبناني قائم على منح رئيس الجمهورية المسيحي، سلطات مطلقة تجعله ملكاً متوجاً على جمهورية ضعيفة ومفككة في نسيجها الطائفي وتضم أكثر من نصفها من غير المسيحيين.

وهكذا كان الفلسطينيون يزدادون قوة وتأثيراً داخل الحكم اللبناني الممثل برئيس الوزراء المسلم (أيّاً كان هذا الرئيس)، وداخل الأحزاب والقوى المساندة من يساريين إلى اشتراكيين إلى شيوعيين وقوميين سوريين وإسلاميين وغيرهم.

ـ الجيش اللبناني يعاني من ازدواجية غير طبيعية. فهو ـ بحكم كونه مؤسسة أمنية ـ يرى البلاد كيف انشطرت إلى قسمين غير متساويين لا في القوة ولا في التأثير. وكان الضباط يرغبون في ضبط الوضع لمصلحة سيادة لبنان، لكن كان بينهم من يعترض على أي تدخل عسكري. وحجة هؤلاء أن مؤسسة الجيش في لبنان، خاضعة مئة بالمئة للقرار السياسي الذي يمنعها من التدخل، إضافة إلى أن مشاعر عديد من أفرادها ومن القيادة العسكرية كانت هي الأخرى تشبه المشاعر الشعبية. أي إنها كانت منقسمة إلى فريقين، فريق مع المنظمات الفلسطينية، وفريق مع إزاحة هذه المنظمات عن الجسد اللبناني.

وكان هذا الوضع داخل المؤسسة العسكرية، يجعل من المستحيل الاتفاق على إخراج لبنان من معاناته بالوسائل العسكرية.

ـ في العالم العربي، كان الموقف مؤيداً المنظمات الفلسطينية في لبنان تأييداً غير مقيد بشروط. وكان الإعلام العربي الرسمي قادراً على تصوير الوضع في لبنان على أنه محاولة اعتداء من لبنان الرسمي وبعض الأحزاب والقوى المسيحية على فلسطين والفلسطينيين والإسلام والمسلمين رغم اتفاق القاهرة الذي يمنع التعرض للفلسطينيين.

ـ وفي الأردن: شعر الفلسطينيون الذين يشكلون أكثر من نصف سكانه، أنهم أصبحوا قوة يجب على الأردن أن يبتعد عن إيذائها. وكانت المنظمات الفلسطينية هناك تزداد قوة وبأساً وسلاحاً يوماً بعد يوم، يساعدها على ذلك أن الأردن ـ شأنه شأن لبنان ـ كان يخضع لضغوط من العرب، وخصوصاً من مصر وسوريا. وفي خلال العام ١٩٧٠ أخذت المنظمات الفلسطينية تطالب بقلب النظام الملكي وإنشاء الجمهورية التي لا بدّ أن تكون جمهوريتهم تقف معهم كما تقف مصر وسوريا والحكومة اللبنانية ونصف الشعب اللبناني.

وعلى غرار ما كان في لبنان، كان للفلسطينيين في الأردن جُزُرٌ ومحطات وأراض لا يستطيع الأردنيون دخولها دون إذن منهم. وفي الأردن مثل لبنان، كان هناك منظمة فلسطينية لسوريا اسمها «الصاعقة». ومنظمة للعراق اسمها «جبهة التحرير»، ولمصر ثلاث منظمات على الأقل، هي: «منظمة فلسطين العربية»، والهيئة العاملة لتحرير فلسطين» و«جبهة النضال الشعبي». وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش تعتبر أقرب الحلفاء إلى مصر الناصرية. لكن لبنان يضم منظمات أخرى حليفة للفلسطينيين لم تصل إلى الأردن، فهناك «المرابطون» وهم مجموعة ناصرية، وهناك الاشتراكيون التقدميون (كمال جنبلاط، ومعظم المنتسبين إلى حزبه من الدروز) وهناك الشيوعيون، وهناك «أمل» (جبهة شيعية لبنانية).

وفي السنوات ١٩٦٨ و١٨٦٩ و١٩٧٠ اعتمد بعض زعماء المنظمات مبدأ خطف طائرات أجنبية وإسرائيلية ومهاجمتها خارج الشرق الأوسط وداخله في محاولة ظنوا أنها

ستجلب للقضية الفلسطينية تأييداً متصاعداً لدى الرأي العام الدولي، وتلفت نظر الشعوب والحكومات الأجنبية إلى الظلم اللاحق بالفلسطينيين.

وفي السادس من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ خطف الفدائيون أربع طائرات أجنبية وهبطوا بها في الصحراء الأردنية، واحتجزوا مئات الرهائن الذين كانوا على متنها وبينهم إسرائيلون وأوروبيون وأميركيون ومن جنسيات أخرى.

حاولت الحكومة الأردنية، التي أصيبت بصدمة عنيفة بسبب الاختطاف والهبوط وأخذ الرهائن أمام أعينها وعلى أرضها، أن تحل الأزمة بالحسنى وبالتفاوض، لكن الفلسطينيين لم يكترثوا بالأمر، فأفرغوا الطائرات من ركابها وأحرقوها جميعاً أمام عدسات التلفزيون العالمية في التاسع من أيلول/سبتمبر، بعد أربعة أيام من اختطافها.

جنّ جنون الحكومة الأردنية. وبدأ الجيش الأردني يتململ. وفي وقت من الأوقات، وقف بعض الضباط الأردنيين في مواجهة الملك حسين الذي يدينون له بولاء غير معهود في العالم العربي، وخيّروه بين أن يصدر لهم الأوامر بسحق المنظمات أو أنهم سيخرجون على طاعته ويفعلون اللازم. وكان خطف طائرات السادس من أيلول/سبتمبر في ذهن الملك، فوجد الفرصة مناسبة وضرورية لإصدار الأمر فصدر في ٢٠ أيلول/سبتمبر، واندفعت الدبابات الأردنية وقوات الجيش والبادية دفعة واحدة وقلباً واحداً تزرع الرعب والموت في شوارع عمان ومخيماتها، وفي كل قرية أردنية تحصّن فيها الفدائيون. وفوجئت المنظمات بقوة الهجوم الأردني وفاعليته فطلبت نجدة العرب، فتحركت الدبابات السورية وعبرت الحدود لنجدتهم؛ غير أن الأردن الذي كان يحتفظ بولاء جيشه كاملاً، وموافقة المجتمع الدولي على وضع حد للتجاوزات المسلّحة، قرّر أن يخوض الحرب ضد القوات السورية التي اجتازت الحدود. فدفع بطائراته ودباباته لمواجهة الدبابات السورية وألحق بها خسائر فادحة قدّرها عسكريون مستقلون بما يزيد عن ثمانين دبابة. وكان لافتاً للانتباه في تلك المعركة أن الرئيس السوري حافظ الأسد الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع والطيران آنذاك، لم يصدر أوامره للطيران السوري باعتراض الطائرات الأردنية التي حصدت الدبابات السورية.

في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر كان جيش الملك حسين قد سحق الفلسطينيين في عمان، وأوقف النجدة السورية التي تراجعت إلى ما وراء الحدود ولم تعد تدخل. وطوال ما تبقى من العام ١٩٧٠ ونصف ١٩٧١ كان الملك الأردني قد أخرج المنظمات الفلسطينية من مملكته كلياً ونهائياً، فانكسرت شوكتهم وتفرقوا. فخرج من تبقى منهم وتوجهوا فوراً إلى لبنان عبر سوريا بعلمها أحياناً ومن دون علمها أحياناً أخرى.

في اليوم التالي لانتصار الجيش الأردني على المنظمات الفلسطينية في عمان، أي في منتصف ليل ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، انتهى عهد رئاسة الرئيس اللبناني شارل حلو. وفي اليوم الذي تلاه، أي: في ٢٣ أيلول/سبتمبر سلّم مقاليد رئاسة الجمهورية إلى الرئيس الجديد سليمان فرنجية الذي انتخب في جلسة برلمانية صاخبة نقلت على شاشة التلفزيون، وشاهد اللبنانيون جميعاً بعض المعارك بين النواب، وسحب المسدسات، وارتفاع الأصوات. لكن سرعان ما أعلن رئيس مجلس النواب آنذاك السيد صبري حمادة فوز المرشح سليمان فرنجية بفارق صوت واحد.

وهذا الصوت الواحد أثار اللبنانيين ولم يقعدهم طوال السنوات التي قضاها الرئيس فرنجية في الحكم.

- فهذا الصوت الواحد، جاء برئيس مختلف اختلافاً جذرياً عن الرئيس السابق. فإلى جانب أنه مرشح المعارضة التي تعاظم حجمها في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس حلو،

- فالرئيس الجديد سليمان فرنجية قوي الشخصية، والرئيس حلو ضعيف الشخصية.

- سليمان فرنجية حاسم، وشارل حلو يحب الحوار ولا يحب الحسم.

- سليمان فرنجية مقدام لا ينظر كثيراً إلى الوراء. وشارل حلو متردد بحكم بناء شخصيته التي كانت تُطلَق عليها كلمة الجزويتية نسبة إلى رهبان الجيزويت الذين يبطنون ما يبطنون، ولكنهم مضطرون للظهور أمام الناس في ثوب الملائكة.

على أنني أود أن أضيف سبباً آخر كان يميز الرئيسين أحدهما عن الآخر، هو: سعة

أفق وثقافة الرئيس حلو وتاريخه الحافل بالتنقل من بلاد أوروبية إلى أخرى، وعشرات المحاضرات والمرافعات التي ألقاها، هو المحامي البارع، ومئات المقالات والتعليقات التي كتبها كصحافي لامع بالفرنسية. وكان من الطبيعي أن تصبغ هذه الصفات العالمية الرئيس حلو بصبغتها، فكان من غير المعقول أن يلجأ إلى العنف حيث يظن أن الحوار ممكن.

أما الرئيس فرنجية فلم يكن عالمي الأفق والثقافة، لكنه كان لبنانياً حتى العظم، وصادقاً لا يخشى لومة لائم، ولم يكن من صفاته أن يعد بشيء ولا يفي به. وكان كريماً مغالياً في كرمه. وكان فوق ذلك كله مؤمناً بمسيحيته ومارونيته إيماناً مطلقاً، ولكنه لم يتعرض مرة واحدة في حياته للأديان أو الطوائف الأخرى، إلا أنه كان مؤمناً أيضاً بضرورة أن يبقى لبنان بلداً يحتضن المسيحيين والمسلمين دون أن يتعرض لهم أحد بسوء.

ـ وبهذا الصوت الواحد الذي جاء بسليمان فرنجية رئيساً، وبهذه الصفات التي كان يتمتع بها، وتميزه عن جميع الزعماء اللبنانيين دون استثناء، كان اللبنانيون جميعاً يحسبون أن هذا الرئيس بالذات سينقذ البلاد من الانقسام، وسوف يضع حداً سريعاً للتجاوزات الفلسطينية. وكان هذا فعلاً ما يريده الرئيس الجديد، لكنه كان يرغب في تنفيذ هذه الإرادة بالوسائل السلمية، وبمساعدة صديقه الحميم الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي كان أكبر الرابحين العرب بانتخاب صديقه سليمان فرنجية بعد ١٢ سنة من حكم الشهابيين أصدقاء عبد الناصر ومصر أكثر من سوريا وحافظ الأسد بقليل.

ـ وهذا الصوت الواحد نقل نظام الحكم في لبنان ـ كما ذكرنا ـ من أيدي الحزب النهجي إلى أيدي المعارضة التي كانت تتهم النهجيين بأنهم حكموا لبنان برجال العسكر والمخابرات. والحقيقة أن «النهج» ليس حزباً كالأحزاب المعروفة، ولكنه كان يستخدم كلمة نهج بدل كلمة «شهاب» نسبة إلى الرئيس الذي أمضى السنوات الست التي سبقت رئاسة شارل حلو في الحكم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) وكان الرئيس اللواء فؤاد شهاب عسكرياً مناقبياً نظيف اليد واللسان، عفيفاً ينظر إلى بعض اللبنانيين نظرة اشمئزاز لأنهم يأكلون

أموال الفقراء. وكان شهاب لا يتورع في وصف هؤلاء بـ «أكلة الجبنة»، وكان يلفظها بالفرنسية «فروماجيست» وكان شهاب أول جنرال في الجيش اللبناني بعد الاستقلال، وإليه عهدت جمهورية الاستقلال إنشاء جيش وطني، فأنشأ جيشاً كان في وقت من الأوقات بين ١٩٥٨و ١٩٦٤ واحداً من أبرع جيوش الشرق الأوسط وأكثرها علماً ودراية. وكان الضابط اللبناني لا يحمل رتبته إلا بعد أن يتخرج من الكلية العسكرية بشهادة ليسانس في العلوم، ونجمة عسكرية واحدة. وعلى عكس معظم الجيوش العربية (باستثناء الجيش الأردني وجيوش الجزائر والمغرب وتونس) كان ضباط الجيش اللبناني يتقنون لغة أجنبية واحدة على الأقل إلى جانب العربية، يدرسونها في الكلية العسكرية، وكان اللواء شهاب يصرّ على تعليم الضباط لغة ثانية، وخصوصاً الفرنسية حيث كانت البعثات العسكرية اللبنانية تتخرج من فرنسا وبعدها من مدارس عسكرية بريطانية وأميركية، وقد يكون إصراره هذا نابعاً من أنه كان يتحدث الفرنسية بطلاقة تفوق لغته العربية. وكان هذا أمراً طبيعياً في لبنان. فاللواء شهاب متزوج من فرنسية، ولم يكن له أولاد، وبالتالي فقد كانت حياته الزوجية تفرض عليه التخاطب بالفرنسية فقط. واللواء شهاب ولد في مطلع القرن الحادي والعشرين (١٩٠٢)، وعندما بلغ السابعة عشرة من العمر دخلت فرنسا لبنان كدولة منتدبة، فانخرط في صفوف القوات اللبنانية التي أنشأتها فرنسا لمساعدة جيشها على حفظ الأمن، وبقي في هذه القوات حتى العام ١٩٤٥ حيث عينته جمهورية الاستقلال قائداً للجيش اللبناني حل محل القوات اللبنانية السابقة (التي تشبه قوات الدرك).

وكان مشهوراً عن الرئيس فؤاد شهاب ثلاثة هي:

أولاً: إنه كان ينظر بعين الريبة إلى الإدارة اللبنانية، ومعظم الزعماء والموظفين الكبار. فقرر فور استلامه الحكم إصلاح هذه الإدارة مستعيناً بمؤسسات علمية وبحثية أجنبية لوضع أسس استغلال الموارد اللبنانية ورفع مستوى الإدارة. وكان لا يخبئ مآخذه الكثيرة على الزعماء «أكلة الجبنة» الذين كان ينفر منهم ويواجه بعضهم بإعلان احتقاره لهم.

ثانياً: كان شهاب يظن أن الجيش اللبناني الذي أنشأه هو وربّاه على الوطنية العليا، يجب أن تسند إليه لا حماية الحدود وحسب، بل حماية المواطنين والدولة داخل الحدود. ولكي لا يتم إفراغ الحدود من الجيش، ساهم الرئيس شهاب في إنشاء قوات أمن قوية ومجهزة ولها عملاء وعيون في كل مكان. وكان غرضه تركيز الرقابة على اللبنانيين الطائشين الذين قد يستندون إلى الخارج للاستقواء على أخصامهم في الداخل. وكان هؤلاء يشكلون طبقة عريضة واسعة الحيلة والدهاء والنفوذ.

ثالثاً: إن الرئيس شهاب كان يدرك تماماً هشاشة المجتمع اللبناني الطائفي، المحب للمال والاستعلاء، وكان هذا الإدراك يقوده إلى نتيجة مؤكدة هي أن لبنان لا يستطيع أن يعيش في قفص ذهبي خارج العالم العربي، وخارج دائرة نفوذ إسرائيل الدولة القوية الطامعة بمياهه. وفي مناسبتين خطيرتين، أكّد اللواء فؤاد شهاب أنه لا يستطيع ولا يريد إقحام الجيش اللبناني لتغليب فئة على أخرى. وقد حدث ذلك (كما ذكرنا سابقاً في هذا الكتاب) عندما طلب منه الرئيس بشارة الخوري صيف ١٩٥١ أن يقمع المعارضة بالجيش فرفض، فاستقال الرئيس الخوري. والمرة الثانية حصلت في صيف ١٩٥٨ عندما طلب الرئيس كميل شمعون من الجيش أن يقمع الميليشيات اللبنانية المسلحة ويمنع هجومها عل القصر الجمهوري، فامتنع اللواء شهاب إلاّ من الدخول في معارك للدفاع عن الثكنات فقط والمدن والقرى الآهلة بالمدنيين.

وعلى رغم معيشته المتواضعة، لكن الأرستقراطية، فهو أمير ابن أمير، وعلى رغم أنه يعيش في منزل يتحدث الفرنسية ويعيش على الطريقة الفرنسية، وعلى رغم إيمانه بالديمقراطية الغربية، ومآخذه على التسلط داخل بعض الحكومات العربية، فإن فؤاد شهاب قرر أن يكون صديقاً لجمال عبد الناصر ومسيرته القومية العربية إيماناً منه بأن لبنان لا يعيش على سطح القمر بل في قلب العالم العربي، وهو عربي مئة بالمئة لا يجوز التشكيك بعروبته أو بإيمان أبنائه المسيحيين والمسلمين بالعروبة حضارة ومنحى ثقافياً. وكان الرئيس شهاب يعتقد أن بعض اللبنانيين يسيئون التصرف العربي لأسباب إما طائفية متجذرة فيهم أو لأسباب لها علاقة بالمظاهر الخارجية. ولذلك يجب إرغام هؤلاء على

السير في خط العروبة وعدم إيذاء مسيرة جمال عبد الناصر ما دامت لا تريد للبنان أن يكون تابعاً أو متضرراً. وقد مرت سنوات عهد الرئيس شهاب الست، ثم نصف السنوات الست التي تلتها تحت رئاسة الرئيس شارل حلو النهجي الشهابي، بشكل جيد. وكان اللبنانيون ينعمون بالأمن والحرية والديمقراطية بأفضل مما هي في العالم العربي بمراحل ومراحل.

لكن المعارضة كانت تأخذ على عهدي النهج (فؤاد شهاب وشارل حلو) أنهما أدخلا المخابرات العسكرية في حياة الناس، ومسيرة الإدارة، فأصبح اللبنانيون جميعاً تحت دائرة الشك. ودخل في قاموس الحياة اللبنانية اليومية شيء غريب عن لبنان اسمه التنصت على المكالمات الهاتفية، والجلسات، وحياة بعض الزعماء الخاصة وعلاقات بعضهم بالبعض الآخر. بل لقد بلغ بأجهزة التنصت أن سجلت فضائح عائلية لم يكن أحد يظن أن تسجيلها وجعلها أداة ابتزاز عمل أخلاقي، أو له علاقة بسيادة لبنان.

ـ وأخيراً، لا بدّ أن نضيف أن هذا الصوت الواحد الذي جاء بفرنجية رئيساً، استقبل في الأوساط المسيحية بابتهاج مبالغ فيه. ذلك أن الزعيم السني، ورئيس عدة حكومات لبنانية سابقة ولاحقة، رشيد كرامي، أعلن في أيار/مايو ١٩٧٠ ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية معتمداً بذلك على عدة قرائن.

ـ القرينة الأولى: إن ميثاق الشرف الذي ولد في العام ١٩٤٣ والذي منح الموارنة حقيبة رئاسة الجمهورية، والشيعة حقيبة رئاسة مجلس النواب، والسنة رئاسة مجلس الوزراء لم يكن ميثاقاً مكتوباً. ولا أدخله أصحابه (أبطال الاستقلال) في نص الدستور اللبناني، ولذلك سمّي الميثاق. وقد احترمه جميع اللبنانيين، لكنه كان يتيح الفرصة لمن يشاء أن يمارس حقه الدستوري والوطني في ترشيح نفسه لأي منصب يضمنه الدستور كحق من حقوق المواطنين جميعاً.

ـ القرينة الثانية: إن ترشيح الرئيس رشيد كرامي (السنّي) نفسه لرئاسة الجمهورية كان يحمل بُعداً آخر، وهو أن ثمة لبنانيين كثراً لم يعودوا موافقين على حصر رئاسة الجمهورية

بالموارنة. وكان مجرد ترشيح رشيد كرامي نفسه، (وهو يعرف أنه لن يتمكن من اجتياز مخاطرته بسهولة) يعني رسالة قاسية جداً إلى الموارنة والمسيحيين اللبنانيين. وملخص هذه الرسالة هو أن المسلمين ضاقوا ذرعاً بالوضع اللبناني القائم منذ ١٩٢٦ أثناء الانتداب الفرنسي، ومنذ ١٩٤٣ بعد استقلال لبنان. وتأكيداً لهذا الموقف الإسلامي المعارض، رشح النائب البيروتي السني عدنان الحكيم نفسه جنباً إلى جنب مع المرشحين: سليمان فرنجية، والياس سركيس، وبيار الجميل، وجميل لحود في الدورة الأولى لمجلس النواب لكنه نال صوتاً واحداً هو صوته، قبل أن يفوز فرنجية على سركيس ـ مرشح النهج بالصوت الواحد.

ـ القرينة الثالثة: إن هذا الطرف اللبناني الشاكي من الضيق والحرمان من مكاسب الحكم ومناصبه، وهو الطرف الإسلامي بشقيه: السني والشيعي، ومعهما الدروز، أصبح له الآن حليف قوي ومسلّح وقادر، هو الفريق الفلسطيني الذي منحه لبنان رخصة للعمل والتحرك والتسلح بكل طيبة خاطر، فوجد نفسه فجأة مسؤولاً ليس فقط عن محاولة تحرير فلسطين من اليهود، بل أيضاً تحرير اللبنانيين المسلمين من سيطرة المسيحيين الذين أخذوا في السنوات الأخيرة يتململون ويتسلّحون ويستقطبون الحلفاء ضد الوجود الفلسطيني في لبنان. وسوف تصبح هذه القرينة الثالثة واحداً من أبرز أسباب الحرب اللبنانية الطاحنة التي أودت بالبلاد إلى أدنى درجات الفوضى والوحشية وعدم المسؤولية.

صراعات جانبية هامشية

منذ دخوله القصر الجمهوري، واجه الرئيس الجديد سليمان فرنجية معارك هامشية على جميع الجبهات.

ـ المعركة الأولى: كانت مع رجال المكتب الثاني (المخابرات) الشهابيين، لأنه وعد اللبنانيين بالقضاء على نفوذهم إذا ربح الانتخابات. لكن الشهابيين، لم يكونوا لقمة سائغة، فلهم رصيد سياسي قوي داخل البرلمان وخارجه. ولهم نفوذ على عدد من الزعماء

الموالين وغير الموالين لأسباب شتى بينها أنهم يملكون من الوثائق ضد بعض الشخصيات ما من شأنه أن يحرق مستقبل عدد كبير منهم إذا نشروها. ولذلك كان الرئيس فرنجية يتحاشى الدخول معهم في حرب طاحنة، لكنه لم يكن يريد أن يتسامح مع بعضهم.

ـ المعركة الثانية: كانت مع حلفائه الموارنة الثلاثة الكبار: كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده. وفي حين كان قادراً على تحييد كميل شمعون وبيار الجميل إلا أنه كان راغباً في تأييد ريمون إده له في ما هو مقبل على عمله. وكان الفارق داخل الساحة اللبنانية بين هؤلاء الأربعة الكبار هو أن الرئيس فرنجية لم يكن يرغب في كسر نفوذ الجيش اللبناني بأكثر مما يتحمل الوضع اللبناني نفسه، في حين أن المثلث الماروني (الجميل، شمعون، إده) كان يريد أن يخوض معركة كسر عظم مع الشهابية والشهابيين. وفي السنوات الأولى من عهد الرئيس فرنجية، كان صديقه الحميم، ورئيس أول حكومة في عهده، الزعيم البيروتي صائب سلام، يخطط للقضاء نهائياً وبعنف على رجال المخابرات العسكرية الذين كان يسميهم: «الدكتيلو» أي: كُتّاب التقارير (الكاذبة والمبالغ فيها في نظر الرئيس سلام). وفي حين كان ريمون إده بشكل خاص، ثم صائب سلام رئيس حكومة فرنجية، بشكل أقل حدّة، وكميل شمعون وبيار الجميل يريدون محاكمة ضباط المكتب الثاني وزجهم في السجون، فإن الرئيس فرنجية فضّل إبعاد بعض هؤلاء «كي لا تتأثر المؤسسة العسكرية فتهتز صورتها ومعنويات جنودها أمام اللبنانيين». لكن يجب أن نذكر أن الرئيس فرنجية وافق بعد ثلاثة شهور على انتخابه، على فتح ملف قائد الجيش السابق العماد إميل بستاني (الذي وقع اتفاق القاهرة والذي أقيل في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠). وهنا بعض تفاصيلها:

بعد منتصف الستينات كان الجيش اللبناني قد عقد صفقة لشراء صواريخ فرنسية أرض ـ جو من نوع كروتال، تتميز عن غيرها في أنها تناسب طبيعة الأرض اللبنانية وتحول دون طيران العدو على ارتفاعات منخفضة، ولسبب من الأسباب (الخارجية) ارتفعت أصوات نيابية لبنانية تتهم العماد بستاني الذي أصبح قائداً للجيش منذ حزيران/يونيو ١٩٦٥، وتتهم معه أحد أنسبائه وبعض الأصدقاء بقبض عمولة قيمتها تسعة ملايين دولار،

وللحال، دخل العميد ريمون إده على خط هذه الفضيحة فشنّ حملة اتهام واسعة ضد العماد إميل بستاني. وكان معروفاً عن العميد إده أنه لا يلقي تهمة على أحد دون وجه حق. وكانت شفافيته وابتعاده عن المبالغة وتأليف الحكايات (على الطريقة اللبنانية) تجعل منه نجم السياسيين اللبنانيين دون منازع.

وفي آب/أغسطس ١٩٧٢ عقد مجلس النواب اللبناني المنتخب حديثاً ثلاث اجتماعات صاخبة ناقش خلالها موضوع شبكة صواريخ الكروتال وعلاقة العماد إميل بستاني بها، وخلص إل تشكيل لجنة تحقيق نيابية ما لبثت أن نشرت نتيجة تحقيقاتها معلنة أن العماد بستاني مسؤول ومتورط في عمولة ومخالفات في العقد الموقع مع فرنسا. وكان منتظراً أن يمثل العماد أمام القضاء لكنه غادر لبنان سرّاً ولجأ إلى دمشق في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٣ فسارع القضاء اللبناني إلى إصدار مذكرة توقيف غيابية بحقه في ١٦ شباط/فبراير من العام نفسه.

ـ المعركة الثالثة: وهي أخطر المعارك التي خاضها فرنجية داخل الساحة اللبنانية، كانت مع صديق عمره وشبابه صائب سلام، الذي كان وراء تشكيل حلف سياسي لبناني مسيحي ـ إسلامي جاء بفرنجية رئيساً للجمهورية. والحق يقال إنه لولا صائب سلام شخصياً ما كان ممكناً فرنجية أن يبلغ كرسي الرئاسة، (على الأقل: عام ١٩٧٠). وتعود علاقة صائب سلام بآل فرنجية إلى الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وإلى علاقة مع حميد فرنجية، الشقيق الأكبر لسليمان. وكان صائب وحميد وسليمان أبناء جيل واحد تقريباً و(صائب ١٩٠٥ وحميد ١٩٠٧ وسليمان ١٩١٠). وفي العام ١٩٢٢ بعد عامين على الانتداب الفرنسي على لبنان، وقف أبو علي، سليم سلام والد صائب سلام، مع رهط من اللبنانيين ضد الانتداب، وكانوا يؤيدون الوحدة السورية. فألقت السلطات الفرنسية القبض على أبو علي سلام وحكمت عليه بالنفي إلى بلدة «دوما» اللبنانية في أعالي منطقة البترون، فانتقل أبو علي مع عائلته إلى دوما وأقاموا فيها لما يقرب من ستة شهور، وكان صائب في السابعة عشرة من عمره. وهناك جمعت المصادفة والعلاقات العائلية بين ثلاث عائلات: عائلة قبلان فرنجية والد حميد وسليمان، وعائلة أبو علي سلام المؤلفة من ١٣

ذكراً وأنثى، وعائلة الهنديلي، وهي عائلة طرابلسية لها جذور يونانية. وفي تلك الفترة تعلق قلب الفتى صائب سلام بإحدى ابنتي عائلة الهنديلي، ليلى، وتعرف الفتى سليمان فرنجية (وكان ابن ١٣ سنة) إلى شقيقتها الأصغر إيريس. ومرت الأيام والسنوات والعلاقات الطيبة على حالها. فكان صائب يراسل ليلى ويكتب لها الشعر، وكان سليمان يمتّن علاقته بشقيقتها إيريس وهو بعد فتى يافع، في حين كانت علاقات الشباب الثلاثة صائب وحميد وسليمان تزداد متانة وقوة، ذلك أن حميد فرنجية كان عروبياً ينهل من نبع واحد مع صائب سلام ومثلهما سليمان (لاحقاً عندما بلغ سن الرجولة) على غرار والديهم قبلان فرنجية وسليم سلام.

وعلى تقاليد العرب،كتب النصيب لسليمان فرنجية أن يتزوج من إيريس الهنديلي في حين باعدت العلاقة الجغرافية بين صائب وليلى وانشغل صائب بالسفر مع والده إلى لندن لخمس سنوات، (١٩٢٢ ـ ١٩٢٧) وبين لندن وفلسطين لملاحقة امتياز تجفيف بحيرة الحولة الذي كان والده سليم وعدد من أبناء بيروت قد حصلوا عليه من الدولة العثمانية سنة ١٩١٤. وبقي صائب عازباً من دون زواج إلى ما بعد وفاة والده (١٩٣٨) بأربع سنوات، وكان سليمان فرنجية قد سبقه إلى قفص الزوجية وتزوج من إيريس شقيقة ليلى التي يعرفها صائب وسليمان وهي في الثامنة من العمر. وفي ١٩٤٢ اقتنع صائب سلام بضرورة تشكيل عائلة ضمن حياة زوجية هنيئة فصاهر عائلة مردم بك السورية السياسية. وسرعان ما ارتبط الثلاثة صائب وحميد وسليمان وزوجاتهم بعلاقة عائلية حميمة نادرة في لبنان.

وقد أثّرت هذه العلاقة العائلية في تمتين الروابط السياسية بين صائب وحميد فرنجية فأصبح حميد مرشح المعارضة التي كان صائب سلام أحد أركانها سنة ١٩٥٧، والتي شكلت تجمعاً أطلق عليه اسم «الجبهة الوطنية»، وكان هدفها إسقاط الرئيس كميل شمعون بكل الوسائل، خصوصاً بعد الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران/ يونيو ١٩٥٧، وتمكن حلفاء كميل شمعون فيها أن يحصدوا معظم المقاعد النيابية، بل لقد أسفرت انتخابات ١٩٥٧ عن سقوط معظم قيادات الجبهة الوطنية، وفي طليعتهم: صائب سلام وكمال جنبلاط وأحمد الأسعد وعبدالله اليافي وغيرهم، فاتهمت المعارضة الرئيس

شمعون بتزوير الانتخابات تماماً كما حدث في انتخابات ١٩٤٧ مع الرئيس بشارة الخوري.

كان قدر حميد فرنجية بانتظاره يهيّئ له عراقيل لا حصر لها. إن هذا السياسي البارع، والمحامي المفوّه، والعروبي النادر الصفاء والعطاء لم يتمكن طوال خمسين عاماً من الكفاح والنضال سوى أن يقضي حياته نائباً في البرلمان اللبناني، من ١٩٣٤ حتى ١٩٥٧، حيث داهمه شلل عام مفاجئ في مطلع تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٥٧ فتوقف عن العمل السياسي والنشاط الاجتماعي والعائلي إلى أن توفاه الله في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

نعود الآن إلى حرب ١٩٧٣ وقد أصبح الوضع في لبنان أمامنا على النحو الآتي:

أ ـ نجاح المعارضة اللبنانية التي حملت سليمان فرنجية إلى الرئاسة، في تحييد ثم قمع الشهابية المتمثلة بشكل خاص بالجيش وقوات الأمن والمخابرات. وكان أول الضحايا القائد السابق للجيش إميل بستاني، كما رأينا قبل قليل وقد حكم وأبعد من الجيش أيضاً عدد من الضباط الكبار.

ب ـ ارتداد الجيش وانكماشه أمام هجمة العهد الجديد. وقد أدّى هذا الانكماش إلى تجاهل الانتباه والاستعداد لمراقبة الأمن الوطني.

ج ـ دخول حلفاء لبنانيين جمعتهم الظروف، وهم أخصام، إلى الساحة السياسية بقوة غير مسبوقة، وكان كل واحد منهم يريد أن يجتذب البلاد إلى جانبه، وهم:

ـ رئيس الحكومة الأولى صائب سلام، حليف كميل شمعون وبيار الجميل للمجيء بسليمان فرنجية فقط. وما بعد ذلك لا يجمع الثلاثة قواسم كثيرة مشتركة، خصوصاً: الموقف من اتفاق القاهرة والمنظمات الفلسطينية.

ـ كميل شمعون وبيار الجميل ـ شأنهما شأن صائب سلام ـ حليفان رغماً عنهما لكن كلاً منهما يريد لنفسه ما يريده الآخر لنفسه فقط وليس لسواه.

د ـ الساحة الإسلامية: قسمها الأكبر مع الشهابية المفجوعة، والقسم الآخر لا يقف موقفاً حاسماً إلى جانب العهد الجديد. ولذلك فشل الرئيس صائب سلام في تشكيل

حكومة سياسيين، فشكّل حكومة شباب غالبيتها من الوجوه الجديدة والصغيرة السن، والقليلة الخبرة.

هـ ـ الأحزاب المسيحية المتطرفة أدركت أن الفلسطينيين يزدادون قوة يوماً بعد يوم، وأن تجاوزات بعضهم بلغت حدوداً لا تطاق. وقد نشرت الصحف عشرات حوادث الاغتصاب أو التفتيش على الحواجز، أو اعتقال لبنانيين داخل المخيمات لساعات وأحياناً لأيام. وللحال قررت هذه الأحزاب أن تتسلح وتزيد من عدد أفراد ميليشياتها المسلحة، واستقطبت لها من الخارج مدربين عسكريين على مستوى عال. وكان لسان حال هذه الأحزاب أنه ما دام الرئيس فرنجية متردداً في عملية إنزال الجيش لضبط تجاوزات الفلسطينيين بسبب ضغوط عربية عليه، وما دام أن الجيش أثبت في أكثر من مناسبة أنه يخشى من التدخل ضد الفلسطينيين خوفاً من الانقسام، فإن على اللبنانيين المدنيين أن يقوموا بمهمة الحفاظ على أمن الناس وسلامة الوطن.

وإذا نحن نظرنا إلى هذه الصورة القاتمة من فوق، فسوف نستخلص دون تعب، أن لبنان كله كان يجلس على بركان. وأن ساعة الانفجار أصبحت أقرب مما يتصور البعض.

على الجانب الآخر من الحدود كانت الصورة على النحو الآتي:

أولاً: هناك سوريا التي خرجت من حرب ١٩٦٧ مهزومة ومكسورة الجناح، تجد نفسها مضطرة لدعم كل حركة عسكرية تقوم بدور إشغال العدو واستنزافه بانتظار استعادة الجيش السوري أنفاسه وقوته التي فقدها في هزيمة ١٩٦٧. وفي حين كانت سوريا تريد أن يبقى لبنان سالماً من الاحتلال أو الغزو كي لا تصبح إسرائيل على خاصرتها، إلا أنها كانت تدعم المنظمات الفلسطينية بكل وسائل الدعم. الأمر الذي كان يعكر صفو العلاقات الأخوية بين لبنان وسوريا، وخصوصاً بين الرئيسين سليمان فرنجية وحافظ الأسد الصديقين منذ ١٩٥٨.

ومع مرور السنوات من هزيمة ١٩٦٧ إلى مطلع عهد الرئيس اللبناني سليمان فرنجية (١٩٧٠)، ثم مع نجاح حركة الرئيس السوري حافظ الأسد، وانتخابه رئيساً للجمهورية السورية (١٩٧١)، أصبح الوضع اللبناني ـ الفلسطيني ينعكس على سوريا بشكلٍ غاية في

الأهمية والخطورة. فالرئيس السوري الجديد حافظ الأسد لا يريد أن يتورط جيشه في معارك جانبية في حين أنه كان يحاول الاستعداد للثأر من هزيمة ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه لم يكن يريد أن يرى الفلسطينيين وقد أصبحوا قوة لا يمكن ضبطها في لبنان. وهو لهذا السبب بالذات، خاض معركة الدبابات في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وعبر الحدود الأردنية واحتل جزءاً من الأراضي الأردنية أثناء حرب أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بين الأردن والمنظمات، وهي الحرب التي أطلق عليها: «أيلول الأسود». وكان مستهجناً للمراقبين الدوليين أن حافظ الأسد الذي كان وزيراً للدفاع والطيران آنذاك رضي بخسارة عشرات الدبابات والقتلى والجرحى من جنوده ولم يصدر أوامره للطيران بالدفاع عن القوات السورية المندفعة إلى الأردن. وأمام هذا الاستهجان صرح في أوقات لاحقة بأنه فعل ذلك لسببين:

السبب الأول: أنه لم يكن يريد مواجهة عسكرية مع الأردن قد تتحول إلى أزمة دولية تتدخل فيها أميركا وإسرائيل، وسوريا غير مستعدة لمثل هذا التحوّل.

السبب الثاني: أنه كان يريد بدخول دباباته الحدود الأردنية أن يؤمن للفدائيين منطقة آمنة يستطيعون أن يتحركوا فيها ويتفاوضوا بها مع الملك حسين. فلما انتصر الأردن تراجعت سوريا عن تأمين هذه المنطقة، ووجدت في ذلك مخرجاً لم يكن لها ضلع فيه. وسوف نشهد في السنوات القليلة المقبلة، أن الرئيس حافظ الأسد فعل الشيء نفسه في لبنان، فأراد أن يدعم المنظمات الفلسطينية في حربها ضد لبنان ولكنه لم يكن يريدها أن تنجح خوفاً من تدخل إسرائيلي ـ أميركي ـ أوروبي (لأن الحرب الفلسطينية ـ اللبنانية اتخذت في وقت من الأوقات صفة جديدة هي كسر النفوذ المسيحي في لبنان)، وقد كان الرئيس السوري حاذقاً في الإمساك بخيوط الحرب اللبنانية في معاركها الأولى، فدعم الفلسطينيين مرة، ودعم المسيحيين مرة أخرى. وكان في الحالتين يمثل وجهة نظره وفلسفته التي لم يكن كثيرون في لبنان يدركونها. وهذه الفلسفة تقوم على أساسين هامين في لبنان، هما:

الأول: الإمساك بخيوط الحرب بحيث لا تصل إلى تدخل إسرائيلي، أو إلى جعل المنظمات الفلسطينية الرقم الأصعب في المعادلة اللبنانية.

والثاني: عدم كسر شوكة المسيحيين اللبنانيين، ظنّاً منه أن ذلك أمر غير طبيعي أولاً، وغير مسموح به أوروبياً، وأميركياً ثانياً. إضافة إلى أنه قد يمثل سابقة خطيرة في الشرق الأوسط المليء بالحساسيات الطائفية والدينية. فهناك إسرائيل الدولة اليهودية المتشددة في يهوديتها. وهناك لبنان الذي يتأرجح ميزانه الطائفي بين أقصى التعصب وأقصى الانفلات. وهناك سوريا نفسها التي يحكمها حزب البعث بعناصر قيادية من الطائفة العلوية التي كانت دائماً تشكو من اضهاد سني. وهناك إيران الشيعية، والمملكة السعودية الوهابية المتشددة. وهناك الأردن الهاشمي الذي يفخر بانتساب ملكه إلى النبي محمدﷺ. وكان معروفاً أن كل دولة وطائفة من هذه الدول والطوائف تستند إلى مراجع خارجية محلية وأجنبية. فالسنّة اللبنانيون كانوا يسندون ظهورهم إلى السعودية ومصر وسائر الدول العربية. والشيعة يستندون إلى إيران، شأنهم شأن الطائفة العلوية في سوريا ولبنان. والموارنة المسيحيون عموماً يستندون إلى فرنسا والغرب المسيحي. وأما الدروز الذين لم يكن لهم ظهر خارجي، فقد استطاع زعيمهم العالم المثقف الذكي البارع كمال جنبلاط أن يتبنى العقيدة الاشتراكية الدولية فأصبح مسنوداً بالاتحاد السوفياتي الذي منحه وسام لينين، وإلى الاشتراكية الدولية التي كانت أحزابها تسود أوروبا فتحكم أحياناً وتتراجع أحياناً أخرى.

ثانياً: هناك المنظمات الفلسطينية التي كانت أكبر الرابحين في لبنان. فما دام اللبنانيون غير متفقين على المبادئ الأساسية في البلاد، كالاستقلال والسيادة والعلاقات مع الآخرين، فإن الفلسطينيين يستطيعون السباحة في الحياة اللبنانية كما يشاؤون. وقد ساعد في جعل الفلسطينيين أقوى الفرقاء داخل لبنان ثلاثة، هي:

أ ـ انتخاب ياسر عرفات رئيس فتح رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في شباط/فبراير ١٩٦٩ أي: بعد شهر واحد من توقيع اتفاق القاهرة (٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩) فأصبح عرفات القائد الأعلى للمنظمات جميعاً.

ب ـ إن المنظمات الفلسطينية القوية عسكرياً أصبحت الذراع العسكرية للأطراف اللبنانية التي تنظر إلى الحكم من منظار سلبي، وتريد السيطرة على النظام بشكل أو بآخر بحجة أن النظام يمارس ظلماً مقصوداً على المسلمين.

ج ـ ذكرناه قبل قليل وهو: الخلاف اللبناني ـ اللبناني الذي انعكس على الجيش فحيّد نفسه وأصبح اللبنانيون حتى الآن (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) دون معين.

ثالثاً: مصر: فعندما توترت الأجواء العسكرية بين اللبنانيين والفلسطينيين في العام ١٩٦٨، وتصاعدت في مطلع العام ١٩٦٩، دخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر على الخط وطلب ـ بما له من ثقل واحترام في العالم العربي ـ أن تستضيف القاهرة مؤتمراً للصلح بين الجانبين. ثم سرعان ما أخذ يضغط على اللبنانيين إلى درجة أن الرئيس اللبناني شارل حلو استخدم كل نفوذه على قائد جيشه إميل بستاني كي يذهب، ولو وحيداً، إلى مصر عندما حاول البستاني أن يعتذر عن الذهاب لأن رئيس الوفد اللبناني رشيد كرامي غادر بيروت إلى طرابلس عشية السفر في ٢٣تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٦٩، واعتكف في منزله هناك دون أن يعلن رفضه الذهاب إلى مصر، فذهب البستاني وحده وبقي هناك وحده وعقد اتفاق القاهرة وحده، وبقي كرامي في لبنان كما ذكرنا في حينه.

وكان الرئيس جمال عبد الناصر يستعجل حل الأزمة اللبنانية ـ الفلسطينية لأنه كان يستعد لحرب الاستنزاف مع إسرائيل لقناعته بأن استمرار السكوت على الجبهات بعد هزيمة ١٩٦٧ سوف يؤدي إلى حالة من اليأس في مصر والدول العربية. وإذا كان ثمة مراقبون وجدوا في وساطة عبد الناصر شيئاً من الظلم على لبنان أو على الفلسطينيين (والحقيقة ان ضغطه كان أكبر على اللبنانيين) فذلك لأنه كان يريد الدخول في حرب الاستنزاف وليس على يمينه أو يساره أفرقاء يخوضون معارك جانبية.

وبعد ثلاثة شهور من اتفاق القاهرة، انطلق الجيش المصري في حرب الاستنزاف التي استمرت من ١٩٦٩/٣/٨ إلى ١٩٧٠/٨/٧، وكانت مصر تخوض إلى جانب حرب الاستنزاف حرباً إعلامية ضخمة تستميل فيها الفلسطينيين، وتحمل على من يتعرض لهم بسوء.

وعندما شعر لبنان ان في اتفاق القاهرة ظلماً عليه، كانت حرب الاستنزاف تحول دون التصدي للظلم والظالمين، فاضطر للسكون وتحمل العذاب والاستفزاز.

رابعاً: مشروع روجرز، المنسوب إلى وزير الخارجية الأميركي آنذاك (١٩٧٠) وليم

روجرز الذي اقترح على العرب وإسرائيل في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٠ (قبل نهاية حرب الاستنزاف) بشهرين ونصف الشهر) ورقة حلّ، جاء فيها ما يلي:

١ ـ إعلان أطراف النزاع في الشرق الأوسط وقفاً محدوداً لاطلاق النار لمدة تسعين يوماً.

٢ ـ اعلان أطراف النزاع استعدادهم لتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل أجزائه، وموافقتهم على تعيين ممثلين عنهم إلى مباحثات تعقد تحت إشراف أمين عام الأمم المتحدة (غونار يارينغ) في المكان والزمان اللذين يحددهما يارينغ.

٣ ـ الاعتراف المتبادل بين مصر والأردن من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية، بسيادة كل من الأطراف الثلاثة وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٤ ـ انسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلتها في عام ١٩٦٧ عملاً بالقرار ٢٤٢.

في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠ وافقت مصر على مشروع روجرز. وفي ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٠ أعلن الأردن موافقته. وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٧٠ وافقت إسرائيل عليه. وفي اليوم التالي ٧ آب/أغسطس ١٩٧٠ أعلنت واشنطن انها تبلغت موافقة الأطراف الثلاثة على المبادرة، فتوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية.

ينبغي أن نلاحظ أن سوريا ومنظمة التحرير لم تعلنا موافقتهما على مشروع روجرز لأن المشروع لم يطرح على سوريا و لم يطرح على المنظمة، بل تضمّن فقط إجراء مفاوضات بين مصر والأردن وإسرائيل. وسوف نكتشف لاحقاً أن مشروع روجرز نفسه قرّب المسافة بين سوريا والمنظمة. فأشاحت سوريا وجهها عما يجري في لبنان في موافقة ضمنية منها على ما ترتكبه المنظمات من تجاوزات للاتفاقات بينها وبين لبنان، وفي طليعتها اتفاق القاهرة.

كذلك، سنلاحظ في وقت لاحق كيف أن سوريا التي ظنّت أن حرب الاستنزاف المصرية جاءت بمشروع روجرز، قررت بدورها أن تخوض حرب استنزاف مع إسرائيل

بدأتها في ١٩٧٤/٣/١٢، ولم تدم لأكثر من ثلاثة شهور، وانتهت بتدخل وزير خارجية أميركا آنذاك هنري كيسنجر وبدء ما سمّي بالمحادثات المكوكية التي انتهت إلى اتفاق لفصل القوات وإخلاء القنيطرة وبعض مناطق الجولان وإعادتها إلى سوريا واعتماد وضع قوات دولية بين الجانبين.

وخلاصة القول إن الدول العربية الخارجة مهزومة من حرب ١٩٦٧ اكتشفت بعد ثلاث سنوات من الهزيمة أنها عاجزة عن الثأر من جهة، ومرتبكة أمام شعوبها من جهة ثانية. ذلك أن الأنظمة العربية، وخصوصاً في دول الطوق، كانت توحي لمواطنيها بأن تحرير فلسطين هو مسألة وقت فقط تسمح به الظروف الدولية، وأن إسرائيل لن تصمد أكثر من أسبوع أو أسبوعين إذا ما قرر العرب الهجوم عليها. ولتغطية هذا العجز الفاضح، ولكي تحمي هذه الدول أنظمتها القائمة لجأت مضطرة إلى اثنين:

أولهما: مد خطوط سلمية مع واشنطن لكي تتدخل هذه مع إسرائيل للوصول إلى حلّ من دون حروب. وهذه الخطوط انتهت إلى مشروع روجرز الذي وافقت عليه دول الطوق، وتراجعت عن لاءات الخرطوم فوافقت على القرار ٢٤٢ الذي يضع ٣ مرات نعم على ٣ لاءات الخرطوم. ففي حين نصت «لاءات» قمة الخرطوم (من ٢٩ آب/أغسطس إلى الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧) على: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع إسرائيل، فإن مشروع روجرز الذي وافقت عليه هذه الدول تضمّن كما رأينا قبل قليل: نعم للتفاوض، نعم للاعتراف. نعم للمصالحة، وليس ذلك فحسب، بل المصالحة بموجب القرار ٢٤٢ بنصه الحرفي الذي يطلب من إسرائيل الانسحاب من أراضٍ محتلة وليس من جميع الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧.

وثانيهما: السكوت المتعمد على تصرفات وتحركات وتحرشات المنظمات الفلسطينية في الأردن ولبنان (وليس في مصر وسوريا) للإيحاء بأن العمل الفدائي قضية قومية لا بدّ من منحها كامل حريتها. وقد رأينا كيف أن الأردن لم يسمح بهذه الحرية الفلسطينية إلى وقت طويل فأنزل الجيش وسحق المنظمات وطردها من المملكة. وكان الأردن ـ إذا نظرنا إلى المسألة بموضوعية وتجرد ـ كريماً إلى حد كبير مع شقيقتيه في مجموعة دول الطوق (مصر

وسوريا) عندما أجّل موافقته على حل سلمي مع إسرائيل. ذلك أن الولايات المتحدة كانت عرضت عليه ورقة عمل حملت اسم «ورقة يوست» نسبة إلى مندوبها في الأمم المتحدة تشارلز يوست، تعهدت فيها أن ترغم إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الأردنية مقابل تعديلات طفيفة على الخطوط متبادلة بين الأردن وإسرائيل. وكانت واشنطن تؤكد لعمّان أن الانسحاب الإسرائيلي سيتراجع إلى حدود ما قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

وفي كل هذه العروض، والمبادلات السياسية، كان لبنان يدفع من سيادته ووحدة أبنائه الثمن الباهظ. فقد استطاعت مصر أن تمنع الفدائيين من التحرك المسلح إلا بإذن منها (نادراً ما حصل) وكان ياسر عرفات يضع مسدسه على مكتب سكرتارية الرئيس عبد الناصر قبل أن يدخل إليه. وفي سوريا أصدر الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع والطيران والرجل الأقوى في الحكم، أمراً عسكرياً صارماً (أيار/مايو ١٩٦٩) يمنع الفلسطينيين من حمل السلاح علناً ويحظر عليهم الانطلاق من الأراضي السورية للقيام بعمليات فدائية إلا بموافقة خطية منه شخصياً (راجع في هذا الشأن كتاب: فدائيون من أجل فلسطين لـ: رياض نجيب الريس ودينا نحاس، ١٩٧٩) وأما في لبنان فقد كان السلاح الفلسطيني أكثر علانية من سلاح الجيش. وكان عرفات وغيره يلتقون رؤساء الحكومات ورؤساء الجمهورية بكامل أسلحتهم الفردية.

والخلاصة: إن حرب أيلول في الأردن، وحرب الاستنزاف في مصر ثم في سوريا، ومشروع روجرز، واستفحال شأن الفلسطينيين في لبنان دون اعتراض عربي خصوصاً من مصر وسوريا، وانشقاق الشعب اللبناني إلى: مع المقاومة وضدها، ثم إلى: مسيحيين ومسلمين، كل هذه الأسباب أدّت إلى ضعف مستحكم في الإدارة اللبنانية وانهيار شبه كامل في الوحدة الوطنية اللبنانية. الأمر الذي جعل سوريا لا تمانع في أن يصبح لبنان مقراً وممراً للعمل العسكري ضد إسرائيل يمكن ضبطه أو إفلاته ساعة تشاء.

وشيئاً فشيئاً وجد الرئيس سليمان فرنجية المنتخب كما ذكرنا عام ١٩٧٠ ومباشرة بعد القضاء على المنظمات في الأردن، وجد نفسه مضطراً لعقد علاقات أكثر متانة مع سوريا خصوصاً مع صديقه الرئيس حافظ الأسد الذي رحّب بهذه العلاقة، وسرعان ما أصبح يديرها ويضبطها على النحو الذي يرغب. وهنا بالذات، ينبغي ألا ننكر أن سوريا التي

شعرت في العام ١٩٤٣ أن لبنان سلخ منها رغماً عنها وأصبح دولة سيدة مستقلة، أرادت في العام ١٩٧٠ وما تلاه، أن تفعل ما في وسعها لإلغاء هذا الإنسلاخ الذي لم يبدأ في ١٩٧٠. بل بدأ منذ ١٩٤٣ لكن ظروف تلك المرحلة كانت تؤجل المطلب السوري عاماً بعد عام. وكان السوريون حريصين على عدم الاعتراف بلبنان دولة سيّدة مستقلة ولذلك لم يرغبوا في إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء أو ما دون السفراء مع الشقيق لبنان ـ خاصرة سوريا، كما يسميه السوريون.

خامساً: إسرائيل:

كانت إسرائيل أكثر أطراف الشرق الأوسط إمساكاً بخيوط اللعبة. كانت أكبر الرابحين في حرب ١٩٦٧، وحربي الاستنزاف ١٩٦٩ و١٩٧٤، وخصوصاً في اتفاق القاهرة الذي جعل في مواجهتها ـ وهي الدولة الكبرى المسلحة حتى العظم ـ منظمات فلسطينية بدائية السلاح وفلسفة القتال. وكانت إسرائيل وهي دولة علم وتكنولوجيا وثقافة، تستند إلى الرأي العام الدولي الذي كان يستشيط غضباً وكراهية كلما تعرض مدنيوه للقتل أو الخطف أو الإساءة على يد الفلسطينيين. وكانت في الوقت نفسه تستند إلى قراءتها الصحيحة للعقل العربي الذي لا يحتاج إلى عناء كبير على كل حال. وكان باستطاعة الإسرائيليين إذا أرادوا ضرب المنظمات في لبنان مثلاً، أن يفعلوا شيئاً مثيراً ضد هؤلاء، كأن يلجأ عملاؤهم أو حتى جنودهم الذين يتحدثون الفلسطينية إلى مهاجمة عائلة لبنانية أو ارتكاب فاحشة، أو استفزاز شاب لبناني، فتبدأ معركة ثأر بين العائلة والمنظمة المتهمة، فترد المنظمة على العائلة فتصاب العائلة اللبنانية بضرر كبير بسبب عدم توازن القوى، فيدخل الجيش اللبناني لنجدة العائلة عملاً بميثاق اتفاق القاهرة، فتنظم منظمات جديدة للمنظمة الأولى، وفي خلال ساعات تصبح القرية والجنوب اللبناني ومعظم الأراضي اللبنانية ساحة حرب يسقط فيها عشرات القتلى والجرحى.

والأمر نفسه كانت تفعله في سوريا ومع مصر، لكن بوسائل استفزازية أخرى تثير السوريين والمصريين فيطلقون النار فتصرخ إسرائيل وتبلغ العالم أنها تتعرض للقصف، فيسمح لها العالم بالرد فتردّ بعنف جارح، وهكذا.

وكانت إسرائيل مغتبطة بما يحدث في لبنان من تدمير بطيء لكيانه وعلاقاته الدولية،

وثقافته العالمية، واقتصاده الزاهر، وديمقراطيته الفريدة التي كانت تشكل تحدياً ملحوظاً لوضعها الداخلي والدولي:

ـ فهي دولة دينية متطرفة ولبنان يعيش بسبع عشرة طائفة، وثلاثة أديان.

ـ إسرائيل دولة تعيش على الإعانات السخية والمجانية رغم تكنولوجيتها، ولبنان غني ودائن.

ـ إسرائيل ديمقراطية بين أبنائها اليهود فقط، وظالمة للأطراف الأخرى المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين داخل إسرائيل، بل هي تنظر نظرة فوقية إلى اليهود الشرقيين العرب الذين يشكلون أكثر من نصف سكانها، ولبنان ديمقراطي متفرد في ديمقراطيته ومتوازن مع كل طوائفه وأحزابه وأديانه.

لكن لسوء حظ لبنان، لم يتمكن من استغلال هذه الميزات التي تجعل منه دولة نموذجية متعددة المذاهب والأحزاب والأديان على رغم أن المجتمع الدولي كان معجباً به وبأبنائه المغامرين الشاطرين المثقفين. وعلى العكس من ذلك، فقد استغلت إسرائيل هذه الميزات اللبنانية فقلبتها لمصلحتها وبدأت التركيز على الأمور السلبية الآتية:

أ ـ اعتبرت اتفاق القاهرة خرقاً لاتفاق الهدنة بينها وبين لبنان. وهو الاتفاق الذي يتمسك به لبنان، ويساعده فيه المجتمعان العربي والدولي لكي يخرجه من دائرة الاعتداءات الإسرائيلية التي لم تعد موجودة بنظر إسرائيل منذ الاتفاق المذكور، وقد نجحت في استغلال هذا الاتفاق وتوظيفه لمصلحتها.

ب: أعلنت أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة أنها تحتفظ بحق الرد على الهجمات التي تشن عليها من داخل لبنان أو عبر لبنان برّاً وبحراً وجوّاً. وتحت هذا الإعلان شنّت مئات الغارات على القرى والمدن في الجنوب والشمال والشرق والعاصمة وضواحيها.

ج: تحت غطاء الموافقة الدولية العارمة على حقها في الدفاع عن نفسها. وبسبب الإدانة العالمية المنقطعة النظير لأعمال الفدائيين الفلسطينيين خارج الشرق الأوسط، وعبر حدود دول عربية عاجزة عن ردعها (الأردن قبل ١٩٧٠ ولبنان دائماً) قامت إسرائيل

باغتيال الصحافي القيادي الفلسطيني غسان كنفاني سنة ١٩٧٢ في بيروت. ثم قامت بعملية جريئة وعدوانية في بيروت أيضاً في ١٠ نيسان/إبريل ١٩٧٣ (لاحظوا كيف يلاحق شهر نيسان لبنان) فقد قامت فرقة كوماندوس إسرائيلية خاصة (تبين لاحقاً أن ايهود باراك الذي أصبح رئيساً للوزراء، كان بين أعضائها وكان يلعب دور فتاة فتحت لها أبواب بيوت الزعماء الفلسطينيين الثلاثة: كمال ناصر الممثل الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وكمال عدوان عضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح، وأبو يوسف النجار رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان). قامت هذه الفرقة الإسرائيلية باغتيال الفلسطينيين المذكورين الثلاثة، وعادت من بيروت إلى إسرائيل دون أن يعترض طريقها أحد.

نعود الآن، إلى مشاهدة المسرح اللبناني:

كانت هذه العملية الجريئة، كتلك التي وقعت على مطار بيروت في ٢٨كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ مسرحاً بارزاً لانقلاب لبنان كله رأساً على عقب. فقد اكتشفت السلطات اللبنانية أن ثمة خللاً ما يجعل إسرائيل تسرح وتمرح فيه دون رقيب أو حسيب، بينما أعلنت المعارضة أن ما حدث في شارع فردان (مقتل الثلاثة) وما حدث في مطار بيروت يعنيان أن لبنان لا يريد أن يدافع لا عن نفسه (في المطار) ولا عن اللاجئين الفلسطينيين (حادثة فردان)، وانطلقت أصوات تنادي بإقالة قائد الجيش الجديد اسكندر غانم الذي عيّن قائداً بعد إقالة سلفه إميل بستاني. ووقف رئيس الحكومة اللبنانية صائب سلام ـ الصديق الأكبر للرئيس فرنجية ـ في مواجهة العماد غانم وقال للرئيس فرنجية بكل صراحة:

ـ أنا أو هو، وعليك أن تختار.

وحاول فرنجية أن يثني صديقه صائب سلام عن خياره القاسي، وعرض عليه عدة مقترحات بعد أن صارحه بأن إسرائيل دخلت لأن الفلسطينيين أصبحوا يسرحون ويمرحون ويمنعون الجيش اللبناني من ممارسة واجبه في حمايتهم وحفظ الأمن والدفاع عن السيادة، رغم أن ما حدث في بيروت ليس للجيش أن يقاومه بل للشرطة ووزارة الداخلية.

أصرّ صائب سلام على موقفه: أنا أو اسكندر غانم. لكن الرئيس فرنجية درس الأمر من جميع وجوهه، فأدرك أن إقالة اسكندر غانم قائد الجيش والجيش لم يكن في بيروت ليلة الاعتداء، سوف تؤدّي إلى كارثة وطنية لا يستطيع أحد أن يعرف إلى أين ستقود البلاد. فالإقالة معناها فقدان الثقة بالجيش، وفقدان الثقة بالجيش بهذا العنف المتمثل بإقالة القائد بدل إحالة بعض الضباط إلى التحقيق، معناه أن الجيش سينقسم على نفسه أو سيقاتل نصفه النصف الآخر وهو المحقون بالغضب والظلم والتجني عليه، والمكبّل اليدين واللسان والعقل. وأخيراً قرر الرئيس فرنجية إبقاء اسكندر غانم قائداً للجيش، فاستقال صائب سلام فوراً. وتبعه انقسام حاد بين اللبنانيين جميعاً: المسيحيون مع الاحتفاظ بقائد الجيش، والمسلمون مع إقالته. وكان هذا يعني أن المسيحيين أرادوا الوقوف ضد الفلسطينيين وما يجلبونه على لبنان، والمسلمين أرادوا دعم الفلسطينيين وحرية حركتهم ومطالبهم. وقبل أن يدفن الشهداء الفلسطينيون الثلاثة، كان الوفاق اللبناني ـ اللبناني قد سبقهم إلى المقبرة، ومات ودفن.

بعد حادثة اغتيال شارع فردان، بأسبوع، كلّف الرئيس سليمان فرنجية الدكتور أمين الحافظ الأستاذ الجامعي، بتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة الزعيم صائب سلام، لكن الأستاذ أمين الحافظ لم يكن قادراً على تهدئة الوضع المتأزم، وإطفاء النار التي بدأت ألسنتها تمتد من كل صوب وجانب.

إضافة إلى ذلك، إن الحافظ لم يكن يحظى بتأييد طائفته من المسلمين، فأخذوا يواجهون جهوده بالرفض ويحثونه على الاستقالة. لكن أمين الحافظ تمكن في الخامس والعشرين من نيسان/إبريل من تشكيل حكومة، وبينما كان يحاول استكمال شكلها وإرضاء وزرائها السنّة الغاضبين منه اندلع الحريق، واشتبك الجيش مع الفلسطينيين للمرة الأولى في بداية حرب طاحنة في الثاني من أيار/مايو ١٩٧٣ بعد سلسلة من اختطاف جنود لبنانيين وسوقهم إلى المخيمات وتوقيف فلسطينيين لدواعٍ أمنية (كانوا ينوون مهاجمة السفارة الأميركية).

أنذر الجيش اللبناني الفلسطينيين بضرورة تسليم الجنود المخطوفين وإلا اضطر للإفراج عنهم بالقوة، فتجاهلت الجبهة الديمقراطية (الخاطفة) نداء الجيش وإنذاره، وقبل أن يحين موعد نهاية الإنذار، قصف الفلسطينيّون مواقع للجيش في بيروت، الأمر الذي أدّى على التوّ، إلى رد الجيش بعنف ومحاصرة المخيمات الفلسطينية جنوب العاصمة (برج البراجنة وشاتيلا وصبرا، والفاكهاني فردّ الفلسطينيون بقصف الأحياء السكنية. ولحسم الموقف بسرعة، طلب الجيش الاستعانة بسلاح الطيران فوافق الرئيس فرنجية ودخل الطيران وبدأ بقصف مواقع الفلسطينيين المسلحة داخل المخيمات.

تدخّل السفراء العرب بناء على طلب ياسر عرفات، لدى الرئيس فرنجية. وهدّد معظمهم بقطع العلاقات مع لبنان إذا لم يتوقف الجيش عن محاصرة المخيمات، والطيران عن قصفها، فاضطر فرنجية للمثول أمام رغبة العرب وتهديداتهم قبل أن يتمكن الجيش والطيران من حسم معركة الحصار وتنظيف المخيمات من المواقع العسكرية المسلحة تسليحاً أثار دهشة المراقبين.

في ٨ أيار/مايو أيضاً أغلقت سوريا حدودها مع لبنان، لكنها كانت قد سبقت ذلك بإرسال آليات ومقاتلين فلسطينيين من لواء اليرموك الفلسطيني عبر الحدود الشمالية من جهة والشرقية من جهة ثانية.

في هذا الشهر بالذات، أيار/مايو ١٩٧٣ شهد لبنان أزمتين: عسكرية ووزارية.

- عسكرياً: ثبت بالدليل القاطع أنّ الجيش اللبناني لن يتمكن من حسم المعركة مع الفسطينيين، ليس لأنه ضعيف. بل لأن العرب جيمعاً هددوا لبنان تهديدات ظاهرة وباطنة، كان من شأنها أن تسقطه أرضاً.

وثبت بالدليل القاطع أنّ الجيش اللبناني نفسه لم يكن متضامناً متكافلاً تجاه الحسم العسكري. فقد فشلت قوّات المغاوير بدخول المخيمات في مطلع هذا الشهر (أيار/مايو ١٩٧٣) لأن الطيران الذي كانت مهمته تمهيد الدخول وتنظيف المخيمات من المواقع المسلّحة تسليحاً ضخماً، انقسم ضباطه على أنفسهم. وقد رفض عدد من أفراد السرب

الذي انطلق كي يقوم بالمهمة إلقاء قنابله على المواقع الفلسطينية فرماها في البحر. وللحال خرج الطيران من المعركة وفشل المغاوير في السيطرة على المخيمات بعد دخول القوات الفلسطينية من جيش التحرير من سوريا إلى لبنان واشتباكها مع الجيش اللبناني في أكثر من عشرين موقعاً عسكرياً في الشمال والشرق، فعجز الجيش عن نجدة رفاقه في بيروت.

- وزارياً وسياسياً: بعد أن استقالت حكومة الرئيس صائب سلام مساء ١٠ نيسان/إبريل ١٩٧٣ بعد ساعات من اغتيال الفلسطينيين الثلاثة، اهتزت البلاد جميعها لأن استقالة أقرب أصدقاء رئيس الجمهورية إليه، أي: الرئيس سلام، كان معناها بالنسبة للبنانيين، أن أمراً هائلاً سيقع على البلاد. وأن الانقسام الطائفي سيعود. وحاول الرئيس فرنجية أن يمسك بزمام الأزمة الوزارية الانقسامية، فكلّف الدكتور أمين الحافظ - كما ذكرنا قبل قليل - تشكيل حكومة جديدة في ١٨ نيسان/إبريل ١٩٧٣، فشكلها في ٢٥ نيسان/إبريل، وبدأت الاستعدادات للمثول أمام النواب.

في ٨ أيار/مايو ١٩٧٣ قدم الرئيس المكلف أمين الحافظ استقالة حكومته بعد معركة المخيمات.

في ١٩ أيار/مايو عاد أمين الحافظ عن استقالته، وقرر استكمال شروط مثول حكومته أمام المجلس النيابي. وبرر استقالته في ٨ والعودة عنها في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٣ بأنها حصلت بسبب فرض الجيش حالة طوارئ في البلاد. فلما ألغيت حالة الطوارئ عاد عن استقالته، ورغم ذلك لم يتمكن من المثول أمام البرلمان،

في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٧٣ عاد أمين الحافظ إلى الاستقالة فاستقال.

في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٧٣ شكلت حكومة جديدة برئاسة تقي الدين الصلح.

والخلاصة: إن ما حصل في نيسان/إبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٧٣ كان البداية الرسمية لسقوط لبنان في الفوضى.

وكانت إسرائيل تحاول بكل الوسائل أن تزيد اللهيب المشتعل بين اللبنانيين واللبنانيين من جهة، وبين اللبنانيين والفلسطينيين من جهة ثانية، ثم بين لبنان الرسمي وسوريا من جهة ثالثة. وقد تحقق لها كل ما أرادته:

الفلسطينيون أصبحوا رقماً صعباً لا يمكن أن يتجاهله لبنان.

واللبنانيون انقسموا إلى مسلمين ومسيحيين. وجيشهم انقسم مثلهم ومثل حكومتهم، مع فارق كبير هو أن الفلسطينيين أصبحوا سيف المسلمين، والمسيحيين أصبحوا من دون سيف.

ولبنان الرسمي وصل إلى حالة من الخلاف مع سوريا بلغت حدّ إغلاق سوريا حدودها لتجويع اللبنانيين. فجاعوا فعلاً.

ـ وأما سوريا فأصبحت طرفاً في النزاع اللبناني ـ الفلسطيني، خصوصاً بعد أن قويت شوكة الميليشيات المسيحية، ووقف الجيش على حدّ الانقسام إلى جيش مسيحي وجيش مسلم. ولولا سوريا وتلويحها الدائم بالتدخل في لبنان لمصلحة حلفائها الفلسطينيين (آنذاك) لكان الجيش اللبناني والميلشيات المسيحية قد حسما الموقف لمصلحة غلبة لبنان على المنظمات. وهنا، لا بدّ من التذكير بأن الجيش ـ لو انقسم ـ لكان انقسامه سيكون لمصلحة الجانب الذي يدعم موقف الحكم اللبناني، ذلك أن تجاوزات بعض الفلسطينيين بلغت حدوداً لم يكن أحد قادراً على القبول بها. وسوف نرى في وقت لاحق، بعد عامين، أن انقسام الجيش لم يؤدِّ إلى غلبة حلفاء الفلسطينيين بل على العكس من ذلك تماماً. وسوف نرى بعد قليل أيضاً أن سوريا لم تعد قادرة على الخروج من الأزمة اللبنانية فسقطت فيها ولا تزال ساقطة فيها حتى اليوم (٢٠٠٣).

خارج لبنان، وخصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة، نجح الإعلام الصهيوني الإسرائيلي في تصوير الأزمة اللبنانية على النحو الآتي:

ـ هناك حكم لبناني طائفي ضعيف. متعلق بالقشور ولا يولي اهتماماً بمصير أرضه وأبنائه، وتناقضات بين حكامه تبلغ حدوداً غير مألوفة في الدول السيدة الحرة الديمقراطية. أركان الحكم والمسيحيون لا يترددون في وصف المنظمات الفلسطينية بالأعداء المخربين الذين يريدون أن يحرروا فلسطين بعد أن يحرروا لبنان. وأركان الحكم المسلمون لا يتورعون عن دعم المنظمات الفلسطينية والوقوف مع سوريا حتى إذا تفكك لبنان وانقسم.

وأما اللبنانيون، فكانوا في نظر الاعلام الغربي المتأثر بالصهيونية مجموعة من المرتزقة الذين يحبون المال أكثر مما يحبون الوطن، ويتعاونون مع الشيطان إذا ساعدهم الشيطان على طرد الفلسطينيين وإشباع نهمهم إلى الجاه والمال، والمظاهر المسرحية.

وكان من نتيجة ذلك ـ ومعظمه صحيح ـ أن تراجع الغرب كله، وخصوصاً فرنسا ـ شقيقة الروح والأم الحنون ـ عن دعم لبنان الذي كان للأمس القريب في نظرهم، البلد الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط. وينبغي أن نعترف بأن اللبنانيين مسؤولون عن هذا الانطباع الذي زرعوه بأنفسهم في نفوس الرأي العام الغربي كله.

بعد حروب ١٩٧٣ اللبنانية الصغيرة، التي مهدت شيئاً فشيئاً لسقوط لبنان في الفخ. لم يعد الرأي العام الدولي يعير لبنان واللبنانيين اهتماماً كبيراً، فتركه يتخبط بدمائه. وكان كل شيء في لبنان أثناء هذه السنة الصعبة (١٩٧٣) يوحي بأن اللبنانيين مقبلون على جهنم بأيديهم وأقدامهم ورؤوسهم وعقولهم. وانتشرت في البلاد من أقصاها إلى أقصاها مخيمات التدريب العسكري، وتمّ جمع السلاح، وشراؤه وتخزينه. ولأول مرة في التاريخ أصبح اللبنانيون أقوى من لبنان. وأصبح الفلسطينيون الحكام الفعليين لهذا الوطن الصغير.

فالأغنياء هربوا، وبدأوا يؤسسون لهم ولأبنائهم خارج الحدود. رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، وهو الذي جاء إلى الرئاسة بصوت الشعب والديمقراطية، ضاع في خضم الإرادات المتناقضة فأصبح عاجزاً عن إدارة دفّة السفينة التي تقذفها رياح المجهول إلى القاع.

الحكومة مقسومة على نفسها، بين فريق يريد الانتقام لسنوات القهر والغبن وغباء الحكام، وفريق يقاوم الفريق الآخر ويتوعّده بالويل والثبور. وكلا الفريقين لا يكترث لما قد تصل إليه الأمور.

النواب بدورهم أصبحوا عاجزين عن التشريع والتهديد بالقوانين، فانقسموا مرغمين إلى فريق مع الحكم وفريق ضد الحكم، وفريق ضد الفريقين معاً.

والشعب يتفرّج بعجز بارز. فلما ضاقت عليه الحياة، أخذ أبناؤه بدورهم يتطلعون إلى نصرة الفريق الذي يأتي إليهم بالراحة الاقتصادية. وفي هذا الضياع المطبق، لم يعد أحد في

لبنان ينظر إلى أبعد من أنفه. لقد أصبح لبنان أربعة لبنانات: لبنان لبناني، ولبنان فلسطيني، ولبنان سوري، ولبنان إسرائيلي.

ولذلك، فإن يقيني أن الحرب اللبنانية التي أدّت إلى تدمير لبنان بدأت في نيسان/إبريل ١٩٧٣ ونيسان/إبريل ١٨٦٠ (المذبحة الشهيرة) ونيسان/إبريل ١٦٣٥ (اعدام فخر الدين) وليس في حرب نيسان/إبريل ١٩٧٥ التي سنأتي على ذكرها بعد قليل.

المنعطف التاريخي

في السادس من تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣، في منتصف عهد الرئيس سليمان فرنجية اندلعت الحرب بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة ثانية. كانت حرباً بكل معنى الكلمة، جرى التخطيط والإعداد اللازمان لها في سرية تامة بين الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد. وكان الأردن ولبنان حليفين إجباريين لم يطلعهما أحد على خطط الحرب إلا بما يتيح لمصر وسوريا حرية الحركة. وكان الأردن يعرف ولبنان لا يعرف.

ـ واستناداً إلى معلومات نشرت و لم يجر نفيها من أحد، فإن مصر وسوريا شريكتي حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أبلغتا الملك حسين قرارهما بشن الحرب على إسرائيل. وبالنسبة للرئيس السادات فقد كان إبلاغ الملك حسين بقرار الحرب من شأنه أن يضع إلى جانبه محاوراً معتدلاً هو الملك حسين، صديق الأميركيين الذين يريد الرئيس المصري أن يكونوا شاهدين، ثمّ وسطاء، ثم ضاغطين على إسرائيل كي تنسحب من أراضي مصر المحتلة بعد أن يكون جيشه قد حقق نصراً كاسحاً بعبور قناة السويس إلى سيناء، حيث سيتوقف هناك بعد عبورها ويبدأ بالتفاوض عبر الولايات المتحدة. وكان الرئيس السادات يظن ـ وظنه في مكانه ـ أن إبعاد الملك حسين عن الحرب وأسرارها قد يجلب له شيئاً من وجع الرأس سواء على الصعيد الفلسطيني أو على الصعيد الأميركي.

ـ على الصعيد الفلسطيني: كان السادات يظن أن من الضروري وجود الملك حسين إلى جانبه بما له من صفة عربية ودولية باعتبار أن الضفة الغربية من الأردن جرى احتلالها

وهي تحت حكم التاج الهاشمي وبالتالي، فسوف يكون الملك حسين هو المتحدث باسمها والقادر على نزع فتيل التوتر بين مصر ومنظمة التحرير.

- وعلى الصعيد الأميركي: كان السادات يعرف أن أميركا لن تخوض - بعد الحرب المصرية - السورية - الإسرائيلية - مفاوضات مع مصر بشأن سيناء والضفة بل مع السادات بشأن سيناء، ومع الملك حسين بشأن الضفة الغربية.

وأما بالنسبة لسوريا، فقد كان إبلاغ الملك حسين بموعد وأهداف حرب تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣ من شأنه أن يساعد السوريين على سدّ ثغرة عسكرية حساسة على الجبهة السورية، فقد كان الجيش السوري ينوي مهاجمة الإسرائيليين في الجولان لتحريره منهم، لكنه لم يكن قادراً على الانتشار على طول الحدود المشتركة بين سوريا والأردن وإسرائيل، خصوصاً في المنطقة السهلية التي تشكّل منطقتي حوران السورية والرمثا وإربد في الأردن، حيث يمكن للإسرائيليين عبورها دون مقاومة تذكر على الجبهة الأردنية.

على أن إبلاغ الأردن واشتراكه في حرب ١٩٧٣ جلبا للملك حسين كثيراً من المتاعب الناتجة عن معلومات كانت غامضة أثناء وبعيد الحرب، ثم توضحت وجرى تأكيدها بعد الحرب. وملخص هذه المعلومات هو الآتي:

أ - إن الملك حسين (طبقاً لما كتبه كيسنجر بعد الحرب) أبلغ الولايات المتحدة وإسرائيل أنه مضطر لدخول الحرب إلى جانب سوريا ومصر، لكنه لن يدخلها بالحجم الذي يؤثر في مسيرتها. وكان هذا - استناداً إلى كيسنجر أيضاً - معناه أن الملك حسين سيشترك بأقل ما يمكن من الجهد العسكري حفاظاً على موقعه أمام العرب وأمام شعبه.

ب - أذيع في لندن (محطة B.B.C.) في أواخر العام ١٩٩٨ برنامج مصور عن ذكرى مرور خمسين سنة على أزمة الشرق الأوسط، وإعلان دولة إسرائيل (١٩٤٨) ثم أعيد نقل هذا البرنامج مترجماً إلى العربية من محطة M.B.C. السعودية. وجاء في البرنامج أن الملك حسين قام بزيارة سرية إلى إسرائيل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، حيث اجتمع بغولدا مائير رئيسة الوزراء، وأبلغها أن مصر وسوريا تعدّان لحرب قريبة ضد إسرائيل، لكن غولدا

مائير وحكومتها لم تعيرا أهمية لهذا البلاغ واعتبرتاه مناورة مصرية - سورية تستهدف إعلان حالة طوارئ عسكرية في إسرائيل لتكبيدها خسائر مالية دون مبرر.

أما لبنان فلم يكن على علم بحرب تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣. لكن من المفترض أن يكون الرئيس حافظ الأسد قد طلب من صديقه الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، مساعدة من نوع ما إذا ما تعرضت سوريا لعدوان إسرائيلي، أو إذا هاجمت هي إسرائيل رداً على عدوان ما. ومن المؤكد أن الرئيس فرنجية وعد صديقه الرئيس الأسد بالمساعدة. أولاً: لأن ما بينهما من ود وصداقة وعروبة مشتركة تجعل الرئيس فرنجية لا يتردد في دعم سوريا. وثانياً: لأن الرئيس فرنجية أراد من وراء الوعد بالمساعدة أن يقدم لسوريا برهاناً جديداً على محبة لبنان واحترامه لها على أمل أن يقوم الرئيس الأسد، مقابل ذلك بمساعدة لبنان أمام الهجمة الفلسطينية التي تستهدف سيادته ووحدته الوطنية.

ومنذ الساعات الأولى لحرب تشرين الأوّل/أكتوبر، وضع لبنان - بمبادرة من الرئيس فرنجية شخصياً كل طاقاته وميزاته الإنسانية واللوجستية والاقتصادية، في تصرف سوريا. وكانت سيارات الشحن الحاملة نفط لبنان المستورد قد استنفرت جميعاً، وصدرت إليها التعليمات بالاتجاه إلى سوريا وتفريغ حمولتها في تصرف الجيش السوري على نفقة الحكومة اللبنانية. وعلى الصعيد العسكري، وضع لبنان رادار جبل الباروك المتطور والقادر على كشف المنطقة بأسرها في تصرف الجيش السوري. وكان هذا الرادار يرصد الطائرات الإسرائيلية حالما تقلع من مطاراتها المتعددة من النقب إلى الجليل والوسط، ويُبلغ القيادة السورية كي تتصدّى لهذه الطائرات أو تأخذ حذرها منها. ولشدة فعالية هذا الرادار قررت إسرائيل أن تقصفه فقصفته ودمرته تدميراً كاملاً. وأما المساعدات الإنسانية التي قدمها لبنان للشقيقة سوريا فكانت في مستوى الشرف اللبناني وعروبته، فقد فتح لبنان مستشفياته للجرحى السوريين، لإجراء عمليات جراحية متطورة لم تكن المستشفيات السورية ولا الشرق أوسطية (باستثناء إسرائيل) تجريها، وكان اللبنانيون يتبرعون بالدم بسخاء ملحوظ للجرحى العسكريين والمدنيين السوريين.

كان اللبنانيون أكثر العرب ابتهاجاً بحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ذلك أنهم -

بسبب موقعهم الثقافي والديمقراطي المتقدم، عرفوا أن الحروب العربية ـ الإسرائيلية الماضية كانت مجموعة من المخادعين والخداع والجهود البطيئة والكراهية الشديدة بين بعض العرب وبعضهم الآخر، وخصوصاً: الكذب المقصود والمتبادل. وينبغي أن أخرج هنا قليلاً عن الموضوع كي أبدي أسفي الكامل أمام عقدة الكذب العربية التي لم نتمكن من التخلص منها حتى الآن.

نعود إلى حروب العرب وإسرائيل لنعطي لمحة قصيرة وموثقة، عن حقيقة هذه الحروب، وحقيقة ما جرى فيها.

أولاً: حروب ١٩٤٨ وعددها ثلاث، خسرها العرب جميعها في نهاية الأمر ويمكن تلخيصها على النحو الآتي.

ـ في ليل ١٤ ـ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ أعلن دافيد بن غوريون قيام «دولة إسرائيل» على الأرض التي حددتها لها الأمم المتحدة بموجب قرار تقسيم فلسطين رقم (١٨١) الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩. وبعد دقائق على هذا الإعلان اعترفت واشنطن بالدولة اليهودية رسمياً، ثم تبعها الاتحاد السوفياتي، ثم بقية دول العالم الدائمة العضوية، وغير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى معظم الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة آنذاك، وكانت الأمم المتحدة بصفتها مشرفة على الانتداب البريطاني على فلسطين، قد أكدت عبر لجنتها الخاصة بفلسطين، أن بريطانيا ستسحب قواتها من فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.

ـ انسحبت بريطانيا رسمياً في ١٥ أيار/مايو وتركت معداتها العسكرية وترسانتها لإسرائيل.

ـ رفض العرب إعلان قيام إسرائيل، مثلما كانوا رفضوا قرار التقسيم، وقرروا مهاجمة الدولة التي ولدت أمس، وحشدت مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان جيوشها جميعاً.. واندفعت لتحرير الأرض من الانكليز واليهود معاً، بعد ساعات قليلة جداً من إعلان بن غوريون، أي فجر ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.

دامت هذه الحرب من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ حتى ١١حزيران/يونيو ١٩٤٨ حيث

تدخلت الأمم المتحدة وتوصلت إلى اتفاق لوقف النار. توقفت النار في ١١حزيران/يونيو ١٩٤٨ وبقيت واقفة حتى فجر ٩ تموز/يوليو ١٩٤٨ حيث كان العرب قد تعبوا من قلة السلاح والرجال واحتراماً لقرار مجلس الأمن بوقف القتال. في حين كانت إسرائيل ـ أثناء الهدنة ـ قد تسلمت أسلحة جديدة ومتطورة بوسائل لم يكشفها العرب.

دامت الحرب الثانية من فجر ١٩٤٨/٧/٩ إلى ١٩٤٨/٧/١٨ أي حوالى ١٠ أيام فقط، حيث وقعت الهدنة الثانية بعد قرار مجلس الأمن، رقم ٥٤ الصادر في ١٩٤٨/٧/١٥. ومثل الهدنة الأولى، توقف العرب عن القتال وهم خاسرون. وأخذت إسرائيل المنتصرة، تتوسع يوماً بعد يوم دون أن تكترث لقرار وقف النار والهدنة.

ودامت الحرب الثالثة التي خرق الإسرائيليون فيها قرار مجلس الأمن (الصادر في ١٩٤٨/٧/١٥) حتى نهاية العام ١٩٤٨. فقصفوا في ١٩٤٨/٧/٢٧ منطقة الفالوجة وحاصروها (وهذه المنطقة بالذات اشتهرت فيما بعد لأن جمال عبد الناصر ورفاقه الضباط حوصروا فيها ودافعوا عنها بشجاعة). ثم توالت الهجمات الإسرائيلية على الجيوش العربية المنهكة حتى صدور قرار جديد من مجلس الأمن في ١٩٤٨/١٢/٢٩، لكن إسرائيل بقيت تهاجم وتتحرش بالعرب حتى وافقت على الهدنة النهائية في رودس بينها وبين العرب جميعاً (الذين قاتلوا طبعاً)، وكان قد صدر عن مجلس الأمن القرار رقم ٦٢ في ١٩٤٨/١١/١٦ الذي يقضي بإقامة هدنة دائمة بين العرب وإسرائيل. وبموجب هذا القرار:

ـ وقعت مصر اتفاق الهدنة في ١٩٤٩/٢/٢٤.

ـ ووقعه لبنان وإسرائيل في ١٩٤٩/٣/٢٣.

ـ وبين الأردن وإسرائيل في ١٩٤٩/٤/٣.

ـ وبين سوريا وإسرائيل في ١٩٤٩/٧/٢٠.

وأما الدولتان العربيتان اللتان شاركتا في الحرب وهما السعودية والعراق، فقد أعلنتا

موافقتهما على الهدنة كما جرت بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا والأردن ولبنان من جهة ثانية. وهكذا تربعت إسرائيل على أكثر من نصف فلسطين وأصبحت دولة معترفاً بها من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومعترفاً بها ضمناً من العرب الذين حاربوها وعقدوا معها اتفاق هدنة دائمة.

ولكي يفهم أبناؤنا اليوم، ماذا جرى في العام ١٩٤٨، ولكي يراجع جيلنا والجيل الذي لحقنا نفسه، ويعرف هو الآخر ما الذي جرى في تلك السنوات من نهاية الأربعينات، لا بدّ من ذكر الأرقام التالية:

في حروب ١٩٤٨ الثلاث كان عدد الجيوش العربية على النحو الآتي:

القوات المصرية:	١٣٠٠٠،
القوات السورية	٢٥٠٠،
القوات الأردنية	١٠٠٠٠،
القوات العراقية	١٠٠٠٠،
القوات اللبنانية	١٨٠٠،
القوات السعودية	٣٠٠٠،
المتطوعون العرب	٦٥٠٠،

فيكون مجموع العرب المقاتلين الذين خاضوا حروب ١٩٤٨: ٤٦٨٠٠ (ستة وأربعين ألفاً وثمانمئة)

أما الإسرائيليون فكانوا على النحو الآتي:

قوات ضاربة نظامية	١٧٠٠٠،

قوات نصف متحركة	١٨٠٠٠،
جيش الدفاع الإسرائيلي	٥٠٠٠٠،
ميليشيا الأرغون	١٢٠٠٠،
ميليشيا شتيرن في حدود	٨٠٠،

فيكون مجموع الإسرائيليين في حروب ١٩٤٨ هو: ٩٧٨٠٠ (سبعة وتسعين ألفاً وثمانمئة).

هذه الإحصاءات منقولة عن تقرير للمخابرات الأميركية المركزية (C.I.A.) بعثت به إلى الرئيس الأميركي ترومان في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٤٩. والتقرير موجود في أرشيف المكتبة الأميركية في نيويورك تحت بند الوثيقة رقم (٣٨ ـ ٤٨ ORE سري) وقد أفرج عنه منذ سنوات عديدة وبإمكان من يشاء الاطلاع عليه.

وبعودة سريعة إلى سير معارك ١٩٤٨ وعدد القوات التي شاركت فيها لا بدّ أن نلاحظ أن المقاتلين الإسرائيليين كانوا ضعف عدد المقاتلين العرب. وعلى ذلك ، لم يكن ثمة حاجة للتكنولوجيا والأسلحة المتطورة التي حمّلها العرب مسؤولية خسارة الحرب. فقد كان يكفي أن يتصارع المقاتلون باللطم والمباطحة مثلاً كي تكون الكفة الراجحة في صف الإسرائيليين.

في حرب ١٩٦٧ كان ميزان القوى على النحو التالي:

القوات المصرية في حدود ١٩٠٠٠٠ جندي،

القوات السورية في حدود ١١٠٠٠٠ جندي،

القوات الأردنية في حدود ٥٠٠٠٠ جندي،

فيكون مجموع القوات العربية في حدود ٣٥٠٠٠٠ جندي (ثلاثمئة وخمسين ألفاً).

أما إسرائيل فحشدت أكثر من ٢٦٥٠٠٠ (مئتين وخمسة وستين ألف) جندي في الجبهات، واستدعت حوالي العدد نفسه للاستعداد للدعم والمشاركة إذا اقتضت الضرورة.

وقد رجّح انتصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧ أمران:

الأول: الضربة الجوية التي وجهها طيرانها لطائرات ومطارات مصر فدمرتها بنسبة ٨٠ بالمئة منذ الساعتين الأوليين للحرب صبيحة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

والثاني: أن إسرائيل كانت تغير على الجبهات العربية بأكثر من ٤٠٠ طائرة قاذفة ومقاتلة، بينما كان العرب جميعاً (الذين حاربوا) يملكون حوالي ٥٠٠ طائرة، غير أن مصر فقدت ـ كما ذكرنا ـ في الساعات الأولى أكثر من ٣٠٠ طائرة فلم يبق سوى ١٢٠ طائرة سورية و٣٢ طائرة أردنية. وما تبقى من الطائرات المصرية (كانت ٣٦٠ وفقدت حوالي ٣٠٠) لم يكن قادراً لا على الإقلاع ولا على الهبوط، لأن معظم مطارات مصر العسكرية تم تدميرها قبل العاشرة من صباح الخامس من حزيران/يونيو.

وفي حرب ١٩٧٣ تمكنت مصر وسوريا من حشد حوالي مليون ونصف المليون من الجنود في حين لم يكن بمقدور إسرائيل أن تحشد أكثر من نصف مليون جندي واحتياطي. وبسبب المفاجأة المصرية ـ السورية لإسرائيل، تمكن المصريون والسوريون من إلحاق هزيمة نكراء بإسرائيل. وفي وقت من الأوقات، قبل اليوم السادس من الحرب، كانت إسرائيل (استناداً إلى وثائق إسرائيلية وأميركية بينها مذكرات كيسنجر) على وشك الانهيار انهياراً كان سيؤدي بها إلى استخدام ما لديها من سلاح نووي. لكن الرئيس الأميركي نكسون ووزير خارجيته الصهيوني كيسنجر وعَدَا غولدا مائير بتعديل ميزان القوى لمصلحة إسرائيل. وكان نيكسون يهدف إلى اثنين:

الأول: إنه لم يكن يريد أن تستخدم إسرائيل سلاحها النووي لكي لا يثير ذلك حفيظة السوفيات، وبالتالي انتقامهم لمصلحة حلفائهم العرب، وبالتالي أيضاً اندلاع أزمة نووية بين السوفيات وأميركا لم يكن أحد يعرف مداها ومخاطرها القاتلة المدمرة. وكان نيكسون يعرف، من جنرالاته، أن بمقدور الولايات المتحدة أن تساعد إسرائيل لوجستياً وبالمعدات

المتطورة بحيث تستطيع أن تصمد ثم تربح الحرب، فاختار أن ينشئ جسراً جوياً هائلاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل نقل خلاله مئات الدبابات والطائرات والمعدات الإلكترونية برجالها بحيث انقلب النصر العربي إلى تراجع ثم إلى توقف ثم إلى هزيمة نكراء.

والثاني: إن الرئيس نكسون ـ شأنه شأن كل الرؤساء الأميركيين ـ لا يستطيع أن يترك إسرائيل لتخسر معاركها مع العرب. وهو يقول في كتابه «الفرصة السانحة» أو اقتناص الفرصة (Seize the moment) وأنا شخصياً أترجمها إلى: إدراك المناسبة وليس إلى: الفرصة السانحة كما أصبح معروفاً). يقول الرئيس نكسون ما يلي:

«... عندما سألني أحد أعضاء الكونغرس عما إذا كانت الولايات المتحدة ستتخذ أي إجراء في شأن ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أجبته بلا مواربة: ليس هناك رئيس أميركي يمكنه أن يسمح بتصفية إسرائيل. وأمرت عندئذ بإقامة جسر جوي حربي يدفع عن إسرائيل الهزيمة، ووضعت القوات النووية في حالة تأهب لمجابهة أي تدخل سوفياتي في المنطقة...).

ويقول نكسون في كتابه المذكور إن بن غوريون قال ذات يوم ما يلي:

«.. إن المتطرفين الذين ينادون بالاستيلاء على الأرض العربية سوف يدمرون أهداف إسرائيل. فإذا تحقق لهم هذا الاستيلاء، فإن إسرائيل لا تعود دولة يهودية ولا ديمقراطية لأن عدد العرب سيزيد عن عددنا، الأمر الذي سيضطرنا لاستعمال وسائل غير ديمقراطية للسيطرة عليهم...».

نعود الآن إلى حرب ١٩٧٣ كي نؤكد أن الولايات المتحدة تدخلت فيها شخصياً وباعتراف الرئيس نكسون، وباعتراف كيسنجر أيضاً لنصرة إسرائيل. فانقلب الوضع وخرجت إسرائيل منها منتصرة انتصاراً أقوى من انتصار ١٩٦٧ وانتزعت لنفسها القرار ٣٣٨ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٢/١٠/١٩٧٣، ليؤكد على ضرورة وقف النار واللجوء إلى الحل السلمي الذي نص عليه القرار ٢٤٢ المتضمن وجوب اعتراف العرب بإسرائيل، وحلّ النزاع بينهم وبينها بالمفاوضات، وإيجاد حل عادل لمشكلة

اللاجئين الفلسطينيين، مقابل ان تنسحب إسرائيل من أراضٍ احتلتها في حرب ١٩٦٧ وليس الأراضي جميعها، وبالتفاوض أيضاً وليس بقرار إلزامي من مجلس الأمن.

وما يهمنا هنا، ليس المقارنة بين العرب والإسرائيليين في القتال، أو في السلاح، أو في غيرهما، لكن ما يهمنا هو انعكاس هذه الحروب على لبنان، وخصوصاً منها حرب ١٩٧٣. فقد أدت حرب ١٩٤٨ إلى هجرة ما يفوق الخمسين ألف فلسطيني إلى لبنان، فجاؤوا إليه معززين مكرّمين بمسعى من رئيس الجمهورية آنذاك بشارة الخوري، ورئيس حكومته وشريكه في الوحدة الوطنية رياض الصلح، والشعب اللبناني من ورائهما. وقد خفف استقبال اللبنانيين للاجئين الفلسطينيين من آلامهم ومشاكلهم، وسرعان ما دخلوا في المجتمع اللبناني، بل إن الإدارة اللبنانية استعانت بمئات منهم ممن يتقنون العمل الرسمي واللغة الإنكليزية التي أصبحت لغة العصر الذي تلا الحرب العالمية الثانية. وكان اللبنانيون يشيحون بوجوههم عنها لعشقهم اللغة الفرنسية لغة الثقافة والأدب والبروتوكول. لكن الذين درسوا الإنكليزية ودرّسوها ـ وكانت الجامعة الأميركية في بيروت أول صرح علمي أميركي يقوم على أرض عربية فقد كان ولعهم بالعمل الرسمي نادراً، فلجأوا إلى العمل الحر وتركوا للفلسطينيين القادمين حديثاً والمحتاجين لإعالة أبنائهم، بعض أعمال الدولة والإدارات الرسمية والمصارف.

وبعد حرب ١٩٦٧ كان عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان قد تجاوز الثلاثمائة ألف فلسطيني. وما إن حلّت حرب ١٩٧٣ وما تلاها من حروب حتى تضاعف العدد فزاد عن ٦٠٠ ألف فلسطيني ما بين ١٩٦٧ و١٩٨٢، ثم تقلّص لأسباب سنأتي على ذكرها لاحقاً إلى ما يزيد عن ٣٥٠ ألف فلسطيني اليوم.

ومن المؤكد أن تزايد عدد الفلسطينيين في لبنان، حيث أصبحوا دولة داخل الدولة، لا يرجع إلى حروب ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٠ (أيلول الأسود) وحسب، بل إلى تداخلات غاية في التعقيد بين العرب وإسرائيل من جهة، وبين العرب والعرب من جهة ثانية، وبين بعض العرب ولبنان من جهة ثالثة.

والحرب المدمرة التي بدأت صغيرة في العام ١٩٧٣ قبل حرب تشرين الأوّل/أكتوبر

بستة شهور فقط، كان بالإمكان تطويقها، لكن دخول حرب ١٩٧٣ على العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية، والسورية ـ المصرية، والسورية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية من جهة ثانية، جعلت من المستحيل تطويقها أو تجاوزها أو منع استفحالها.

وقد كنا عرضنا قبل قليل لحرب ١٩٧٣ التي خاضها المصريون والسوريون على أكمل استعداد، وأفضل وجه، لكن مسار هذه الحرب سرعان ما نحا نحواً مخالفاً تماماً لما اتفق عليه الجانبان. وقد ظهر الخلاف المصري ـ السوري إلى العلن منذ اليوم الثالث للحرب. وفي ما يلي بعض التفاصيل الضرورية لفهم طبيعة الحرب وما حصل خلالها، وهي تفاصيل موثقة ومستقاة من جهات دولية وعربية منها سورية رسمية، (الرئيس الأسد شخصياً) وعسكرية مصرية (الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان المصري آنذاك ومخطط حرب تشرين الأوّل/ أكتوبر).

بدأت حرب بدر (وهذا اسمها) في السادس من تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣ بعد منتصف النهار (ثمة من يقول إنها بدأت في الثانية إلا ربعاً بعد الظهر ومنهم من يقول إنها بدأت في الثانية وخمس دقائق) بهجوم جوي مصري كاسح على طول جبهة القناة، وهجوم سوري كاسح على طول خط جبهة الجولان في الجو والبر. تمكن المصريون من عبور قناة السويس قبل مساء ذلك اليوم، وتمكن السوريون من دحر الاستحكامات الإسرائيلية في الجولان.

وفي الأيام الثلاثة التي تلت بداية الحرب، كان المصريون قد استعادوا أكثر من ١٥ كيلومتراً في عمق سيناء وهو العمق الذي تضمنته خطة «بدر» التي قضت أيضاً بأن تتوقف القوات المهاجمة في حدود ١٢ إلى ١٥ كيلو متراً كي تضمن قدرتها الدفاعية وتمنع طيران العدو من تدميرها.

أما السوريون فقد نجحوا في الأيام الثلاثة الأولى من الحرب في شلّ حركة الجيش والطيران الإسرائيليين، ووصلوا إلى مشارف المستعمرات الإسرائيلية في الجولان المتاخمة لسهل الحولة، وأخذ الجنود السوريون يذيعون بمكبرات الصوت على سكان المستعمرات أن يستسلموا أو يدخلوا بيوتهم ولا خوف عليهم.

لكن، ابتداء من اليوم الخامس أي في ١١ تشرين الأوّل/أكتوبر بدأت القوات السورية تخوض معارك كرّ وفرّ إلى أن تمكن الطيران الإسرائيلي من استعادة سيطرته في الجو وبالتالي على الأرض. وما إن أطل يوم ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر حتى أدرك القادة السوريون أن الحرب في الجولان أصبحت دفاعية فقط وقد تنقلب إلى كارثة.

لقد كتب الكثير والقليل عن حرب ١٩٧٣، وقيل إنها حرب رابحة. وقيل إنها كانت أشد خطورة على العرب من حرب ١٩٦٧. وقال المصريون على أعلى المستويات، إنها أصبحت منذ اليوم الخامس لاشتعالها، حرباً بين مصر والولايات المتحدة الأميركية. وقال السوريون - على أعلى المستويات أيضاً - إن الرئيس المصري أنور السادات خدعهم فأوقف زحف قواته فسمح للجيش والطيران الإسرائيليين بحشد كل طاقاتهما لضرب الجبهة السورية.

وفي نظري - شخصياً - إن كل ما قيل وكتب عن هذه الحرب كان صحيحاً لأن أسراره العليا خرجت إلى العلن على ألسنة الثلاثة الأكبر موقفاً ورتبة في هذه الحرب، وهم: الرئيس المصري أنور السادات، والرئيس حافظ الأسد، ورئيس أركان حرب الجيش المصري الفريق سعد الدين الشاذلي وقد أدلى هؤلاء القادة الثلاثة بشهاداتهم وكشفوا أسرارهم قبل أوانها. وسوف نثبت هنا أهم هذه الشهادات:

أ - في ١٦/١٠/١٩٧٣، بعد عشرة أيام على بدء الحرب، ألقى الرئيس المصري أنور السادات خطاباً في مجلس الشعب المصري (البرلمان) عرض فيه على الرئيس الأميركي ريتشارد نكسون وقفاً لاطلاق النار يقود الأطراف جميعاً إلى مؤتمر للسلام بإشراف الأمم المتحدة تمهيداً لعودة الأراضي المحتلة إلى أصحابها وحل أزمة اللاجئين الفلسطينيين.

ب - في ١٦ و١٧ و١٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣ كانت إسرائيل قد نجحت في امتصاص الهجمات المصرية. وعندما وصلتها الشحنات الهائلة من السلاح الأميركي بكل أصنافه بواسطة الجسر الجوي. بدأ الإسرائيليون هجوماً مضاداً صاعقاً على القوات المصرية المنتشرة في الصحراء، ونجحوا في شق الدفاعات المصرية فالتفوا حولها في ما أصبح يعرف

بـ: «ثغرة الدفرسوار»، وهي الثغرة التي حققت للإسرائيليين رأس جسر إلى الضفة الغربية فتمكنوا ليس من محاصرة المصريين وتطويقهم من الخلف والأمام، بل لقد أصبحت الحرب كلها على حافة الانهيار على الجبهة المصرية.

ج - سارع السوفيات لإنشاء جسر جوي عسكري مع المصريين ابتداء من ١٨ تشرين الأوّل/أكتوبر فاستعادت الجيوش المصرية بعض خسائرها في المعدات، لكنها لم تتمكن من استعادة السيطرة على حافتي قناة السويس.

د - أبرق الرئيس السوري حافظ الأسد في ١٦/١٠/١٩٧٣ إلى الرئيس السادات حالما أنهى خطابه في مجلس الشعب، معاتباً على إعلان مبادرة السلام دون إطلاع سوريا على نواياه. وقال: «أظن أن كل واحد منّا له الحق في معرفة أفكار ونوايا الآخر قبل أن يسمع عنها في الإذاعة».

هـ - توقف الجيش المصري من ٨ تشرين الأوّل/أكتوبر (حالما تحقق له طرد الإسرائيليين من الضفة الشرقية) إلى ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر في ما سمي بـ: «الوقفة التعبوية» أي: لالتقاط الأنفاس بعد ثلاثة أيام رهيبة، وإعادة ترتيب الوحدات والسلاح وما إلى ذلك. وفي هذه الوقفة التعبوية، انصرف الإسرائيليون لصد الهجمات السورية على جبهة الجولان.

و - كان السوريون يرون أن الهجوم المصري يجب أن يستمر حتى الوصول إلى الممرات (متلا والجدي في عمق سيناء). تنفيذاً للاتفاق الموقع بين الرئيسين السادات والأسد وقيادتهما العسكرية والتي خاضا الحرب على أساسها. وبالتالي: فقد كان السوريون ضد الوقفة التعبوية التي نظروا إليها نظرة شك وتساؤل.

ز - يقول الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان الجيش المصري في مذكراته ما يلي:

«- خلال شهر نيسان/إبريل ١٩٧٣ أخبرني وزير الحربية بأنه يرغب في تطوير هجومنا في الخطة كي يشمل الاستيلاء على المضايق (ممرات متلا والجدي) فأعدت عليه ذكر المشاكل المتعلقة بهذا الموضوع».

«وبعد نقاش طويل أخبرني أنه إذا علم السوريون بأن خطتنا هي احتلال ١٠ إلى ١٥ كيلومتراً شرقي القناة، فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب معنا..».

«وأخبرني أن هذه الخطة سوف تعرض على السوريين، لإقناعهم بدخول الحرب لكنها لن تنفّذ إلا في ظل ظروف مناسبة..».

«لقد كنت أشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع إخواننا السوريين، ولكنني لم أكن لأستطيع أن أبوح بذلك للسوريين». (انتهى الاقتباس من مذكرات الشاذلي).

ح- من ٨ إلى ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣ وجه السوريون ١٣ رسالة على الأقل إلى مصر، يناشدون فيها القيادة المصرية العمل على تخفيف ضغط الجيش الإسرائيلي وطيرانه على سوريا، بعد أن تفرد بالجبهة السورية بسبب الوقفة التعبوية المصرية. لكن السوريين كانوا يطالبون بذلك، وباستمرار الهجوم حتى الممرات لأنهم كانوا يظنون أن الاتفاق السوري ـ المصري كان يقتضي ذلك.

ط ـ في ١٩٧٣/١٠/١٤ أمر السادات باستئناف العمليات الهجومية ضد الجيش الإسرائيلي في سيناء بسبب إلحاح الرئيس السوري عليه. لكن السادات اصطدم برئيس أركانه سعد الدين الشاذلي الذي كان يحذر من التقدم إلى ما هو أبعد من خطوط الأمان التي توفرها شبكة الصواريخ المضادّة للطائرات لحماية الجيش على الأرض. وكان الشاذلي يقول إن التقدم إلى ما هو أبعد من ١٠ إلى ١٥ كيلو متراً داخل الضفة الشرقية سوف يؤدّي إلى كارثة على القوات المصرية، وهذا بالضبط ما حصل.

فعندما اضطر القادة العسكريون لتنفيذ أوامر الرئيس السادات، أطلقوا جنودهم شرقاً دون حماية من شبكة الصواريخ أو الطائرات، فوقعوا في الفخ الإسرائيلي وخسروا ثغرة الدفرسوار على الجبهة المصرية، التي ما لبثت أن سمحت للإسرائيليين بالالتفاف حول عشرات آلاف الجنود المصريين وتهديدهم بالإبادة الكاملة لو لم يسارع السوفيات للضغط على السادات لوقف إطلاق النار والقبول بما سيعلنه مجلس الأمن الدولي. أي: القرار ٣٣٨.

وأما على الجبهة السورية فقد تمكن الإسرائيليون من استعادة التفوق في الجو والبحر

والبر، وشنّوا هجمات كاسحة على تجمع القوات السورية في الجولان، وفي عمق الأراضي السورية مستهدفين البنى التحتية والمعسكرات والمطارات العسكرية وكل ما كانت تطاله طائراتهم. وأصبح السوريون على وشك الانهيار العسكري فقبلوا بوقف النار والقرار ٣٣٨.

ليست غايتنا في هذا الكتاب تحليل أسباب ونتائج هذه الحرب وما آلت إليه بالنسبة للعرب بشكل عام، ولدول الطوق بشكل خاص، ولبنان من بينها بشكل أكثر خصوصية. لكن لا بدّ من التذكير ببعض الأمور، وأهمها ما يأتي:

أولاً: أقدم الرئيس المصري أنور السادات قبل حرب ١٩٧٣ بعام تقريباً أي في العام ١٩٧٢، وبصورة مفاجئة تماماً، على إبعاد الخبراء السوفيات من مصر، وكان عددهم حوالي ١٦ ألف ضابط طيار وضابط مدفعية وخبير (طبقاً لما قاله السادات نفسه)، وحوالي ٨ آلاف (كما يقول الفريق سعد الدين الشاذلي). وكان الظن في ذلك الوقت ان الرئيس السادات كان يريد أن يتقرب إلى الأميركيين بطرد السوفيات، أو كان يريد أن يوحي لأميركا وإسرائيل بأنه لا يريد الحرب، فأبعد القوات السوفياتية التي كانت تتحمل حماية الأجواء المصرية وخط القناة بكفاءة عالية جداً منذ هزيمة ١٩٦٧، لكن الفريق الشاذلي يقول إن طرد الخبراء السوفيات أثّر تأثيراً سلبياً جداً على حرب ١٩٧٣، لأن سماء مصر لم تعد آمنة بعد طردهم مثلما كانت أثناء وجودهم. وهذا التأثير السلبي انعكس بسلبية واضحة أثناء الرد الإسرائيلي وفتح ثغرة الدفرسوار وتطويق الجيش الثالث (المصري) وفرض شروط إسرائيل على مصر بالشكل الذي لم يكن باستطاعة مصر أن ترفضه أو تعدّل فيه.

ثانياً: يؤكد الرئيس السوري حافظ الأسد أن الرئيس السادات خدعه عندما أوحى له بأن الهجوم المصري سيبلغ مضائق متلا والجدي، بينما أوقف زحف قواته في اليوم الثالث من الحرب (٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣) فانصرف الإسرائيليون لرد الهجوم السوري في الجولان.

وسننقل هنا عن كتاب باتريك سيل (وهو بالمناسبة حلبي سوري يهودي، هاجر أهله إلى بريطانيا فدرس هناك وأصبح اسمه باتريك سيل، وما لبث أن عاد صحافياً إلى الشرق

الأوسط وعقد صداقات مع معظم زعماء الشرق الأوسط لم يبلغها أحد غيره إلا اليهودي المصري الآخر الصحافي اريك رولو، وفي فترة من الفترات تمتد لأكثر من عشرين سنة كان أريك رولو أقرب صحافي في العالم من الرئيس عبد الناصر، بمن فيهم الصحافيون المصريون. وأصبح باتريك سيل صديقاً للرئيس حافظ الأسد. ومن المفارقات التي لا يمكن تجاهلها أن باتريك سيل تزوج أخيراً من رنا قباني ابنة أخ الشاعر نزار قباني وطليقة الشاعر الفلسطيني محمود درويش).

نعود إلى باتريك سيل كي نقتبس من كتابه: «الأسد ـ الصراع على الشرق الأوسط» الشهادة التالية التي ينقلها عن لسان حافظ الأسد شخصياً:

«أبرق (السادات) للأسد يائساً في ١٩/١٠/١٩٧٣ قائلاً:

«لقد قاتلنا إسرائيل حتى اليوم الخامس عشر. وفي الأيام الأربعة الأولى ـ كانت إسرائيل وحدها، ولكن خلال الأيام العشرة الأخيرة، كنتُ على الجبهة المصرية أقاتل الولايات المتحدة أيضاً. من خلال الأسلحة التي ترسلها. وبصراحة، فإنني لا أستطيع أن أحارب أميركا ولا أن أقبل المسؤولية أمام التاريخ عن تدمير قواتنا المسلحة للمرة الثانية، إن قلبي ينزف دماً، وأنا أخبرك بهذا...».

ـ ورد الأسد على السادات بما يأتي.

«تلقيت رسالتك أمس بتأثير بالغ. وأرجوك أن تنظر مرة أخرى إلى الوضع العسكري على الجبهة الشمالية، وعلى جانبي القناة. إننا لا نرى سبباً للتشاؤم. إننا نستطيع أن نتابع النضال ضد قوات العدو، سواء عبرت القناة أم ظلت تقاتل على ضفة القناة الشرقية. وإنني متأكد أنه باستمرار وتشديد المعركة، سيكون من الممكن ضمان تدمير وحدات العدو التي عبرت القناة». (انتهى الاقتباس الأول).

ويضيف باتريك سيل أن الرئيس السادات اتفق مع بريجنيف على نص القرار ٣٣٨ الذي صدر في ٢٢/١٠/١٩٧٣، وأن هذا القرار يعطي إسرائيل ميزات ومواقع للمساومة في مصر وسوريا كلتيهما. وأما كلمة انسحاب ذات الأهمية المركزية بين مطالب العرب، فلم تظهر في نص القرار...».

«وقبلت مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار على الفور. أما سوريا فلم تفعل. كان الأسد يعرف أنه لا يستطيع الصمود وحده، ولكنه كان شديد الغضب لأن السادات تصرّف بشكل منفرد، واعتبر موافقة سوريا على تصرفه هذا تحصيل حاصل. ثم إن الأسد لم يكن راضياً من عقد صفقة بين الدولتين الكبريين من وراء ظهره دون أن تكلفا نفسيهما عناء مشاورته...».

ثم ينقل باتريك سيل المكالمة الهاتفية الآتية بين الأسد والسادات وهي المكالمة التي بدأها السادات الذي ـ طبقاً لكتاب سيل ـ أدرك ان مشاعر الأسد قد استفزت، فقام بمحاولة، ليشرح له بأن وقف إطلاق النار جاء نتيجة اتفاق بين القوتين العظميين:

ورد الأسد على الهاتف قائلاً:

ـ «إني لا أعرف عن ذلك شيئاً».

وقال السادات:

«لقد ظننتُ أنهم قد أخبروك ولذلك لم أخبرك بنفسي».

فقال الأسد:

ـ «لكننا نحن الذين نقاتل. نحن شركاؤك في الحرب. لقد كان من مسؤولتيك أن تخبرني».

ورد السادات:

ـ «سأرسل لك رسالة مع رئيس وزرائي عزيز صدقي تشرح كل شيء».

وفي مكالمة هاتفية لاحقة اتصل السادات بالأسد في ٢٢/١٠/١٩٧٣ عندما دخل وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ بين مصر وإسرائيل. وقال السادات (طبقاً لكتاب باتريك سيل أيضاً) متذمّراً:

ـ «إنك لم تعلن قبولك وقف إطلاق النار».

وكان الأسد قد أجلّ الهجوم المعاكس الذي كان قد خطط له، ولكنه لم يكن يريد أن يجعل الأشياء ناعمة أو مريحة للسادات، فسأله:

- «وعلى أي أساس تقترح أن أوقف اطلاق النار؟».

فأكد له السادات:

- »لقد عرضوا أن يعيدوا لنا أراضينا».

وقال الأسد

- «ليس لدي دليل على ذلك».

فاستشاط السادات غضباً ورأى أن الأسد سيصمد ويستمر ما قد يضعه في موقف حرج أمام الرأي العام العربي، فأجاب باقتضاب قبل أن يغلق سماعة الهاتف:

- «حسناً سوف يصل صدقي إلى طرفكم».

... وجاء صدقي إلى دمشق وكرر أمام الرئيس الأسد اعتذار السادات عن عدم إحاطته علماً بالأمور، بدءاً بزيارة كوسيغين للقاهرة التي أدّت إلى وقف النار. وقال صدقي إن مصر قبلت بوقف النار لأن إسرائيل سوف تنسحب من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧. وسأله الأسد:

- «من وعدكم بذلك؟».

وقال صدقي:

- «الأميركيون والسوفيات».

وقال الأسد:

- «بأي ضمان؟».

وردّ صدقي:

- «إننا واثقون من ذلك تماماً. وعلى أية حال فإذا لم يحافظوا على وعودهم فإننا نستطيع العودة للحرب. فقواتنا لا تزال في مكانها».

- وسأل الأسد:

- «وكم ستستغرق هذه الإعادة للإراضي؟».

وكان صدقي واثقاً من الأمر فقال:

- «إنها ستبدأ على الفور.. على الفور.. وعلى أقصى حد ستتمّ في غضون ستة أشهر...». (انتهى الاقتباس الحرفي من كتاب باتريك سيل).

ثالثاً: في العودة إلى كتاب باتريك سيل نفسه، وقراءة ما ورد فيه عن ظروف حرب تشرين الأوّل/أكتوبر ووقف النار، ومعلوماته مستقاة من مقابلات شخصية مع الرئيس الأسد (كما يقول) نتوقف عند المعلومات الآتية:

أ ـ اجتمع وزير خارجية سوريا آنذاك، عبد الحليم خدام في ١٩٧٣/١٠/٢٣ بالسفراء العرب المعتمدين في دمشق، وأبلغهم أن سوريا سترفض وقف النار، لكن بما أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً، فإن سوريا ترغب في معرفة آراء حكوماتهم بالموقف السوري والإسهامات التي يمكن لحكوماتهم أن تقدمها لجهود سوريا الحربي.

ب ـ جاءت الأجوبة من الدول العربية وكان بعضها موافقاً على قرار سوريا بعدم وقف النار. أما طلب المساعدة فقد جُوبه بالصمت.

ج ـ طلب خدام منهم أن يتصلوا بحكوماتهم ثانية، فاتصلوا وجاءت الأجوبة في معظمها تقول إنه ليس أمام سوريا سوى قبول وقف النار.

د ـ لم تكتف دمشق بمقابلات خدام. بل إن الرئيس الأسد شخصياً اتصل بعدد من الملوك والرؤساء العرب بينهم، الملك فيصل (السعودية)، والملك الحسن الثاني (المغرب)، والرئيس أحمد حسن البكر (العراق)، والرئيس بومدين (الجزائر)، والقذافي (ليبيا)، وبعض مشايخ الخليج.. فعبروا جميعاً عن تعاطفهم معه في محنته. وبعد انسحاب مصر من المعركة أصبحوا قلقين على سوريا. وفي ساعة متأخرة من الليل تشاور مع قيادات الحزب ومع زعماء الجبهة الوطنية التقدمية.

وأخيراً استدعى كبار ضباطه وسألهم، فكانت إجابتهم أن استراتجية القتال على جبهتين قد انهارت، فإذا كان هناك رغبة في الاستمرار بالقتال فإن عليهم أن يعتمدوا على استراتيجية مستقلة ويستأنفوا الكفاح في وقت آخر... وهكذا، وافقوا على وقف النار في ١٩٧٣/١٠/٢٣.

(انتهى الاقتباس من كتاب باتريك سيل).

ويستفاد من كل ما تقدم حول حرب ١٩٧٣ أن ما اعتبرته سوريا خدعة جرت بين مصر وسوريا أغضبت سوريا كثيراً فقررت أن تستعيد أنفاسها وتثأر للخديعة التي وقعت فيها. وفي رأينا إنه لم يكن أمام دمشق سوى التمسك بالمقاومة الفلسطينية ودعم منظمة التحرير بكل الوسائل لكي يصبح بالإمكان جعل السلام الذي فكّر الرئيس السادات أنه على بعد ستة شهور فقط، أمراً مستحيلاً من دون سوريا والفلسطينيين وكانت سوريا تظن أن السادات يريد أن يعقد صفقة ثنائية فقط.

ويدعمنا في وجهة نظرنا هذه عدة وقائع نذكر منها ما يلي:

ـ **الواقعة الأولى**: إن الرئيس السادات أقدم على طرد الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧٢ لأنه كان يريد أن يوجه سياسته نحو واشنطن ويتصالح معها ظناً منه أن ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة هي في يد الولايات المتحدة. وهذا معناه أن ما أقدم عليه أحرج سوريا ومنظمة التحرير اللتين تعتمدان كلياً على السلاح السوفياتي والدبلوماسية السوفياتية في مواجهة إسرائيل وأميركا.

ـ **الواقعة الثانية**: حالما توقف إطلاق النار في ١٩٧٣/١٠/٢٣، أخذ الرئيس السادات يندفع ـ وربما مرغماً ـ إلى منح واشنطن ثقته وموافقته المسبقة على مبادراتها. وكان أول هذه المبادرات «اتفاقية فك الاشتباك» الأولى مع إسرائيل في ١٩٧٤/١/١٨. الأمر الذي أرغم سوريا التي أصبحت وحيدة في الساحة الحربية على القبول باتفاقية مماثلة على خطوط وقف النار في الجولان في ١٩٧٤/٥/٣١. وكان من شأن هاتين الاتفاقيتين، خصوصاً على الجبهة السورية ـ أنهما وتّرتا العلاقة الفلسطينية ـ السورية و لم تكن سوريا في وضع يسمح لها بمعاداة المنظمة في ذلك الوقت بالذات.

ـ **الواقعة الثالثة**: هي التمهيد لعقد اتفاقية سيناء الثانية بين مصر وإسرائيل والتي تم التوقيع عليها فعلاً في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ (عام الحرب اللبنانية الكاسحة) وقد تضمنت هذه الاتفاقية المؤلفة من ثلاث وثائق ما يلي:

١ ـ انسحاب إسرائيل إلى شرقي القناة.

٢ ـ تنظيف وتأهيل وفتح قناة السويس في وجه الملاحة الدولية، وبينها الملاحة الإسرائيلية.

٣ ـ موافقة الطرفين على أنه لا يمكن حلّ النزاع في الشرق الأوسط بالوسائل العسكرية، بل بالمفاوضات السلمية.

٤ ـ دخول، وتواجد قوات دولية في سيناء وتحديد عدد القوات المصرية والإسرائيلية بما لا يزيد عن ٨٠٠٠ فرد لكل منهما، شرط عدم وجود أسلحة لدى هؤلاء الجنود تستطيع أن تصل إلى مواقع الطرف الآخر.

ـ **الواقعة الرابعة والأهم**: أن سوريا استشعرت بأن الرئيس السادات سوف يجري مع إسرائيل مفاوضات ثنائية من وراء ظهرها. وقد صدق هذا الاستشراف، حيث أدّت نتائج حرب تشرين الأوّل/أكتوبر إلى اتفاقية في سيناء الأولى والثانية ثم إلى مفاوضات كامب دايفيد التي مهد لها الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري عام ١٩٧٧، وانتهت إلى اتفاقية كامب دايفيد سنة ١٩٧٨ بعد فشل مفاوضات جنيف السداسية (أميركا والسوفيات ومصر والأردن وإسرائيل والأمم المتحدة) التي انعقدت ليومين فقط في ١٩٧٣/١٢/٢١ وغاب عنها: سوريا والفلسطينيون.

إذاً!.. لقد تم إخراج مصر نهائياً من ساحة المعركة العربية ـ الإسرائيلية، وبقيت سوريا وحيدة في هذا الميدان باعتبار أنها أصبحت الدولة الأكبر والأقوى عسكرياً بين دول الطوق التي لم يبق منها سوى الأردن ولبنان وسوريا. نضيف إلى ذلك، أن جبهات القتال

أغلقت أمام دول شمال أفريقيا من السودان المتاخمة لمصر حتى موريتانيا. وهذا معناه أن الدول العربية الأفريقية أصبحت مرغمة، بحكم الواقع، على الحياد والخروج من المعركة شأنها في ذلك شأن مصر ، حتى إذا كانت لا ترغب في ذلك. وهذا يعني أيضاً أن السوفيات لن يكون في مقدورهم دعم سوريا وحدها عسكرياً وسياسياً إذا خرجت مصر من الساحة لأن موازين العلاقة مع أميركا سوف تفرض على موسكو شيئاً من الهدوء في ما يخص المساعدات العسكرية. وبهذا الوضع الدقيق أصبحت سوريا مرغمة على التقرب من أنظمة ودول عربية لم تكن على علاقة جيدة أو حتى حسنة معها. كالأردن والعراق ودول الخليج جميعاً. وسوف نلاحظ منذ نهاية حرب تشرين الأوّل/أكتوبر (١٩٧٣) أن سوريا أصبحت تتقرب مرغمة من هذه الدول شيئاً فشيئاً، فتنجح تارة كما حصل مع الأردن والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، ولا تنجح في تارات أخرى، كما حصل مع العراق من شدّ وجذب، ومصالحة وعداء، وكما حصل مع منظمة التحرير من تقارب حتى النهاية، ثم تباعد حتى العداء. وأما لبنان فكان في الجيب، كما تقول العامة من اللبنانيين. وعندما أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية بكامل، إدارتها وكوادرها وفصائلها تعيش وتعمل وتقاتل من لبنان أصبح لبنان، والمنظمة تحت مظلة سوريا الوافرة الواسعة القادرة. لبنان الذي يرتبط رئيسه سليمان فرنجية بصداقة حميمة مع الرئيس الأسد، وبكلمة شرف ووفاء من فرنجية ـ وهو المعروف بأنه رجل كلمة لا يحيد عنها بسهولة ـ ومنظمة التحرير التي كانت سوريا بوابتها الوحيدة نحو السلام ونحو الحرب ونحو لقمة الخبز.

وسوف نرى بعد قليل أيضاً، أن سوريا التي أصبحت وحيدة في الساحة العربية، ووحيدة في الصراع مع إسرائيل، لم تعد قادرة على الإمساك بأعصابها أو بعلاقاتها الطيبة مع الآخرين. فباتت الحياة بالنسبة للنظام السوري هي مقارعة سياسية وعسكرية واقتصادية على كل الجبهات الإقليمية والدولية:

إسرائيل المتفوقة تضغط عسكرياً بشكل لا تستطيع سوريا أن تردّ عليه أو حتى أن تتفادى أخطاره القاتلة في تلك المرحلة التي أعقبت كارثة حرب تشرين الأوّل/أكتوبر.

وأميركا تضغط دبلوماسياً وسياسياً ـ وعسكرياً عبر إسرائيل ـ لجذب سوريا نحو مصر والقبول بما قبلت به مصر.

وعرب الخليج الذين نصحوا سوريا في ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر بعدم وقف النار، ثمّ ضغطوا عليها في ٢٣ كي تقبل بوقف النار، كانوا حائرين ومترددين. فهم ليسوا قادرين على دعم سوريا عسكرياً كما كان يمكن لمصر أن تدعمها، وليسوا قادرين على تحمل أعباء الحرب المالية إذا انحسرت الحرب واتجهت نحو سوريا فقط.

والأردن الذي دخل حرب تشرين الأوّل/أكتوبر مرغماً، وبضغط من معنويات شعبه، كان يميل إلى الحل السلمي أكثر من مصر. فبعد أن خسر الضفة الغربية في حرب ١٩٦٧ التي كانت تشكل ثقله الاقتصادي والشعبي، وبعد أن بلغ منذ ثلاث سنوات (١٩٧٠) حد العداء مع منظمة التحرير وضربها ضربة قاسية في أيلول ١٩٧٠ وطوال ١٩٧١، وبعد أن انفجر الخلاف العميق بينه وبين سوريا في حرب ١٩٧٠ ثم تصالحا مصالحة ركيكة قبل حرب ١٩٧٣، الأردن هذا لم يكن بإمكان سوريا أن تعتبره في جيبها كما هي الحال مع لبنان والمنظمة.

لهذه الأسباب جميعاً، إضافة إلى أن سوريا كانت تنظر إلى لبنان منذ الاستقلال، بل منذ بدء الانتداب (١٩١٩) على أنه جزء لا يتجزأ منها، وأنه سلخ سلخاً عن جلدها... فإن حرب ١٩٧٣ اللبنانية ـ الفلسطينية، والسورية المصرية ـ الإسرائيلية ونتائجها، شكلت حافزاً لسوريا كي تقتنص فرصتها الذهبية التاريخية، وتعيد لبنان الفرع إلى الشجرة الأم ـ سوريا.

ولكن.. لا بد لنا هنا أن نتوقف بعض الوقت كي نفسّر تفسيراً موضوعياً العلاقة بين لبنان وسوريا. ونلخّصها، في عجالة، بالآتي.

«أخذ» لبنان استقلاله من فرنسا، لأسباب دولية لها علاقة بالحرب العالمية الثانية، وليس بسبب النضال الذي يرغم المحتل على الخروج مهزوماً. وفي واقع الأمر، فإن اللبنانيين الذين كانوا يتمتعون بعلاقات فوق الممتازة مع الفرنسيين منذ الملك ـ القديس لويس التاسع (١٢١٤ ـ ١٢٧٠) قائد الحملتين الصليبيتين الثامنة والتاسعة (كما ذكرنا في مطلع هذا

الكتاب) لم يكونوا يشعرون أمام الانتداب الفرنسي بأنهم شعب محتل. بل، على العكس من ذلك تماماً، فقد كانوا يعيشون مع رجال الانتداب وكأنهم أبناء أمة واحدة (كما قرر الملك لويس الرابع عشر)، ولأن اللبنانيين كانوا في معظمهم ـ أيام الانتداب ـ مجموعة من الأقليات الكبرى يأتي المسيحيون الموارنة في طليعتها، فقد مرت سنوات الانتداب بشيء من البحبوحة على الجميع. وكان التنافس الودّي المميز بين أبناء هذه الطوائف يجعل من هؤلاء كتلة هائلة من المتعلمين تعليماً عالياً، والمثقفين، فما لبثوا أن أصبحوا جمهوراً ديمقراطياً بحكم مستواهم العلمي أولاً، وشعورهم جميعاً بأنهم أقليات طائفية لا يمكن أن تكون محكومة بغير العلم والمعرفة والحرية والعلاقات الحسنة، أي: الديمقراطية.

وعندما جاء الاستقلال، (ونقول جاء وأخذ لأنه لم يكن نتيجة نضال وقتال)، كان اللبنانيون الكبار قد قرروا فيما بينهم اعتماد وثيقة شرف سموها الميثاق الوطني، تقضي بجملة بنود غاية في الدقة والحساسية والأهمية. وقدهيأ الله تعالى، والعلم الذي تميز به اللبنانيون، لهذا الوطن بطلين هما: الشيخ بشارة خليل الخوري المحامي اللامع، المفوّه، والأديب، ورفيقه رياض بيك الصلح، السياسي الماهر، البالغ الذكاء والفطنة. وكان هذان الزعيمان صديقين حميمين أدركا ببعد نظرهما أنه لكي يمكن صقل اللبنانيين جميعاً في بوتقة واحدة من الوحدة الوطنية لا بدّ من أمرين:

الأول: أن يرفعا عن أذهان المسيحيين ذوبان لبنان في محيطه العربي، وذلك لأسباب تاريخية عرضناها في هذا الكتاب، منها الخوف من إعادة ما عانى منه المسيحيون في أيام أنظمة عاتية وظالمة حكمت لفترات معينة.

والثاني: أن يرفعا عن أذهان المسلمين فكرة لبنان الفرنجي، أي: الفرنسي ـ المسيحي. وذلك أيضاً لأسباب تاريخية تعود إلى حقبات تاريخية عانى منها المسلمون من ظلم المستعمر الغربي المسيحي، إضافة إلى أسباب لها علاقة مزعومة بالدين تبناها عدد من الخلفاء والحكام العرب والعثمانيون.

واتفق هذان البطلان على وضع ميثاق شرف كان يتلى ويوضح في تصريحات وبيانات وزارية، ولم يسجل في الدستور اللبناني الذي هو الدستور العربي الوحيد الدي لا ينص على دين الدولة أو دين رئيس الدولة. وقد قضى اتفاق بشارة الخوري ورياض الصلح

وصحبهما الميامين على أن يكون لبنان «بلداً ذا وجه عربي.. حرّاً سيداً مستقلاً لا يجعل من أرضه ممراً ولا مستقراً للأجنبي». ورضي اللبنانيون المسلمون بوجه لبنان العربي ورضي به المسيحيون. فالوجه العربي يعني أن بقية الجسد يمكن أن تتأثر بالمعتقدات والمدارس غير العربية. ولمزيد من الاطمئنان الذي طلبه المسيحيون، اتفق بطلا الاستقلال الخوري والصلح على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونيًا، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً ورئيس الحكومة مسلماً سنيّاً، طبقاً لحجم كل طائفة من هذه الطوائف عندما وقع الاستقلال. ودرج اللبنانيون منذ البيان الوزراي الأول للبنان المستقل الذي أعلنه رئيس الوزراء رياض الصلح، على الاقتناع بهذه الرتب الثلاث دون كتابتها في دستور ملزم لا يزال قائماً حتى اليوم.

وبناء على هذه الطفرة من الحرية والديمقراطية وسعة العِلم والمعرفة عند زعماء لبنان في مطلع الاستقلال، أصبح العلم حاجة ماسة لجميع اللبنانيين. ولأن العلم كان إنتاجاً غربياً مئة بالمئة، كان لا بدّ للبنانيين أن يعتمدوا على تكريس اللغات الغربية وسيلة، وحيدة لاكتساب العلم والمعرفة، فأبقوا على اللغة الفرنسية لغة ثانية شبه رسمية، كما كانت أثناء الانتداب الفرنسي، وعلى اللغة الإنكليزية التي نمت وترعرعت في بيروت منذ العام ١٨٦٦ في الجامعة الأميركية التي كانت الصرح العلمي الوحيد في الشرق الأوسط كله منذ ذلك الوقت، بسبب المعاهدة التي جرت بين الغرب والدولة العثمانية، والتي بموجبها «منح لبنان ـ بسبب وجود أقليات مسيحية فيه ـ شيئاً من الحكم الذاتي وحرية المعتقد والقول والفكر والتعليم، فنشأت عشرات المدارس الأجنبية الفرنسية والإنكليزية والأميركية للبنين والبنات منذ العام ١٨٢٥ عام تأسيس أول مدرسة تبشيرية في بيروت على يد القسّ اسحق بيرد للبنين، وتأسيس أوّل مدرسة للفتيات عام ١٨٣٠ على يد زوجته. وانتشرت المدارس في لبنان كله منذ ذلك الوقت، إلى جانب المدارس الأوروبية التي سبقتها بعشرات السنين. فكان هناك مدارس إيطالية من أيام الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير في الثلث الأول من القرن السابع عشر، ثم مدارس فرنسية منذ حملة نابوليون بونابارت على مصر ١٧٩٨ وما فوق، إلى أن توج هذا البحر من مناهل العلم، بقيام معهد اليسوعية الفرنسية ١٨٤٥، ثم أصبحت الجامعة اليسوعية ١٨٨٣، والجامعة الأميركية ١٨٦٦.

نعود إلى العلاقة السورية ـ اللبنانية المرتبطة بالاستقلال. فقد نال لبنان استقلاله في العام نفسه مع سوريا. وفي حين أبقى اللبنانيون على اللغات الأجنبية حيّة ومتداولة في المدارس والمجتمع، فإن السوريين أخذوا يقلّصون استخدام اللغة الأجنبية إلى أن ألغوها كلياً من المدارس مع مطلع العام ١٩٤٩ بحجة طرد المستعمر وإدارته معه. وقد كان هذا القرار السوري الذي اتخذته معظم الدول العربية مع استقلالها، مفيداً للبنان واللبنانيين على نحو بارز. وأصبحت تجارة العالم العربي كله وعلاقاته مع الخارج تمرّ من بيروت، ولا يمكن أن تنال نصيباً من النجاح إلا إذا رعاها وتبناها لبنانيون يتقنون لغات الدول المتعاملة مع العرب، من نفط الخليج إلى قمح سوريا، مروراً بالعراق والخليج وحتى مصر.

وكان من الطبيعي أن يترك هذا الوضع بحبوحة اقتصادية وحضارية في لبنان لم يتركها في سوريا. وأصبح السوريون الذين كانوا إلى سنوات قليلة يتقنون ما يتقنه اللبنانيون خصوصاً اللغة الفرنسية، يشعرون بشيء من الغبن جنته عليهم حكوماتهم. ثم عندما انتهى عصر هؤلاء السوريين الذين عاشوا الانتداب وأول سنوات الاستقلال، أخذ أبناؤهم يشعرون بشيء من الغيرة والحسد من بيروت التي كانت تحاكي باريس ولندن وجنيف في كل شيء تقريباً، بينما تبدو دمشق مدينة لا تزال غارقة في الماضي. على أن هذا الوضع لم يكن ممكناً أن يستمر على شكل غيرة وحسد، بل سرعان ما أخذت الحكومات السورية المتعاقبة تتعامل مع لبنان وحكوماته على أنها حكومات لم تقطع دابر الاستعمار بل تتعامل معه وكأنها لم تنل استقلالها بعد. وعندما لم تتمكن سوريا من احتلال لبنان، أو فرض وجهة نظرها من الاستعمار عليه، لجأت إلى معاقبته اقتصادياً بين الحين والحين، بإغلاق حدودها معه وهي الحدود التي تشكل المنفذ الاقتصادي الوحيد له إلى العالم العربي. وينبغي القول إن خوف لبنان من إغلاق هذه الحدود جعله يستكين لسوريا وينفذ شروطها ومطالبها، حتى إذا كانت هذه الشروط تؤلمه وتؤذي أبناءه وأعماله. ذلك أن سوريا لم تكتف بإغلاق الحدود، بل هي رفضت أن تقيم معه أي نوع من العلاقات الدبلوماسية لا على مستوى سفارات، ولا على مستوى بعثة دبلوماسية. وفي هذا المجال بالذات كانت سوريا تريد أن تعبّر عن عدم رضاها على استقلال لبنان التام وعن إمساكها دائماً بالمطلب الأساسي وهو أن لبنان جزء منها جغرافياً وتاريخياً، وأن مسألة عودته إلى حضنها هي

مسألة وقت فقط. وكان هذا بالذات ما يؤلم اللبنانيين، ويجعل بعضهم يرفعون راية الانفصال التام عن سوريا، بل يذهبون إلى حال شبه عدائية معها ومع عشرات الآلاف من أبنائها العاملين فيه والباحثين بين مدنه وقراه عن العيش ولقمة الخبز، وأحياناً عن حرية العمل السياسي والحركة المناوئة للأنظمة العسكرية التي توالت على حكم سوريا منذ ١٩٤٩ حتى اليوم. وكثيراً ما نجحت بعض الفئات السياسية في جعل لبنان ملجأ لها، ثم ممراً ثم منطلقاً للعمل على قلب النظام في سوريا، فسجّلت نجاحاً في أكثر من مرة. لكن سرعان ما كانت الأمور تعود إلى سابق عهدها فكان الانقلابيون السوريون ينطلقون من لبنان، وعندما ينجحون كان يرتدون عليه ويفعلون ما يفعله النظام الذي سبقهم، خصوصاً لدى الأنظمة العقائدية كالبعث والحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان له محازبون كثر في وقت من الأوقات في سوريا ولبنان، وكان اللبنانيون منهم يدعون جهاراً نهاراً إلى رفض استقلال لبنان وانسلاخه عن سوريا.

وكان من شأن ذلك كله أن وسّع الهوّة الوطنية بين اللبنانيين أنفسهم. فإذا أضفنا إليه الحساسية الطائفية، فإننا نكتشف من دون عناء، أن لبنان كان مصاباً منذ استقلاله بمرض انفصام الشخصية (الشيزوفرانيا) فهو لبنان اللبناني عند البعض، ولبنان السوري عند البعض، والمسيحي عند البعض، والعربي أو المسلم عند البعض، وفي السنوات الأخيرة التي بدأت في العام ١٩٧٥ مع حرب اللبنانيين والفلسطينيين أصبح هناك لبنان الإسرائيلي أيضاً، ولبنان المتعامل مع الشيطان (أياً كان) لرفع «سيف» سوريا والفلسطينيين عن رقبته. وقد يكون في هذا التمزق القاتل ما يوحي بأن اللبنانيين تركوا عبادة الله والوطن لمصلحة عبادة المال والحياة الرفيعة، لكن كان بين هؤلاء من يردّ ذلك إلى التاريخ نفسه. فقد كان العميد ريمون إده مثلاً يجهر بأن لبنان لم يكن في يوم من الأيام جزءاً من سوريا، حتى في أيام الحكم العربي، أو العثماني. وكان يقول: «إن لبنان وسوريا كانا جزءاً من الإمبراطورية العربية، ثم الامبراطورية العثمانية لكن لبنان أصبح منذ العام ١٨٦٤ يتمتع باستقلال ذاتي واضح وتضمنه ست دول كبرى في ذلك التاريخ هي: فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا وإيطاليا، في حين أن سوريا بقيت جزءاً من الأراضي العثمانية. وأما مقولة انسلاخ

الأقضية الأربعة عن سوريا وضمها إلى لبنان، فهي مقولة خاطئة في نظر ريمون إده. وهو يقول إن هذه الأقضية الأربعة ضمت إلى ولاية دمشق بأمر من السلطات العثمانية، ثم أعادها الفرنسيون للبنان. وعندما كانت هذه الأقضية اللبنانية جزءاً من ولاية دمشق لم تكن سوريا دولة مستقلة كي يقال إنها يجب أن تعود لأصحابها...».

أما حزب الكتائب اللبنانية، فكان يذهب إلى أبعد من ذلك فيقول: إن لبنان للبنانيين فقط لا علاقة لسوريا به لا تاريخياً ولا ثقافياً. وقد كان هو وسوريا ضمن الممتلكات العثمانية، لكن هذا لا يعطي سوريا الحق في جعل لبنان جزءاً منها.

وعلى عكس هذين الحزبين، كان هناك أحزاب لبنانية وعربية تعيش في لبنان، تنظر إليه على أنه جزء لا يمكن أن يتجزأ من الأمة السورية (القوميون السوريون) أو من الأمة العربية (حزب البعث) إضافة إلى أحزاب طائفية وعالمية وغير لبنانية لا تعدّ ولا تحصى.

وأما التاريخ، فيسجل هذا الموضوع الشائك بالذات على النحو المختصر الآتي:

قبل سقوط الإمبراطورية العثمانية، بقليل من السنوات انتفض العرب تحت قيادة الأمير الحسين بن علي، وكان هدفهم توحيد الأقطار العربية تحت حكم عربي واحد بدل الحكم العثماني الجائر المتلبس لباس الإسلام.

وفي العام ١٩١٨ تمّ توقيع الهدنة بين الجيش العثماني المنهار والحلفاء المنتصرين، وفي طليعتهم بريطانيا وفرنسا. وكان الحسين بن علي أخذ عهداً من البريطانيين بأن يساعدوه على تحقيق الوحدة العربية إذا هو ساعدهم في طرد العثمانيين من البلاد العربية. ووعدوه وأعلنوا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩١٨ أنهم سيساعدونه على استقلال سوريا (بلاد الشام) والعراق واختيار الحكومتين اللتين يرغب فيهما شعبا العراق وسوريا. ولكن حسابات الأمير لم تكن هي نفسها حسابات الحلفاء.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ مثل الأمير فيصل بن الحسين والده في مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي بفرنسا. وفي ٦ شباط/فبراير ١٩١٩ (وأثناء المؤتمر نفسه) ألقى

الأمير فيصل خطاباً حماسياً عربياً طالب فيه بضرورة مساعدة العرب على تحقيق وحدتهم في حضور زعماء بريطانيا وفرنسا وأميركا وإيطاليا واليابان وغيرها. ولما أنهى محاضرته ردّ على بعض الأسئلة التي طرحت عليه:

وسأله الرئيس الأميركي (آنذاك) توماس ولسون قائلاً:

- «هل تعتقد أن الشعوب التي تتحدث عنها ترغب في وصاية عليها»؟

فقال الأمير فيصل: «إن العرب شعب متحضر ويعرف أبناؤه ما هم في حاجة إليه. ونحن لا نرغب في تقسيم البلاد إلى أقاليم أو مناطق تخضع لدولة أو أكثر من دول الوصاية لكننا نتطلع إلى الحرية والوحدة والاستقلال».

وقال ولسون:

- «وهل هذه هي رغبة جميع الدول التي تحررت من الحكم العثماني؟».

وردّ فيصل:

- «نعم.. إنها رغبة جميع أبناء الشعب العربي الذي يرفض تقسيم بلاده ووضعها تحت النفوذ الأجنبي».

وسأله رئيس وزراء بريطانيا (آنذاك) لويد جورج قائلاً:

- «ما هو الدور الذي قام به العرب أثناء الحرب، وما هي التضحيات التي قدموها؟».

وردّ فيصل:

- «لقد جنّد العرب كل إمكانياتهم المتوفرة، وحاربوا مع الحلفاء جنباً إلى جنب، وخاضوا المعارك المشرفة، وفقدوا حوالي عشرين ألف شهيد، وأسروا أكثر من أربعين ألف جندي من جنود العدو. ودمروا خطوط مواصلات الأتراك والإلمان ومنعوها من الحركة في منطقة البحر الأحمر، واشتركنا مع الجيش البريطاني في تحرير الأردن وسوريا».

وقال لويد جورج مؤيداً كلام الأمير ومتوجهاً إلى الرئيس الأميركي:

ـ «حقاً.. لقد ساعد العرب الحلفاء مساعدات قيمة. وجهودهم الحربي جدير بالتقدير ولذلك، لا بدّ لنا من مساعدتهم واعتبارهم حلفاء لنا».

وكان الشريف فيصل بن الحسين أعلن في دمشق في الرابع من تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩١٨، أي قبل مؤتمر فرساي بشهر، عن تشكيل حكومة عربية باسم الأمير (الملك) الحسين بن علي برئاسة الفريق رضا باشا الركابي، وهو بهذه الصفة ذهب للمشاركة في مؤتمر الصلح في فرساي (فرنسا).

ومن خلال مذكرات المعاصرين العرب لهذه الفترة، يبدو جلياً أن فرنسا لم تكن راغبة في استقلال سوريا (الشام) في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بل كانت تؤيد حصولها على فترة انتداب تكون فيها مسؤولة عن إدارة لبنان وسوريا على الأقل. وكان هذا أيضاً موقف الإنكليز الذين عرفنا لاحقاً، أنهم كانوا وراء هدفين:

الأول: احتلال ما يمكن من دول الشام والإفادة من خيراتها.

والثاني: التحضير لقيام دولة يهودية في فلسطين طبقاً لما ورد في وعد بالفور (١٩١٧).

ومن المفارقات التاريخية ذات الدلالة، أن الولايات المتحدة لم تكن تريد تقطيع بلاد الشام واقتسامها بين بريطانيا وفرنسا، فاقترح رئيسها ولسون في ١٩١٩/٣/٢٠ تشكيل لجنة تحقيق تكون مهمتها استفتاء الدول الشامية حول ما إذا كانت شعوبها تريد الاستقلال أم الانتداب. وللحال، تشكلت لجنة ثلاثية من أميركا وبريطانيا وفرنسا، غير أن البريطانيين والفرنسيين الذين كانوا يشككون في نوايا الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، سحبوا ممثليهم الاثنين في هذه اللجنة، فلم يبق فيها سوى الولايات المتحدة التي شكلتها من صديقين للرئيس ولسون هما: هنري كينغ وتشارلز كراين وخمسة من المرافقين: ثلاثة مستشارين وسكرتير ومدير أعمال. ولذلك سميت هذه اللجة باسم لجنة كينغ ـ كراين.

وفيما كانت لجنة كينغ ـ كراين تحضر أوراقها وملفاتها واستعدادها للسفر إلى بلاد الشام، عقد المؤتمر السوري (وهو أول برلمان سوري يعلن بعد هزيمة الدولة العثمانية) أول جلسة له في ٣ حزيران/يونيو ١٩١٩ لانتخاب رئيسه ولجنة أعضائه الإداريين فتمّ انتخاب نائب حمص هاشم الأتاسي رئيساً، وكلّ من مرعي الملاح (نائب حلب) ويوسف الحكيم (نائب طرابلس ـ لبنان) نائبي رئيس.

أما المجلس نفسه فها هي أسماء أعضائه:

ـ عن دمشق وأقضيتها:

محمد فوزي العظم، عبد الرحمن اليوسف، محمود البارودي، عبد القادر الخطيب، أحمد القضماني، فوزي البكري، محمد المجتهد، يوسف الحصني، يوسف لن يادو، الياس عويش، محمد حيدر، محمود الناعور، محمود مريود، فائز الشهابي، عزة الشاوي، سعيد رمضان، عبد المهدي محمود، أحمد مالك (١٨ نائباً).

ـ عن حلب وأقضيتها:

مرعي الملاح، رشيد المدرس، سعد الله الجابري، فاتح المرعشلي، ابراهيم هنانو، جلال القدسي، حكمت ينال، تيدور إنطاكي، رضا الرفاعي، محمود النديم، أحمد عباس، شوكت الحراكي، شريف درويش، يوسف كيخيا، نوري الجسر ، زكي يحيى (١٦ نائباً).

ـ عن محافظة حماه:

خالد البرازي، عبد القادر الكيلاني، عبد الحميد بارودي (٣ نواب).

ـ عن محافظة حمص:

هاشم الأتاسي، وصفي الأتاسي(نائبان).

ـ عن محافظة حوران:

ناصر فواز، عبد الرحمن رشيدات (نائبان).

عن محافظة جبل الدروز:

نسيب الأطرش ، سليمان الصوري (نائبان).

- عن محافظة الكرك (الأردن اليوم):

عيسى المدانات، خليل تلهوني، سعيد الصيفي، أديب وهبه (٤ نواب).

- عن إنطاكيا:

مصطفى الرفاعي، صبحي بركات (نائبان).

- عن اللاذقية وأقضيتها:

محمد شريفي، دعّاس الجرجس، منح هارون، ناجي علي أديب، عبد الرزاق دندشي، حسين الزعبي (٦ نواب).

- عن بيروت وأقضيتها:

رضا الصلح (والد رياض الصلح) ، رياض الصلح، عفيف الصلح، فريد كساب، عبد المحسن صادق، جورج حرفوش، مراد غلمية (٧ نواب).

- عن طرابلس (لبنان):

عبد المجيد المغربي، عثمان سلطان، يوسف الحكيم، رشيد رضا، توفيق بيسار (٥ نواب).

- عن جبل لبنان:

أمين أرسلان، ابراهيم الخطيب، سعيد طليع، رشيد نفاع، أسعد الأيوبي، توفيق مفرج، تامر حمادة (٧ نواب).

- عن فلسطين:

عزة دروزه، أمين التميمي، رشيد التميمي، عادل زعيتر، ابراهيم العلي، يوسف العيسى، صلاح الدين الحاج يوسف، معين الماضي، أحمد القادري، ابراهيم عبد الهادي،

سليم عبد الرحمن، عبد الرحمن النحوي، رشيد الحاج ابراهيم، علي المهدي، حسين الزعبي (١٥ نائباً).

فيكون المجموع العام هو: ٨٩ نائباً. لسوريا (٥١ نائباً) وللبنان كما نعرفه اليوم (١٩ نائباً). ولفلسطين كما نعرفها اليوم (١٥ نائباً) وللأردن كما نعرفه اليوم (٤ نواب).

نعود إلى المؤتمر السوري ولجنة كينغ - كراين، فقد عقد هذا المؤتمر جلسة بعد انتخاب رئيسه ونائبي رئيسه، شكل على أثرها وفداً منه لمقابلة اللجنة الأميركية من هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر رئيساً وعضوية ٢٠ نائباً عن أطراف سوريا - الشام الشرقية والغربية والجنوبية، وكان ملف وفد المؤتمر السوري جاهزاً ومصدّقاً عليه من استفتاء شعبي سبق وصول اللجنة الأميركية بعدة شهور، وفي اليوم الثالث من تموز/يوليو ١٩١٩ التقت لجنة كينغ - كراين باللجنة العربية التي تضم ممثلين عن سوريا الكبرى، وسلمتها مجموعة من المطالب كانت وافقت عليها في جلسة عقدها المؤتمر السوري قبل يوم واحد. وكانت هذه المطالب بمثابة رد جديد على المطالب اليهودية التي بعث بها زعماء الصهيونية إلى مؤتمر فرساي في ١٩١٩/٢/٣ مطالبين فيها بتأمين حدود الدولة اليهودية.

تضمنت المطالب العربية من لجنة كينغ - كراين القرارات العربية الآتية:

١ - أن تكون سوريا مملكة مستقلة بحدودها الطبيعية من شمال جبال طوروس إلى العقبة ورفح جنوباً، ومن الفرات والخابور والجوف شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً.

٢ - رفض مبدأ الانتداب على سوريا، لأن سوريا تشكل مجتمعاً قادراً أن يحكم نفسه بنفسه، أسوة باليونان ورومانيا وصربيا.

٣ - إذا رفضت دول مؤتمر الصلح (أي: الدول المنتصرة في الحرب) أن تساعد على استقلال سوريا (الكبرى) فإن سوريا تفضل الانتداب الأميركي عليها.

٤ - وإذا رفضت الولايات المتحدة الانتداب على سوريا، فلتكن بريطانيا العظمى فقط منتدبة لمدة عشرين عاماً، شرط ألا يتجاوز انتدابها المسائل الإدارية والاقتصادية.

٥ ـ رفض الانتداب الفرنسي رفضاً تاماً وعدم الاعتراف بحقوق فرنسا المزعومة في سوريا.

ملاحظة للقارئ: (المقصود بحقوق فرنسا المزعومة هو الاتفاق الذي تحدثنا عنه في سياق هذا الكتاب في منتصف القرن التاسع عشر بعد أحداث ١٨٦٠ بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية السبع، وأصبحت فرنسا بموجبه أكثر اتصالاً بالمسيحيين الموارنة والكاثوليك في بلاد الشام، وهو الاتصال الذي تصفه العامة في لبنان بأنه وصاية فرنسية على المسيحيين. وهذه الوصاية اعتبرتها فرنسا حقاً لها بموجب اتفاق لم يلغ في أيام الدولة العثمانية الموقعة عليه).

٦ ـ رفض إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ورفض الهجرة اليهودية إلى أي جزء من أجزاء سوريا.

٧ ـ المحافظة على الوحدة الجغرافية السورية وضمانها سالمة من كل تجزئة جغرافية أو سياسية، الآن أو في المستقبل.

٨ ـ استقلال العراق استقلالاً تاماً ورفض أي حواجز اقتصادية بينه وبين سوريا.

تبلغت لجنة كينغ ـ كراين مطالب ممثلي سوريا الكبرى في مقر إقامتها في الآستانة (اسطمبول) واستكملت دراستها ودراسة مئات الرسائل والعرائض التي انهالت عليها من كل المدن والقرى والقبائل والعشائر السورية في عاصمة الإمبراطورية العثمانية المنهارة، وأصدرت تقريراً جاء فيه أنها بعد الاطلاع على هذه العرائض جميعاً استنتجت الآتي:

أ ـ أن تتم وحدة سوريا بأقطارها الثلاثة: فلسطين ولبنان وسوريا، مع منح لبنان حكماً ذاتياً في إطار الوحدة السورية.

(ملاحظة للقارئ): يرجى الانتباه إلى هذا البند السابق انتباهاً خاصاً لأنه سيصبح عنصر الخلافات اللبنانية ـ السورية منذ ذلك الوقت حتى مؤتمر الطائف ١٩٨٩ الذي استطاعت سوريا أن تترجمه إلى هذا البند الوارد في تقرير لجنة كينغ ـ كراين، أي: منح لبنان حكماً ذاتياً في إطار الوحدة السورية.

ب ـ سوريا لا ترحب بالانتداب البريطاني ـ الفرنسي، وتقترح انتداباً أميركياً على سوريا، وبريطانياً على العراق فقط.

ج ـ العداء للصهيونية لا يقتصر على فلسطين، بل يشمل سوريا كلها. وهناك إجماع على رفض البرنامج الصهيوني.

د ـ اليهود فقط هم الذين يرحبون بالبرنامج الصهيوني لكنهم لا يشكلون أكثر من ١٠ بالمئة من فلسطين.

ما ذكرناه حتى الآن هو الاستنتاج، وأما توصيات لجنة كينغ ـ كراين فجاءت على النحو الآتي:

١ ـ وجوب تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول نهائياً عن الخطة الرامية لجعلها (فلسطين) دولة يهودية.

٢ ـ ضم فلسطين إلى سوريا المتحدة لتكون جزءاً منها أسوة بالأجزاء الأخرى.

٣ ـ وضع الأماكن المقدسة في فلسطين تحت إدارة لجنة دينية دولية تشرف عليها الدولة المنتدبة (أي أميركا طبقاً لمطالب المؤتمر السوري) ويمثل اليهود فيها عضو واحد.

رفضت بريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونية رفضاً تاماً كل ما ورد في تقرير لجنة كينغ ـ كراين وفي توصياتها. وساعدها في ذلك أن الرئيس الأميركي ولسون الذي كان حتى الأمس أكبر المتحمسين لانتداب أميركا أو استقلال سوريا استقلالاً تاماً فترت همته (لأسباب صهيونية على الأرجح) فانطفأت اللجنة والتقرير والتوصيات جميعاً.

كان الأمير فيصل يستند في مطالبه التحررية على حليفته بريطانيا، لكن بريطانيا كانت تتطلع إلى أهداف أخرى في الشرق سرعان ما اعترضت عليها فرنسا، فتراجعت بريطانيا بعض الشيء واقترحت أن تنسحب فرنسا من سوريا وكيليكيا فوافقت فرنسا على الفور، وأصبحت بريطانيا في حلّ من وعودها لفيصل، فطلبت منه الاتفاق مع الفرنسيين.

ولتدارك الأمر، قام الأمير فيصل بزيارة لباريس التقى خلالها بجورج كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي ووقع اتفاقاً معه في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ جاء فيه ما يلي:

أ ـ تعترف فرنسا باستقلال سوريا.

ب ـ يوافق الأمير فيصل على وصاية فرنسا على سوريا.

ج ـ يعترف الأمير فيصل باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي، على أن يتم درس وتقرير مسألة الحدود في مؤتمر الصلح وفق رغبة اللبنانيين.

د ـ تكون اللغة العربية لغة رسمية، والفرنسية إلزامية.

وبعد التوقيع تم في وزارة الخارجية الفرنسية توضيح بعض الأمور المتفق عليها، وخصوصاً مسألة الحدود حيث ورد في توضيح وزارة الخارجية الفرنسية «إن الحدود اللبنانية سيتم رسمها بناء على حقوق اللبنانيين التاريخية ومصالحهم الاقتصادية، وخيارهم الحر...».

ولمسألة حدود لبنان الصغير ولبنان الكبير قصة تاريخية لا بدّ من توضيحها هنا، لأنها تثبت النظرية القائلة بأن لبنان كان شبه مستقل قبل سوريا بعشرات السنين، وأن العثمانيين هم الذين سلخوا أجزاء من أرضه وضموها إلى سوريا ثم أعادها للبنانيين حدثان هامان:

ـ اتفاق فيصل كليمنصو الوارد ذكره قبل قليل،

ـ وإعلان «دولة لبنان الكبير» على يد الجنرال غورو في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ تحت الانتداب الفرنسي.

وحول مسألة الحدود اللبنانية وأراضي لبنان، اتخذ مجلس الحلفاء الأعلى المنتصر في الحرب العالمية الأولى في ٩ كانون الأوّل /ديسمبر ١٩١٨ القرار الآتي نصه المتضمن إعلان استقلال لبنان:

«... ومن حيث إن جبل لبنان لم يزل منذ القديم، وخصوصاً منذ الفتح الإسلامي في عهد السلطان سليم الأول، متمتعاً بحكومة وطنية مستقلة، تشمل جبل لبنان بحدوده الجغرافية والاقتصادية وقد امتدت في عهد بعض أمرائه كالأمير فخر الدين الثاني المعني، إلى حدود عكا وقيصرية، ومن حيث إن هذا الاستقلال الإداري ما برح مسلماً به من الجميع حتى من قبل حكومة الباب العالي نفسها، وبما أنه في سنة ١٨٦١ عقب الحوادث المشؤومة التي دبرتها الحكومة التركية أقرت دول أوروبا في مؤتمر بيروت استقلال لبنان ووضعت له شكلاً مخصوصاً تحت كفالتها، وبما أن المندوب العثماني في المؤتمر المذكور فؤاد باشا قد استفاد من منافسة الدول حينذاك لجعل حق لبنان في الاستقلال حقاً صورياً فقط، ففصل عنه من جهة موانئ بيروت وصيدا وطرابلس وملحقاتها، ومن جهة أخرى سهل البقاع وبعلبك وجبل الشيخ بما فيه حاصبيا وراشيا، ما اضطر اللبنانيين إلى التشتت في أطراف المعمور، وبما أن لبنان الحالي لا يغل من الحبوب إلا ما يقوم بحاجة أهله لمدة شهرين فقط بحيث إذا سُدّت موانئه وسهوله المذكورة كان ذلك بمثابة القضاء عليه بالمجاعة، كما حدث في هذه الحرب ما قضى على نصف أهاليه بالموت جوعاً، وبما أن العمل الذي توخته الدول سنة ١٨٦١ بقي ناقصاً، فإن الذي قصدته الدول هو أن تضمن لجبل لبنان استقلاله الإداري والاقتصادي، واقعياً لا صورياً، ولذلك يجب اتخاذ الأسباب التي تمكنه من تحقيق الاستقلال المذكور تحقيقاً فعلياً، فالآن بمناسبة طرح أماني الشعوب في مؤتمر الصلح العام، قرر هذا المجلس توجيه كل من داود بك عمون أحد أعضائه مندوباً أولاً، ومحمود بك جنبلاط، عضوه الآخر، وكل من الأساتذة: إميل إده، وابراهيم بك أبو خاطر، وتامر حمادة، ليعرضوا في المؤتمر المشار إليه المطالب الآتية:

١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً، وما تقتضيه منافعه الاقتصادية بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثرواتهم، وبحكومة راقية منظمة.

٢ ـ تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بإدارة شؤونه القضائية والإدارية بواسطة رجال من أهله.

٣ ـ يكون لهذه البلاد مجلس نيابي مؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية، وينتخب من الشعب، ويكون لهذا المجلس حق التشريع، ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الراقية.

٤ ـ مساعدة فرنسا للحصول على التمنيات المقدَّم ذكرها.

وفوّض المجلس إلى المندوبين المومأ إليهم عرض الطلبات المذكورة في المؤتمر المشار إليه، وملاحقة تأييدها وتقريرها.

كتب في ٩ كانون الأول/ديسمبر من سنة ١٩١٨.

***

عاد الوفد إلى لبنان بعد أن قضى في باريس بضعة أشهر دون جدوى. عندئذ توجّهت الأنظار نحو الصرح البطريركي في بكركي حيث اجتمع اثنا عشر أسقفاً من مختلف الطقوس، وما ينيف على ستين شخصاً من أعيان لبنان ومختلف طوائفه، برئاسة البطريرك الياس الحويك، طالبين منه أن يعضدهم في السعي لخدمة الوطن وفي تحقيق الاستقلال، وعيّنوه مندوباً عالياً من قبلهم ليطالب لدى مؤتمر الصلح، باسم لبنان، «بإعلان دولة لبنان الكبير وانتداب فرنسا)».

ويوم الثلاثاء الموافق ١٥ تموز/يوليو سنة ١٩١٩، غادر «شيخ بكركي» و«بطرك لبنان» الشاطئ اللبناني، حاملاً في قلبه أماني اللبنانيين، كل اللبنانيين، إلى باريس ليطالب بالاعتراف باستقلال لبنان، وإعادته إلى حدوده الطبيعية والجغرافية وبتأمين التعويضات والمساعدات لإعادة تعميره، والانتداب الفرنسي إذا كان لا بدّ من الانتداب. عرّج غبطته في طريقه على روما حيث مثل بين يدي البابا بندكتوس الخامس عشر الذي بارك مساعيه وأثنى على همته، واعداً إياه بالمساعدات الجدية. وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩١٩، وصل البطريرك الحويك إلى باريس التي استقبلته بترحاب كصديق وحليف، وطلب حالاً مقابلة رئيس حكومة فرنسا جورج كليمنصو، موجّهاً إليه التماساً خطياً جاء فيه: «إني يا صاحب

الفخامة، بطرك لبنان، جئت رغم الست والسبعين سنة التي أحمل أعباءها، لأدافع عن القضية اللبنانية».

نعود إلى لقاء الأمير فيصل بن الحسين برئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو الذي عرفنا أنه عقد في باريس في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠.

عاد الأمير فيصل من باريس بعد توقيع هذا الاتفاق ليجد سوريا قائمة قاعدة. فقد رفض عدد كبير من الزعماء اتفاقه مع كليمنصو ودعوا إلى القتال حتى الاستقلال التام. ومنهم من وجه للأمير تهمة بيع سوريا لفرنسا. ولكنهم جميعاً أيدوا فكرة الكفاح المسلح ضد الاستعمار المقبل على البلاد السورية والموجودة جيوشه فيها منذ هزيمة الدولة العثمانية، وكان الجنرال الفرنسي غورو قد وصل بعساكره إلى بيروت وضواحيها منذ (٢١ تشرين الأوّل/أكتوبر) ١٩١٩ بصفته قائداً أعلى للجيش المنتدب ومفوضاً سامياً في لبنان وسوريا.

وكان وجود الجيش الفرنسي في بيروت بمثابة إنذار أخير للأمير فيصل الذي أصبح محاصراً بالمعارضين من كل صوب، وقد أعادوا الضغط عليه وخيّروه بين الخروج من الحكم أو التصدي للمحتلين حتى الاستقلال التام.

وكان من الطبيعي أن يختار الوقوف إلى جانب المعارضة، خصوصاً وأن الاستقلال هو في الأساس، مطلبه، وان وعود الإنكليز والأميركيين والفرنسيين كانت له بالذات تغدق عليه المساعدة على الاستقلال التام إذا هو ساعد الحلفاء في الحرب.

في مطلع شهر آذار/مارس ١٩٢٠ دعا الأمير مجلس نوابه (المؤتمر السوري) لمعالجة الظروف الدولية الطارئة. ونادى بالاستقلال. وكان معنى ذلك أنه خرق اتفاقه مع كليمنصو واختار المواجهة مع الفرنسيين. وقوبل خطاب فيصل بحماس شديد، ونودي به ملكاً على سوريا بإجماع المسلمين والمسيحيين دون استثناء.

وفي الأسابيع التالية، تم إبلاغ بريطانيا العظمى في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠.

وفي ٩ آذار/مارس ١٩٢٠ تمّ إبلاغ وزارة الخارجية الفرنسية بتتويج فيصل ملكاً.

واتجه الملك الجديد فيصل إلى تشكيل حكومة جديدة لقيادة المسيرة الصعبة المقبلة فتشكلت حكومة برئاسة علي رضا الركابي وعضوية كلٍّ من علاء الدين الدروبي، ورضا الصلح (والد رياض)، وعبد الحميد قلطقجي، وجلال زهدي، وسعيد الحسيني، وفارس الخوري وساطع الحصري، ويوسف الحكيم (٩ وزراء بمن فيهم رئيس الحكومة).

توجهت حكومة الملك فيصل (أصبح ملكاً كما ذكرنا) برسائل رسمية إلى دول الحلفاء، فأبلغت بريطانيا وفرنسا بما جرى من تتويج فيصل ملكاً، وإعلان استقلال سوريا منذ ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ واحترام المعاهدات مع الحلفاء، وتشكيل الحكومة السورية الجديدة.

أول رد فعل على هذه الرسائل ورد من بريطانيا حيث أعلن رئيس الوزراء لويد جورج في مجلس العموم البريطاني أن بريطانيا العظمى لا تعترف بقرار المؤتمر السوري الذي أعلن من طرف واحد، ريثما يحضر الأمير فيصل إلى لندن.

وباستعماله لقب أمير بدل ملك، أدرك السوريون أن بريطانيا ـ بلسان رئيس وزرائها، لن تعترف بقرار المؤتمر السوري وحسب، بل إنها ترفضه ولا تقبل بالأمير ملكاً على سوريا.

أرسل الملك فيصل إلى الجنرال الفرنسي غورو في ١٦ آذار/مارس ١٩٢٠ برقية أبلغه فيها بما أبلغ الإنكليز، وأوضح (بعد أن سمع رد لويد جورج) أن سوريا أعلنت الاستقلال، وتشكيل الحكومة والملكية استناداً إلى تصريحات ووعود الحكومتين الفرنسية والبريطانية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ عندما خاض السوريون الحرب إلى جانب الحلفاء.

في ٢٥ نيسان/إبريل ١٩٢٠ أعلن الحلفاء في مؤتمر سان ريمو الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والإنكليزي على فلسطين والعراق.

وهكذا، لم يكن رد الفرنسيين أفضل من رد البريطانيين على مطالب الملك، رغم أنهم أخذوا منه كل ما طلبوه. لكن مشكلة الملك لم تكن فقط بينه وبين الحلفاء الذين فرضوا شروطهم بل أيضاً بينه وبين بعض الزعماء السوريين الذين رفضوا اتفاقه مع فرنسا، ورفضوا

الانتداب وطالبوا بالقتال حتى الاستقلال التام. وفي حين كان رئيس الحكومة السورية علي رضا الركابي يدعم هو وحكومته مساعي الملك فيصل وأسلوبه في إدارة الأزمة، فإن المعارضة رفضت التعاون مع الركابي فاضطر لتقديم استقالة حكومته. وعبثاً حاول الملك فيصل أن يثنيه عن عزمه فاضطر بدوره للخضوع إلى مطالب المعارضة التي يقودها سعدالله الجابري، فكلف هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري، بتشكيل حكومة جديدة، فشكلها من ثمانية وزراء إضافة إليه، وفي الثامن من أيار/مايو ١٩٢٠ تقدمت حكومة الأتاسي من المجلس النيابي (المؤتمر) بطلب الثقة وقدمت بيانها الذي تلاه وزير الخارجية الجديد عبد الرحمن الشهبندر، وتضمن النقاط الآتية:

١ ـ المطالبة بالاستقلال التام المتضمن حق التمثيل الخارجي.

٢ ـ والعمل على وحدة سوريا بحدودها الطبيعية.

٣ ـ ورفض المطلب الصهيوني بجعل جنوب سوريا (أي ـ فلسطين) وطناً قومياً لليهود.

٤ ـ ورفض كل تدخل أجنبي في شؤوننا.

وأثناء المداولة، وربما بعد تلاوة البيان الحكومي، أرسل الملك فيصل نسخة من اتفاقه مع كليمنصو إلى وزير خارجيته الشهبندر، وطلب منه أن يقرأه جيداً ثمّ يعرضه على الوزراء. فقرأ الشهبندر الاتفاق، وعاد إلى مجلس الوزراء ليخبر زملاءه بأنه مقتنع بما فيه. فهو يصلح أن يكون بداية عمل لاستقلال حقيقي دون قتال. وعرض وزير الخارجية الاتفاق الفرنسي ـ الفيصلي على الحكومة، فوافق الوزراء جميعاً عليه إلا المقدم الركن وزير الحربية يوسف العظمة.

وعلى أثر هذا الخلاف السوري ـ السوري، والسوري ـ الفرنسي ـ البريطاني أصبح من المؤكد أن أحد الأطراف الثلاثة يجب أن يحسم الموقف إلى جانبه.

ـ فإما أن ينجح يوسف العظمة فيحقق الاستقلال ويطرد المستعمرين بالقوة العسكرية التي نادى بها.

- أو أن يرضى الحلفاء باستقلال المملكة السورية، ويقيمون معها علاقات جيدة استناداً إلى وعودهم للملك فيصل. ووعود فيصل للندن وباريس.

- أو أن يرفض الحلفاء هذا وذاك، ويقرروا الاستيلاء على سوريا بالقوة.

إذن، فالحرب واقعة لا محالة. وكان يوسف العظمة يعرف جيداً أن إمكاناته العسكرية وعديده والوقت والظروف الدولية لم تكن لصالحه، فذهب إلى الملك فيصل وأبلغه تفاصيل وضع سوريا العسكري، وقال له: «إن تهديداتنا الحلفاء بالتصدي لهم لم تكن إلا من قبيل التهويل لعلهم يحجمون عن مقاتلتنا حفاظاً على دماء جندوهم». وسأله الملك إذا كان في مقدوره الآن أن يتراجع: «عن الحال التي وصلنا إليها... وأنا أحاول أن اتصل بالحلفاء لتطويق الأزمة» فرفض يوسف العظمة (وزير الدفاع) رفضاً قاطعاً أي محاولة للتراجع، وحيّا الملك وقال له إن القتال هو الطريق الوحيد الذي سوف يبعدنا عن التلكؤ في ساحة الشرف والاستقلال. وطلب من الملك فقط أن يهتم بابنته الوحيدة إذا ما كتب الله له الشهادة.

في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٢٠ كان يوسف العظمة قد وضع خطة دفاعية وهجومية لمنع الفرنسيين من التقدم إلى دمشق.

وصباح ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ اشتبك الجيشان السوري والفرنسي في وادي ميسلون على بعد ٢٥ كليومتراً من دمشق. وقبل أن يحل الظهر، كان الفرنسيون قد هزموا الجيش الفيصلي. واستشهد يوسف العظمة في قلب المعركة التي كان يعرف تماماً أنه لن يربحها.

اندفعت القوات الفرنسية من ميسلون إلى دمشق وسائر المناطق السورية الرافضة انتدابهم، وسيطرت عسكرياً وسياسياً على البلاد.

وفي ٣ آب/أغسطس، أصدر الجنرال غورو قائد القوات الفرنسية والمفوض الفرنسي، قراراً بضم الأقضية الأربعة (في البقاع اللبناني اليوم) إلى جبل لبنان وهي: حاصبيا، وراشيا، والبقاع، وبعلبك. وقد رأينا قبل قليل، في هذا الكتاب، أن فؤاد باشا هو الذي فصل بيروت وصيدا وطرابلس والأقضية الأربعة عن لبنان في أعقاب أحداث ١٨٦٠.

وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٢٠ أصدر قراراً آخر بإنشاء «دولة دمشق».

وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠ أنشأ دولة العلويين وفي اليوم نفسه (٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠) حلّ ولاية بيروت العثمانية ومتصرفية جبل لبنان. وأنشأ دولة لبنان الكبير مكانها بعد أن ضم إليهما الأقضية البقاعية الأربعة.

وفي الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ أنشأ دولة حلب.

وفي ٤ آذار/مارس ١٩٢١ أنشأ دولة الدروز.

وهكذا أصبحت بلاد الشام سبع دول: أربع منها في ما يعرف اليوم بسوريا وهي: دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين ودولة الدروز. وواحدة هي: لبنان الكبير.

وأنشأ الإنكليز الدولتين: السادسة والسابعة.

واحدة في فلسطين، ستصبح لاحقاً إسرائيل، ثم فلسطين وإسرائيل.

وواحدة في شرق الأردن هي إمارة شرق الأردن التي أصبحت المملكة الأردنية.

قبل سقوط دمشق في يد الفرنسيين أرسل الملك حسين بن علي نداءات متعددة إلى حلفائه الإنكليز كي يرفعوا عن سوريا حربهم ويدعموا مملكة ابنه فيصل لكن دون جدوى. وفي إحدى رسائله إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني (في ١٨ تموز/يوليو ١٩٢٠ - قبل ميسلون بأسبوع). قال الحسين بن علي: «إذا لم تساعدني فسوف يعاملني العرب على أنني خائن وكذاب. وإذا حصل هذا فإنه سيكون بمثابة إهانة لسلالتي إلى الأبد».

وبعد سقوط دمشق أرسل رسالة أخرى إلى لويد جورج يقول له فيها: «إذا لم تجد بريطانيا مخرجاً لفيصل يحفظ له شرفه وكرامته فليس هناك سوى الاستقالة».

في ٢٦ تموز/يوليو التقى قائد القوات الفرنسية المنتصرة الجنرال غوييه بأعضاء حكومة فيصل الأخيرة التي كانت برئاسة علاء الدين الدروبي وأبلغهم أن حكومته قررت أن يغادر الملك فيصل وحاشيته سوريا خلال يومين...».

في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٢٠ كان الملك فيصل وأفراد عائلته وحاشيته يغادرون دمشق بالقطار إلى حيفا ومنها لاحقاً إلى مصر فسويسرا، حيث أقام على ضفاف بحيرة كومو بين

إيطاليا وسويسرا ثم أصبح منذ ١٩٢١ ملكاً على المملكة العراقية التي أنشئت على يد الإنكليز في ذلك العام، إيفاء منهم لوعدهم والده الحسين بأن يصونوا كرامته ومستقبله.

وأما أخوه عبد الله بن الحسين فقد طلب منه والده الملك حسين (شريف مكة) أن يتحمل المسؤولية من بعد أخيه المخلوع فيصل فأرسله نائباً عنه إلى مدينة معان (في الأردن)، وهناك شكل أول حكومة في شرق الأردن (١٩٢١)، وذهب إلى لندن سنة ١٩٢٣ للتفاوض مع الإنكليز حول استقلال الأردن فحصل عليه في العام ١٩٤٦، وبويع به ملكاً في ٢٢ أيار/مايو من العام نفسه. وفي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١ اغتيل وهو يدخل المسجد الأقصى في القدس. وذلك بعد أربعة أيام فقط على اغتيال صديقه رياض الصلح رئيس حكومة لبنان المستقل الأول الذي اغتيل على طريق مطار عمان في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥١ وهو في طريق عودته إلى بيروت من زيارة خاصة لصديقه الملك عبدالله، كما ذكرنا في حينه.

ومن اللافت لانتباه المؤرخين والباحثين والناس، أن دمشق التي كانت رائدة الوحدة السورية في مطلع القرن العشرين حتى منتصفه، انقلبت على هذه الوحدة بعد خروج الانتداب الفرنسي (١٩٤٧). فعندما حاول الملك عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الناشئة، أن يستعين بالقريب والبعيد لإقامة وحدة الهلال الخصيب، وزار أنقره للاستعانة بالأتراك، وعقد معاهدة صداقة جديدة مع الملك عبد العزيز آل سعود علّه يساعده في تحقيق هذه الوحدة... تصدّى له الزعماء السوريون ورفضوا مطالبه، خصوصاً عندما هدد باللجوء إلى السلاح لتحقيق هذه الوحدة. و لم ينقذ الموقف بين الأردن وسوريا وربما العراق الذي أصبح شقيق الملك عبد الله ملكاً عليه، سوى ظروف أشد قساوة من الانتداب نفسه.

وهذه الظروف هي:

- أولاً: حاول العرب إنشاء الجامعة العربية كبديل عن الوحدة، لكن ميثاق هذه الجامعة (١٩٤٥) كان ضعيفاً لم يحسم مسألة العلاقات بين أعضائه بما يؤدّي إلى الوحدة أو الاتحاد.

فقد نصت المادة (٧) على أن:

«ما يقرره المجلس (مجلس الجامعة) بالإجماع يكون ملزماً للجميع وما يقرره المجلس

بالأكثرية يكون ملزماً فقط للذين وقعوا على القرار». وهذا معناه أن الإجماع أصبح أمراً مستحيلاً، والفرقة هي الأمر الوحيد الممكن.

وجاء في المادة (٨) من الميثاق:

«تحترم كل دولة نظام الحكم القائم في الدولة الأخرى، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير النظام في الدولة الأخرى».

أما لبنان، فكان له وضع خاص في ميثاق الجامعة العربية، وفي البيان الختامي لـ: بروتوكول الإسكندرية (٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٤) الذي تشكلت بموجبه جامعة الدول العربية صدرت خمسة قرارات تنظم قيام الجامعة ومهامها. وجاء في القرار الرابع المخصص للبنان ما يلي:

«تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية، مجتمعة، احترامها استقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة...».

وهذا دليل عربي آخر، أيدته سوريا في حينه، على استقلال لبنان بحدوده التي أعيدت إليه مع الانتداب الفرنسي. وبالتالي: فإنه لم يعد لسوريا مبرر قانوني أو شرعي للمطالبة بضم لبنان أو حرمانه من الأقضية الأربعة.

ثانياً: ما أن قامت الجامعة العربية في ١٩٤٥ حتى بدأ العمل اليهودي الجدي على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، فقامت مرتين:

- مرة بموجب قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والمعروف بالقرار رقم ١٨١، وسمي التقسيم لأنه أقرّ قيام دولتين في فلسطين: دولة عربية ودولة يهودية، وأن تكون القدس وضواحيها منطقة دولية.

- ومرة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٩) بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩ الذي ينص على قبول دولة إسرائيل عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ثالثاً: سلسلة من الانقلابات العسكرية في سوريا بدءاً من انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩ حتى انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ عندما أصبح الرئيس حافظ الأسد زعيم سوريا المطلق. وقد جئنا على ذكر هذه الانقلابات في مطلع هذا الكتاب.

رابعاً : فشلت القوى الوطنية والأحزاب السورية في منع فرنسا من سلخ لواء اسكندرون عن الأراضي السورية، وإلحاقه بتركيا عام ١٩٣٩. فأصبحت دمشق عاصمة حزينة ومنكوبة بحيث أن زعماءها لم يتمكنوا من لملمة جراحها، فأصيبوا بشيء من العصبية الوطنية قابلتها عصبية وطنية في العواصم الأخرى. فها هو سعد الله الجابري رئيس حكومة سوريا يعلن في الاجتماع التمهيدي لإنشاء الجامعة العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٤٤. «إن لبنان لم يكن له وجود مستقل بشكله الحالي قبل سقوط السلطنة العثمانية، بل كان هناك جبل لبنان الذي ينحصر بين فرن الشباك ومعلقة زحلة، وما بين شمال البترون وشمال صيدا، إن السوريين يريدون الوحدة، وهم لا يجهلون أن هناك مصاعب كثيرة ومشاكل عديدة تعترض سبيلها. من ذلك مشكلة الصهيونية في فلسطين والنزعة المسيحية في لبنان...». (انتهى الاقتباس من خطاب الجابري).

كان خطاب سعدالله الجابري هذا، يعبّر تعبيراً حقيقياً صادقاً عن مشاعر معظم السوريين في ذلك الوقت العصيب. وعلى رغم أن رياض الصلح (صهر سعد الله الجابري) استطاع إقناعه بالعدول عن حماسه ضد لبنان، واستطاع لاحقاً هو والرئيس اللبناني بشارة الخوري إقامة علاقة مميزة مع سوريا، إلا أن العلاقة الحسنة لم تستمر طويلاً، فقد تراكمت الديون على سوريا. وفشلت الحكومات الكثيرة التي فرضتها سلسلة الانقلابات العسكرية، في سد العجز الكبير في الميزانية، ثم ما لبثت سوريا أن وقعت ضحية تغيير مفاجئ لقيمة الفرنك الفرنسي الذي يدعم الليرة اللبنانية ـ السورية، فاقترحت على لبنان وحدة اقتصادية ومالية وجمركية فرفض لبنان الاقتراح، لأنه كان سيصبح شريكاً إجبارياً في العجز المالي، وشريكاً في وحدة لم يكن يريدها، غضبت دمشق منه فأغلقت الحدود وفرضت القطيعة. ومنذ ذلك التاريخ وهو ١٥ آذار/مارس ١٩٤٨ نهجت سوريا نظاماً

اقتصادياً يقضي بالعمل على الاكتفاء الذاتي وتطوير الصناعة المحلية والانتاج الزراعي، بينما اعتمد لبنان نظام اقتصاد السوق والحرية في البيع والشراء والتعامل التجاري والمصرفي، تماماً على غرار اعتماده على سائر الحريات في العمل والقول والعلم والفكر، إلى آخره.

وكانت حرية لبنان السبب الأكبر في قفزاته الهائلة نحو التقدم في جميع ميادين الحياة. وهو التقدم الذي وضعه في طليعة الدول المتقدمة، والشعوب الرائدة.

نعود إلى لبنان الآن بعد أن عرضنا لتاريخ وظروف استقلاله، وسلخ أجزاء من أراضيه، ثم إعادتها إليه في أول أيام الانتداب. وكيف أنه لم يقصّر في المشاركة في الوحدة السورية التي لم يكتب لها النجاح فسقطت مع سقوط يوسف العظمة في معركة ميسلون (١٩٢٠) رغم ثورة ١٩٢٥ التي قادها سلطان باشا الأطرش، وعمّت سوريا ولبنان، لكن لم يكتب لها النجاح لسوء الحظ.

وقد توضحت لنا الآن صورة العلاقة اللبنانية ـ السورية منذ فؤاد باشا، ثم منذ الانتداب، فالاستقلال. والحروب اللبنانية ـ الفلسطينية الصغيرة ١٩٦٧ و١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧٣. وأخيراً توضحت لنا ظروف سوريا بعد حرب تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣ واضطرارها للقتال على كل الجبهات، وبكل ما تملك من قوة وتأثير كي لا يسقط استقلالها هي الأخرى. ولعلّ من الحكمة عدم اتهام دمشق بأنها كانت وراء حرب ١٩٧٥ التي سنعرض لها بعد قليل، أو أنها استغلتها لمصلحتها، لكن من الواضح الآن، بعد هذا العرض التاريخي للأحداث، انه لم يكن أمام سوريا سوى أن تعبر إلى برّ السلامة على النار المحرقة. وفي وقت من أوقات الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية قررت سوريا أن تتدخل بالقوة لتغيير مسار المعارك تغييراً جذرياً، ذلك أنه إذا انتصر الفلسطينيون على لبنان فقد يؤدّي ذلك إلى نتيجة من اثنتين:

ـ إما الدخول في مفاوضات سلمية مع إسرائيل على غرار ما حصل مع مصر.

ـ أو الدخول في معركة مع إسرائيل، وعندئذ لن يكون لسوريا أن تفكر في الدخول أو

عدم الدخول، بل ستضطر للمشاركة إلى جانب الفلسطينيين فتقع الخسارة التي لم تكن سوريا تطيقها.

ولو انتصر اللبنانيون على الفلسطينيين كانت سوريا ستظن ـ وظنها في محله ـ أن لبنان سيضطر تحت ضغط مصر والأردن وبعض عرب الخليج وإسرائيل وأميركا، للدخول في مفاوضات سلمية مع إسرائيل. وقد أثبتت الأيام أن ظن سوريا كان في محله. فقررت أن تجعل من نفسها بيضة القبّان في الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية. وهذا ما يفسر دخول السوريين لدعم الميليشيات المسيحية ودخولهم لدعم الميليشيات الفلسطينية المدعومة أيضاً بأطراف متعددة من الأحزاب والهيئات اللبنانية، في محاولة منها لجعل الحرب كرًّا وفرًّا دون أن ينتصر فيها أحد. لكن الأمور لم تسر دائماً على هذا النحو.

وفي عودة سريعة (رغم تكرارها) لاستذكار المشهد الإقليمي والعربي والدولي بعد نهاية حرب تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣، سوف تبدو لنا ساحة الشرق الأوسط على النحو الآتي:

ـ خرجت مصر من المعركة العسكرية.

ـ وبقيت سوريا وحدها عملياً. وهي عاجزة عن استئناف القتال لأسباب متعددة في طليعتها أنها خسرت حرب ١٩٧٣ بتفوق إسرائيلي كبير لا يمكن تجاوزه، ولأنها ستأخذ سنوات طويلة كي تعيد بناء وتسليح قواتها.

ـ أصبحت مصادر سوريا العسكرية ضئيلة لأن السوفيات (مصدرها الأكبر) لم يعد بإمكانهم جعل هذا البلد وحده محطة لترسانتهم الحربية، أولاً: حفظاً لتوازن الحرب الباردة مع الولايات المتحدة. وثانياً: خوف موسكو من وقوع هذا السلاح أو المتطور منه في قبضة الإسرائيليين المتفوقين أساساً على سوريا. وثالثاً: لأن سوريا ستعجز عجزاً كاملاً عن تسديد أثمان هذا السلاح إذا تدفق عليها بالكميات التي كانت تشتريها مصر وسوريا معاً.

وهكذا، فإن:

ـ إسرائيل كانت تريد أن تمحو صورة لبنان الديمقراطي المتطور القادر على العيش

بأمان ومحبة في عائلة مؤلفة من ثلاثة أديان وسبع عشرة طائفة، على الأقل. وهو بهذه الصفات يشكل نموذجاً معاكساً لنموذجها الديني الطائفي التوسعي. وتريد من جهة أخرى، أن تستغل ما وصل إليه اللبنانيون في السنوات الأخيرة، من ضعف وتشتت، فتجعل من بلادهم مقبرة للمنظمات الفلسطينية، ووطناً بديلاً للفلسطينيين غير المسلحين.

ـ وسوريا كانت تريد أن تتصدى لمشروع الرئيس المصري أنور السادات، وانفراده بالحل الثنائي من وراء ظهرها. وتريد أن تكون الحليف الوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإذا كان لبنان سيؤذي المنظمة والمنظمات فإن سوريا ستضرب بصداقتها للرئيس فرنجية عرض الحائط، كي تدعم المنظمة وتساعدها على إيذاء إسرائيل وربما تأخير أو إلغاء اتفاقية سيناء الثانية التي قادت إلى كامب دايفيد.

ـ ومصر كانت تريد أن تمضي في مشروعها إلى الأمام. فإذا وقفت سوريا في طريقها فليس هناك ما يمنعها من إشغال السوريين في المستنقع اللبناني، بل من اتهام سوريا علناً بالتدخل في شؤون لبنان، ولطالما ردد الرئيس أنور السادات مقولته الشهيرة: «إرفعوا أيديكم عن لبنان»، وكان يقصد سوريا. ثم ردد خلفه الرئيس حسني مبارك المقولة ذاتها وزاد عليها تسمية سوريا بالاسم واتهامها بأنها تثير المشاكل وتتدخل في الشأن اللبناني.

ـ والأردن، الذي جرّب وعرف ما يمكن أن تأتي به المنظمات الفلسطينية، لم يكن يمانع في إشغال اللبنانيين بالفلسطينيين والسوريين، وهؤلاء وأولئك باللبنانيين، والعمل بصمت وروية للحاق بالحل الثنائي الذي بدأت واشنطن بصناعته منذ حرب ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل.

ـ العرب جميعاً، أوصوا سوريا بالتمهل وعدم الإسراع في العمل السياسي والعسكري.

إذاً: كانت سوريا في الساحة وحدها ابتداء من شتاء ١٩٧٣. ولكي لا يقوم السوريون بردات فعل عنيفة ضد الأشقاء العرب، انعقد مؤتمر قمة عربية في الجزائر من ٢٦ إلى

١٩٧٣/١١/٢٨ ركّز على إبقاء حظر النفط العربي ساري المفعول، ودعا إلى الحوار مع واشنطن وتعميق العلاقة مع أوروبا. لكن هذه المقررات لم تكن بالأمر الذي يهوّن وقع الكارثة على سوريا، فلجأت، مرغمة، إلى عقد اتفاق فك الاشتباك في الجولان كما ذكرنا قبل قليل (في ١٩٧٤/٥/٣١) في محاولة منها لالتقاط الأنفاس عسكرياً وشعبياً.

حرب الحروب (١٩٧٥) ودخول سوريا عليها

صباح الأحد ١٣ نيسان/إبريل ١٩٧٥ تعرض رئيس حزب الكتاب اللبنانية الشيخ بيار الجميل للاغتيال، فقتل مرافقه، ونجا هو، وعلى الفور بدأ ما أصبح يسمى بـ: حادثة عين الرمانة، وملخصها أن أوتوبيس ركاب كان يحمل عدة عشرات من الفلسطينيين مرّ في المنطقة الكتائبية ذاتها فتعرض لإطلاق نار من كتائبيين مسلّحين فقتل بضعة عشر شخصاً. ورد الفلسطينيون بعد قليل فقتلوا عدة لبنانيين كتائبيين. وبدأت الحرب التي دمرت كل شيء.

ونسارع إلى القول، إن من الخطأ الفادح الظن أن حرب لبنان بدأت في نيسان/إبريل ١٩٧٥، أو أنها قامت بين اللبنانيين والفلسطينيين، أو انها قامت بين الظالمين والمظلومين، أو بين الغابنين والمغبونين. فاستناداً إلى كل ما ذكرناه سابقاً، يصبح من السذاجة القول إن الحرب هي حرب لبنانية ـ فلسطينية، أو مسيحية ـ إسلامية، ولكنها حرب شبه إقليمية اختارت لبنان الضعيف الذي يعاني من أمراض وطنية وقومية مسرحاً لها.

كان الفلسطينيون مسرورين بما يحدث في لبنان بينهم وبين بعض الأحزاب اليمينية المسيحية اللبنانية. فهم أولاً، أقوى عسكرياً من هذه الأحزاب، وبالتالي: فإن انتصارهم عليها سوف يهدونه للمسلمين اللبنانيين الذين سوف يجدون أنفسهم في حلف إجباري مع المنظمات الفلسطينية وسوريا وبعض العرب، وهذا سوف يقرّب إلى المتشددين منهم، ساعة الخلاص من الحكم الماروني في لبنان، إضافة إلى أن منظمة التحرير ستصبح قادرة على التأثير في السياسة الإقليمية إذا هي تمكنت من أن تكون القوة الأكبر المؤثرة في لبنان.

ـ والأميركيون لم يكن باستطاعتهم أن يكونوا لبنانيين أكثر من اللبنانيين أنفسهم. فما دام أن أحزاباً كبرى لبنانية، ونصف الطاقم السياسي، ونصف الجيش، ونصف الشعب قد وضعوا أنفسهم في تصرف الفلسطينيين، فما الذي يجبر واشنطن على معاداة هؤلاء جميعاً أو طردهم من الساحة السياسية اللبنانية، خصوصاً وأن المصلحة الأميركية كانت متطابقة تماماً مع مصالح كل من إسرائيل والأردن ومصر وبقية حلفاء الحل التفاوضي الثنائي.

ونحن، إذا حاولنا أن نتهم سوريا بأنها كانت وحدها، وراء أحداث لبنان الكارثية القاتلة، نكون قد أسأنا الاستنتاج، وأسانا إلى الحقيقة.

فقد يكون أن سوريا تدخلت في لبنان لخشيتها من تدخل غربي مسيحي لمصلحة المسيحيين فيه.

وقد يكون أنها تدخلت لإنقاذ المسيحيين لأنهم أقلية، وهي أدرى الدول والأنظمة بما تعنيه كلمة أقلية في العالم العربي الذي لا ترحم أكثريته أقليته.

وقد يكون أنها أرادت أن تضعف الفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين حتى يقوى المسيحيون فتضربهم حتى يقوى أخصامهم، وهكذا حتى تتلاشى قوتهم جميعاً، فيصبح لبنان تحت مظلتها ويخضع لسياستها، وربما يصبح ممكناً الاتحاد معه، أي إعادته إلى الوطن الأم.

لكن المؤكد أن سوريا لم تكن وحدها في الساحة اللبنانية. و لم تكن البادئة بما حدث. رغم أن الظروف الدولية جعلتها فيما بعد أكبر الرابحين، إذا كان بإمكاننا أن نسمي ما انتهى إليه لبنان عملاً مربحاً. والحقيقة أن سوريا وقعت للمرة الثانية ضحية خداع من أقرب المقربين إليها. فمثلما اندفعت مصر إلى الحل الثنائي الذي لم يكن منه بدّ، كذلك اندفع الفلسطينيون ومن وراء ظهر سوريا، إلى التفاوض سرًّا مع الإسرائيليين.

وإذا كان لمصر ما يرفع عنها مسؤولية التفاوض الثنائي فليس هناك ما يخفف من مسؤولية الفلسطينيين في ما فعلوه لاحقاً، فقد كانت مصر منذ ١٩٤٨ أكبر المساهمين، وأكبر الخاسرين على مدى الحروب الخمس التي خاضتها لمصلحة فلسطين والعرب والعروبة، و لم تجد من العرب سوى القليل من الشكر والعرفان.

ويمكن الجزم، بأنه لولا المساعدات الأميركية، ودخول مصر عصر السلام الثنائي مع إسرائيل، لكان المصريون اليوم في عداد الشعوب المعدمة تقريباً ذلك أن مصر وضعت كل ما تملك من مال ورجال في خدمة القضية، فلما لم تعد قادرة على الانفراد بالحرب، دخلت تجربة الانفراد بالسلام وخرجت رابحة، وبدأت تستعيد عافيتها شيئاً فشيئاً.

أما الفلسطينيون فلم يكن ثمة ما يدفعهم إلى أحضان إسرائيل، وبالسرّ، ومن خلف ظهر العرب جميعاً، خصوصاً سوريا ولبنان. لبنان الذي يحاربونه بحجة أنه يتعامل مع إسرائيل. وسوريا التي يتكلون عيها في كل شيء، كل شيء على الإطلاق.

وإذا عرفنا أن الفلسطينيين بدأوا بإجراء الاتصالات السرية مع الإسرائيليين منذ آذار/مارس ١٩٧٧ كما ورد في «كتاب طريق أوسلو» بقلم محمود عباس (أبو مازن) رئيس الحكومة الفلسطينية سابقاً (الرئيس الحالي للدولة الفلسطينية)، وأحد كبار مفاوضي أوسلو، والمكلّف التوقيع رسمياً عليه باسم منظمة التحرير الفلسطينية، يمكننا أن ندرك إلى أي مستوى وصلت العلاقات الفلسطينية ـ السورية.

وفي أوقات متفاوتة تسارعت وتيرة هذه المفاوضات السرية، التي كلف بها عدد من كبار المفاوضين الفلسطينيين بأمر من أبو مازن وموافقة المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس فتح والمنظمة ياسر عرفات (في الاجتماع الوطني الثالث عشر بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٢). وسرعان ما انكشف أمر هذه المفاوضات لبعض المنظمات المعارضة، فاغتالت عدداً كبيراً من أبطالها نذكر منهم:

ـ رؤوف القبيسي مدير مكتب المنظمة في باريس،

ـ ونعيم خضر ممثل المنظمة في بلجيكا،

ـ وماجد أبو شرار مدير مكتب المنظمة في روما،

ـ وابراهيم عبد العزيز ممثل المنظمة في قبرص،

ـ وعز الدين قلق ممثل المنظمة في باريس،

ـ وسعيد حمامي ممثل المنظمة في لندن،

ـ وعلي ياسين ممثل المنظمة في الكويت.

ولعل أكثر المفاوضين الفلسطينيين شهرة، وإطلاعاً على سير الاتصالات السرية: سعيد كمال، الذي شغل أخيراً منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية. وكان كبير المنسقين والمفاوضين والمقرب من ياسر عرفات والقاهرة. وكان سعيد كمال كثيف الاتصالات والمعلومات إلى درجة أن الكاتب محمد حسنين هيكل اقتبس منه معظم معلوماته الواردة في الجزء الثالث من كتابه «سلام الأوهام».

واستناداً إلى كتاب «سلام الأوهام» هذا فإن الرئيس حافظ الأسد علم بما كان يجري بين منظمة التحرير (فتح خصوصاً) وإسرائيل فكشف حذره لـ: أبو أياد وأبو جهاد في اجتماع معه عام ١٩٧٧، لكن الأمر بقي مكتوماً إلى أن اتضح لدمشق «أن الاخوان في فتح والمنظمة بدأوا يسيرون على خطى السادات»، فانقلب الوضع العسكري عليهم في لبنان وبقوا تحت حصار حركة أمل ـ حليفة سوريا وإيران ـ منذ ١٩٧٧ حتى غزو لبنان وخروجهم نهائياً منه عام ١٩٨٢، على يد القوات الإسرائيلية تحت سمع وبصر السوريين.

وأما اللبنانيون جميعاً ـ مسلمين ومسيحيين ـ فقد أدركوا أخيراً أنهم خاضوا حرباً دمرت بلادهم واقتصادهم، وهجرّت أكثر من مليون نسمة منهم، من أجل المنظمات الفلسطينية التي كانت تستنفرهم تحت شعار مجابهة إسرائيل وعملائها، أو من أجل عروبة لبنان، أو من أجل الإصلاح السياسي، فإذا بهم يكتشفون أن كل شيء كان خاطئاً وكل شيء كان كاذباً، وأن منظمة التحرير غارقة حتى أذنيها في التفاوض السرّي مع إسرائيل.

بدأت حرب ١٩٧٥ بين ميليشيات مسيحية يشارك فيها عدد قليل من المتطوعين المسلمين المؤمنين بلبنان الواحد الحر المستقل من جهة، وجميع الفصائل الفلسطينية من الجهة الثانية، يدعمها لبنانيون وعرب وحدويون، أو مؤمنون بعروبة لبنان، وبجعله ممراً لتحرير فلسطين.

وقد يفاجأ قارئ هذا الكتاب مفاجأة لم يتوقعها، وهي أننا لن نخوض في تفاصيل هذه

الحرب البشعة وأسبابها المباشرة وما حصل أثناءها من صراعات على السلاح، وعلى السلطة وعلى المال المسروق. ذلك أن كل ما حصل في حرب لبنان منذ ١٩٦٨ حتى ١٩٨٩ كان غطاءً واهياً لمؤامرة لم يتمكن اللبنانيون من رؤيتها، أو حتى من الاقتناع بوجودها. ففي وقت من الأوقات بدت حرب لبنان معركة بين أصحاب البلاد اللبنانيين، والأغراب الذين يريدون تقسيم لبنان، وسرعان ما أصبح هذا الظن خائباً لأن الحرب اندلعت أيضاً بين اللبنانيين واللبنانيين، ثم بين الفلسطينيين وحلفائهم، ثم بين السورين والمسيحيين، ثم بين السوريين والفلسطينيين وحلفائهم من المسلمين، ثم بين المسلمين والمسيحيين، ثم بين المسيحيين والمسيحيين، ثم بين المسلمين والمسلمين. حتى أغلقت دائرة العنف على نفسها، فسقط لبنان كله في الدم والدموع والتهجير الإجباري.

وكانت نتيجة السنوات العشرين من الحرب أنها قضت على أكثر من

ـ مائة وخمسين ألف قتيل لبناني، ومثلهم من غير اللبنانيين.

ـ وحوالي سبعين ألف معاق ومشوّه، ومثلهم من غير اللبنانيين.

ـ ومليون مهجر لبناني بينهم عشرة بالمئة من خيرة الأدمغة اللبنانية في الطب والهندسة والاقتصاد، والقانون، والتجارة وغيرها.

ـ وتدمير بلد كامل كان حتى سنة ١٩٧٥ واحداً من أجمل بقاع الأرض. ومستوى الفرد فيه من أعلى المستويات على سطح الأرض، ومن أعرق دول العالم بالحرية والديمقراطية والمبادرات الشخصية.

ولذلك، يجب أن نستبعد فكرة أن الحرب اللبنانية قامت فقط من أجل الإصلاح السياسي، أو من أجل تعريب لبنان الذي غرّبه بعض أبنائه. والدليل أن وقف القتال، والمصالحة الأهلية، وعودة المؤسسات منذ ١٩٨٩ لم تفعل شيئاً سوى أنها عمقت السلبيات التي سقطت على لبنان من دون أن تعيد لأي من اللبنانيين شيئاً مما فقدوه، سواء على مستوى المجتمع المدني الحر الديمقراطي الذي كان، أو على المستوى الاقتصادي، أو حتى على المستوى العروبي.

وسوف يكون مضيعة للوقت، وهدراً لأعصاب القارئ، إذا نحن ركزنا في هذا الكتاب على تفاصيل الجريمة الجهنمية التي وقعت في لبنان. بل لعله من العيب أن نعالج هذه الحرب على أساس أنها نتيجة خلل طائفي، أو خلاف على الديمقراطية وحقوق المغبونين وظلم الغابنين، رغم إيماننا المطلق بأن الحرب لم تكن لتسقط على رؤوسنا لو أننا كنا دولة قانون وحقوق وواجبات.

لقد كانت حرباً مجنونة، قادها جهابذة دوليون في علم تفكيك الأمم الحيّة، واستخدموا فيها شعب لبنان كله، دون استثناء واستعملوه استعمالاً شائناً وحقيراً، ولكن اللبنانيين وافقوا واقتنعوا وعملوا بما كتب لهم.

- فالذين حملوا السلاح كانوا في معظمهم أغبياء أو أبرياء إلى درجة الغباء.

- والذين هاجروا من خيرة الخيرة من الرجال، كانوا في معظمهم من المسالمين الذين تركوا الأرض لمصلحة البقاء على قيد الحياة عندما فشلت وسائلهم السلمية في إبعاد العنف وأصحابه عنهم وعن عائلاتهم.

- والذين لعبوا الحرب على أساس أنها معركة إصلاح سياسي، كانوا في معظمهم مجانين من عَبدة السلطان والمال.

ومن المؤسف حقاً أنّ ما ذكرناه جميعاً هو من بين صفات الإنسان اللبناني الفينيقي الأصل، الذي يعشق السلطان، ويحب المال، ويشتري السياسة بالشرف ويبيع الأرض إذا وجد المال، ويحمل السلاح إذا ظن أنّ السلاح سيأتي له بالمال والسلطان والعيش الرغد.

على أننا يجب ألا نستثني الإصلاح الاجتماعي من أسباب هذه الحرب المباشرة. فالذين ذهبوا إلى الحرب، وحملوا السلاح كانوا أربع فئات.

- فئة ضالة ومضللة ورخيصة فعلت كل شيء في سبيل المال، وكان لها الفضل الأكبر في تدمير البلاد.

- وفئة كانت تؤمن بأن لبنان الحر السيد المستقل يستحق أن يعيش ويجب أن نطرد منه جميع الأغراب والطامعين برزقه وحريته وديمقراطيته.

- وفئة كانت تؤمن بأن لبنان قد جنح بعيداً عن عروبته وأشقائه وقضاياهم القومية. ولا بدّ من إعادته إلى رشده ودوره حتى إذا اقتضى الأمر التفريط ببعض أبنائه وبعض ازدهاره.

- وأما الفئة الرابعة فقد كانت تنظر إلى لبنان وقد أصبح مزرعة لعدد من السياسيين الأفاقين الأميين الذين يلبسون لباس الدين على قفاه. فمنهم المسيحيون الذين يريدون أن يكون وطناً «للعرق» الماروني فقط. ومنهم المسلمون الذين كانوا يريدون طرد المسيحيين من لبنان وإقامة الدولة الإسلامية. ومنهم الكذابون الذين كانوا يلبسون ثياب الرهبان أمام المسيحيين وعمامة الشيوخ أمام المسلمين، وليس في ذهنهم سوى الوصول إلى الحكم على أعناق هؤلاء وأولئك.

ومن هذه الفئة بالذات خرج عدد من المصلحين والمثقفين وأنقياء القلوب والوطنية، ينادون بالمجتمع الصالح القائم على دعائمه الحقيقية: العدل، والحق، والقانون.

فقد كان من الظلم فعلاً، أن يشعر بعض رؤساء الجمهورية أن مارونيتهم هي الحق، وأن هذا الحق مكرس في الدستور بحيث يجعل رئيس البلاد حاكماً لا يحق لأحد أن يناقشه.

وكان من الظلم أيضاً أن يشعر رئيس الحكومة السني أو رئيس مجلس النواب الشيعي، أن دوره هو الاهتمام بالسنّة فقط أو بالشيعة فقط، وتحطيم حجم الديكتاتور الماروني.

وأما الظلم الأكبر، فكان واقعاً على الناس كالكابوس. فالموارنة كانوا أقل المستفيدين من ديكتاتورية الرئيس الماروني. والشيعة والسنة كانوا أكثر المغبونين بسبب تجاوزات رئيس المجلس والحكومة ومحاولاتهما القفز فوق الديكتاتور.

وكان من شأن هذا الظلم الجماعي الواقع على الناس أن قسم المجتمع اللبناني إلى فريقين:

- فريق المستفيدين، وهو يضم كبار رجال الدولة والإدارة من جميع الطوائف.

- وفريق المغبونين وهو يضم الشعب بأغلبيته الساحقة، وبكامل طوائفه.

ومن خلال هذا الظلم العمومي نشأ في لبنان ما يمكن تسميته: المواطنة الهجينة. وهي نوع من الوطنية النادرة في المجتمعات العالمية. تتميز بغرابتها وتناقضها مع أصول المواطنة الصالحة. وهي، بسبب الحرمان الاجتماعي والديكتاتورية التي فرضها الرؤساء اللبنانيون الثلاثة على الناس، أصبحت سلعة كسائر السلع تخضع للعرض والطلب، وبالتالي: للأسعار المرتفعة أو المنخفضة. وكان اللبناني العادي لا يجد لنفسه مهرباً من الخضوع لهذا النظام الجديد الذي لم يكن يعيش ويترعرع بمثل هذه البحبوحة إلا في لبنان. وعلى مر الأيام والسنوات، أصيب اللبنانيون بمرض اجتماعي نادر الوجود هو مرض يجمع بين الجنون والخنوع والسقوط في أدنى درجات الانحطاط السياسي.

- كان المال سلطان مئات الحكام ومعبودهم الأول. وهناك عشرات منهم خرجوا من الصفر فأصبحوا من أصحاب الملايين. إذن: لقد كان هؤلاء لصوصاً أو حكاماً يمكن شراؤهم وشراء ضمائرهم بالمال.

- وكان بعض اللبنانيين، يخرقون القوانين الأخلاقية والإدارية لجني المناصب والأموال.

- وكان بعض الشباب، يستدينون المال تحت شروط مجحفة كي يشتري واحدهم سيارة فخمة أو بدلة غالية كي يوحي بأنه غني قادر.

- وكان ملتزم شق الطريق أو تعبيدها يغش نفسه وعماله وحكومته.

وثمة آلاف الأمثلة على هذه التجاوزات والأمراض اللبنانية لا يمكن حصرها في هذا الكتاب، على أننا سوف نكتفي بأمثلة قليلة ولكن في غاية الخطورة والدلالة.

- المثال الأول: عقدت الحكومة اللبنانية صفقة صواريخ مع فرنسا في منتصف الستينات من القرن العشرين، لحماية الأجواء اللبنانية من الاعتداءات الإسرائيلية. وتمّ صرف عمولة من فرنسا للجهة الوسيطة اللبنانية وهي في أعلى سلّم المسؤولية، ثمّ سرعان

ما ألغيت الصفقة دون تبريرات معقولة، فحرم لبنان من الدفاع عن أجوائه. وكان معنى هذه القصة أن بعض كبار المسؤولين ارتشوا لشراء الصواريخ. وبعضهم الآخر قبض ثمن إلغاء الصفقة لمنع الضرر عن إسرائيل سواء عن نية سليمة أو غير سليمة. والأمر نفسه تكرر في منتصف الثمانينات في ما عرف بصفقة طائرات الـ: پوما.

- المثال الثاني: شهدت الحرب اللبنانية عشرات السفّاحين والمرتزقة من زعماء الميليشيات الذين كانوا لا شيء قبل الحرب، فأصبحوا أمراء يملكون العقارات، والسيارات والدولارات ويرافقهم عشرات المسلحين. ويحيطون أنفسهم ومقاطعاتهم بأغلى وأفتك أنواع الأسلحة. إذاً: لقد سرق هؤلاء مال الآخرين. وباعوا أنفسهم ووطنهم للذين موّلوهم بالمال والسلاح. وقد نشر رئيس الجمهورية السابق الياس الهراوي في مذكراته «عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة» معلومات وأرقاماً حول ما تم الاستيلاء عليه من ثكنات الجيش في مطلع العام ١٩٩٠، أثناء حرب العماد عون وسمير جعجع. وقدّرها كتاب الرئيس الهراوي بـ: ٣٤٥ مليون دولار هي أثمان عدد من طائرات الهليكوبتر والدبابات وغيرها من أسلحة الجيش اللبناني المسروقة.

- المثال الثالث: خرج من صفوف الجيش اللبناني عدد من الضباط، أثناء الحرب، وأسسوا لأنفسهم دويلات صغيرة لها ميزانية مسروقة من الدولة، وجيش مسروق من الجيش اللبناني، وأسلحة مسروقة من سلاح الجيش الشرعي، وأصدروا أوامر لجنودهم الصغار الساذجين المساكين، بقصف الأحياء السكنية في الجانب الآخر. فالضابط المسلم أمر بقصف الأحياء المسيحية، والضابط المسيحي أمر بقصف الأحياء غير المسيحية. تماماً كما فعل زعماء الميليشيات المدنيون الذين بلغت بهم الوحشية أن أمروا بإبادة عشرات المدنيين الآمنين لمجرد أنهم ينتمون إلى الطوائف الأخرى. وفي النتيجة، كان هؤلاء وأولئك يدمرون بلدهم ومدنهم وقراهم. وأحياناً كان الأخ يقتل أخاه والجار يقتل جاره، وفقد الجميع عقولهم وإرادتهم وأصبحوا كالقط الذي لحس المبرد فسال دمه دون أن يشعر فاستمرأه، فراح يلحس ويلحس إلى أن لعق دمه كله، فقتل نفسه بكل ما في هذا القتل من غباء ووحشية. لقد دمر اللبنانيون الذين دخلوا في نفق الحرب، بلدهم، ودمّروا ما بناه الآباء

والأجداد، وأخرجوا لبنان من النور، والبحبوحة إلى أسفل قاع في جهنم. وكان أمراء الحرب عملاء من الطراز النادر. فمنهم من باع بلده وشعبه بالمال. ومنهم من باعهما بالجاه والسلطة، ومنهم من باعهما وهو يظن أنه يشتريهما ليقيم بهما دولة الحرية والقانون والعدالة والعروبة.

لقد كان هؤلاء مجانين ومجرمين، ظنوا في وقت من الأوقات أنهم ينشدون الإصلاح، والخدمة، وبناء المواطن الصالح. وأكثر ما يثير الدهشة فيهم، ظنهم أنهم يفعلون للآخرين ما يفعله الأوروبيون للآخرين من خدمات ونوايا حسنة.

وثمة دلائل كثيرة على أن ما وقع للبنان وساهم بعض أبنائه فيه بكثير من الدناءة والخسة والعمالة، لم يكن بقصد الإصلاح، ولا بقصد محاسبة الحكام الظالمين، ولا بسبب الانتماء إلى العروبة، ولا لأن لبنان كان يريد أن يخلع ثوبه العربي. بل إن ما حصل في لبنان هو نقص فاضح في المواطنة، وتربية وطنية عاجزة عن خلق المواطن الصالح. بل إن ثمة مفهوماً خاطئاً ورخيصاً لما يسمى رشوة، وما يسمى خدمة. وبين اللبنانيين من يظن أن العالم كله يعاني من فساد بعض الموظفين بسبب حاجتهم إلى المال، لكن هؤلاء اللبنانيين لا يميزون بين الموظف الخائن والموظف القليل الذمة لأسباب قد تخفف من شناعة فعلته. ففي العالم الغربي المتقدم، يحدث أن يتمكن مواطن من رشوة موظف بالمال أو بالهدايا أو بوسائط أخرى، لكن الموظف الغربي لا يفعل سوى اختصار وقت المعاملة التي يطلبها المواطن، فالموظف الأوروبي مثلاً يقبل (أحياناً) دعوة أحد المهاجرين للغداء، أو يقبل منه مالاً أو هدية كي ينجز له معاملة، لكنه أبداً لا يبيع أسرار دولته، أو يرضى بأن نمنحه مالاً كي ينسف مبنى حكومياً، إلا إذا كان خائناً، والخونة قلة، والقانون لا يرحمهم هناك.

إن الفارق بين أن يسرع الموظف في إنجاز المعاملة وبين أن يبيع وطنه هو بالذات الفارق بين الغربيين عموماً، وبعض اللبنانيين. وفي فرنسا مثلاً، لا حصراً، يجوز للفرنسي أن يقبض ثمن خدماته نسبة معينة من صفقة يساهم في ترتيبها. والقانون الفرنسي يحمي له هذا الحق.

أما في لبنان، فقد اختلطت الوطنية بالعمالة بالفساد بالفقر بالحاجة إلى المال، أو إلى الجاه الكاذب المصطنع.

ومن هذا المنطلق بالذات يمكننا أن نفهم الحرب اللبنانية التي شهدها اللبنانيون منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠، وساهموا فيها عن قصد أو عن جهل أو عن عمالة، أو عن كراهية واضحة للواقع المعاش.

إنه مضيعة للوقت أن نحلل ونسرد ونحقق في تفاصيل هذه الحرب اللبنانية البشعة لأنها ـ لشدة غبائها ـ لا تخضع للمنطق العلمي، ولا للبحث المتأني، فهي خرجت على كل قوانين المنطق والعلم والتكنولوجيا. لقد كانت عاراً لحق بلبنان على يد اللبنانيين أنفسهم إلى يوم الدين.

وكي نختصر هذه الحرب، لا بدّ من النظر إليها ومعالجتها من منظار مستقل تماماً. أي: أن ننظر إليها كما ينظر قبطان طائرة مروحية يطير فوق ملعب لكرة القدم حيث يتاح له أن يرى الملعب، فإذا أتيح لنا هذا العمل التشبيهي فسوف نرى أن الحرب اللبنانية اندلعت على النحو الآتي:

أولاً: الشعب اللبناني كله محقون بمجموعة عوامل تاريخية وحديثة سياسياً واجتماعياً ودينياً ووطنياً.

وضع الدولة الاقتصادي ليس على ما يرام بسبب ولع السياسيين بالمال.

وضع المواطن اللبناني من الناحية الاقتصادية ليس على ما يرام، يصرف عشر ليرات ولا ينتج سوى خمس أو تسع كحدٍّ أقصى.

الوضع الأمني يتراجع يوماً بعد يوم بسبب ضعف السلطة اللبنانية وأجهزتها الأمنية أمام المنظمات الفلسطينية المسلحة والأحزاب اللبنانية الموالية لها أو المضادة لها.

الظلم باسم الدين واقع على الجميع. فلا الماروني مستفيد من زعمائه الموارنة، ولا السني من زعمائه، ولا الشيعي ولا الدرزي ولا الآخرون، لأن الزعماء مستفيدون والناس

خاسرون. وفي المجتمع اللبناني القبلي العشائري الذي ظن بعض عشائره أنهم مدنيون وهم مخطئون، لم يكن ممكناً للرجل أن يرضى بهذا الفلتان الأمني الذي بدأ يسيء إلى شرفه وشرف عائلته. وكي لا نبدو وكأننا نفتح أبواباً مغلقة، نكتفي بالقول إن عشرات حوادث الاعتداء الجسدي والجنسي وقعت ضد لبنانيين ولبنانيات وأجانب وأجنبيات من منظمات أو ميليشيات غير لبنانية.

هذه كانت بعض الأسباب الداخلية لحرب لبنان. أما الأسباب الخارجية فيمكن تلخيصها بما يأتي:

خارج حدود لبنان، كان هناك وضع أشدّ سوءاً من الوضع اللبناني.

إسرائيل تحتل ما يساوي ثمانية أضعاف مساحة لبنان من أراضي أكبر وأقوى الدول العربية على الإطلاق، وهي: مصر وسوريا والأردن (بعد حرب ١٩٦٧ كانت إسرائيل تسيطر على أكثر من ٨٠ ألف كيلومتر مربع من الأراضي العربية).

ثانياً: كان أمام العرب خياران متناقضان متعلقان مباشرة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي:

ـ الخيار الأول: مقررات قمة الخرطوم التي أعقبت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وهي القمة العربية الرابعة التي انعقدت في أعقاب حرب حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧ في الخرطوم في الفترة ما بين ٢٩ آب/أغسطس والأول من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، وصدر عنها قرار اللاءات الثلاث الشهيرة: لا صلح. لا اعتراف. لا تفاوض مع إسرائيل. وقد وافق العرب جميعاً عليها.

والخيار الثاني: قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي بعد قمة الخرطوم العربية بسبعين يوماً. وهو مشروع حظي بإجماع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وموافقة العرب تباعاً عليه. وينص القرار الذي صدر في ١٩٦٧/١١/٢٢ على ما يلي:

١ ـ ضرورة إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٢ ـ انسحاب إسرائيل من بعض الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ (وليس من جميع هذه الأراضي).

٣ ـ إنهاء حالة الحرب واحترام سيادة كل دول المنطقة والاعتراف بهذه المطالب.

٤ ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

إلى جانب بنود أخرى لا ضرورة لذكرها هنا.

المهم، أن العرب سرعان ما وافقوا على القرار ٢٤٢ الذي يلغي مقررات الخرطوم الغاء كاملاً، وينقل القضية الفلسطينية من حق للشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه إلى مشكلة لاجئين تحتاج إلى تسوية وليس إلى حلّ.

ثالثاً: بسبب تناقض الوضع العربي مع مقررات الخرطوم من جهة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من جهة ثانية، لم يكن أمام الدول العربية سوى تحريك الأزمة بشكل فعال والاتجاه بها نحو شيء ما، لأن الركود الذي بلغته منذ ١٩٦٧ أصبح مشكلة قومية ووطنية وسيادية تهدد بانقلابات شعبية كاسحة. حيث لم يكن متوقعاً، اندلعت حرب ١٩٧٣ على أعنف ما تكون الحروب. ولولا تدخل واشنطن بالسلاح والضغط السياسي على موسكو لكان من الممكن دحر القوات الإسرائيلية، وتسجيل نصر عسكري عربي كامل عليها، وانتزاع الشروط السياسية المطلوبة منها. لكن البيت الأبيض لم يكن قادراً على ترك حليفته إسرائيل تنهزم أمام جحافل القوات المصرية والسورية والتي من المؤكد أن ترفدها قوات من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي. فتدخلت بعنف وصلابة وحسم، فأوقفت التدخل السوفياتي السياسي بحجة أن إسرائيل كانت ستضرب قنابلها النووية على العرب وتغرق مصر بمياه السدّ العالي، إلى آخره. وسارعت إلى نجدة الجيش الإسرائيلي منذ اليوم الخامس من اندلاع المعارك ، فاستعاد هذا الجيش المبادرة مستعيناً بالتكنولوجيا الأميركية، وقلب الحرب من معركة خاسرة إلى معركة رابحة أين منها أرباح حرب ١٩٦٧.

وكان من الطبيعي أن يفيق العرب من انتكاسة حرب ١٩٧٣ وهم في أبشع وضع نفسي وسياسي وقومي منذ الحروب الصليبية. وقد ولّد هذا الوضع النفسي انشقاقاً في المعسكر المصري ـ السوري تبعه انشقاق في المعسكر السوري ـ الفلسطيني، والسوري ـ الأردني، وظهرت بوادر ونتائج هذه الانشقاقات في لبنان وعلى أرض لبنان بشكل بارز.

رابعاً: مثلما حصل في أعقاب حرب ١٩٦٧ عندما فرض مجلس الأمن الدولي على العرب المنهزمين القرار ٢٤٢ بكل ما فيه من كسر أنف ومعنويات العرب، حصل الشيء نفسه في أعقاب حرب ١٩٧٣ بإصدار القرار ٣٣٨ وربطه بالقرار ٢٤٢، وربطهما معاً بما كان قد طرح على الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ في ما سمي مشروع روجرز، الذي ينص على ما يلي حرفياً:

«تعلن أطراف النزاع في الشرق الأوسط، وتنفذ، وقفاً محدوداً لإطلاق النار مدته تسعون يوماً. وفي هذه الفترة ينشط السفير غونار يارينغ لينفذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وبالتحديد ما يتعلق منه بالتوصل إلى اتفاق على سلام عادل ودائم يقوم على الاعتراف المتبادل والسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي. وتقوم إسرائيل بسحب قواتها من أراضٍ احتلتها في حرب ١٩٦٧».

انعكس مشروع روجرز على لبنان بشكل سلبي للغاية. ذلك أن وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة عرضه في رسائل مكتوبة على مصر والأردن وإسرائيل واستثنى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. فكان من الطبيعي والحال هي هذه الحال، أن يتصرف السوريون وحلفاؤهم الفلسطينيون بحيث يحاولون فكّ عرى هذا المشروع وإفشاله، وبالتالي: فقد كان لبنان هو المكان المناسب لإلحاق الضرر بهذا المشروع.

صدر مشروع روجرز بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٠، فوافقت مصر عليه بتاريخ ٢٣تموز/يوليو ١٩٧٠، أي قبل شهرين فقط من وفاة الزعيم جمال عبد الناصر. ثمّ وافقت المملكة الأردنية عليه (بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٠ وإسرائيل في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٠. وبتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٧٠ أعلنت واشنطن أن الأطراف الثلاثة المعنية وافقت على مشروع روجرز.

في ٢٥تموز/يوليو أعلنت منظمة التحرير رفضها مشروع روجرز رفضاً تاماً، ثم صدرت في دمشق وبغداد تصريحات وبيانات رافضة المشروع والقرار ٢٤٢ معاً. وانقسم العرب إلى فريقين، وكانت الساحة اللبنانية تنتظر إشارة البدء بعرقلة المشروع وكل مساعي

واشنطن المشبوهة. وعلى رغم رفض سوريا المشروع الأميركي، فإن الرئيس حافظ الأسد الذي كان أقوى أعضاء مجلس قيادة الثورة في سوريا آنذاك و لم يكن قد أصبح رئيساً (١٢ مارس/آذار ١٩٧١) أبدى (لاحقاً) تفهماً لتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر التي قال فيها إن مبادرة روجرز هي فقط دعوة لتنفيذ القرار ٢٤٢ الذي بدأت إسرائيل تتجاهله وتتناساه.

وأما منظمة التحرير فقد أصرت على الرفض، وأعلنت أن مشروع روجرز المتضمن بنداً بوقف إطلاق النار يرمي إلى نزع السلاح من أيدي المقاومين الفلسطينيين وهو أمر لا توافق عليه المنظمة.

ولذلك، فبعد موافقة مصر والأردن على المشروع، وخصوصاً الأردن الذي كانت حدوده الطويلة مع إسرائيل تشكل منطلقاً في غاية الأهمية للمقاومة الفلسطينية، لم يبق سوى لبنان وشريطه الحدودي الذي أصبح أرضاً فلسطينية عسكرية، بموجب اتفاق القاهرة الذي مرّ ذكره في هذا الكتاب وتم التوقيع عليه بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في تشري الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ أي: قبل سبعة شهور فقط من مبادرة روجرز. وكان أمام لبنان واللبنانيين الذين يعيشون أزمة نفسية وقومية واقتصادية، أن ينتظروا عاصفة هوجاء سوف تقضي على كل شيء.

خامساً: في القمة العربية التي انعقدت في الرباط (المغرب) بتاريخ ٢٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٤ وأنهت أعمالها بتاريخ ٣٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٠، صدر بإجماع عربي قرار في غاية الأهمية والغرابة، وهو: موافقة العرب جميعاً على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ابتداء من هذه القمة.

وإذا نحن عدنا إلى ظروف هذه القمة، سنجد، دون تعب أن العرب خضعوا لهذا القرار الغريب مثلما يخضع المريض لحقنة التخدير. ولو أنهم قرأوا تاريخ القمم الست الماضية وعالجوا بتعقل وحكمة طرح المنظمة والمغرب هذا القرار، لما كانوا صوّتوا عليه بالإجماع. ذلك أن القضية الفلسطينية قامت منذ تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٥)

على أساس أنها قضية العرب جميعاً، وليست قضية الفلسطينيين فقط، لأن الفلسطينيين لم يكن لهم حكومة أو دولة تتبنى قضية سرقة وطنهم وإنشاء دولة إسرائيل فوقه. وتالياً: لأن العرب جميعاً هم الذين تصدوا للمشروع الصهيوني وقاتلوه ورفضوه.

وكان معنى قرار حصر تمثيل الشعب الفلسطيني وقضيته بيد منظمة التحرير دون سواها، أن منظمة التحرير ستصبح ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ حرة في التعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي دون اعتراض من العرب، في حين أن هذا الصراع مسجل في جميع المؤتمرات والقرارات العربية على أنه صراع عربي مع إسرائيل والصهيونية، يضاف إلى ذلك أن الأراضي الفلسطينية التي سلمت من الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨ أصبحت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية منذ ١٩٥٠، وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧ كانت الضفة الغربية والقدس تحت الحكم الأردني، وبالتالي: فإن الأردن هو الذي خسر الضفة وليس منظمة التحرير، ومعنى ذلك أن القرار ٢٤٢ وتطبيقه يستدعيان وجود مفاوض أردني.

بعد ربع قرن على قمة الرباط رقم ٧ (١٩٧٤)، نقل محمد حسنين هيكل عن محضر جلسات هذه القمة كلاماً ومعلومات توحي بأن هذه القمة شهدت مؤامرة جهنمية - صهيونية، أرادت أن تخرج العرب من الشأن الفلسطيني وتترك لمنظمة التحرير وحدها أن تخوض صراع فلسطين على الطريق الوحيدة التي بقيت لها، وهي: القتال الخفيف الخاسر للدخول في المفاوضات السياسية وجهاً لوجه مع إسرائيل دون أي مساعدة عربية.

ونقرأ في معلومات محمد حسنين هيكل - وهي معلومات موثقة لم ينفها الفلسطينيون ولا المغاربة ولا الإسرائيليون - أوردها في كتابين متتالين هما: «سلام الأوهام» (١٩٩٦) و«كلام في السياسة» (٢٠٠٠) حول خطة مثيرة للجدل أخرجت فلسطين من يد العرب وجعلتها فقط في يد منظمة التحرير. يقول هيكل:

في وسط خريف سنة ١٩٧٤ قام الملك الحسن ٢ بواحد من أهم الأدوار التي قام بها، و لم تظهر أهمية هذا الدور إلا بعد سنين طويلة. في حينه بدا ذلك الدور لغزاً غير مفهوم، لكننا الآن ندرك أن الملك كان يتحرك وفق مخطط مرسوم.

في ذلك الوقت، وفي التمهيد لمؤتمر عربي على مستوى القمة في الرباط - (تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٧٤) - طرح الملك «الحسن» مشروع قرار أصبح شهيراً فيما بعد، وهو «اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني».

ومن الأسباب التي كانت تجعل من هذا القرار لغزاً غير مفهوم في حينه أنني سمعت معارضة لمشروع هذا القرار من الرئيس «السادات» ومن هنري كيسنجرو من الملك «حسين»، وهم أهم الأطراف الذين كان يتحتم أن يكون الملك الحسن قد نسّق معهم في ما اعتزم طرحه على القمة العربية.

ولكي لا يكون ما أرويه الآن عن الملك رواية جديدة في غيابه، فقد أسمح لنفسي أن أنقل بعض ما كتبته عنه في حياة الملك في كتاب «سلام الأوهام» (١٩٩٦)، وكان نصه كما يلي:

....

....

«وفي جلسة مؤتمر القمة التي خُصِّصت لمناقشة مشروع القرار تحدث الملك «حسين» ملك الأردن - طبقاً لمحضر الجلسة - فقال:

«إن الأردن آخر من يعترض على حق الفلسطينيين في أن يتحدثوا عن أنفسهم، وإنما هناك قضية أمانة تاريخية، ومسؤولية حقائق مستقبلية.

بالنسبة للأمانة فإن هذه الأراضي الفلسطينية (الضفة والقدس) كانت عند المملكة الأردنية عندما احتلتها إسرائيل. ويشعر الأردن بواجب أن يتحمل أمانة استعادتها.

إن تحمُّل المملكة الأردنية هذه الأمانة ليس ميزة تسعى للحصول عليها، ولكنها عبء هي على استعداد لمسؤوليته.

وبعد أن تعود الأمور إلى نصابها، وإذا كان ذلك رأي الإخوة من الملوك والرؤساء

العرب، ورأي الفلسطينيين، فإن المملكة على استعداد للتخلّي عن هذه الأراضي بحيث يكون الانتقال من يد عربية إلى يد عربية، المهم هو استخلاص الأراضي من اليد الإسرائيلية».

واستطرد الملك «حسين» مُعزِّزاً رأيه بحجج القانون:

«إن الأردن أكثر من غيره قدرة على استعادة الأراضي الفلسطينية، فهو الطرف المعني بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي لا يجيز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ثم إن الأردن هو الدولة التي تملك شرعية التفاوض بحكم ما كان، مضافاً إلى ذلك أن علاقات الأردن وصداقاته تسمح له باتصالات لا تتوافر للمنظمة. وهذه الشرعية في التفاوض، مع علاقات الأردن وصداقاته، ما زالت تمثل قيداً ولو معنوياً على إسرائيل تتمنى أن تتحلل منه لكي تُجري على الأرض المحتلة ما تشاء من تغييرات. ومع أنها الآن فعلاً تقوم بصنع حقائق جديدة على الأرض، فإنها تفعل ذلك بخُطى لا تزال وئيدة. لكن يخشى أنه إذا أصبحت المسؤولية في هذه الأرض الفلسطينية لمنظمة التحرير التي لا ينطبق عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولا تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة (التي تمنع أي دولة محتلة من إجراء تغييرات كبيرة في أية أرضٍ تحتلها) أن إسرائيل سوف تعطي نفسها يداً طليقة دون قيود».

وبدا كلام الملك «حسين» معقولاً، وقد أضيف منطقه إلى موقف المتحفظين أصلاً على مشروع القرار لأسبابهم، وبينهم مصر وسوريا والسعودية، ومال اتجاه القمة بوضوح إلى رأي الملك «حسين». وفجأة تدخل الملك «الحسن» ملك المغرب في المناقشة وبطريقة غير متوقعة، فقد قال: «إنه يرى اتجاهاً في القمة إلى تأجيل النظر في مشروع القرار الذي يعتبر منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وهو لا يستطيع قبول التأجيل، وإنما يرى أن الواجب القومي يفرض أن يتحمل الشعب الفلسطيني مسؤوليته ويكون المعبرون عنه هم قادته».

وحاول الملك «حسين» أن يتدخل قائلاً للملك «الحسن»: «يا ابن العم».

ولكن الملك «الحسن» لم يترك له أو لغيره فرصة، وإنما قال: «إذا كانت القمة ترى

تأجيل النظر في مشروع القرار، فإنه هو شخصياً سوف يترك قاعة المؤتمر ويخرج». وساد الذهول بين الملوك والرؤساء، فالرجل الذي يهدد بالانسحاب والخروج هو مضيف المؤتمر، وكلهم ضيوفه وفي قصره. واستطرد الملك «الحسن» قائلاً بنبرة أسى: «إنه حزين لهذا الموقف لكنه يرجوهم أن يعتبروا البلد بلدهم والقصر قصرهم... هم أصحابه وهو الضيف عليهم، ولذلك فهو يستأذن منهم». وتعالت نداءات الملوك والرؤساء العرب تطلب من الملك «الحسن» أن يبقى في الجلسة.

وكان الملك «حسين» بين الذين ناشدوا الملك «الحسن»، وكان قوله «أنه قال ما عنده، وإذا شاءت القمة العربية أن تعفيه من مسؤوليته فهو على المستوى الإنساني يقبل ما يراه الأشقاء»!

وجرت الموافقة على مشروع القرار مختلطة مع النداءات إلى الملك «الحسن» أن يبقى في الجلسة.

....

....

(ومرة أخرى نعرف الآن أن عيون «الموساد» كانت ترى، وآذان «الموساد» كانت تسمع، ومن القاعة مباشرة).

....

....

وفيما بعد روى لي الملك «حسين»: «أنه اعتبر في البداية أن قرار الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني ضربة مُوجَّهة له، لكنه ما لبث أن اقتنع بوجهة نظر الملك «الحسن» الذي شرح له أن «إسرائيل لن تتنازل عن شيء له قيمة في الضفة الغربية، وسوف تُلام أنت على أي تنازل، وحتى إذا أكرمك الإسرائيليون

وأعطوك كل شيء فسوف يظل هناك من يلومك لأنك لم تأت بما هو أكثر وأنك قصَّرت بل وخُنْت».

وكان الملك «الحسن» قد أقنع الرئيس «السادات» بمشروع قراره بقوله (طبقاً لرواية الرئيس «السادات» في لقاء معه بعد عودته من الرباط، في بيته بالجيزة في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤): «لماذا تريد أن تعطل نفسك وتؤخر حركتك. إنك قمت باتفاق أول لفك الارتباط على الجبهة المصرية. وإذا كنت تريد أن تُغطي نفسك باتفاق على تحرك ما في الضفة الغربية، فلا بد أن تعرف أن إسرائيل لن تتحرك بهذه البساطة من الضفة، ولذلك فمن الأفضل لك أن تغطي نفسك بنقل المسؤولية إلى منظمة التحرير وهو - على أي حال - قرار سوف يصفق له كل «المهاويس» عندكم ويعتبرونه انتصاراً. دعهم وما يتصورون وتحرك أنت»!

وكان تعليق الرئيس «السادات» ومخلصاً فيما أحسسته: «إن الملك الحسن «ناب أزرق» لديه حس سياسي مُعتّق»!

ولم يكن الملك «الحسن» في حاجة إلى إقناع الفلسطينيين، فقد اعتبروا القرار نوعاً من عودة حقهم الطبيعي إليهم. كذلك لم يكن في حاجة إلى إقناع الإسرائيليين (طبعاً)، فقد كانوا من اللحظة الأولى يريدون الخلاص من أي حرج مع الملك «حسين» لأنه وحده الذي يستطيع أن يطالبهم - أخلاقياً وقانونياً - بالعودة إلى خطوط ما قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧، بنصّ قرار مجلس الأمن الذي صدر في وقت لم تكن فيه منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً موجوداً على الساحة السياسية، وبالتالي فليس لها الحق - القانوني على الأقل - في الادعاء بشيء طبقاً للقرار ٢٤٢ قبل أن توجد منظمة التحرير الفلسطينية أو يسمع عنها أحد» (انتهى الاقتباس من كتابي هيكل).

***

وليس مهماً الآن، أن نعرف ما إذا كان هناك مؤامرة أو تواطؤ بين الموساد وأطراف عربية وفلسطينية لإخراج فلسطين من بيتها الأم: العرب، لكن من المهم أن نعرف ونعي

جيداً أن قمة الرباط المذكورة انعقدت في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٤، وبعدها بستة أشهر ونصف الشهر فقط اندلعت حرب لبنان التي نتحدث عنها. وبسبب قرار قمة الرباط بجعل منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وجد العرب أنفسهم - لسبب أو لآخر - بعيدين بعض الشيء عن فلسطين والفلسطينيين كي لا يكونوا ملكيين أكثر من الملك، وتركوا لبنان في الوقت نفسه، ظنّاً منهم (ربما) أنه قادر على الخروج سالماً من حرب يفترض أنها غير متوازنة مع الفلسطينين، لكن ظروف لبنان الطائفية التي يتمسك بها حكامه أكثر من تمسكهم بالوطن، حالت دون حسم الحرب لمصلحة لبنان الواحد، فانقلب الوضع وسيطرت منظمة التحرير وفصائلها المسلحة على لبنان وكادت أن تجعل منه الوطن البديل لولا سوريا التي جعلت حرب لبنان تحت نظرها وسيطرتها ليس حبًّا بالفلسطينيين ولا دفاعاً عن اللبنانيين، بل درءاً لخطر مؤكد كان يتهددها على كل الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وخلاصة القول إن الرئيس حافظ الأسد كان - في الواقع - يتدخل في الحرب اللبنانية لأنه كان يراها بمنظاره الاستراتيجي، حرباً مفتعلة لإلهاء سوريا وتنفيذ اتفاقات كامب دايفيد بشقيها:

- الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المصرية، فقط.

- وحكم ذاتي فلسطيني في غزة والضفة، وليس دولة.

وبالتالي: انضمام الأردن ثم لبنان، أو لبنان ثم الأردن، وترك سوريا تتخبط بمشاكلها الداخلية التي ستؤدّي إلى انهيار النظام. وقد رأينا كيف أن مشروع روجرز تجاهل سوريا تجاهلاً تاماً.

وطبقاً لهذه الحقائق، تصرفت سوريا على أساس أنها تملك أوراقاً لا يملكها العرب الآخرون.

- فهي ممسكة بالورقة الفلسطينية،

- وممسكة بلبنان،

ـ وقادرة على تأخير دخول الأردن فَلَك كامب دايفيد.

ـ وإذا اضطرها الأمر: فهي قادرة أن تذهب إلى بغداد، وتتصالح مع الحكم العراقي بشروطه، وتقلب هي والعراق الطاولة الدولية والعربية رأساً على عقب. وقد أثبت الرئيس الأسد قدرته على كسب هذه الورقة عندما قام في وقت لاحق (١٩٧٨) بزيارة مصالحة لبغداد، ووقع مع صدام حسين نائب الرئيس آنذاك معاهدة «ميثاق العمل القومي».

وكانت واشنطن تعرف ذلك، وتراقب الوضع بحذر ودقة. وعندما أدركت أن بإمكان سوريا أن تبعثر الجهود الأميركية وتؤلب الرأي العام العربي ضد أميركا وحلفائها، تقربت من دمشق ومنحت الرئيس حافظ الأسد حرية التصرّف في لبنان أيّاً كان الثمن الذي يريده، لكن ضمن الخطة الاستراتيجية الكبرى وهي: إخراج منظمة التحرير عسكرياً من لبنان، وعدم التحرش بإسرائيل خلف ما سمّي بالخط الأحمر. والخط الأحمر هو تسمية أميركية وإسرائيلية لاتفاق غير مكتوب، تعترف إسرائيل بموجبه بوجود قوات سورية في لبنان لا تتعدى سلطاتها الحزام الأمني الذي خلقته إسرائيل في جنوب لبنان في عمق حوالي ٤٠ كيلومتراً عن الحدود، حيث أنشأت على مدى عشرين عاماً في تلك المنطقة حكماً لبنانياً ذاتياً سلّمته للمتعاونين معها هناك.

وخلاصة القول إن حرب لبنان كان لها أكثر من رأس، وأكثر من فريق، وأكثر من مستفيد، أو مستفز.

ـ فهناك: الطرف الفلسطيني الذي لم يكن له أبداً ما يبرر تدخله في الشأن اللبناني باستثناء أنه اقتنع في وقت من الأوقات، باستحالة العودة إلى فلسطين فقرر أن يجعل من لبنان أو من نصفه وطناً بديلاً. وإذا نحن أعدنا النظر اليوم في ما كان عليه الفلسطينيون في السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٢ فوق أراضي لبنان فسوف نكتشف أنه كان من المستحيل عليهم تسجيل أي انتصار عسكري أو تهديد حقيقي لإسرائيل. لكن كان باستطاعة الفلسطينيين أن يشكلوا مصدر قلق أمني وعسكري على لبنان. وبالتالي: كان ممكناً لهم أن يفرضوا شروطهم على الدولة اللبنانية مستعينين بحليف لهم كبير من اللبنانيين.

ـ وهناك إسرائيل التي لم يكن ما يجري في لبنان يشكل لها أي أذى أو خوف. فالحرب القائمة على جميع الأراضي اللبنانية، من شأنها أولاً: أن تضعف سوريا وتبعدها عن الاستعداد لمواجهة إسرائيل عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً، وكان من شأنها ثانياً: أن تنهك منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الفصائل الفلسطينية المسلحة، فتصبح هذه الفصائل سهلة القياد والهزيمة. ومن شأنها ثالثاً: (وهذا مهم جداً) أن تعيد لبنان المتقدم سياسياً واقتصادياً وعلمياً، إلى نقطة الصفر وتجعل منه وطناً ممزقاً طائفياً، فتسقط عنه صفة التعايش المسيحي ـ الإسلامي التي كان يتميز بها عن إسرائيل الدولة الطائفية العنصرية.

ـ وهناك سوريا التي كانت مرغمة على خوض حروب مدمرة على كل الجبهات.

ـ فمصر حليفتها في حرب ١٩٧٣، تخلت عنها ودخلت في مفاوضات سيناء الأولى والثانية. وما إن بدأت حرب لبنان تتوسع وتحرق الأخضر واليابس في صيف ١٩٧٥، حتى كان الرئيس السادات قد عقد اتفاقية سيناء الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، ورضي بالاستغناء عن الحلول العسكرية لمصلحة الحل السلمي التفاوضي، في حين أن أحداً لم يشرك سوريا في هذه المفاوضات، ولا قدم لها الأميركيون سوى أن تتسلى بالورقة اللبنانية.

ـ والعرب كان يضغطون على سوريا كي تدخل حلبة المفاوضات السياسية أسوة بما فعلت مصر كبرى الدول العربية وأقواها، كي يتجنبوا هم وهي حرباً أخرى مكلفة وخاسرة.

ـ وأميركا كانت تركز جهودها الدبلوماسية على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية فقط، تاركة لسوريا أن ترعى المشكلة اللبنانية الجديدة التي نشأت من تفوق فلسطيني عسكري وشعبي على الحكومة اللبنانية الشرعية.

ـ وإسرائيل كانت تريد مفاوضات ثنائية فقط. وبما أنها مشغولة مع مصر فليس لها سوى أن تترك لسوريا أن تغرق في الرمال اللبنانية والفلسطينية وتساهم في إغراقها كلما تمكنت من إيجاد خشبة للخلاص.

على أن أكثر ما استفز سوريا وحقنها بمزيد من الغضب هو في الحقيقة محاولات الرئيس

أنور السادات الدؤوبة لإنقاذ مصر من الاحتلال، دون ربط هذه المحاولات بأي هدف من أهداف شريكه في حرب ١٩٧٣ حافظ الأسد.

وهكذا، كانت كل الظروف، والأعمال والنوايا السليمة منها والسيئة تجعل من لبنان مسرحاً لدمار ثلاثة أطراف رئيسية في الشرق الأوسط هي:

- لبنان نفسه الذي مزقت الحرب أوصاله، وهجّرت أدمغته فلم يبق فيه سوى المستسلمين للأمر الواقع.

- ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لحست مبرد قمة ١٩٧٤، وفرحت بتسميتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فظنت أنها أصبحت ناضجة ومكتملة النمو، ولم تعد بحاجة لوصاية عربية، فأخذت تقتل وتقتل وتزيد من أخصامها اللبنانيين والعرب إلى أن وجدت نفسها على بعد آلاف الكيلومترات من فلسطين، وتشتّتت في أركان العالم العربي بعد سحقها على يد إسرائيل أثناء وبعد غزو لبنان (١٩٨٢).

- وسوريا التي استنزفت قوتها العسكرية في حرب لبنان، وجلبت على نفسها أخصاماً كانوا حلفاءها إلى وقت قريب. وأصبحت بين ليلة وضحاها متّهمة بعروبتها وطائفيتها ونظام حكمها كله.

ومن المؤسف أن لبنان وجد نفسه منذ ١٩٧٥ مخنوقاً بالضغوط الفلسطينية. وعندما تقدمت سوريا لفك الضغط الفلسطيني عنه، وجد نفسه مرة أخرى، منقاداً وراء المنقذ السوري دون قيد أو شرط.

وأما دمشق فوجدت نفسها - دون وعي كامل منها - تغوص في رمال لبنان. وسرعان ما أصبحت جزءاً من صراع اللبنانيين على ما يسمى الإصلاح السياسي، وهو الآخر خدعة ابتكرها صانعو الحرب اللبنانية، لإلهاء اللبنانيين، وإشعال نار حريقهم بها.

وما يزيد من أسفنا اليوم، أن سوريا لم تترك اللعبة اللبنانية للبنانيين، بل دخلت طرفاً فيها واختارت جانب المسلمين لأسباب داخلية وعربية. ومع مرور الأيام أصبحت مضطرة

للعمل خارج قناعتها وقناعة رئيسها حافظ الأسد الذي كان في مطلع الحرب اللبنانية يؤكد أنها حرب تريد فصل سوريا عن ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي، وإذا به في منتصف هذه الحرب يقرر أن يجعل من لبنان السبب الوحيد لمشاكل سوريا والمفتاح الوحيد الممكن للصراع مع إسرائيل. وكلما كانت حرب لبنان تبلغ سخونة جديدة، كانت سوريا تبتعد عن أزمة الشرق الأوسط وتلقي بثقلها في لبنان إلى درجة أن الرئيس الأسد تفرغ كليًّا لما يجري في لبنان واعتبره غاية سوريا الأولى وهدفها الأكبر، خصوصاً في مطلع الثمانينات حيث بدأ لبنان فعلاً محادثات سلام مع إسرائيل، وكاد أن يوقع عليها رسمياً في أيار/مايو ١٩٨٢.

ولنا في هذا السياق أربع وثائق تاريخية تدل دلالة واضحة على انجراف سوريا إلى لبنان ومشاكله الداخلية، وابتعادها عن أزمتها الحقيقية الناتجة عن احتلال الجولان وعجزها وحدها عن تحريره، ووضعها - بالتالي - في مواجهة تململ شعبي وطني لم يخرج إلى العلن ولكنه بقي مكبوتاً في الصدور، بسبب قدرة النظام على الإمساك بالوضع الداخلي، وليس بسبب قناعة الناس بأن جيشهم يستعد للمواجهة الكبرى بعد الانتهاء من المواجهات الصغيرة، في لبنان.

وهذه الوثائق الأربع هي:

- بيان سوري رسمي حول موقف الحكومة السورية من أحداث لبنان، صدر في نيسان/إبريل ١٩٧٦.

- وخطاب طويل للرئيس حافظ الأسد ألقاه في تموز/يوليو ١٩٧٦.

- ووثيقة اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢، بين لبنان وإسرائيل، وهو الاتفاق الذي مات قبل أن يولد. وظن بعض اللبنانيين أن سوريا هي التي قتلته لكن الحقيقة أن إسرائيل هي التي رفضته في اللحظات الأخيرة كما سنرى بعد قليل.

- ووثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي تعرف باسم اتفاق الطائف الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في اجتماعه بمدينة الطائف السعودية في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٩، وصدّقه مجلس النواب في جلسته المنعقدة في القليعات (اللبنانية) في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

وقبل الخوض في هذه الوثائق. ينبغي التنويه إلى أن كلاً من اجتماعي الطائف (في السعودية) والقليعات (شمال لبنان) هو اجتماع غير شرعيّ لمخالفته الدستور اللبناني الذي ينصّ في المادّة ٢٦ منه على أن «بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب». وأما مادته الرابعة فتقول إن «لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت» (وليس القليعات ولا الطائف).

وعندما نصل بعد قليل إلى قراءة بنود اتفاق الطائف سنكتشف عدداً آخر من المخالفات الدستورية لعل أهمّها مخالفة المادة (٢) من الدستور التي تنص على أنه... «لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه». وقد جرى هذا التنازل مرتين:

- مرة للفلسطينيين بموجب اتفاق القاهرة (١٩٦٩) الذي مر ذكره ونصه.

- ومرة للسوريين في اتفاق الطائف في الفقرة الخاصة «ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية»، حيث ورد في البند (٤): «... تقرر الحكومتان - السورية واللبنانية - إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر البيدر حتى خط حمانا - المديرج - عين دارة. وإذا دعت الضرورة، في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة...».

الوثائق

الوثيقة الأولى:

في مطلع نيسان/إبريل ١٩٧٦ صدرعن حكومة دمشق البيان التالي نصه، والذي يمكن تلخيص مراميه بثلاثة هي: أولاً: إن سوريا تصر على أن تكون مبادرتها هي بداية السلام اللبناني ونهايته. ثانياً: إن سوريا تصر على إجراء تعديلات جذرية في الدستور اللبناني تحد من سلطات رئيس الجمهورية ثالثاً: إن سوريا أرادت أن ترد في لبنان، على اتفاق سيناء بحيث تجعل المقاومة الفلسطينية ورقة ضغط في يدها فقط.

وهنا نص البيان:

«تواجه الأمة العربية اليوم مرحلة جدية من التآمر الخارجي لوقف مسيرتها النضالية نحو تحقيق أهدافها ولإجهاض كل النتائج القومية الكبرى التي حققتها حرب تشرين التحريرية وذلك لإعادة العرب إلى وضع يصبح من الصعب فيه مجرد التفكير في مواجهة العدو الصهيوني العنصري وحلفائه، ويفقدهم دورهم التاريخي في تحرير الأرض وبناء وحدتهم القومية.

وتتالت الأحداث في هذا الاتجاه وكان أبرزها اتفاق سيناء الذي شكل إحدى أبرز حلقات المؤامرة لخلق حال نفسية وواقعية تهيئ إمكان الاستسلام للعدو الصهيوني والرضوخ لشروطه، وكان من مستلزمات هذا المخطط التآمري خلق سلسلة من الأحداث في الوطن العربي تؤدّي إلى تغطية هذا المخطط، وإلى شل قوى المواجهة العربية التي ربطت

مصيرها بمسيرة النضال العربي من أجل الوحدة والتحرير، وتؤدّي بالتالي إلى تنفيذ ذلك المخطط الإجرامي.

وفي هذا الإطار جاءت الأحداث الدامية في القطر اللبناني الشقيق منذ العام الماضي، وارتبط تصاعد القتال هناك بتنشيط مفاوضات اتفاق سيناء. وكان واضحاً أن مخطط الأحداث يرمي إلى ما يأتي:

أولاً ـ تمرير اتفاق سيناء وتغطيته.

ثانياً ـ خلق حدث جديد في المنطقة يستقطب اهتمامات المواطنين العرب ويحولها عن الصراع الأساسي بين الأمة العربية والعدو الصهيوني.

ثالثاً ـ زجّ المقاومة الفلسطينية في معركة لبنانية داخلية ذات طابع بغيض وإغراقها في أحداث القطر اللبناني لمنعها من أداء واجباتها في مواجهة العدو سعياً وراء تصفيتها في نهاية الأمر.

رابعاً ـ إلهاء القطر العربي السوري بالمشكلة اللبنانية وإشغاله بها وبالتالي إعاقة تحركه في خطه القومي لمواجهة مؤامرات التصفية التي تحاك ضد الأمة العربية.

خامساً ـ خلق حال من الانقسام في بنية الشعب العربي في لبنان تتجسد في تقسيم واقعي لوحدة القطر اللبناني، وإقامة دويلات فيه على أساس طائفي بغيض، وفي إطار السياسة العامة للعدو العنصري الصهيوني في تمزيق الأمة العربية ونسف مقومات القومية العربية تبريراً لكيانه العنصري.

وأمام هذه الرؤية الواضحة للمؤامرة الضخمة، وانطلاقاً من علاقات الأخوّة التي تربط القطرين الشقيقين ومن مصالحهما المشتركة، وتلبية لنداء الواجب القومي، وبغية إفشال المؤامرة التي خطط لتنفيذها من خلال الاقتتال الطائفي البغيض الذي كان على امتداد التاريخ يتنافى مع قيم الأمة العربية ومثلها العليا، انطلاقاً من كل هذا بادر السيد

الرئيس حافظ الأسد إلى العمل على وقف القتال وأرسل وفد إلى القطر الشقيق مزوداً بالتوجيهات اللازمة لوقف المجازر.

وبذل الوفد العربي السوري جهوداً مستمرة أدّت إلى وقف القتال، وتنحية الحكومة العسكرية، وتشكيل حكومة جديدة في تموز/يوليو ١٩٧٥، وأعقب ذلك تشكيل لجنة للحوار الوطني مهمتها وضع أسس جديدة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنطلق من الوحدة الوطنية للشعب اللبناني ودوره العربي. وعلى رغم ذلك فقد كان القتال يعود بين فترة وأخرى تحت ضغط العوامل الخارجية، وبفعل العملاء والمندسين في صفوف الفرقاء المتحاربين وعدم استيعاب بعض القوى اللبنانية لطبيعة المؤامرة التي يتعرض لها لبنان وشعبه والقضية العربية عموماً.

وفي كل مرة كانت تتعثر محاولات التهدئة وتتصاعد حدة القتال كانت المطالبة تتزايد لمتابعة الجهود السورية، كسبيل وحيد للخروج من المحنة.

وفي مطلع كانون الثاني/يناير من هذه السنة تصاعد القتال. فأجرى القطر العربي السوري اتصالات مكثفة وشاملة مع مختلف الفرقاء. وفي الوقت الذي كنّا نجري الاتصالات السياسية مع الأطراف المختلفة من أجل تحديد القواسم المشتركة لتسوية سياسية شاملة للأزمة الداخلية اللبنانية وللعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، كانت موجة العنف والقتل تعمّ أرجاء البلاد ويذهب ضحيتها آلاف المواطنين الأبرياء. وفي تاريخ ١٩٧٦/١/٢١ وبناء على الاتصال بكل الأطراف توجه الوفد العربي السوري إلى بيروت مزوداً بتعليمات محددة تقوم على ما يأتي:

أولاً ـ وقف القتال ووضع الترتيبات لمراقبة وقف إطلاق النار.

ثانياً ـ تحقيق التسوية السياسية.

ثالثاً ـ إجراء مصالحة وطنية.

رابعاً ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية.

خامساً ـ تنفيذ الاتفاقات الفلسطينية ـ اللبنانية.

وفور وصول الوفد إلى بيروت أجرى اتصالات ولقاءات عدة مع الرئيس سليمان فرنجية وبقية الأطراف، تم خلالها الاتفاق على إعلان وقف القتال اعتباراً من تاريخ ١٩٧٦/١/٢٢ وتشكيل لجنة عسكرية عليا سورية ـ لبنانية ـ فلسطينية مهمتها مراقبة وقف القتال والإشراف على إعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد، كما تم تشكيل عدد من اللجان الفرعية المشتركة.

وفي تاريخ ١٩٧٦/٢/٧ قام الرئيس سليمان فرنجية بزيارة لدمشق تم خلالها الاتفاق نهائياً على التسوية السياسية بعدما وافقت عليها جميع الأطراف اللبنانية، وأعلنت وثيقة الاتفاق في بيان أذاعه الرئيس اللبناني في تاريخ ١٩٧٦/٢/١٤.

لقد أدرك العالم كله، وقدّر عالياً الجهد الكبير الذي قام به القطر العربي السوري بتوجيه السيد الرئيس حافظ الأسد وقيادته لوضع حد للأزمة وللقتال الدائر من أجل عودة الأمن والطمأنينة إلى شعبنا في لبنان، وتابع الوفد مهماته لتحقيق النقاط الأخرى وهي المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنفيذ الاتفاق الفلسطيني ـ اللبناني، في الوقت الذي كان يساعد على حل بعض المشاكل المهمة المستجدة كمشكلة العسكريين الذين تركوا الخدمة ومشكلة السكان المهجرين.

ولدى طرح موضوع المصالحة الوطنية كان رأي الجميع بلا استثناء أن خير معبر عملي لها هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطراف. وخلال معالجة الوفد لمثل هذه المشاكل، تكثّفت الجهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم في صفوفها المتقاتلين والمعتدلين.

وقام الوفد بعدد من الاتصالات لإقرار هذه الصيغة، ومن ثم لتشكيل الوزارة على رغم العقبات التي وضعها هذا الطرف، أو ذاك، والتي لا تعبر عن روح المسؤولية ولا عن إدراك لما يجري في الساحة، أو قد يكون بعض أصحاب هذه العقبات ضالعين أساساً في تأزيم

الوضع تنفيذاً للمؤامرة الكبرى ومدفوعين من بعض الأطراف العربية والأجنبية التي لها مصلحة في استمرار ما يجري.

وتابع الوفد اتصالاته حتى استطاع أن يؤمن القاسم المشترك لتشكيل الوزارة، وفق الصيغة السابقة.

وفي تاريخ ١٩٧٦/٢/٨ عقد اجتماع في حضور الرئيسين فرنجية وكرامي وأعضاء الوفد السوري، وضعت خلاله الصورة الأولية لوزارة الوحدة الوطنية، وتم الاتفاق على متابعة الاتصالات لمناقشة عدد من الملاحظات لدى بعض الأطراف.

وفي تاريخ ١٩٧٦/٣/١٠، وبعدما شاع نبأ الاتفاق على تشكيل الوزارة، برزت مشكلة جديدة سميت حرب الثكنات هدفها تمزيق الجيش اللبناني، وهو المؤسسة الوطنية التي حافظت خلال الفترة الماضية من الأزمة على وحدتها لأنها تمثل الوحدة الوطنية اللبنانية.

وبذل الوفد العربي السوري جهوداً لإقناع الأطراف المعنية بخطورة هذه العملية ووجوب وقفها، ولكن كان يبدو واضحاً أن اليد التي تحرك في هذا الاتجاه كانت تعمل لتأزيم الوضع وتفجيره.

وفي اليوم نفسه وجهت قيادة الجيش اللبناني مذكرة إلى رئيس الحكومة تطالب بالإسراع في الحل السياسي وإصدار قانون العفو عن العسكريين، كما أصدر قائد الطيران اللبناني بياناً في المعنى نفسه، وفي المساء أذاع قائد الجيش بياناً يعلن فيه العفو عن العسكريين على مسؤوليته. وهكذا بدا واضحاً أن الأحداث بدأت تأخذ منحى جديداً. وحاول الوفد العربي السوري وقف هذا التطور بالعمل على إعلان العفو من رئيس الجمهورية، وتشكيل الوزارة، واصطدمت محاولته هذه بعدم استيعاب الأطراف المعنية لطبيعة الأحداث وأخطار تطورها.

وفي يوم ١٩٧٦/٣/١١ لاحظ الوفد السوري ما يأتي:

أولاً ـ جوّ متوتّر في صفوف الجيش يؤكد احتمال قيام حركة عسكرية.

ثانياً ـ نشاط عدد من السياسيين لدفع بعض الأوساط العسكرية إلى تفجير الموقف، وذلك لإحراج رئيس الجمهورية ووضعه في مأزق ودفع البلاد بعد ذلك إلى أزمة جديدة وتفجير القتال.

وأمام هذا الوضع وعدم استجابة الأطراف المعنية باتخاذ الإجراءات المطلوبة لتطويق التحرك ومنع الصدام، غادر الوفد السوري بيروت مساء ١١/٣/١٩٧٦ عائداً إلى دمشق.

وبعد مغادرة الوفد لبيروت بساعات وقع انقلاب العميد أول عزيز الأحدب، وبرز عامل جديد في الأزمة هو المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية.

لقد حرص القطر منذ وقوع الانقلاب على اتخاذ موقف المراقبة والدراسة والاتصال بالأطراف المختلفة لمنع وقوع الصدام العسكري، وذلك قناعة منه بأن عودة القتال ستكون حلقة جديدة في تنفيذ المؤامرة على وحدة لبنان، وأمن شعبه، وعلى المنطقة عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً.

وعلى رغم التحذيرات المتعددة بوجوب ضبط النفس ومعالجة التطورات الجديدة التي برزت في الأزمة السياسية عن طريق الحوار، فقد تجدد القتال في مدينة بيروت بعد الهجوم على فندق هوليداي إن وأصبح واضحاً أن تفجير القتال يخدم تنفيذ المخطط التآمري، ويؤدّي إلى تنفيذ التقسيم وإنهاء وحدة لبنان الوطنية.

لقد درست الحكومة السورية هذا الوضع الجديد وأجرت اتصالات متعددة مع الأطراف كافة في محاولة جادة للخروج من الأزمة ووقف القتال منطلقة من الاعتبارات والأسس الآتية:

١ ـ إن الجمهورية العربية السورية ترفض الاقتتال الطائفي. وترفض أن يقتل المواطن بسبب هويته الدينية لأن ذلك ليس من أخلاق العرب ولا من قيمهم ولا من مبادئهم، إضافة إلى أنه يتناقض مع كل الديانات السماوية والمثل العليا وروح التسامح والمحبة التي جاء بها

الإسلام والمسيحية. لهذا فإن الجمهورية العربية السورية لا يمكنها في شكل من الأشكال أن تكون طرفاً في أي اقتتال طائفي بل ستقف ضده وتدين الأطراف المشاركة فيه.

٢ ـ إن نقطة واحدة من دم أي مواطن في لبنان يجب أن تكون أعز من أي منصب أو مكسب شخصي، وإن الأمن الوطني للشعب اللبناني والأمن القومي للأمة العربية يجب أن يعلو على أي اعتبار آخر.

٣ ـ إن هدف الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة البلاد يجب أن يكون أسمى من النزاعات الطائفية ومن المكاسب السياسية المحلية.

وانطلاقاً من هذه المبادئ قامت الجمهورية العربية السورية بتحرك جديد مع الأطراف المعنية، ووضعت مبادرة جديدة وفق الأسس الآتية:

١ ـ وقف المذابح الطائفية ومقاومة العنف.

٢ ـ تعديل الدستور اللبناني بحيث يسمح بانتخاب رئيس جديد للجمهورية فوراً.

٣ ـ يقدم الرئيس فرنجية استقالته بعد انتخاب الرئيس الجديد مباشرة.

وتنفيذاً لهذه المبادرة اجتمعت الحكومة اللبنانية وأقرت مشروع تعديل الدستور وإحالته على المجلس النيابي لإقراره.

وعلى رغم أن هذه المبادرة تضمنت في صورة واضحة استقالة رئيس الجمهورية، وبالتالي كان يجب أن يبادر الفرقاء الذين يطالبون باستقالة الرئيس إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي تهيئة لاجتماع المجلس النيابي لإقراره تعديل الدستور وانتخاب الرئيس الجديد، إلا أن أحد الفرقاء بادر إلى تصعيد الموقف العسكري وتعقيد الموقف السياسي أكثر فأكثر، وبدأ هذا الفريق بطرح سلسلة من المطالب والشعارات التي تتعارض أصلاً مع المسبّبات الأساسية لنشوب القتال في لبنان، ولا تمت بأي شكل إلى ما سبق أن اتفق عليه جميع الأطراف.

لقد جاء ذلك كله بعد نجاح المبادرة السورية التي ضمنت وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان وحقها في التحرك وفقاً للاتفاقات السابقة بينها وبين السلطة اللبنانية، وضمنت السيادة اللبنانية، كما حققت بعض المطالب السياسية والاجتماعية التي تمثل جزءاً من معاناة الشعب اللبناني، وبعدها تكرس هذا الجهد في الوثيقة التي أذاعها الرئيس فرنجية في تارخ ١٤/٢/١٩٧٦ بعد زيارته لدمشق. وبعدما بدأت الحياة الطبيعية تعود إلى لبنان واستمر الهدوء قرابة الشهرين، برز تطور جديد في الأحداث، ودفعت الأمور في اتجاه عودة الاقتتال الطائفي وبدأت محاصرة المناطق والقرى بسبب انتمائها الديني، والاعتداء على المواطنين الآمنين وقتل الأبرياء، بحيث تجاوز الأمر كل الأسباب الظاهرية التي طرحتها الأطراف المختلفة تبريراً للقتال إلى الأسباب الخفية الأهم، التي تشكل أهداف المؤامرة من تقسيم لبنان، والتغطية على اتفاق سيناء، ومحاولة زج المقاومة الفلسطينية في أحداث لا تمت بصلة إلى أهدافها الأساسية، عن طريق إشراكها في القتال الطائفي الدائر في لبنان، إلى إشغال الجمهورية العربية السورية في معركة جانبية تصرفها عن متابعة النضال في مواجهة العدوان الصهيوني على الأمة العربية.

إن الجمهورية العربية السورية ستستمر في بذل جهودها من أجل الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله ومن أجل استمرار الثورة الفلسطينية، وستبذل كل ما أوتيت من جهد لإحباط التآمر على شعب لبنان، صوناً لوحدته وسلامة أراضيه، وتأكيداً للعلاقات الأخوية بين الشعب اللبناني والثورة الفلسطينية.

إن الجمهورية العربية السورية إذ تعتبر الإصرار على هذا الاقتتال الطائفي من أي طرف جاء إصراراً على تنفيذ المؤامرة المدبرة للبنان وشعبه وللأمة العربية وقضيتها، فإنها تحذر الأطراف المصرة على استمرار القتال وتحملها المسؤولية التاريخية للنتائج التي ستترتب على سلوكها، خصوصاً مسؤولية التقسيم الذي يعد أكبر جريمة تقترف في حق الأمة العربية وقضيتها وفي حق لبنان وشعبه». (انتهى الاقتباس من الوثيقة الأولى).

الوثيقة الثانية:

في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦، ألقى الرئيس السوري حافظ الأسد خطاباً طويلاً، تناول

فيه أحداث لبنان، وموقف سوريا من هذه الأحداث. وأكّد على عدد من النقاط التي لها مدلولات خاصة ومهمة، تكشفّت خيوطها ونتائجها في أوقات لاحقة. من هذه النقاط:

أ ـ نقطة اجتماعية اقتصادية تخص سوريا والسوريين. حيث قال الرئيس إن حوالي نصف مليون سوري يعملون في لبنان قبل الحرب. وقد عادوا إلى سوريا الآن وعاد معهم، وإضافة إليهم، أكثر من ١٥٠ ألف فلسطيني.

هذا يعني أن عودة نصف مليون عامل سوري و١٥٠ ألف فلسطيني سوف تؤدّي إلى بطالة تتناول أكثر من مليوني شخص، إذا افترضنا أن كل عامل يعيل أربعة أشخاص فقط. والبطالة سوف تؤدّي إلى مشاكل أمنية.

وسوف نلحظ أهمية هذا العامل الاقتصادي بالذات، في بنود اتفاقية «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان» التي وقّعت في دمشق في ٢٢ مايو/أيار ١٩٩١، وتناولت بالتفصيل كل ما غفلت عنه اتفاقية الطائف أو مرّت على ذكره بالعناوين فقط. وقد أصبح العمال السوريون في لبنان يتمتعون بكامل حقوق العمّال اللبنانيين. لهم ما للعمال اللبنانيين من مكتسبات وحقوق.

وإلى جانب ذلك، حققت هذه المعاهدة طلبات سوريا لجهتي الأمن والاقتصاد.

ففي الأمن: أصبح لبنان ملزماً «بمنع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية، من شأنه إلحاق الأذى أو الإساءة للبلد الآخر». وبما أن لبنان هو البلد المنفتح المتمتع بحرية الرأي والقول والعمل، فقد وقعت عليه وحده مسؤولية حماية سوريا من أي عمل أو قول أو إعلام يؤذيها.

ـ وفي الأمن أيضاً: أصبح لبنان ملزماً بعدم تقديم ملجأ، أو تسهيل مرور، أو توفير حماية للأشخاص أو المنظمات التي تعمل ضد أمن سوريا. وفي حال لجوء هؤلاء إلى لبنان يلتزم لبنان بالبحث عنهم وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم لسوريا.

ـ وفي الأمن أيضاً وأيضاً: تتبادل الدولتان الأفراد والضباط ضمن دورات تدريبية وإعادة تأهيل، بغية الوصول إلى درجة عالية من التأقلم والتنسيق العسكري...».

وفي هذا التبادل بالذات إجحاف بحق الضباط اللبنانيين الذين يدرسون في أكبر وأهم المعاهد والكليات العسكرية العالمية في فرنسا وبريطانيا وأميركا، بينما لا يخضع الضباط السوريون لهذا النوع من الدراسة، بل إن معظمهم إن لم أقل جميعهم لا يتقنون لغة أجنبية واحدة في حين أن الضابط اللبناني يتقن العربية والفرنسية والإنكليزية بحكم دراسته الإلزامية.

٢ ـ تبدو في الخطاب قناعة الرئيس حافظ الأسد بأن ثمة مؤامرة تستهدف تقسيم لبنان. وقد ردّ هذه المؤامرة إلى فكرة صهيونية تريد أن تثبت أن الإسلام دين متزمت يرفض الآخر.

وهذا يعني أن نية التدخل السوري في حرب لبنان كانت أكبر من مجرّد دعم الفلسطينيين المظلومين أو المسيحيين المظلومين. بل هي تريد أن تدافع عن العروبة والإسلام، وتبعد شبح البطالة عن نصف مليون سوري.

٣ ـ يؤكد الخطاب على أن سوريا قدمت السلاح والذخيرة للفلسطينيين عندما كانوا حلفاءها كي تسيطر به على الوضع في لبنان.

وهنا نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس حافظ الأسد في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦.

أيها الإخوة،

نلتقي اليوم في فترة من الزمن تشغل فيها أحداث لبنان حيزاً كبيراً من اهتمامنا، واهتمام المنطقة، بل واهتمام العالم. لأن أحداث لبنان بقدر ما تعني لبنان سلبياتها وإيجابياتها تعنينا نحن وتعني أمتنا العربية.

أيها الإخوة،

عندما بدأت أحداث لبنان منذ شهور طويلة، كان لنا تفسير لهذه الأحداث، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من القوى العربية التي تدعي الوطنية والتقدمية، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من الأحزاب التي تطلق على نفسها الأحزاب الوطنية في لبنان، ومع فصائل المقاومة الفلسطينية.

كنا نقول إن أحداث لبنان نتيجة مخطط استعماري يهدف إلى:

أولاً: تغطية اتفاق سيناء.

ثانياً: توريط المقاومة وضربها وتصفية المخيمات وإرباك سوريا.

ثالثاً: تقسيم لبنان.

هكذا كنا نقول، وهكذا كانوا يقولون. وفي تقديري لو سألناهم اليوم ربما كرروا هذا الكلام أيضاً. هنا قد يتساءل متسائل: ولماذا إرباك سوريا؟ وما علاقة سوريا بأحداث تدور في لبنان؟ هذا الأمر، أيها الإخوة المواطنون، أريد أن تتنبهوا إليه، لأن هناك من يطرحه من الخارج ليتسلل إلى صفوفنا في الداخل.

يقولون: ما لنا ولأحداث لبنان؟ لماذا تربك سوريا بأحداث لبنان؟

أولاً: إن المؤامرة بما تسعى إليه من أهداف تستهدف ضرب قضية كل مواطن سوري في هذا البلد. إذا كانت المؤامرة تستهدف تلك الأهداف التي ذكرت، بما في ذلك ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان، فكيف يمكن سوريا أن تقف موقف المتفرج من مؤامرة تستهدف تحقيق هذه الأهداف؟ نحن معنيون بهذه المؤامرة وعلينا أن نعد أنفسنا بالقدر الذي نستطيع فيه أن نتصدى للمؤامرة والمتآمرين. الأمر يعنينا ولا مفر من المواجهة.

ثانياً: سوريا ولبنان عبر التاريخ بلد واحد، شعب واحد، الشعب في سوريا ولبنان عبر التاريخ شعب واحد، وترتب على هذا مصالح حقيقية مشتركة. هذا الأمر يجب أن يدركه الجميع، مصالح حقيقية مشتركة. وترتب على هذا الأمر أمن حقيقي مشترك، وترتب على هذا الأمر وشائج القربى القريبة بين الناس في البلدين. الآلاف الكثيرة من العائلات في سوريا لها امتداد في لبنان، والآلاف الكثيرة والكثيرة جداً من العائلات في لبنان لها امتداد في سوريا.

ها نحن نرى أمامنا اليوم، كمحصلة لهذا التاريخ المشترك، والجغرافيا، ولهذه الحوادث، نرى الآتي: كان في لبنان قبل الحوادث حوالي نصف مليون سوري، يمارسون مختلف الأعمال: التاجر، والطبيب، والمحامي وغير ذلك. هؤلاء بنتيجة الأحداث عادوا إلى

سوريا، والآن يوجد في سوريا على الأقل حوالي نصف مليون لاجئ لبناني، نصف مليون لاجئ من شعبنا في لبنان جاؤوا إلى سوريا. ودخل سوريا حوالي ١٥٠ ألف فلسطيني من الإخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان. بنتيجة الأحداث دخل سوريا حوالي مليون نسمة، مليون إنسان. اعتقد أننا نستطيع الآن أن نتصور حجم المشكلة التي يسببها دخول مليون إنسان إلى بلد عدد سكّانه أقل من تسعة ملايين.

مفيد أن نتذكر أن الهند لم تستطع أن تتحمل ضغط عشرة ملايين لاجئ من بنغلادش. وكلنا نتذكر، في ضوء ما هو معروف، أن العشرة ملايين لاجئ كانوا سبب الحرب الهندية الباكستانية. الهند دولة كبيرة عدد سكانها أكثر من ٥٠٠ مليون لم تستطع أن تتحمل عبء عشرة ملايين لاجئ، لم تستطع الهند أن تتحمل نسبة واحد على ٥٠، أو واحد على ٦٠ من عدد سكانها. في حالتنا نحن النسبة هي واحد على تسعة من عدد السكان. فلنتصوّرْ حجم المشكلة، وحتى إذا كانت واحداً، على ١٨، أو واحداً على عشرين أو واحداً على ثلاثين فتبقى المشكلة مشكلة، وتبقى مشكلة كبيرة.

***

طبعاً أيها الإخوان لا يمكن أن يرد إلى ذهن أحد أنني أقول هذا الكلام، أو يمكن أن يقوله مواطن في سوريا، تبرماً بهؤلاء الإخوة الذين جاؤوا إلى سوريا. فالبلد بلدهم، والأرض أرضهم. هذا البلد هو لكل عربي، وإنما أقول ما قلت لأشير إلى مشكلة ترتبت على أحداث لبنان، ولأشير إلى حجم المشكلة. وأبرز مشكلة حيّة تشكل رداً على هؤلاء الذين يقولون من خارج الحدود: ولماذا سوريا؟

أما تقسيم لبنان فهو هدف تاريخي، كما نعرف، للصهيونية العالمية. هناك رسائل متبادلة، ربما قرأها الكثيرون منكم، بين قادة الصهاينة، أو بعض قادة الصهاينة، في الخمسينات عن هذا الموضوع، يؤكدون فيها على أهمية تقسيم لبنان.

تقسيم لبنان أيها الإخوة، لا تسعى إليه إسرائيل بسبب أهمية لبنان العسكرية. لبنان،

موحداً أم مجزأً، لا يشكل عبئاً عسكرياً في الوقت الحاضر على إسرائيل، ولا ينتظر أن يشكل عبئاً عسكرياً على إسرائيل خلال المدى المنظور. إسرائيل لا تسعى إلى تقسيم لبنان لأنه يشكل مثل هذا العبء العسكري. إسرائيل ترغب في تقسيم لبنان لسبب سياسي أيديولوجي. فتحصيل حاصل أن نقول إن إسرائيل ترغب في إقامة دويلات طائفية في هذه المنطقة لتكون الدولة الأقوى. هذا تعلمناه سابقاً، وقلناه سابقاً، ونقوله باستمرار: إسرائيل تسعى إلى تقسيم لبنان لكي يسقط شعار الدولة الديموقراطية العلمانية. هذا الشعار الذي يطرح هنا وهناك. قد لا نكون جميعنا مؤمنين بهذا الشعار ولكنه شعار مطروح، وهو قابل للمناقشة في هذا المكان أو ذاك من العالم. بطبيعة الحال يختلف كثيراً عن منطق ما طرحه بعضنا، وربما أكثرنا، في وقت سابق من أننا سنرمي اليهود في البحر. كنا آنذاك نقدم خدمات جلّى لإسرائيل. ليس في هذا الكلام سرّ. وربما يقول بعضنا أنا أتحدث والإسرائيليون يسمعون. ليس في هذا الأمر سرّ، ونستطيع أن نأخذ حريتنا في الحديث عنه، أن نقول إننا نطالب بدولة ديموقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود سواء كانوا عرباً أو غير عرب، كما هو الحال، فهذا منطق قابل للأخذ والرد.

عندما ينقسم لبنان، سيقول الإسرائيليون: لا تصدقوا هؤلاء العرب. إن لم يستطيعوا أن يعيشوا معاً، وإن لم يستطع المسلم العربي أن يعيش مع المسيحي العربي، فكيف نعيش نحن اليهود، ومع اليهود غير العرب الذين جاؤوا من كل بقاع الأرض، من الغرب والشرق؟ سيسقط هذا الشعار.

إسرائيل تريد التقسيم لكي تسقط تهمة العنصرية. الأمم المتحدة اتخذت قراراً، قالت إن الصهيونية حركة عنصرية، وهذا مكسب كبير للقضية الفلسطينية وللنضال العربي. لماذا عنصرية؟ لأنها أساساً دولة تجمع الناس من كل مكان ولا رابط بينهم سوى الدين، لتشكل منهم شعباً، وتقيم دولة لهذا الشعب. عندما ينقسم لبنان بين المسلمين والمسيحين ستقول إسرائيل: «أين هي العنصرية ؟ إسرائيل تقوم على أساس الدين وفي لبنان دولة أو دويلات تقوم أيضاً على أساس الدين. فإما أن نكون جميعنا عنصريين، وإما أن نكون جميعنا لا عنصريين». تقسيم لبنان يسقط تهمة العنصرية عن إسرائيل. تقسيم لبنان يشكل طعنة

لفكرة القومية العربية، وكأننا نقدم الدليل على أن القومية العربية ليست الرباط الصالح الذي يربط بيننا جميعاً، بحيث نستطيع أن نعيش في ظل لواء القومية العربية. عندما لا يستطيع العرب أن يعيشوا معاً في دولة واحدة، رغم مرور السنين الطويلة على هذا العيش المشترك، فهذا دليل عملي مادي يريدون تقديمه على بطلان فكرة القومية العربية.

أكثر من هذا أريد أن أقول إن تقسيم لبنان يشكل ضربة كبرى للإسلام باعتباره دين الأكثرية الساحقة من الأمة العربية. لأنهم يريدون أن يقدموا الإسلام في هذا العصر، على أنه الدين المتزمت الذي يمنع أنصاره من العيش مع الآخرين حتى إذا كانوا من أبناء الأمة الواحدة. إن هذه مؤامرة على الإسلام، ومؤامرة على المسلمين. وأنا أؤكد على هذا الموضوع ولا أريد أن أجامل به أحداً إطلاقاً، وقد قلته في كثير من أحاديثي مع المعنيين في لبنان وخارج لبنان. إنه مؤامرة على الإسلام ومؤامرة على العروبة ولمصلحة العدو، لمصلحة الصهيونية، لمصلحة إسرائيل.

طبعاً أيها الإخوة، العروبة أقوى من هؤلاء المتآمرين، لن يستطيعوا تحت اسم العروبة وتحت اسم الإسلام أن يضربوا العروبة وأن يضربوا الإسلام، لأننا لهم بالمرصاد.

وأستطيع أن أقول هنا ـ ولو خرجت عن التسلسل إلى حد ما ـ إن المؤامرة في لبنان بالنسبة إلى هذا الموضوع بالذات، هي مؤامرة على الإسلام وعلى المسيحية. إن الصراع في جوهره، وليس في شكله، إن الصراع في جوهره ليس بين المسيحية والإسلام. إنه بين الإسلام والمسيحية من جهة، وأعدائهما من جهة أخرى.

هكذا كان تفسيرنا لأحداث لبنان، والذي اشتركنا فيه مع الآخرين. وقلنا إن هذه المؤامرة لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا من خلال القتال. إذن لكي نحبط المؤامرة علينا أن نوقف القتال. العملية حسابية واضحة. طريق المؤامرة إلى أهدافها هو القتال، لكي لا تحقق المؤامرة أهدافها علينا أن نوقف القتال. وانطلقنا نعمل من أجل ذلك: بذلنا جهداً سياسياً، بذلنا جهداً عسكرياً، قدمنا السلاح، أيها الإخوة، من أجل أن نوقف القتال، وقدمنا الذخائر، أيها الإخوة، من أجل ان نوقف القتال، في وقت من الأوقات كانت موازين القوى غير متكافئة، و لم يكن في الإمكان أن يقف القتال.

ومن أجل هذا اضطررنا إلى أن نقدم السلاح وأن نقدم الذخائر، قدمنا السلاح إلى هؤلاء الذين يهاجموننا ويتنكرون لجهودنا ولتضحياتنا، هؤلاء الذين تنكروا ويتنكرون لجهود هذا الشعب، ولتضحيات هذا الشعب، القريبة منها والبعيدة. رغم أن هذه الجهود وهذه المواقف واضحة وضوح الشمس، يدركها ويتذكرها ويعرفها كلكم ليس في سوريا فحسب، وإنما في أكثر أقطار الوطن العربي. قدمنا السلاح لهؤلاء، قدمنا الذخائر لهؤلاء، وفي وقت من الأوقات أخذنا الأسلحة من جنودنا من تشكيلاتنا وأعطيناها لهم.

قدمنا كل ما نستطيع، وكان لقرارنا السياسي هذا، بالعمل من أجل وقف القتال، كان له بعد عربي وكان له بعد دولي. حاولنا أن نضيّق رقعة المشكلة في لبنان قدر المستطاع، لأننا كنا نرى وكانوا يرون أن توسيع رقعة هذه المشكلة عربياً ودولياً هو في مصلحة المؤامرة وليس العكس، وها أنتم ترونهم الآن ماذا يعملون وماذا يفعلون.

ورغم هذا، ورغم جهدنا السياسي، رغم جهدنا العسكري من حيث تقديم السلاح والذخائر بكميات كثيرة وبأنواع مختلفة، ومع هذا، وفي يوم من الأيام انهارت جبهة الأحزاب الوطنية، وانهارت جبهة المقاومة الفلسطينية، وفي يوم من الأيام انهارت جبهة الأحزاب في لبنان وانهارت جبهة المقاومة في لبنان، و لم يكونوا يستطيعون أن يقفوا على أرجلهم، وأرسلوا لنا الصرخات، نداءات الاستغاثة كي نسارع إلى بذل جهد آخر غير هذا الذي بذلناه.

في يوم من الأيام، حوالي منتصف كانون الثاني ـ على ما أذكر ـ اتصل بي وزير الخارجية وقال: اتصلوا معه بالهاتف من قمة عرمون. قمة عرمون، أنا لا أعرف بيروت جيداً لكن حسب ما أصبحت الصورة في ذهني، مكان فيه دار للمفتي، يجتمع هناك الإمام ورؤساء الوزارات وبعض الشخصيات الإسلامية الأخرى وبعض رؤساء الأحزاب، منهم كمال جنبلاط. اتصلوا بوزير الخارجية ورجوه أن يطلب إلي أن أتصل بالرئيس سليمان فرنجية. لكي يوقف القتال لأن الأمر سيّئ جداً. وقلت لوزير الخارجية: لن أتصل. عليهم أن يعملوا. وبعد أقل من ربع ساعة اتصل بي مرة ثانية وقال: كرّروا الاتصال وهم في حالة سيئة جداً، وبعد، سقط بعض الأحياء، ومسلحو الكتائب يجتاحون المنازل، ويتساقط أمامهم كل شيء، وقلت له: لن أتصل وعليهم أن يصمدوا.

عندما كنت أقول هذا القول، أيها الإخوة، ليس من قبيل التردد، أو من قبيل عدم الرغبة في بذل الجهد، وإنما كنت أستغرب مثل هذه الطلبات، لأنني كنت أعرف ـ ونحن الذين نعرف بطبيعة الحال ـ أن لدى المقاومة والأحزاب الوطنية من السلاح والذخائر ما لا يملكه جيش لبنان بكامله، وليس الكتائب والأحرار فقط. كان لدى المقاومة والأحزاب من السلاح والذخائر أكثر مما تملكه الكتائب ويملكه الأحرار ويملكه جيش لبنان.

جيش لبنان بطبيعة الحال لم يكن في المعركة، لم يكن طرفاً في المعركة إطلاقاً. وبعد قليل كرر الاتصال للمرة الثالثة وقال: الأمر سيّئ جداً ويلحون في الرجاء أن تتصل.

وبالفعل جاءت الأخبار عن سقوط المسلخ والكرنتينا وأمكنة أخرى، وقالوا آنذاك: إذا لم تسارعوا إلى الاتصال سيلتف رجال الكتائب على المنطقة الغربية والطريق مفتوحة أمامهم. المنطقة الغربية هي المنطقة التي يسيطر عليها الآن مجموع رجال المنظمات والأحزاب من المسلحين. وهنا أقول فقط: مسكينة هذه المنطقة الغربية. وعندما وجدت أن لا بد من الاتصال، واتصلت مع الرئيس سليمان فرنجية، قلت له في ما قلت: «الأخ الرئيس عندكم مجزرة خطيرة ستسبب مضاعفات في كل مكان. أرجو أن تعمل مسرعاً على وقفها وتلافي مخاطرها. الأطفال والنساء والعجزة، يعتدى على الجميع، هذا الأمر له نتائجه الخطيرة. وأرجو أن تهتم بالأمر وتبذل ما تستطيع ونحن في انتظار نتائج مسعاك».

كانت بيني وبين الرئيس فرنجية مناقشة آنذاك على الهاتف، وانتهينا إلى الاتفاق على وقف النار في ساعة معينة من تلك الليلة، أعتقد أنها الثامنة أو التاسعة. تواردت الأخبار بعد هذا أن القتال يتصاعد وأن الأمور تسوء.

واجتمعنا هنا في دمشق، اجتمعت مع بعض إخواننا في القيادة وفكرنا في ما يمكن أن نعمله لإنقاذ الموقف. جهداً سياسياً بذلنا، سلاحاً أعطينا، ذخائر أعطينا، كل هذا موجود هناك ومتراكم، ولم يستطع أن ينقذ الموقف، إذن ليس أمامنا إلا أن نتدخل في شكل مباشر.

طبعاً ناقشنا الأمر، أيها الإخوة، من مختلف الجوانب، وناقشنا أخطار التدخل، واحتمالات الحرب بيننا وبين إسرائيل، وكنا أمام خيارين آنذاك: إما أن لا نتدخل فتسقط

المقاومة في لبنان، وتصفى في ضوء هذا الموقف العسكري وفي ضوء طلبات الاستغاثة، وإما أن ندخل فننقذ المقاومة ونتعرض لاحتمال الحرب. وناقشنا احتمال الحرب، وبقي احتمالاً وارداً، ولكن ليس بالضرورة. الأسباب لا أريد أن أذكرها هنا بالتفصيل، ولكن المؤامرة في لبنان تستهدف أموراً لو تعرضت لنا إسرائيل ونشبت حرب لحققت هذه الحرب عكس ما ترمي المؤامرة إلى تحقيقه. ومع هذا بقيت الحرب احتمالاً وارداً، وعدم الحرب أيضاً بقي احتمالاً وارداً. فقلنا إذن لا بد من أن ندخل وننقذ المقاومة.

وقررنا أن ندخل تحت عنوان: «جيش التحرير الفلسطيني»، وبدأ جيش التحرير الفلسطيني بالدخول إلى لبنان ولا أحد يعرف هذا أبداً. الذين يتحدثون الآن باسم فلسطين. ويعيشون حالات من الوهم، ويتنكرون لكل جهد بذلناه من أجلهم، هؤلاء لم يكونوا على علم بقرار إدخال جيش التحرير الفلسطيني، ولم يعلموا به إلا عندما أصبح داخل الأرض اللبنانية. لم نأخذ رأيهم ولم نأخذ رأي الأحزاب الوطنية، وبطبيعة الحال لم يكن أحد منهم مستعداً لمناقشتنا في أي إجراء، المهم هم يطلبون إجراء ما ننقذهم به.

بعد اتصال عرمون، وفي اليوم نفسه جاء إلى سوريا قادة الأحزاب الوطنية، أمضوا وقتاً طويلاً في وزارة الخارجية، حتى ساعة متأخرة من الليل. هم هنا في وزارة الخارجية السورية يقيمون، يبحثون عن حل المشكلة، وإخراج كريم لهم، لما هم فيه ونحن نحرّك الجيش إلى لبنان للدفاع عنهم وعن المقاومة الفلسطينية. وصباح اليوم التالي استقبلتهم في بيتي، ومعهم كمال جنبلاط، كمال جنبلاط كان في عرمون عندما كانوا يتصلون هاتفياً مع وزير الخارجية، وبعدها انتقل إلى سوريا وصباح اليوم التالي استقبلته ومعه قادة الأحزاب هؤلاء.

وأتذكر الآن، ويتذكرون هم. يتذكر من منهم يسمعني الآن كيف كانت معنوياتهم آنذاك. لم تكن جيدة على كل حال. طمأنتهم وقلت لهم: نحن معكم ومع شعب لبنان، سنقف في وجه المجازر، سنقف في وجه التصفيات لأن في هذا مصلحة الجميع، جميع الفرقاء دون استثناء. أدخلنا جيش التحرير وقوات أخرى وستعود الأمور إلى وضعها الطبيعي».

وبينما أنا أتحدث معهم اتصل بي الرئيس سليمان فرنجية وتحدثت معه بالهاتف. كان الحديث متشعباً ولا مبرر لأن أردد الحديث بكامله. هذا حتى إذا كنت أتذكر الحديث بكامله. وهنا لا بدّ لي أن أعتذر من الأخ الرئيس سليمان فرنجية على ذكر هذه الأمور، ليعذرني لأن الأمر هام، والأمر يتعلق بوضع الحقائق أمام الشعب. لقد كان ـ وأقول أمامكم ـ كان رجلاً شريفاً في تعامله وكان يتمسك بالكلمة التي يعطيها لنا. قال لي: «هناك قوات سورية تدخل إلى لبنان»، ذكرته بحديث الأمس وقلت له: «ان الأمر خطير وأرجو يا أخي الرئيس أن يفهمنا كل العرب. إننا بالنسبة للفلسطينيين لنا موقف ثابت وإن هناك خطًّا أحمر بالنسبة للفلسطينيين لا نسمح لأحد بتجاوزه إطلاقاً».

هذا الكلام قلته للرئيس سليمان فرنجية. وأنا أعرف أن مثل هذا الكلام بين رئيسي دولتين هو أكبر وأكثر من اللازم ومن المقبول. ولكنها قضية مصير. ومرة أخرى أعتذر من الأخ سليمان فرنجية لأن الأمر يتعلق بوضع الحقائق أمام الشعب.

المهم أننا انتهينا من هذه المحادثة الهاتفية بالاتفاق على لجنة تذهب إلى لبنان وتعمل على وقف إطلاق النار. وكان الأمر، وتتذكرون الوفد السوري الذي ذهب إلى لبنان: المناقشات، المقابلات، الاجتماعات، اللقاءات الكثيرة التي تمّت، ولكن المهم بعد دخولنا بقليل وقف إطلاق النار كما هو معروف، وبدأنا نعمل بشكل سريع لخلق الجو الايجابي والمناخ البناء الذي يساعد الجميع على العمل وعلى التعامل المشترك.

وقف إطلاق النار وقلنا: لنرسخ وقف إطلاق النار، لنبحث ماذا تريد المقاومة. جئنا بقادة المقاومة إلى وزارة الخارجية في دمشق. وعلى رأسهم ياسر عرفات، والقادة الآخرون موجودون، وقلنا لهم اكتبوا ماذا تريدون من لبنان. وكتبوا. كتبوا بأنفسهم ما يريدون. وأخذنا ما كتبوه إلى السلطة في لبنان، وتناقشنا في الأمر ووافقت السلطة في لبنان على أنّ كل ما كتب وما طلب ليس كله ضرورياً من أجل الحفاظ على المقاومة ومن أجل أن تمارس المقاومة دورها في النضال ضد العدو المحتل. ومع هذا وافقت السلطة على كل ما كتب دون

حذف حرف واحد. والاتفاق موجود أمامي الآن. لا بأس، كما أرى أن أقرأ عليكم الاتفاق.

نص الاتفاق

العلاقات الفلسطينية اللبنانية: (هذه الكلمات كتبها قادة المقاومة بأنفسهم).

أولاً: منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في لبنان ولا يعترف بسواها. (أريد من هذا تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج على إرادتها ولا تعترف الدولة بغير منظمة التحرير الفلسطينية).

ثانيا: المنظمة مسؤولة عن شؤون الفلسطينيين داخل المخيمات.

ثالثاً: حق المنظمة باتخاذ التدابير داخل المخيمات لضمان أمنها ضد أي عدوان خارجي أجنبي.

رابعاً: حق المنظّمة بممارسة كافة الحقوق المعطاة لها بموجب اتفاق القاهرة وملاحقه.

خامساً: عدم التعرض أو المسّ بالوجود الفلسطيني في لبنان.

سادساً: عدم التعرض أو المسّ بأمن المقاومة الفلسطينية أو بوجودها في لبنان. (ماذا تريد المقاومة بعد هذا، وماذا تريد منظمة التحرير الفلسطينية؟).

هذا هو القسم المتعلق بالعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. هل كان هذا ضرورياً من أجل أن تمارس المنظمة عملها ضد إسرائيل؟ أقول لا، ومع هذا وافقت السلطة في لبنان على كل ما قرأت.

ومع ذلك يريدون الآن، كما نسمع في الإذاعات، أن يضللوا الرأي العام العربي، وربما العالم، من أنهم يدافعون عن المقاومة الفلسطينية ومن أجل الحفاظ على المقاومة الفلسطينية. وحقيقة الأمر أن هناك قوى في داخل لبنان، وعلى المسرح الدولي، تريد أن تسخّر المقاومة الفلسطينية لأهدافها التكتيكية أو الاستراتيجية. المقاومة الفلسطينية تقاتل الآن من أجل أهداف الآخرين وضد مصلحة الشعب العربي الفلسطيني وأهدافه.

بعد هذا الإتفاق قلنا إن هناك بعض المسائل الوطنية، وبدافع من روح الأخوّة، ولعلمنا بكثير من النواقص الممكن تلافيها في هذه المرحلة، من قبل السلطة في لبنان. لكل هذا قلنا: علينا أن نبذل جهداً أخوياً لعلنا نستطيع تحقيق بعض ما هو مفيد .

أيضاً مناقشات كثيرة، لقاءات كثيرة، وقد تمّ الاتفاق على عدد من الإجراءات سمّيت إصلاحات وطنية، وثقت وكتبت على ورقة وسميت هذه الورقة في ما بعد «الوثيقة الدستورية». هذه الوثيقة تضمنت على الأقل ٩٥ في المائة مما كان مطروحاً من قبل الأحزاب الوطنية. وأقول هنا: أضفنا في سوريا بعض الأمور، أضفنا بعض الأمور التي لم تكن مطروحة من قبل هذه الأحزاب، النص على عروبة لبنان لم يكن مطروحاً من قبل الأحزاب الوطنية، أن تنص في وثيقة دستورية على انتماء لبنان العربي، وافقت السلطة أيضاً.

إذن تم الاتفاق على تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، وتم الاتفاق على الوثيقة الدستورية التي تضمنت، الإصلاحات.

بالنسبة إلينا في سوريا. ومن خلال اتصالنا بهؤلاء الأحزاب اعتبرنا أن ما حصل في الوثيقة كان نصراً وطنياً كبيراً. نصراً لكل لبناني بدون استثناء.

هناك في لبنان الآلاف ممن ليست لديهم الجنسية اللبنانية منذ سنين طويلة. وأكثر القادة العرب يعرفون هذا الواقع في لبنان. والكثير توسطوا وناضلوا وكافحوا من أجل حل هذا الإشكال و لم يحل. جرى حل هذا الإشكال كما ورد في هذه الوثيقة الدستورية. واتفق على إعطاء الجنسية اللبنانية للجميع.

طائفية الوظيفة التي كان يعاني منها المواطنون اللبنانيون جميعاً و لم يكن يستفيد منها سوى طبقة من القادة والزعماء. اتفق على إلغاء طائفية الوظيفة. وتبين لي في ما بعد أن في هذا الالغاء كمنت مشكلة. هذا الإلغاء كان سبباً في تفجير الموقف في ما بعد لأن إلغاء طائفية الوظيفة ألغى امتيازات لبعض الناس. رغم أنهم كانوا يقولون ويطالبون بإلغاء طائفية الوظيفة، ولكنهم عندما تحقق هذا الإلغاء أو عندما اتفق على هذا الإلغاء، أصيبوا بصدمة لأنهم فقدوا امتيازات.

طبعاً كما تقدرون أنا أحاول، وسأحاول، ويجب أن أحاول أن لا أذكر الأسماء إطلاقاً إلا بقدر الضرورة. نص على المساواة بين الجميع. نص على إنشاء محكمة دستورية. نص على إصلاحات اقتصادية واجتماعية، نص على عروبة لبنان، على إعطاء الجنسية كما ذكرت على إلغاء الطائفية، على أشياء كثيرة، هي كما نعرف سابقاً بين مجمل المشاكل التي كانت مطروحة، ولكن هناك من يريد أن تبقى المشاكل هي هي لأنه يريد أن يعمل. فبعض المسلحين الآن في لبنان هم ضد الأمن. لو تحقق الأمن لفقدوا العمل. وهذه مشكلة.

عندما اتفق على هذه الأمور جاء رئيس الجمهورية اللبنانية إلى دمشق واتفق على كل شيء بصيغته النهائية، وعاد إلى بيروت ودرسوا هذه الأمور في مجلس الوزراء، وتقررت الوثيقة الدستورية وأذاعها رئيس الجمهورية من راديو وتلفزيون لبنان. وكما سمعنا، أطلقت النار ابتهاجاً في كل مكان هناك عندما أذيعت هذه الوثيقة. توقف إطلاق النار فعلياً. ومرت الأيام، ومر على ما ذكر حوالي خمسين يوماً والحالة هادئة؛ وإذا بانقلاب عسكري يبرز إلى الوجود في تاريخ ١١ آذار. لا أريد أن أناقش من قاموا بالانقلاب، فقد يكونون رجالاً طيبين، لا أعرف أحداً منهم. وقد تكون غايتهم مصلحة لبنان، ولا شيء آخر. ولكن إذا كانت هذه هي الغاية فقد أخطأوها...

الانقلاب من دون أن نناقشه، يمكن أن نقول من دون تردد إنه لم يأت ليعزز وقف النار، و لم يأت ليعزز مسيرة الإصلاحات الوطنية. و لم يأت ليغزز مصلحة المقاومة الفلسطينية باستمرار وقف النار وانصرافها إلى مشاغلة العدو الإسرائيلي. وإنما جاء ظاهرة تحدٍّ مؤهّلة لإعادة القتال إلى الساحة اللبنانية، جاء وطرح مشكلة لم تكن مطروحة. طرح مشكلة استقالة رئيس الجمهورية، خصوصاً أن مدة ولاية رئيس الجمهورية كانت ستنتهي بعد مضيّ حوالي خمسة أشهر على ما أذكر.

جاءني ياسر عرفات بعد الانقلاب بأيام قليلة. بثلاثة أو أربعة أيام، ورجاني أن أبذل جهداً من أجل اقناع رئيس الجمهورية بالاستقالة. ولا أخفي أنني استغربت هذا الطلب وقلت آنذاك: لن أبذل أي جهد. واعتقد أن ما طرحه الانقلاب لا يمت إلى المصلحة الوطنية اللبنانية بصلة. واستقالة الرئيس أو عدم استقالته ليست مشكلة أساسية بالنسبة إلى جماهير لبنان. وذهب ياسر عرفات من دون أن يأخذ مني أي وعد ببذل أي جهد.

وفي صباح اليوم التالي للقائي معه، وجدنا أن من واجبنا أن لا نقنط وأن لا نيأس، ما دام الأمر يتعلق بأشقاء لنا هم جزء من شعبنا، وعلينا أن نبذل جهداً من أجل أن لا تفلت الأمور، وأن لا تستأنف الأعمال القتالية، وأن تقطع الطريق على أية محاولة تستهدف استئناف الأعمال القتالية.

قررنا أن نتصل بالأطراف، ذهبت وفود من سوريا وجاءت وفود من لبنان، وناقشنا الأمر من كل جوانبه. ومرة أخرى أقول: كان الرئيس سليمان فرنجية كريماً وأبياً. وتوصلنا إلى اتفاق ذكرته في هذا المكان في مرة سابقة، وفي ضوء هذه الاتصالات وفي ضوء الحفاظ على الشرعية التي تمسك بها الجميع، بما في ذلك الانقلاب كما جاء في بلاغه الأول، وبما في ذلك، بطبيعة الحال، الأحزاب التي تسمي نفسها الأحزاب الوطنية. في ضوء كل هذا اتفق على:

أولاً: تعديل الدستور أو مادة من مواد الدستور، بحيث يسمح بانتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس الجديد.

ثانياً: انتخاب الرئيس الجديد.

ثالثاً: الانتقال إلى استقالة الرئيس الحالي.

عندما توصلنا إلى هذا الاتفاق انفجر الموقف. الانقلاب جاء وطرح استقالة الرئيس، وتبنى ذلك بعض الأحزاب الوطنية، وطلب منا أن نبذل جهداً، وبذلنا الجهد. وعندما توصلنا إلى الاتفاق على ما طلبه الجميع في هذا الجانب انفجر الموقف. اندلع القتال، وكانوا يقولون: يجب أن يستقيل رئيس الجمهورية.

***

في هذه الفترة طلب ياسر عرفات أن نستقبل كمال جنبلاط، وقلنا لياسر عرفات: لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو مصرّ على متابعة القتال، ونحن في سوريا نرى، وكما كنتم ترون أنتم، وما زلتم تقولون إنكم ترون هذا أيضاً، إن القتال هو الطريق إلى تحقيق أهداف

المؤامرة. لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو يصر على استئناف القتال وماذا ستكون فائدة هذا اللقاء؟ قال: لا، هذه تصريحات للاستهلاك على الطريقة اللبنانية لا تهتموا بها، الأمر كله يمشي. واستقبلنا كمال جنبلاط، وكان لي معه لقاء طويل ساعات طويلة عرضنا فيها أحداث لبنان منذ بدايتها، تحليلنا لأحداث لبنان، وهو التحليل الذي ذكرته الآن، وقلت له: نحن متفقون وإياكم على تحليل أحداث لبنان، وعملنا جميعاً من أجل وقف النار، ساعدناكم سياسياً وساعدناكم عسكرياً، (أقصد عسكرياً بإمدادكم بالأسلحة والذخائر)، ومع هذا لم تستطيعوا أن تصمدوا. ودخلنا لبنان وغامرنا باحتمال مواجهة الحرب مع إسرائيل، وحققنا للمقاومة كل الضمانات التي تريدها، والكفيلة بحرية عمل المقاومة. ثم ناقشنا الإصلاحات الوطنية، واتفق على الوثيقة الدستورية وهذه الوثيقة تتضمن الكثير، ٩٠ أو ٩٥ في المئة مما كنتم طرحتموه.

ثم جاء الانقلاب وطرح استقالة رئيس الجمهورية، مع أن هذه المشكلة لم تكن مطروحة و لم نؤيدها. أيّدتم الانقلاب أيدتم أهداف الانقلاب باستقالة رئيس الجمهورية. فاتصلنا وبذلنا جهداً وتوصلنا إلى اتفاق على هذا الموضوع. وعندما توصلنا إلى اتفاق فجّرتم الموقف أنتم. حتى الآن نحن راضون عما فعلناه، راضون لأننا كنا نسير في الضوء ونعرف إلى أين نسير، وكنا نعتقد أننا نسير وإياكم على خط واحد، أما الآن وبعد هذا الذي حصل، فنريد أن تعلمونا حقيقة ماذا تريدون.

المقاومة، حقوقها، ضماناتها لم تعد مشكلة. الإصلاحات الوطنية بالقدر الذي تسمح به ظروف لبنان لم تعد مشكلة، موضوع الرئاسة استقالة الرئيس لم تعد مشكلة، فماذا لديكم بعد؟

أجريت مناقشة للوثيقة الدستورية. أقدر أنه لم تكن هناك اعتراضات جوهرية. أذكر أمامكم بعض الأمثلة. قال: نحن اتفقنا على ست نقاط، الوثيقة الدستورية فيها سبع عشرة نقطة. باختصار قلت له: ليس المهم عدد البنود، ستة أو سبعة عشر، المهم ماذا تحتوي هذه البنود. ماذا ورد في هذه البنود لا ينسجم مع ما طرحتم؟ وماذا طرحتم و لم يرد في هذه البنود؟ هذا هو المهم وليس المهم العدد. قال. شكلنا لجنة درست الوثيقة ورأت أنها

غامضة. قلت له: هذه خطوط عريضة لعمل مقبل، كل بند فيها يحتاج إلى قرارات، يحتاج إلى مراسيم، يحتاج إلى قوانين، هناك تتحدد العلمنة بدقة، وتفصلون فيها ما شئتم، أما هنا فالأمر غير ممكن، ولا داعي للتفصيل والتحديد أكثر مما هو حادث . تحدث عن العلمنة. يريد دولة علمانية في لبنان. طبعاً كل ما أقوله هو في ضوء اتصالاتنا مع الآخرين والتي أجريناها خلال أشهر طويلة. قلت له: إن الكتائب متحمسة للعلمنة. عندما زارنا حزب الكتائب، قيادة حزب الكتائب، وعلى رأسها الشيخ بيار الجميل، سألته أنا شخصياً عن هذا الموضوع، وقال لي: أنا لا أقبل من العلمنة بديلاً، أنا مصرّ ومتمسك بدولة علمانية في لبنان.

***

وطرحت هذا الأمر على مفتي المسلمين، وعلى السيد موسى الصدر، وعلى بعض رؤساء الوزارة ورؤساء مجلس النواب، فرفضوه لأن الأمر يتعلق بجوهر الدين الإسلامي. هذا يجب أن تعرفوه، أيها الإخوة، هنا في بلدنا، هناك تضليل. المسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون العلمنة، وليس العكس، لأن الأمر يتعلق بجوهر الإسلام. الكتائب متمسكون بالعلمنة، وكمال جنبلاط متمسك بالعلمنة. قلت له: رجال الدين المسلمون، علماء الدين، هم الذين لا يوافقون على العلمنة. قال: «لا تهتم بهم، إنهم لا يمثلون شيئاً». قلت له: «الأمر ليس أمر تمثيل» وأيضاً هنا أريد أن أستدرك وأقول: لم أكن لأقول هذا الذي أقول لولا ان الأمر يتعلق بتوضيح بعض الحقائق. قال: إنهم لا يمثلون شيئاً، قلت له إن الأمر ليس أمر تمثيل، إنما يتعلق بالدين الإسلامي. وعندما يتعلق الأمر بالإسلام فيجب عدم الاستهانة به. هذا ما قلته في ذلك اللقاء. الأمر ليس أمر تمثيل، يمثلون أو لا يمثلون، قال: «خلونا نؤدبهم، لا بد من الحسم العسكري، منذ مئة وأربعين سنة يحكموننا، بدنا نتخلص منهم».

هنا رأيت أن كل قناع قد سقط. إذاً الأمر ليس ما كنا نقول، وليس ما كان يقال لنا، بين تقدمي ورجعي. ليس بين مسلم ومسيحي. المسألة هي مسألة ثأر وانتقام، تعود إلى مئة وأربعين سنة.

طبعاً، إذا كنت سأنطلق من كوني مسلماً فلا بد أن أكون ضد هذا التوجه. لأن الإسلام

محبة وعدل. وليس كراهية وبغضاء. الإسلام مع العدل، والعدل لكل الناس. وضد الظلم. كل الظلم، ولكل الناس. الإسلام نهى أول ما نهى عن الثأر والانتقام. فإذا كنت مسلماً حقاً، وأنا مسلم بعون الله، فلا بد من أن أكون ضد هذا التوجه، ضد الثأر والانتقام.

إذا كنت سأنطلق من كوني ثائراً. الأمر لا يختلف. الثورة عدل. وعدل للجميع. الثورة ضد الظلم. وضد كل ظلم. ولكل الناس. الثورة إصلاح وتصحيح. الثائر لا يرفع الظلم عن نفسه ليوقع به الآخرين. وإنما يرفع ويدفع الظلم عنه وعن الآخرين. هكذا الثائر، وهكذا المسلم، والمسلم الحقيقي هو الثائر الحقيقي. والإسلام هو الثورة الكبرى في تاريخ أمتنا العربية وفي تاريخ البشرية.

أيها الإخوة،

خرج كمال جنبلاط من هذا اللقاء وترك لديّ انطباعاً أنه مصرّ على القتال، وقلت له: لا تعتمدوا على مساعدتنا. فنحن لا نستطيع أن نسير معكم في طريق نحن وإياكم متفقون سابقاً على أنه طريق المؤامرة. وفي اليوم الثاني أو بالأحرى في اليوم نفسه استدعيت ياسر عرفات. استقبلته في اليوم الثاني، وكان معه بعض إخوانه، وتحدثت معهم طويلاً وأعدت أمامهم الكثير مما قلته في لقائي مع الأخ كمال جنبلاط. أعدت عليهم ما ذكرته الآن. وناقشتهم في مخاطر الحسم العسكري الذي يدعو إليه.

وهنا أيها الإخوة. أريد أن أقول في ما يتعلق بالحسم العسكري: الحسم العسكري في بلد كلبنان، الحسم العسكري بين فئتين في وطن واحد، أمر غير ممكن. الحسم العسكري بالنسبة إلى مشكلة ما يعني تصفية هذه المشكلة تصفية نهائية. يعني إيجاد الحل الجذري لهذه المشكلة. الحسم العسكري بهذا المعنى، بمعناه الجوهري، بالنسبة إلى بلد كلبنان، أمر غير ممكن. لأن الأمر لا يتوقف فقط على عنصر القوة، إنما يتوقف على توافر عناصر أخرى غير متوافرة في لبنان الآن. طبعاً أنا هنا لست في مجال فلسفة هذا الموضوع، وإنما باختصار أردت أن أقول: الحسم العسكري هذا معناه. والحسم العسكري بهذا المعنى في لبنان غير ممكن، لأن عنصر القوة ليس هو الشرط الوحيد الذي يجب أن يتوافر، إنما هناك عناصر

أخرى. شروط أخرى. يجب أن تتوافر، وهي غير متوافرة الآن. أما إذا كان الحسم العسكري المقصود هو أن تخلق حالة من القهر على الساحة اللبنانية. فهذا الأمر لو تحقق لكانت له محاذير كبيرة، وكبيرة جداً. وإذا ضربنا المؤامرة من جانب الحسم العسكري، إذا استطعنا تحقيقه. يحقق أهداف المؤامرة من جانب آخر الحسم العسكري بهذا المعنى، لو تحقق. سينتج منه. أول ما ينتج، بروز مشكلة جديدة في لبنان، وفي هذه المنطقة، ستبرز مشكلة لسنا نعرف الآن ماذا يمكن أن تسمى هذه المشكلة فيما لو برزت. ولكن ما نستطيع أن نؤكده الآن بدون تردد وبدون تحفظ، هو أنه في حالة الحسم العكسري المقصود ستبرز مشكلة خطيرة كبيرة تشغلنا وتشغل المنطقة وتشغل العالم، وسيكون لهذه المشكلة طابع خاص ستكون هذه المشكلة هي مشكلة مقهورين، وسيتعاطف العالم معها، لأن العالم يتعاطف دائماً مع المقهورين. هذه أول نتيجة يمكن أن تكون لحسم عسكري، كما يريدون، إن استطاعوا تحقيقه.

النتيجة الثانية: العالم سيعمل لإيجاد حل لهذه المشكلة كما ترون، العالم يجهد ما استطاع. لإيجاد حلول لكل المشاكل القائمة. وخاصة المشاكل الكبرى. مشاكل الشعوب. مشاكل المقهورين. العالم يناضل. كل العالم. لإيجاد حلول لمشاكل المقهورين هذه المشكلة التي ستبرز، سيعمل العالم لإيجاد حل لها. وماذا يمكن أن يكون هذا الحل؟

كلنا نستطيع أن نتصور أن هذا الحل لن يكون إطلاقاً إلا بتقسيم لبنان. ولكنه تقسيم العنف، تقسيم القهر. هذا التقسيم ستنتج منه أخطار إضافية أخرى كبيرة تختلف عن تلك التي تنشأ فيما لو تم التقسيم بغير طريق العنف. ستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين. دولة يملؤها الحقد، يتوارث أبناؤها الحقد نتيجة القهر الذي عانوه، سيكفرون بكل القيم العربية، وبكل قيم الإسلام، باعتبار الإسلام كما قلت دين الأكثرية في الوطن العربي. ستنشأ دولة. وأقولها صريحة واضحة. أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل، ستنشأ دولة أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل. لا لأن هؤلاء الناس الذين سيعيشون في هذه الدولة هم إسرائيليون، أو هم غرباء. لا. إنهم جزء صميم من شعبنا. ليس كذلك، سيكونون وستكون دولتهم أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل. ليس من أجل هذا، إنما سيكونون كذلك كنتيجة لمسلسل القهر

الذي عانوه، كنتيجة لمسلسل القهر ستكون هذه الدولة بمن فيها أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل.

الشيء الثالث: الحسم العسكري بهذه الطريقة تقدرون جميعاً أنه سيفتح الأبواب على مصاريعها لكل تدخل أجنبي، وخاصة التدخل الإسرائيلي. ولنتصور جميعاً حجم المأساة التي يمكن أن تنتج إذا ما تدخلت إسرائيل وأنقذت بعض العرب من بعض العرب الآخرين.

الشيء الرابع: الانعكاسات السلبية الكثيرة والكبيرة التي سيسببها مثل هذا الحسم على القضية الفلسطينية، سواء من الداخل الفلسطيني أو على صعيد الرأي العام العالمي، وتأييد هذا الرأي العام للقضية الفلسطينية والنضال العربي.

الشيء الخامس: كلنا نستطيع أن نتصور الانعكاسات أيضاً الكبيرة والسلبية التي ستحدث في داخل الوطن العربي، انعكاسات على الوجدان العربي، على الضمير العربي، ستترتب على مثل هذا الحسم. ونستطيع أن نتصور في نهاية هذا الحسم صورة لشبكة العلاقات التي يمكن أن تقوم في هذه المنطقة. صورة بشعة مدمرة للمصالح العربية وللأهداف العربية.

المهم، في هذا اللقاء طلبت من الأخ ياسر عرفات أن يقدر خطورة هذه الظروف، خطورة الاستمرار في عمليات القتال، خصوصاً خطورة اشتراك المقاتلين الفلسطينيين اشتراكاً رئيسياً وأساسياً في هذا القتال. وقلت له آنذاك، وأقول الآن، لا أستطيع أن أتصور ما هي العلاقة بين أن يقاتل الفلسطينيون في أعلى جبال لبنان، وتحرير فلسطين؟ لا أستطيع أن أتصور مثل هذه العلاقة. إن الذي يقاتل في جبل لبنان من الفلسطينيين لا يقاتل قطعاً من أجل فلسطين، والذي يريد أن يحرر جونية وطرابلس لا يريد أن يحرر فلسطين وإن ادعى ذلك.

هكذا كانوا يقولون في العام ١٩٧٠. تذكروا أيها الإخوة ما كان يتردد في العام ١٩٧٠ في الأردن. رفعوا آنذاك شعارات: «السلطة كل السلطة للمقاومة»، «السلطة كل السلطة للثورة»، «فلسطين نحررها من خلال عمان». الأمر من حيث الجوهر يتكرر الآن في لبنان.

وعدني ياسر عرفات في ذلك اللقاء بأن ينسحب من القتال. وذهب مباشرة إلى لبنان ليبلغ هذا إلى الآخرين، ولا أريد أن أناقش هنا الكثير من التفاصيل، ولكن أقول إن الأمر لم ينفذ تماماً. على كل حال توقف القتال بعد أيام، ولكن كما تتذكرون توقف القتال بعد وصول دين براون إلى بيروت. لنعد بذاكرتنا إلى الوراء، توقف القتال بعد وصول دين براون إلى بيروت.

بالتأكيد أنا كمواطن عربي سأشكر أي إنسان في هذه الدنيا يستطيع أن يوقف النار، أي إنسان في هذه الدنيا يستطيع أن يعمل على وقف النار في لبنان، المهم أن تقف المأساة وأن تقف المؤامرة. ولكن أستغرب ألا يقف النار إلا بعد وصول دين براون إلى بيروت. أريد من كلامي هذا أن أقول: إذا كانت أميركا ترغب في وقف النار وتعمل على وقفه فنحن نرحب بذلك. إذا كانت أي دولة أجنبية أو عربية تعمل من أجل وقف النار وتوقف النار فنحن نرحب بذلك.

المهم ارتفعت الصيحات بعد ذلك وارتفع الصراخ: «سوريا أوقفت المساعدة» أيضاً نتذكر جميعاً هذه الصيحات: «سوريا أوقفت المساعدات». وكأنّ على سوريا أن تقدم المساعدات لمن يشاء، أن تقدم السلاح لمن يطلب، والذخيرة لمن يطلب، بل والجنود لمن يطلب، بغض النظر عن مصالح سوريا القومية، وبغض النظر عن أهدافنا القومية وأمانينا القومية وآرائنا المتعلقة بالمصلحة القومية. سوريا ضد إطلاق النار. ومع ذلك يتوقعون أن نقدم لهم السلاح من أجل أن يتابعوا إطلاق النار. سوريا تعتقد أن الطريق المتبع هو طريق المؤامرة ومع ذلك يريدون ويتوقعون ويفترضون أن سوريا يجب أن تقدم لهم السلاح، ليتابعوا في هذا الطريق المدمر لهم ولنا ولمصالحنا القومية جميعاً.

بديهي أن هذا غير ممكن، بديهي أن سوريا لا تتحرك بغير قناعاتها، بديهي أن سوريا لن يستطيع أحد أن يجرها إلى أي موقع لا تريده. هذا يجب أن يكون واضحاً في كل مكان، لن نتحرك بغير قناعاتنا، لن نجامل في مبادئنا وأهدافنا، ولن تنطلق قراراتنا من غير اعتباراتنا الوطنية والقومية العربية.

سوريا هي بلد الصمود، فمن كان مع الصمود يجب أن يكون مع سوريا.

سوريا هي بلد التحرير، من كان مع التحرير يجب أن يكون مع سوريا.

سوريا هي بلد الوطنية والتقدم، من كان مع الوطنية ومع التقدم يجب أن يكون مع سوريا.

كل كلام على الحرب، كل كلام على تحرير فلسطين، بدون سوريا إنما هو جهل وتضليل للجماهير.

خلال هذه الفترة استمرت اتصالاتنا مع المقاومة، انطلاقاً من قاعدة لا بأس ولا قنوط في مكافحة أعداء الأمة، وفي مكافحة المؤامرات التي تستهدف طعن قضايا الأمة وأماني الأمة. استمرت اتصالاتنا مع المقاومة. وفي حوالي منتصف الشهر الرابع عقدنا اجتماعاً مع قادة المقاومة استمر طوال الليل على ما أذكر. وفي صبيحة اليوم التالي أذعنا النقاط التي اتفق عليها.

هذا هو التصريح أو البيان الذي أذعناه في تاريخ ١٦ نيسان ١٩٧٦، خصوصاً (مكتوب عليه الساعة الرابعة صباحاً). المهم أن الذي حضر هذا الاجتماع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفذية، والسادة: زهير محسن، فاروق القدومي، نايف حواتمة، صلاح خلف، أبو صالح. وحضر: عبد الحليم خدام، ناجي جميل، حكمت الشهابي. جرى عرض للوضع في المنطقة عموماً وللوضع في لبنان خصوصاً، جرى تقويم وتحليل لجوانب الأزمة في لبنان ومخاطر استمرارها، وكانت وجهات النظر متفقة على مختلف الأمور (يعني هذا الشيء الذي قلته حالياً كنا متفقين عليه). وأكد الجانبان حرصهما على الشعب اللبناني الشقيق وأمنه وسلامة أراضيه واستقراره، وهما يهيبان في هذه المناسبة بالشعب الشقيق العمل على وقف القتال وحقن الدماء. واتفق الجانبان على الأمور الآتية:

١ - وقف القتال، واتخاذ موقف موحد ضد أي جهة تقوم باستئناف العمليات القتالية (إذن اتفقنا على اتخاذ إجراءات فعّالة ضد أي جهة تستأنف العمليات القتالية، طبعاً الذين وافقوا معنا، الناس الذين قالوا هذا القول هم الذين استأنفوا العمليات القتالية).

٢ ـ إعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا الثلاثية السورية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية، لتحقيق وقف القتال وتنفيذه والإشراف عليه، وذلك إلى أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي يقرر إجراءات الأمن وفق ما يراه ملائماً طبقاً لسلطاته الدستورية.

٣ ـ مقاومة التقسيم بكل أشكاله وأي عمل أو إجراء من شأنه المساس بوحدة لبنان أرضاً وشعباً.

٤ ـ رفض الحلول والخطط الأميركية في لبنان.

٥ ـ التمسك باستمرار المبادرة السورية.

٦ ـ رفض التدويل أو إدخال أية قوات دولية إلى لبنان.

٧ ـ رفض تعريب الأزمة في لبنان.

هذا الاتفاق لم ير النور من حيث التنفيذ.

والذي حصل أنه في تاريخ ٦ حزيران، بعد هذا الاتفاق، قامت منظمة «فتح» وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى وبعض الأحزاب التي تسمى نفسها أحزاباً وطنية في لبنان، بهجوم شامل مخطط ضدّ مكاتب اتحاد قوى الشعب العامل في لبنان. وضد مكاتب الصاعقة، وضد مكاتب حزب البعث العربي الاشتراكي وضد مواقع ومكاتب جيش التحرير الفلسطيني، وضد مكاتب الفصائل الأخرى في الجبهة القومية في لبنان، بدون أية مقدمات.

كان عندي في مكتبي الرائد عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا ـ وهو ما زال موجوداً في دمشق كما تعرفون ـ وكان معه الأخ عبد الكريم بن محمود وزير التربية الجزائري، وإذا بنا نتلقى خبراً أن «فتح» والفصائل التي ذكرت تقوم بعملية هجوم واسعة في أنحاء بيروت. هنا نحن متفقون على أن نتخذ إجراءات ضد أي جهة تبدأ أعمالاً قتالية، فبدأوا هم الأعمال القتالية، ولكن ضد فصائل فلسطينية ولبنانية قومية وضد جيش التحرير الفلسطيني.

دفعنا بعض قواتنا باتجاه بيروت بغية إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، ثم أوقفنا تقدم هذه القوات قبل أن تصل إلى بيروت نتيجة الإلحاح من إخواننا الجزائريين والليبيين. فصرخ

قادة المقاومة في بيروت الذين نفذوا العملية، وجن جنونهم، عندما عرفوا أننا نتقدم نحو بيروت، واتصلوا بالإخوة رئيس وزراء ليبيا والوزير الجزائري، وطلبوا منا وقف القوات المتقدمة، والأمور ستعود إلى ما كانت، وما حدث ننظر إليه على أنه أمر عابر. ورحبنا نحن بهذه الفكرة، أبلغونا في الليلة نفسها أنهم أخلوا سبيل المعتقلين، وأخلوا المكاتب التي احتلت، وأنهم سيسمحون للأخ كمال شاتيلا الأمين العام لاتحاد قوى الشعب العامل بأن يظهر على التلفزيون ويكذب البيان الذي أصدروه باسمه، وأن ما حدث أمر عابر وقد سررنا بذلك، لم نكن نرغب في أن نصل إلى بيروت، وكنا نرغب في أن نحل تلك المشكلة وأية مشكلة، وما زلنا عند هذه الرغبة ـ رغبتنا في أن تحل كل مشكلة من دون أن نضطر إلى الوصول إلى بيروت ـ ولكن الذي حدث ويا للأسف هو العكس، وتبين أن هذا الكلام غير صحيح، احتلوا المكاتب واعتقلوا من اعتقلوا، وقتلوا من جميع الفصائل التي ذكرت، وهاجموا أيضاً الجنود السوريين الذين دخلوا في وقت سابق لمساعدتهم. هاجموا هؤلاء الجنود وبقسوة، وحاولوا أن يسيئوا إليهم، بكل ما يستطيعون، حاولوا أن يسيئوا إلى الجنود السوريين الذين دخلوا لمساعدتهم وللمساهمة في دفع الكثير من المآزق التي تعرضوا لها في أكثر من مكان. ومع ذلك حافظنا على توقف القوات، حافظنا على توقف القوات وأعطينا الأوامر لهؤلاء الجنود بأن يدافعوا عن أنفسهم فقط، وأن يكون ردهم للدفاع وفي أضيق الحدود. وهم جنود مشاة، أيها الإخوة، ليس معهم مدافع، وليس معهم دبابات، وليس معهم أي وسيلة من وسائل الدعم التي تتوافر عادة في تشكيلات الجيش. لم نقدم لهم الدعم أبداً. ورغم وجود الطيران السوري فوق بيروت لم نسمح للطيران بأن يطلق طلقة واحدة، لا في بيروت ولا في أي ناحية من نواحي لبنان. وهنا نتذكر كم تحدثوا عن القصف الجوي. حتى هذه اللحظة لم يقصف الطيران السوري أي مكان في لبنان، و لم يضرب أي هدف، و لم يطلق طلقة واحدة، أو يرمي قنبلة واحدة أو صاروخاً واحداً، في أي مكان من لبنان. إضافة إلى ذلك كنا نستطيع أن نقدم الدعم لهؤلاء الجنود من مواقع أخرى نحن موجودون فيها. لكننا لم نقدم الدعم. طبعاً نحن واثقون من كفاية جنودنا وبأن أحداً لا يستطيع أن يتجاوز حدوداً معينة في إساءته إليهم، ولكن لو عالجنا الأمر بمنطق عسكري فني بحت لكان علينا أن نقدم لهم الدعم السريع بغض النظر عن التدمير الذي يمكن أن يلحق

بالآخرين. فضلنا أن نتحمل الأذى وأن يتحمل جنودنا الأذى على أن ندمر ونقتل الآخرين. يبدو لي في بعض اللحظات أنهم فسروا موقفنا تفسيراً آخر، ولم يفهموه على حقيقته. وفي تقديري، وكما يبدو أحياناً، لم يفهموه حتى الآن. الإساءات التي ارتكبوها ضد سوريا من خلال الإساءات إلى الجنود السوريين لم يرتكبها أحد غيرهم. لم يسيئوا فقط إلى هؤلاء الجنود الذين كانوا في مطار بيروت.

في المخيمات يا إخوان، في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، أرسلنا جنودنا منذ ثلاث سنوات للدفاع عن هذه المخيمات. أرسلنا العتاد ومعه الجنود السوريون، منذ ثلاث سنوات أسيء إليهم إساءات بالغة. موجود بيننا إخوة من لبنان، يعرفون كم أسيء إلى هؤلاء الجنود قتل منهم من قتل، واعتقل من اعتقل، والجميع يعرفون أن هؤلاء الجنود لا علاقة لهم بكل ما حصل، القتال يجري في بيروت بين الأطراف، وهؤلاء الجنود عيونهم فقط على الطيران الإسرائيلي للقتال ضد هذا الطيران إذا ما هاجم المخيمات الفلسطينية. اعتقل منهم من اعتقل، وقتل منهم من قتل وحتى في تل الزعتر الذي يتحدثون عنه الآن، هناك عدد من الجنود السوريين ما زالوا معتقلين حتى الآن في مخيم تل الزعتر، إلا إذا كانوا قد قتلوهم. في جنوب صيدا أيضاً، جنود سوريون يدافعون عن المنطقة والمخيمات اعتقلوا وقتل منهم من قتل. اخترنا هؤلاء الجنود في وقت سابق من مختلف قطعات الجيش السوري وتعمدنا أن نختار هذا الاختيار. تعمدنا أن يذهب جنود من كل تشكيل من تشكيلاتنا في سوريا. كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية. وفّرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل وأرسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان. وهكذا عاملوهم. ربما استطعنا أن نقول الآن هذا جزاء سنمّار.

أين هي هذه الأعمال من أخلاق العرب؟ أين هي هذه الأعمال من شيم المسلمين؟ عندما تقدمت القوات دفعنا لواء عن طريق صيدا، أمام هذا اللواء مفرزة متقدمة، مفرزة بحدود سرية. هذه المفرزة وهذا اللواء كان يصفق لهما الناس على طول الطريق في كل قرية وبلدة، ويرمى عليهما الورد في كل مكان. وكان هناك فاصل بين الطليعة، بين هذه المفرزة، واللواء، ووصلت هذه المفرزة إلى صيدا، واستقبلها الناس في صيدا، ووقف الجنود في

ساحة من الساحات واقترب منهم الأطفال والنساء مرحبين وعلى صدورهم الصور والرايات، ونزل جنودنا من آلياتهم بين هؤلاء الناس يبادلونهم الترحيب والعناق، كما لو أنهم جاؤوا إلى أهلهم بعد غياب طويل. وبينما هم في هذه الحالة، جنودنا مع المواطنين في صيدا، مع النساء والأطفال، إذا بمسلحي المنظمات ينهمر رصاصهم على جنودنا، وعلى الأطفال والنساء، وعلى الآليات يقتلون من يقتلون ويدمرون ما يدمرون.

هذه حقائق يا إخوان، نماذج من أعمال يجب أن يعرفها هذا الشعب، ليعرف من هم هؤلاء الذين يتنكرون اليوم لكل قيمة ولكل جهد ولكل تضحية قدمها هذا الشعب، وقدمها جيش سوريا البطل. ومع ذلك، طبعاً جميعنا نقدر، كلكم تقدرون، كنا نستطيع وبسهولة، أن نقتل من نقتل ومن نريد أن نقتل، ولكننا لم نفعل، لم نفعل وبقيت الأوامر: لا تضربوا إلا من قبيل الدفاع عن النفس وفي أضيق الحدود. لماذا؟ لأنني كنت أعتقد وما زلت أن المؤامرة أكبر بكثير من هؤلاء الصغار الذين ينفذون هذه الأعمال الصغيرة الغادرة، أكبر من هؤلاء. وأقولها صراحة، أيها الإخوة، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان. نتمنى لو أن كل فرد من أفراد المقاومة يعادل جيشاً بكامله، ولو أن كل فرد في بعض الأحزاب اللبنانية يعادل جيشاً بكامله. إذن لحاربنا إسرائيل وحررنا الأرض وعشنا في الكثير من الخير والكثير من الرخاء، ولكن هذا شيء آخر.

في لبنان ليست هناك مشكلة عسكرية. إذا أردنا أن نصفّي حساباتنا عسكرياً فالأمر سهل، ولو أردنا أن نسلك درب تصفية الحسابات عسكرياً لانتهى الأمر منذ زمن. ولكننا لن نسلك هذا الدرب، لن نسلك هذ الدرب. أولاً كما قلت إن المؤامرة أكبر من هؤلاء. ثانياً، لأننا نريد أن يعرف المضللون المدى الذي يستطيعون أن يذهبوا إليه، ونريد في الوقت نفسه أن يتوافر الزمن اللازم، الزمن الضروري، للمضللين ليكتشفوا الحقائق بأنفسهم. خصوصاً أن سوريا قدمت لهم نسغ الحياة وغذتهم ودعمتهم بدمائها، بدماء أبنائها البررة.

من الذي يقف الآن في لبنان ويقول «لا» لسوريا في لبنان؟ أمر عجيب غريب، يقف المتحدثون باسم فلسطين ويقولون «لا تدخلوا لبنان»، ونسوا أو تناسوا أو أرادوا أن ننسى

بـالآخرين. فضلـنا أن نـتحمل الأذى وأن يتحمل جنودنا الأذى على أن ندمر ونقتل الآخرين. يبدو لي في بعض اللحظات أنهم فسروا موقفنا تفسيراً آخر، ولم يفهموه على حقيقته. وفي تقديري، وكما يبدو أحياناً، لم يفهموه حتى الآن. الإساءات التي ارتكبوها ضد سوريا من خلال الإساءات إلى الجنود السوريين لم يرتكبها أحد غيرهم. لم يسيئوا فقط إلى هؤلاء الجنود الذين كانوا في مطار بيروت.

في المخيمات يا إخوان، في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، أرسلنا جنودنا منذ ثلاث سنوات للدفاع عن هذه المخيمات. أرسلنا العتاد ومعه الجنود السوريون، منذ ثلاث سنوات أسيء إليهم إساءات بالغة. موجود بيننا إخوة من لبنان، يعرفون كم أسيء إلى هؤلاء الجنود قتل منهم من قتل، واعتقل من اعتقل، والجميع يعرفون أن هؤلاء الجنود لا علاقة لهم بكل ما حصل، القتال يجري في بيروت بين الأطراف، وهؤلاء الجنود عيونهم فقط على الطيران الإسرائيلي للقتال ضد هذا الطيران إذا ما هاجم المخيمات الفلسطينية. اعتقل منهم من اعتقل، وقتل منهم من قتل وحتى في تل الزعتر الذي يتحدثون عنه الآن، هناك عدد من الجنود السوريين ما زالوا معتقلين حتى الآن في مخيم تل الزعتر، إلا إذا كانوا قد قتلوهم. في جنوب صيدا أيضاً، جنود سوريون يدافعون عن المنطقة والمخيمات اعتقلوا وقتل منهم من قتل. اخترنا هؤلاء الجنود في وقت سابق من مختلف قطعات الجيش السوري وتعمدنا أن نختار هذا الاختيار. تعمدنا أن يذهب جنود من كل تشكيل من تشكيلاتنا في سوريا. كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية. وفّرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل وأرسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان. وهكذا عاملوهم. ربما استطعنا أن نقول الآن هذا جزاء سنمّار.

أين هي هذه الأعمال من أخلاق العرب؟ أين هي هذه الأعمال من شيم المسلمين؟ عندما تقدمت القوات دفعنا لواء عن طريق صيدا، أمام هذا اللواء مفرزة متقدمة، مفرزة بحدود سرية. هذه المفرزة وهذا اللواء كان يصفق لهما الناس على طول الطريق في كل قرية وبلدة، ويرمى عليهما الورد في كل مكان. وكان هناك فاصل بين الطليعة، بين هذه المفرزة، واللواء، ووصلت هذه المفرزة إلى صيدا، واستقبلها الناس في صيدا، ووقف الجنود في

ساحة من الساحات واقترب منهم الأطفال والنساء مرحبين وعلى صدورهم الصور والرايات، ونزل جنودنا من آلياتهم بين هؤلاء الناس يبادلونهم الترحيب والعناق، كما لو أنهم جاؤوا إلى أهلهم بعد غياب طويل. وبينما هم في هذه الحالة، جنودنا مع المواطنين في صيدا، مع النساء والأطفال، إذا بمسلحي المنظمات ينهمر رصاصهم على جنودنا، وعلى الأطفال والنساء، وعلى الآليات يقتلون من يقتلون ويدمرون ما يدمرون.

هذه حقائق يا إخوان، نماذج من أعمال يجب أن يعرفها هذا الشعب، ليعرف من هم هؤلاء الذين يتنكرون اليوم لكل قيمة ولكل جهد ولكل تضحية قدمها هذا الشعب، وقدمها جيش سوريا البطل. ومع ذلك، طبعاً جميعنا نقدر، كلكم تقدرون، كنا نستطيع وبسهولة، أن نقتل من نقتل ومن نريد أن نقتل، ولكننا لم نفعل، لم نفعل وبقيت الأوامر: لا تضربوا إلا من قبيل الدفاع عن النفس وفي أضيق الحدود. لماذا؟ لأنني كنت أعتقد وما زلت أن المؤامرة أكبر بكثير من هؤلاء الصغار الذين ينفذون هذه الأعمال الصغيرة الغادرة، أكبر من هؤلاء. وأقولها صراحة، أيها الإخوة، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان. نتمنى لو أن كل فرد من أفراد المقاومة يعادل جيشاً بكامله، ولو أن كل فرد في بعض الأحزاب اللبنانية يعادل جيشاً بكامله. إذن لحاربنا إسرائيل وحررنا الأرض وعشنا في الكثير من الخير والكثير من الرخاء، ولكن هذا شيء آخر.

في لبنان ليست هناك مشكلة عسكرية. إذا أردنا أن نصفّي حساباتنا عسكرياً فالأمر سهل، ولو أردنا أن نسلك درب تصفية الحسابات عسكرياً لانتهى الأمر منذ زمن. ولكننا لن نسلك هذا الدرب، لن نسلك هذ الدرب. أولاً كما قلت إن المؤامرة أكبر من هؤلاء. ثانياً، لأننا نريد أن يعرف المضللون المدى الذي يستطيعون أن يذهبوا إليه، ونريد في الوقت نفسه أن يتوافر الزمن اللازم، الزمن الضروري، للمضللين ليكتشفوا الحقائق بأنفسهم. خصوصاً أن سوريا قدمت لهم نسغ الحياة وغذتهم ودعمتهم بدمائها، بدماء أبنائها البررة.

من الذي يقف الآن في لبنان ويقول «لا» لسوريا في لبنان؟ أمر عجيب غريب، يقف المتحدثون باسم فلسطين ويقولون «لا تدخلوا لبنان»، ونسوا أو تناسوا أو أرادوا أن ننسى

نحن والعالم أن لبنان ليس فلسطين، وأن بيروت هي عاصمة لبنان وليست عاصمة فلسطين. من يشتكي علينا عندما ندخل لبنان، ليس رئيس لبنان، وليس وزير خارجية لبنان، وليس رئيس وزراء لبنان، وليس رئيس نواب لبنان، إن وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية، أو رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية. أو رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو فلان من الناس باسم فلسطين. طبعاً لا بدّ أن يحمل بارودة حتى يستطيع ان يشتكي على سوريا. بأي منطق أخلاقي بأي منطق قومي وبأي منطق قانوني يقف هؤلاء ويقولون «اتركوا لبنان، انسحبوا من لبنان، لا علاقة لكم بلبنان».

كيف يقف الفلسطيني في لبنان ويقول للسوري: «لا تدخل لبنان» أيضاً، يا إخوان، هذا الكلام أريد أن أقوله من قبيل كشف الحقائق. هذه هي الوقائع التي تحدث. نحن في سوريا لن نكون إلا قلب العروبة، ولكن لأننا كذلك، لأننا قلب العروبة، لا نستطيع أن نفهم كيف يقف المواطن العربي الفلسطيني في لبنان، الفدائي الفلسطيني في لبنان، ليقول للجندي السوري «أخرج من لبنان». إذا كانت الحجة أنه يخاف منه، فكيف يخاف منه في لبنان ولا يخاف منه في سوريا؟ يذهب الفدائي الفلسطيني من سوريا إلى لبنان. ليقول هناك للجندي السوري أخرج من لبنان، ثم يعود إلى سوريا ليلتقي هنا مع الجندي السوري. أمر عجيب غريب. من الذي يقول لنا «أتركوا المكان الفلاني. أتركوا صوفر، أتركوا صيدا، أتركوا طرابلس أو أي مكان آخر»؟ ليس المسؤول في لبنان، ليس المواطن في لبنان، إنه المواطن العربي الفلسطيني، هل يتم هذا العمل باسم فلسطين؟ هل هذا من أجل تحرير فلسطين؟ بالطبع لا، بالطبع لا، وبالتأكيد لا، إنه من أجل الآخرين، من أجل كل شيء إلا من أجل فلسطين.

نحن في سوريا نقبل أن يقول لنا رئيس لبنان: «أخرجوا أو لا تخرجوا»، رئيس وزراء لبنان: «أخرجوا أو لا تخرجوا» رئيس نواب لبنان، وحتى أي مواطن في لبنان يمكن أن نقبل منه هذا الكلام، ولكن لا يمكن أن نقبله من مواطن عربي فلسطيني. أن يقول لنا أي مواطن عربي فلسطيني: أخرجوا من لبنان، فهذا أمر مرفوض قطعاً، وليس بالنسبة إلينا فقط، بل بالنسبة إلى كل العرب.

علاقاتنا مع الأشقاء العرب كانت تتدهور دائماً بسبب موقفنا من المقاومة. من الذي عمل من أجل المقاومة كما عملت سوريا؟ من الذي ضحى من أجل المقاومة كما ضحت سوريا؟ من هو البلد العربي الذي دخل في أعمال شبه حربية مع بلد عربي آخر غير سوريا كلنا نتذكر قتالنا مع أشقائنا في الأردن، وهم أقرب الأشقاء إلينا، كلنا نعرف الآن حجم التعاون بيننا وبين الأردن الشقيق، وحجم الثقة وما نتطلع إليه لنفعله في شكل مشترك. مع هؤلاء الأشقاء الأقرباء، دخلنا في قتال عنيف في العام ١٩٧٠ وفي العام ١٩٧١. قتل جندي سوري وجندي أردني من أجل المقاومة، وحطمت دبابة سورية ودبابة أردنية من أجل المقاومة، من فعل هذا غيرنا في سوريا؟ في لبنان في العام ١٩٦٩ كان لنا موقف في لبنان أنقذنا فيه المقاومة. وفي العام ١٩٧٣ كان لنا موقف في لبنان، نحن الوحيدون، أنقذنا فيه المقاومة. وفي العام ١٩٧٦، الآن دخلنا لبنان، كما ذكرت منذ قليل، من أجل المقاومة وأنقذنا المقاومة، وأيضاً وقفتهم الآن من كل هذا يصح فيها القول: «هذا جزاء سنمّار». طبعاً سوريا عندما تقف هذه المواقف لا تطلب جزاء ولا شكراً، ولا تمّنن أحداً، إنها تقف هذا الموقف انطلاقاً من اقتناعها بأن هذه المواقف تخدم قضيّتها القومية ولا تخدم أي فرد. هكذا كانت سوريا في الماضي، وهكذا هي الآن وهكذا ستكون في المستقبل.

من فعل كما فعلت سوريا من أجل المقاومة؟ من ضحى كما ضحت سوريا من أجل المقاومة؟ لماذا لم نفاوض نحن بعد اتفاق سيناء ونسترد قسماً من الجولان؟ لماذا وقفنا ضد سياسة الخطوة خطوة؟

لو كنا ننطلق من مصالح سوريا القطرية، لكان علينا أن نفاوض وأن نسترد قسماً من الأرض وأن نتحرك في إطار سياسة الخطوة خطوة. ولكن من أجل قضية فلسطين، ومن أجل من يقولون إنهم يرمزون إلى قضية فلسطين، من أجل أن لا ينعزلوا، ومن أجل أن لا تجهض قضية فلسطين، رفضنا أن نفاوض رغم أن هذا التفاوض كان سيعيد إلينا قسماً من أرضنا المحتلة وبشروط مقبولة فيما لو تابعنا هذا الطريق.

عرض علينا أن نتفاوض من خلال الولايات المتحدة ونسترد جزءاً كبيراً من الأرض. وقلنا لا لأن تقديرنا كان أن سياسة الخطوة خطوة تستهدف في نهاية المطاف تصفية القضية الفلسطينية، كنا نتصور السياسة على الشكل الآتي: خطوة في سيناء تقابلها تنازلات،

وخطوة في سوريا تقابلها تنازلات، وخطوة في الأردن بعد ذلك أو قبل ذلك تقابلها تنازلات. ثم دورة أخرى وخطوة تنازلات، وخطوة تنازلات. ودورة ثالثة ورابعة وتكون الحصيلة بعد عدد من الدورات أن نعطي كل شيء للعدو من دون أن نصل إلى حقوق ٦٧، وفي أحسن الحالات نعطي كل شيء للعدو مع وصولنا إلى حقوق ٦٧ وتصفية القضية الفلسطينية.

هكذا كنا نتصور سياسة الخطوة خطوة. وهكذا وقفنا ضد هذه السياسية لأنها لم تأخذ في الاعتبار حق الشعب العربي الفلسطيني، ودور هؤلاء الناس الذين يقولون إنهم يجسدون ويمثلون الشعب الفلسطيني ويعملون من أجل حقه. ولهذا رفضنا أن نفاوض.

الأكثر من هذا، عندما لم نفاوض عرض علينا انسحاب من دون مفاوضات. أن تنسحب إسرائيل من جزء من الجولان، قد يكون هذا الجزء صغيراً، ولكنه انسحاب من الجولان من دون مفاوضات.

وعندما قلت لمن يعرض الأمر إننا لا نوافق ، قال غير مطلوب أن يقولوا نوافق أو لا نوافق. قلت له سنقول لا نوافق لكن لماذا؟ لأننا كنا نتصوّر أن هذا الانسحاب وإن لم يكن بطريقة المفاوضات يشكل خطوة وسيكون مبرراً لعودة الدورة مرة أخرى للوصول إلى المحاذير نفسها التي نريد أن نقطع عليها الطريق.

ومما يضحك ويبكي في آن أن هؤلاء يريدون أن يغطوا أنفسهم، وأن يستروا عوراتهم بتوجيه الاتهام إلى سوريا. سمعتم من يقول أن سوريا تتآمر مع أميركا في لبنان. مؤامرة أميركية ـ سورية. أنا استطيع أن أقول بكل صراحة وفخر وثقة، إن سوريا لو وافقت على المخططات الأميركية في المنطقة، بل لو وقفت سوريا من هذه المخططات موقف الحياد، لما كان أمام هذه المخططات أي مشكلة في المنطقة العربية.

وكما أن موقفنا ثابت ومبدئي من أجل القضية الفلسطينية، فهو كذلك في لبنان، ومن أجل المشكلة أو القضية اللبنانية. لن نجامل ولن نساوم . اتصالاتنا خلال الأزمة اللبنانية كثيرة ومع دول متعددة.

***

أردت أن أعرض عليكم بعض النماذج من هذه الاتصالات ليعرف من لم يعرف حتى الآن كيف تتعامل سوريا بإباء وشرف مع الناس جميعاً خصوماً وأصدقاء.

أريد أن أقرأ عليكم فقرات من محاضر اتصالين متباعدين يعطيان فكرة عن طريقة تعاملنا ومسرى أو منحى اتصالاتنا.

الاتصال الأول بيننا وبين الأميركيين في ٧٥/١٠/١٦، طبعاً المحضر طويل لن أقرأه بالكامل، ولكن سأقرأ بعض الفقرات. قابلني السفير الأميركي في هذا التاريخ يحمل رسالة بطبيعة الحال. قال أولاً أود أن أصحح الانطباع الذي حصل عند البعض في سوريا من أن الولايات المتحدة تؤيد أصحاب الخط المتصلب من المتطرفين المسيحيين في لبنان، هذا لا يعني أننا لا نبالي بوضع الطائفة المسيحية في لبنان، لكنّ هناك فرقاً واضحاً بين مواقف المتطرفين ومواقف المعتدلين. ويبدو واضحاً لنا، وهذا موقف أميركي، أنّ الحل المستقر يجب أن يكون مقبولاً لدى المعتدلين المسيحيين ولا يعرضهم، لأن هذا الشعور بالأمن لديهم عنصر رئيسي في الحال. نود أن نسمع كيف ترى سوريا تطور الموقف، ما هو تقدير سوريا؟ إنّ رأينا هو أنّ إسرائيل سترى في تدخل قوات مسلحة أجنبية في لبنان تهديداً كبيراً جداً بحيث إنها مهما قلنا لها ستنطلق للتدخل. وهذا موقف نود بوضوح تجنب نشوبه.

هذا يدل على أن أميركا مؤيدة لتدخل سوريا في لبنان، وخاصة للتدخل المسلّح!

وأرجو أن يكون واضحاً جداً أن هذا لا يمثل أية محادثات مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

هذه الفكرة الجوهرية في المقابلة. وسأسمعكم جوابي أنا:

نحن في موقفنا من لبنان ننطلق من أننا أبناء أمة عربية واحدة، وبالتالي فإن ما يدعونا إلى الاهتمام الجدي بما يجري في لبنان، هو القلق نتيجة المآسي التي تحدث على الساحة اللبنانية. ويهمنا في هذا المجال جميع المواطنين اللبنانيين مسلمين ومسيحيين لأنّهم جميعاً من أبناء أمتنا ينضوون جميعاً تحت لواء القومية العربية.

ومن هذا الفهم ننطلق في اهتمامنا ومعالجتنا لما يحدث في لبنان، وعلى أساسه نسعى

إلى وقف الاقتتال بالتفاهم وبالتعاون مع القوى السياسية المختلفة ولخلق المناخ الملائم لأن يحلّوا مشاكلهم الداخلية الأخرى ديمقراطياً ومن خلال الحوار في ما بينهم.

أما في ما يتعلق بالانطباع الذي ذكرت أنه موجود لدى البعض حول موقف الولايات المتحدة الأميركية من أنها تدعم المتطرفين من المسيحيين، فهذا الانطباع حسب ما أعلم غير موجود، وإنما الموجود هو أن الولايات المتحدة تلعب دوراً في الاقتتال في لبنان لأهداف أخرى سياسية وفي المقدمة مساعدة اتفاق سيناء، لأن الجميع في هذه المنطقة لديهم انطباع أن الولايات المتحدة غير مهتمة بأمور الدين في العالم. ولو كان الأمر غير ذلك بمعنى لو أن الولايات المتحدة كانت تبني استراتيجيتها على أساس الدفاع عن المسيحيين في العالم كما تقولون، لكان عليها أولاً أن تدافع عن المسيح نفسه، وأن تحارب إسرائيل، لأن اليهود هم الذين صلبوا المسيح كما تقولون، فكيف يمكن تفسير هذه المفارقة العميقة إذا كنا نثق بأن الولايات المتحدة تهتم بأمور الدين. في مكان تظهرون اهتماماً بمشكلة تهمّ المسيحيين، وفي مكان آخر تقدمون كل الدعم لمن صلبوا المسيح.

وهكذا لا نفسر أي رأي أميركي يتعلق بلبنان تفسيراً دينياً، وإنما نفسره سياسياً. أما في ما يتعلق بإسرائيل، فإننا كما قلت منذ قليل، نعتقد بأن المشكلة في لبنان مشكلة تتعلق بالأمة العربية، وبالتالي فهي مشكلة داخلية عربية. وإسرائيل حتى في حال كونها دولة ذات تاريخ قديم في المنطقة، هذا إذا افترضنا مثل هذه الفرضية، وهي فرضية غير معقولة، فلا يحق لإسرائيل التدخل في الشؤون الداخلية للأمة العربية.

إسرائيل وجود أجنبي بالنسبة إلى لبنان، وبالنسبة إلى سوريا ومصر والأردن. أما سوريا فليست وجوداً أجنبياً بالنسبة إلى لبنان. ولبنان ليس وجوداً أجنبياً بالنسبة إلى سوريا والأردن أو السعودية والخ... العرب أمة واحدة وإسرائيل غريبة عن هذه الأمة، ولا علاقة لها بأهدافها. هذا أمر بديهي، وليس في حاجة إلى مناقشة، وإذا رغبت إسرائيل في أن تتدخل، فلأنها منذ أن قامت تبحث عن ظروف تلائمها تستغلها في مزيد من التوسع والعدوان، وهي في أي وقت ترى الظروف ملائمة للتوسع والعدوان، ستتوسع وستعتدي.

هذا ما تؤكده التجربة منذ أن قامت إسرائيل، نحن في موقفنا من أحداث لبنان، لن

نأخذ في الاعتبار ما يمكن أن تفعله إسرائيل، لا من بعيد ولا من قريب، واجباتنا إزاء لبنان سنؤديها كاملة في كل وقت، وسوف نبذل كل ما نستطيع لوقف القتال، لأنه قتال بين أفرقاء من أهلنا وذوينا.

وإذا رغب إخوتنا في لبنان في أن يستعينوا بقواتنا العسكرية، بقواتنا المسلحة فسوف نضع تحت تصرفهم كل ما يريدون في أي بقعة من الأرض اللبنانية، من أقصى جنوب لبنان إلى أقصى شمال لبنان، ولن يمنعنا عن أداء هذا الواجب ما تنوي إسرائيل أن تفعله. وفي أي وقت، تسعى إسرائيل إلى مواجهتنا لن نشعر بأي ضيق، وسنكون جاهزين للتصدي لإسرائيل ليس على أرض سوريا فحسب، بل في أي مكان من الوطن العربي.

هذا هو جوابي على الموقف الأميركي وهذا دليل قاطع، كما يفهم البعض، أن سوريا تسير ضمن مخطط أميركي، وأن موقف سوريا في لبنان مؤامرة أميركية.

اتصال آخر: في تاريخ ٧٦/٤/٩، حركنا قوة إلى المصنع فقط. ما دخلنا البقاع ولا المناطق الأخرى. بعد هذا التحرك جرى هذا الاتصال. واضح فيه تحذير من التدخل وفيه تحذير. إنه: لا تتدخلوا. في ٧٦/٤/١٤ جاؤوا بالإنذار الثاني: في الثاني عشر من هذا الشهر، أي بعد تحركنا إلى المصنع بثلاثة أيام، أعلمتنا الحكومة الإسرائيلية بأنها تعتبر الأعمال السورية في لبنان، قد وصلت إلى نقطة ستجد إسرائيل نفسها ملزمة باتخاذ تدابير وإجراءات خاصة بها إذا تمّ تخطيها. الكلام واضح كثيراً، ونحن في الولايات المتحدة نخشى أن ينشأ انطباع في سوريا أن انعدام وجود رد فعل إسرائيلي يعني عدم اهتمام إسرائيل بالأعمال السورية، وذلك خلافاً لما قمنا بإبلاغه إلى دمشق، في استمرار خلال الأسابيع الأخيرة.

هذه الرسالة بلغت إلى الدكتور أديب الداودي المستشار السياسي. قرأت الرسالة ، وكتبت له الرد عليها، من أجل أن يبلغه لهم:

أولاً - إن سوريا ترى أن ما ورد في الرسالة يشكل إنذاراً وهي ترفض هذا الإنذار رفضاً قاطعاً.

ثانياً ـ إن سوريا لن تكون مستعدة في المستقبل لقبول أي إنذار من أي جهة في العالم.

ثالثاً ـ إن ما يحدث في لبنان شأن داخلي عربي، والعرب فقط هم أصحاب الاختصاص في معالجة هذا الشأن.

رابعاً ـ إن الاعتبار الوحيد الذي حدد ويحدد الآن وفي المستقبل أبعاد التدخل السوري في لبنان بما في ذلك حجم القوات السورية ومواقعها هو مصلحة شعب لبنان لأن تاريخنا واحد ومستقبلنا واحد.

هذا كان ردّي على الرسالة التي جاءتنا من الولايات المتحدة، على الإنذار الذي جاءنا من الولايات المتحدة الأميركية.

قرأت لكم هذين الاتصالين ولا أريد أن أعلق. للناس أن يحكموا بعد هذا، وأن يدركوا كيف تتعامل سوريا مع الناس جميعاً.

ستبقى سوريا منارة ساطعة يهتدي بضوئها كل المناضلين من أمتنا العربية. سنبقى نحن في هذا البلد أعزة كرماء، ننطلق من قوميتنا ومبادئنا. لا نجامل ولا نساوم على أهدافنا ومبادئنا، نجسّد كبرياء أمتنا العربية وكرامة أمتنا العربية ورسالة أمتنا العربية.

ستقطع كل يد تحاول النيل من كرامة هذا الشعب وكبرياء هذا الشعب العزيز الذي يضحي بكل ما يملك من أجل كبريائه وكبرياء أمته.

سأكافح بدون هوادة، بدون أي تردد ما حييت من أجل أن أحافظ على الأمانة التي حملتموني إياها. لن يضل من سلك طريق الشعب، طريقكم، لأن طريق الشعب هو طريق الحق والحقيقة.

أيها الإخوة، لنؤمن بالله، ولنثق بالشعب، ومن يعمل من أجل الشعب لا بدّ أنه منتصر والسلام عليكم.

(انتهى نص خطاب الرئيس الأسد)

اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ والتدخل الإسرائيلي

شهد العام ١٩٨١ تطورات دولية وإقليمية هامة وخطيرة، زادت من تفاقم الأزمة اللبنانية، وانعكست على لبنان وسوريا والفلسطينيين والعرب انعكاساً أكثر سوءاً من انعكاسات الحروب العربية ـ الإسرائيلية جميعاً. ومن تحصيل الحاصل أن لبنان وسوريا دفعا أكثر من غيرهما ثمن هذه التطورات. وليس صحيحاً القول إن لبنان كان يرتكب أخطاء جسيمة في حق سوريا والقضية الفلسطينية، بل إن لبنان لم يكن وحده في ممارسة الأخطاء وعدم التبصّر والرؤيا المدروسة، فسوريا أيضاً وقعت في الفخ من دون أن تعترف بذلك، فدفعت الثمن الأكبر.

وفي نظرة سريعة لأحداث العام ١٩٨١ وما تلاه، نستطيع أن نقرأ اليوم ما لم تتمكن عيوننا من رؤيته بالأمس، ولا استطاعت عقولنا الصغيرة أن تستوعبه لجهة اتفاق ١٧ أيار/مايو (١٩٨٢) وما تلاه:

ـ منذ مطلع العام ١٩٨١ أخذت الحرب العراقية ـ الإيرانية تشتد وتتصاعد، بحيث لم يعد أحد في العالم كله يظن أنها ستتوقف إلا بعد تدمير الدولتين. وأما العرب فأدركوا أن هذه الحرب أخرجت العراق من الصراع مع إسرائيل و لم يعد أحد يحسب للعراقيين حساباً عسكرياً في أي معركة محتملة معها.

ـ في لبنان، أيضاً، بل خصوصاً، احتدمت حرب زحلة، المدينة اللبنانية البقاعية التي تسكنها غالبية مسيحية (غالبيتها من الموارنة والكاثوليك). كان بشير الجميل المرتبط بعلاقة عسكرية وسياسية متينة مع إسرائيل يبحث عن سبب يستطيع بواسطته أن يتحدى سوريا

التي انتصرت دائماً في حرب لبنان حتى الآن. وكان في نية بشير الجميل أن يشق طريقاً واسعة تربط زحلة بالجبل اللبناني الذي لم يكن بعد قد خضع لسوريا عسكرياً، والهدف هو دعم أهالي ومقاتلي زحلة من «القوات اللبنانية» التي يرأسها بشير، و«الكتائب» التي يرأسها والده بيار الجميل، ولذلك فإن شقّ طريق واسعة بين معقله في الجبل والمدينة الساقطة عسكرياً قد يساعده على دعم المدينة بالدبابات والمدرعات التي تملكها قواته في الجبل. لكن سوريا لم تكن لتتحمل مثل هذا التحدي فقصفت زحلة، وبعثت إل جبال بشير الجميل قوات سورية للقضاء على قدرته العسكرية. وكان هذا بالذات هو الفخ الذي سقطت فيه دمشق. فقد طلب بشير الجميل النجدة من إسرائيل فأصدر مناحيم بيغن رئيس وزرائها أوامره في ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٨١ لقوات الطيران فقصفت الإمدادت السورية وأسقطت للسوريين الطائرات التي كانت تنقل الإمدادات.

غضب الرئيس السوري حافظ الأسد من هذا التدخل الإسرائيلي السافر لمصلحة ميليشيا لبنانية (بشير الجميل)، فأصدر أوامره بتحريك بطاريات الصواريخ السورية والرادارات المنتشرة في سهل البقاع اللبناني المحيط بمدينة زحلة، كي تتصدى للطائرات الإسرائيلية إذا أغارت على القوات السورية من جديد.

تبلغ بيغن رسالة الرئيس الأسد هذه، وكتم أنفاس طائراته بانتظار الفرصة المناسبة. و لم يقرر المعركة العسكرية بانتظار انتخابات حزيران/يونيو التي كان بيغن وشارون يحلمان بانتصار حزبهما ـ حزب الليكود ـ بها.

ـ ولتسجيل نصر إسرائيلي باهر وعلى مستوى إقليمي وعالمي، أصدر بيغن أوامره للطيران الإسرائيلي في ٧ حزيران/يونيو (١٩٨١) بضرب المفاعل النووي العراقي (أوزيراك) الذي يسميه العراقيون مفاعل تموز، فنجح الطيران الإسرائيلي بهذا العمل الباهر الذي فاجأ العراقيين مثلما فاجأ الرادارات السورية والأردنية والسعودية، ودمر المفاعل العراقي تدميراً كاملاً، وكان العراق بطبيعة الحال، مشغولاً بحربه مع إيران، وعاجزاً عن رد العدوان الإسرائيلي.

ـ في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨١، بعد ثلاثة أسابيع على عملية ضرب المفاعل النووي

العراقي، فاز حزب الليكود الإسرائيلي بالانتخابات، ووفى مناحيم بيغن بوعده لآريل شارون فسلمه وزارة الدفاع. وكان شارون هو العسكري الإسرائيلي الذي يتفوق على جميع الإسرائيليين بربط علاقة حميمة وجدّية مع بشير الجميل، تقضي بتصدي إسرائيل للفلسطينيين وسوريا في لبنان من جهة الجنوب والشرق والقوات اللبنانية من الشمال. أي من بيروت، وتطبيق فكّي الكماشة على مقاتلي منظمة التحرير والقضاء على مقاتليها أو طردهم من لبنان.

ـ في أيار/مايو، وحزيران/يونيو، وتموز/يوليو ،دخل الأميركيون على الخط المتوتر بين إسرائيل وسوريا وتمكنوا من منع بيغن من تدمير شبكة الصواريخ السورية في البقاع مقابل عدم تدخل سوريا في معركة إسرائيل ضد الفلسطينيين. وبناء على هذا الاتفاق الدبلوماسي الذي رعاه فيليب حبيب ممثل الرئيس الأميركي رونالد ريغان، تفرد بيغن وشارون بالفلسطينيين وأرسلوا غارات جوية متتالية على مخيماتهم ومواقعهم لتدميرها تمهيداً للغزو الإسرائيلي المقبل للبنان.

ـ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ تم اغتيال الرئيس المصري أنور السادات على يد مجموعة من المتشددين الإسلاميين. وأدّى اغتياله إلى تغييرات هامة في الخارطة السياسية والعسكرية، منها مثلاً:

ـ إن سوريا شعرت بالارتياح لغياب القائد العربي الكبير ـ شريك الرئيس الأسد في حرب أكتوبر، والذي تخلّى عنه فعقد معاهدة سلام ثنائية مع إسرائيل.

ـ وظنت سوريا أن اغتيال السادات سوف يؤدّي إلى تغييرٍ ما في توجه مصر المتسارع نحو التفاوض النهائي للسلام مع إسرائيل.

ـ فقدت إسرائيل شريكاً هاماً جداً على المستوى المصري، لأن السادات رئيس أكبر وأقوى دولة عربية، كان الوحيد من العرب الذي بنى سلاماً مع إسرائيل.

ـ في الوقت نفسه، أدركت إسرائيل أن مقتل السادات بهذا الشكل الدراماتيكـي

التي انتصرت دائماً في حرب لبنان حتى الآن. وكان في نية بشير الجميل أن يشق طريقاً واسعة تربط زحلة بالجبل اللبناني الذي لم يكن بعد قد خضع لسوريا عسكرياً، والهدف هو دعم أهالي ومقاتلي زحلة من «القوات اللبنانية» التي يرأسها بشير، و«الكتائب» التي يرأسها والده بيار الجميل، ولذلك فإن شقّ طريق واسعة بين معقله في الجبل والمدينة الساقطة عسكرياً قد يساعده على دعم المدينة بالدبابات والمدرعات التي تملكها قواته في الجبل. لكن سوريا لم تكن لتتحمل مثل هذا التحدي فقصفت زحلة، وبعثت إل جبال بشير الجميل قوات سورية للقضاء على قدرته العسكرية. وكان هذا بالذات هو الفخ الذي سقطت فيه دمشق. فقد طلب بشير الجميل النجدة من إسرائيل فأصدر مناحيم بيغن رئيس وزرائها أوامره في ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٨١ لقوات الطيران فقصفت الإمدادت السورية وأسقطت للسوريين الطائرات التي كانت تنقل الإمدادات.

غضب الرئيس السوري حافظ الأسد من هذا التدخل الإسرائيلي السافر لمصلحة ميليشيا لبنانية (بشير الجميل)، فأصدر أوامره بتحريك بطاريات الصواريخ السورية والرادارات المنتشرة في سهل البقاع اللبناني المحيط بمدينة زحلة، كي تتصدى للطائرات الإسرائيلية إذا أغارت على القوات السورية من جديد.

تبلغ بيغن رسالة الرئيس الأسد هذه، وكتم أنفاس طائراته بانتظار الفرصة المناسبة. و لم يقرر المعركة العسكرية بانتظار انتخابات حزيران/يونيو التي كان بيغن وشارون يحلمان بانتصار حزبهما ـ حزب الليكود ـ بها.

ـ ولتسجيل نصر إسرائيلي باهر وعلى مستوى إقليمي وعالمي، أصدر بيغن أوامره للطيران الإسرائيلي في ٧ حزيران/يونيو (١٩٨١) بضرب المفاعل النووي العراقي (أوزيراك) الذي يسميه العراقيون مفاعل تموز، فنجح الطيران الإسرائيلي بهذا العمل الباهر الذي فاجأ العراقيين مثلما فأجأ الرادارات السورية والأردنية والسعودية، ودمر المفاعل العراقي تدميراً كاملاً، وكان العراق بطبيعة الحال، مشغولاً بحربه مع إيران، وعاجزاً عن رد العدوان الإسرائيلي.

ـ في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨١، بعد ثلاثة أسابيع على عملية ضرب المفاعل النووي

العراقي، فاز حزب الليكود الإسرائيلي بالانتخابات، ووفى مناحيم بيغن بوعده لآرييل شارون فسلمه وزارة الدفاع. وكان شارون هو العسكري الإسرائيلي الذي يتفوق على جميع الإسرائيليين بربط علاقة حميمة وجدّية مع بشير الجميل، تقضي بتصدي إسرائيل للفلسطينيين وسوريا في لبنان من جهة الجنوب والشرق والقوات اللبنانية من الشمال. أي من بيروت، وتطبيق فكّي الكماشة على مقاتلي منظمة التحرير والقضاء على مقاتليها أو طردهم من لبنان.

ـ في أيار/مايو، وحزيران/يونيو، وتموز/يوليو ،دخل الأميركيون على الخط المتوتر بين إسرائيل وسوريا وتمكنوا من منع بيغن من تدمير شبكة الصواريخ السورية في البقاع مقابل عدم تدخل سوريا في معركة إسرائيل ضد الفلسطينيين. وبناء على هذا الاتفاق الدبلوماسي الذي رعاه فيليب حبيب ممثل الرئيس الأميركي رونالد ريغان، تفرد بيغن وشارون بالفلسطينيين وأرسلوا غارات جوية متتالية على مخيماتهم ومواقعهم لتدميرها تمهيداً للغزو الإسرائيلي المقبل للبنان.

ـ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ تم اغتيال الرئيس المصري أنور السادات على يد مجموعة من المتشددين الإسلاميين. وأدّى اغتياله إلى تغييرات هامة في الخارطة السياسية والعسكرية، منها مثلاً:

ـ إن سوريا شعرت بالارتياح لغياب القائد العربي الكبير ـ شريك الرئيس الأسد في حرب أكتوبر، والذي تخلّى عنه فعقد معاهدة سلام ثنائية مع إسرائيل.

ـ وظنت سوريا أن اغتيال السادات سوف يؤدّي إلى تغييرٍ ما في توجه مصر المتسارع نحو التفاوض النهائي للسلام مع إسرائيل.

ـ فقدت إسرائيل شريكاً هاماً جداً على المستوى المصري، لأن السادات رئيس أكبر وأقوى دولة عربية، كان الوحيد من العرب الذي بنى سلاماً مع إسرائيل.

ـ في الوقت نفسه، أدركت إسرائيل أن مقتل السادات بهذا الشكل الدراماتيكـي.

ـ وعلى يد متطرفين وليس على يد ضباطه ـ سوف يجعلها أكثر حرية في شنّ حملاتها العسكرية على الفلسطينيين. فالمتطرفون الإسلاميون الذين قتلوا السادات ليسوا أعداء إسرائيل فقط بل هم أعداء معظم الأنظمة العربية. وهذه المعادلة تجعل من شعار عدو عدوك صديقك، قابلاً للمارسة في إسرائيل.

ـ بعد شهرين فقط على اغتيال السادات، أعلن مناحيم بيغن ضم مرتفعات الجولان السورية إلى الإدارة الإسرائيلية بحيث أصبح من حق سكان المرتفعات أن يحملوا الجنسية الإسرائيلية ويخضعوا للقوانين والإدارة في إسرائيل. وفي جلسة مسرحية مدروسة بعناية قدمت حكومة بيغن إلى الكنيست الإسرائيلي في ١٩٨١/١٢/١٤ مشروع قانون، جاء في مادته الأولى ما يلي:

«يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على منطقة مرتفعات الجولان».

ـ ملاحظة لا بد منها، بمناسبة ذكر قانون الجولان، فقد انتشر بين العرب في معظمهم أن إسرائيل ضمت الجولان إليها، مثلما ضمت القدس في آب/أغسطس ١٩٨٠ وجعلتها هي والقدس الغربية عاصمة للدولة. والحقيقة أن إسرائيل ضمت الجولان إدارياً وقضائياً وليس ضمّاً جغرافياً وسياسياً كما فعلت بالقدس الشرقية، وفي تموز/يوليو ١٩٨٠ أي قبل عام من تقديم قانون الجولان، تقدم ٧٣ نائباً إسرائيلياً بعريضة تنص على «أن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل».. لكن الكنيست لم يصوت على هذه العريضة سنة ١٩٨٢ بل صوّت على سريان قانون إسرائيل على المرتفعات. والهدف كما ذكرنا ـ هو فرض الجنسية الإسرائيلية على أبناء الجولان وإخضاعهم للقوانين الإسرائيلية بحيث يصحبون نصف إسرائيليين، أو غير سوريين. (انتهى توضيح الملاحظة).

ـ في ١٩٨١/١١/٣٠، أعلن في واشنطن وتل أبيب رسمياً اتفاق الدولتين على ميثاق التحالف الاستراتيجي بينهما، وهو التحالف الذي جعل من الولايات المتحدة المدافع الأول عن إسرائيل ظالمة كانت أو مظلومة. و لم تعد إسرائيل مجرد دولة صديقة، بل أصبحت دولة حليفة تتصدى للسوفيات وحلفائهم تماماً كما تفعل الولايات المتحدة. ونتج عن هذه

المعاهدة أن حصلت إسرائيل على التأييد الدبلوماسي الأميركي المطلق إلى جانب المعونات والدعم العسكري. وقد قدمت إدارة الرئيس رونالد ريغان التي وقعت اتفاق التحالف مع إسرائيل، معونات اقتصادية وعسكرية من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٩ (عهد ريغان) ما يزيد عن ٢٤ مليار دولار، معظمها مساعدات عسكرية (راجع بهذا الصدد كتاب محمد ربيع: «المعونات الأميركية لإسرائيل» الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٠) وخلال عهد ريغان نالت إسرائيل أكثر من ٧٠ بالمئة من مجموع ما حصلت عليه منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ من المعونات، و٥٠ بالمئة من مجموع ما نالته عن مساعدات عسكرية أميركية منذ ١٩٤٨ إلى ١٩٨١.

ـ بين تموز/يوليو ١٩٨١ وحزيران/يونيو ١٩٨٢ (بدء الغزو الإسرائيلي للبنان) حاولت إسرائيل خمس مرات متباعدة القيام بالغزو، لكن واشنطن كانت تضغط وتطلب من بعض وزراء بيغن من غير الليكود، ومن حزب العمل المعارض أن يحولوا دون هذا الغزو لأسباب تتعلق بموقف أميركا من سوريا ومن أصدقائها العرب خصوصاً بعد قانون ضم الجولان إدارياً. ويجب ألا ننسى أن السوفيات كانوا ما يزالون أحياء في تلك الحقبة، وكانوا غاضبين من السادات الذي طرد جميع خبرائهم من مصر (في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٨١ أمر السادات بطرد السفير السوفياتي و٢٤٣ خبيراً عسكرياً سوفياتياً مع عائلاتهم من مصر)، ويشعرون ـ تبعاً لتصرف السادات ـ بشيء من استرضاء سوريا كي لا ينتهي وجودهم في الشرق الأوسط.

ـ في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨١ أبلغ شارون فيليب حبيب بأن إسرائيل سوف تعالج على طريقتها «إخراج الفلسطينيين من لبنان» (راجع بهذا الشأن تصريحاً لفيليب حبيب أعطاه في مقابلة مع الصحافي البريطاني اليهودي السوري الأصل ـ حلبي ـ باتريك سيل ونشره في كتابه: الأسد ـ الصراع على الشرق الأوسط). وفي الكتاب أيضاً ينقل باتريك سيل جزءاً من حوار جرى بين بيغن وألكسندر هيغ، وزير خارجية أميركا آنذاك، عندما كانا يشاركان في جنازة الرئيس السادات فقد قال بيغن لهيغ «إن إسرائيل قد تضطر لإبعاد منظمة التحرير عن حدودها مع لبنان، وستعمل ما وسعها لعدم جرّ سوريا إلى المعركة».

- في ١٩٨٢/٤/٧ صرّح رئيس الأركان الإسرائيلي رافائيل إيتان لصحيفة معاريف الإسرائيلية أن عهداً جديداً سيبدأ بعد الرابع والعشرين من هذا الشهر نيسان/إبريل) في ما يخص منظمة التحرير في لبنان.

- في ١٩٨٢/٤/١٨ صرّح موردخاي غور رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق لصحيفة معاريف أن تصريحات الحكومة الإسرائيلية تدل على أن هدفها هو تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وهذا معناه اندلاع حرب شاملة في لبنان تتسبب بحرب مع سوريا».

- في ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢ تعرض سفير إسرائيل في لندن لحادث إطلاق نار وأصيب، وكان هذا ما ينتظره بيغن ووزير دفاعه شارون، فبدأ الجيش الإسرائيلي التحرش بحدود لبنان.

- في ٥ حزيران/يونيو انعقد مجلس الأمن، وأصدر قراراً رقمه ٥٠٨ مبدياً قلقه من خرق سلامة حدود لبنان.

- في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان برّاً وبحراً وجواً ودفعت بـ ٧٦٠٠ جندي و ١٢٥٠ دبابة و ١٥٠٠ ناقلة جنود، إضافة إلى عشرات الطائرات من كل الأنواع، وبارجات وزوارق من جميع الأصناف.

وبعد يومين أصبحت هذه القوات على ٢٠ كيلو متراً جنوبي العاصمة بيروت.

- اجتمع مجلس الأمن الدولي واتخذ قراراً رقمه (٥٠٩) طالب اسرائيل بأن تسحب قواتها فوراً من لبنان.

- أوفد الرئيس ريغان ممثله فيليب حبيب لتهدئة الوضع فاجتمع بمناحيم بيغن في ٧ حزيران/يونيو ١٩٨٢. بعد الاجتماع أدلى مسؤول اسرائيلي بتصريح من شقين:

١ - قال: إن إسرائيل لن تنسحب من لبنان إلا بعد التوصل إلى حل يضمن بقاء المستعمرات الإسرائيلية في الشمال في معزل عن مرمى مدفعية الفلسطينيين.

٢ - وقال: إن انتخابات الرئاسة في لبنان ستجري في وقتها، و لم يستبعد تأثير الغزو الإسرائيلي رفع شأن بشير الجميل - المرشح، وقواته الحليفة.

- في اليوم الثاني، أي في ١٩٨٢/٦/٨ حمل فيليب حبيب العائد من إسرائيل رسالة من مناحيم بيغن إلى الرئيس حافظ الأسد يؤكد فيها أن إسرائيل لن تتسبب في توسيع الحرب بحيث تشتبك قواتها مع القوات السورية الموجودة في لبنان. هذه الرسالة الإسرائيلية جاءت بناء على ضغط من الرئيس الأميركي رونالد ريغان الذي كان بعث مع فيليب حبيب رسالة شفوية إلى بيغن (أثناء زيارته له في ٦/٧) يطلب منه فيها المحافظة على وعده للرئيس ريغان بعدم توسيع رقعة الحرب بحيث تشمل سوريا. وفي وقت واحد كان حبيب يبلغ الرئيس الأسد محتوى هذه الرسالة، وكان بيغن يتحدث في الكنيست الإسرائيلية أمام النواب ويوجه نداء إلى الرئيس الأسد بالمعنى نفسه: «لن نهاجم الجيش السوري، ونرجو من الرئيس الأسد أن يطلب من جنوده في لبنان عدم مهاجمة الإسرائيليين، فمشكلتنا هي مع الإرهابيين فقط».

لكن: لا رسائل ريغان، ولا رسائل بيغن كانت لتحول دون أهداف الغزو الإسرائيلي. فبينما كان بيغن في الكنيست يوجه نداءه للأسد كانت طائراته تغير وتدمر عدداً من الرادارات السورية في الدامور جنوبي بيروت وفي مطار رياق في البقاع. وكان الجنود الإسرائيليون من القوات الخاصة يعملون على تطويق القوات السورية في الشوف.

و لم تكن هذه الحيلة لتنطلي على الرئيس الأسد الذي كان يعلم جيداً أن إسرائيل لا تستهدف احتلال لبنان وإلغاء منظمة التحرير وحسب، بل كانت تريد إزاحة سوريا من لبنان مهما كلف الأمر. والدليل أن فيليب حبيب حمل رسالة من مناحيم بيغن في ٩ حزيران/يونيو إلى دمشق مفادها أنه لكي لا يتعرّض الجيش الإسرائيلي للسوريين في لبنان يجب أن يزيل الرئيس الأسد صواريخه من الأراضي اللبنانية، ويسحب القوات الفلسطينية إلى عمق أربعين كيلومتراً بعيداً عن حدود إسرائيل. ولما تعذر على فيليب حبيب أن يلتقي الرئيس الأسد في ذلك اليوم بالذات (١٩٨٢/٦/٩) سلّم الرسالة إلى وزير الخارجية عبد الحليم خدام، وبقي في دمشق ينتظر موعده مع الأسد. لكن يبدو أن فيليب حبيب نفسه

وقع في فخ بيغن. فقد أغارت الطائرات الإسرائيلية بعد ظهر اليوم نفسه على المواقع السورية ودمّرت معظم بطاريات الصواريخ السورية، ثم اندلعت حرب جوية وبرية طاحنة بين السوريين والإسرائيليين في البر والجو تكبدت سوريا فيها عشرات الطائرات وجميع الرادارات وبطاريات «سام» المزروعة في لبنان. لكن الجيش السوري استعاد المبادرة في البر فدفع بقوات خاصة كبدت إسرائيل خسائر فادحة وكانت المعركة البرية سبباً رئيسياً في وقف إطلاق النار وبقاء القوات السورية في ما وراء خط ظهر البيدر في حين كان شارون يخطط لإخراجها جميعاً من لبنان كله.

في ٩ حزيران/يونيو، يوم المعركة الكبرى بين السوريين والإسرائيليين، عاد مجلس الأمن الدولي للانعقاد، لمراجعة مشروع قرار جديد تقدمت به إسبانيا، يطالب إسرائيل بالانسحاب دون قيد أو شرط، فحظي القرار بموافقة ١٤ دولة من أصل ١٥، غير أن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو فسقط المشروع.

- في ١٨ حزيران/يونيو أصبحت القوات الإسرائيلية على مشارف بيروت وقصفت الضاحية الجنوبية. ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف عن قصف العاصمة حتى احتلتها جميعاً في منتصف أيلول/سبتمبر وأخرجت القوات الفلسطينية والسورية منها.

- في ٢٨ حزيران/يونيو أعلن بشير الجميل قائد القوات اللبنانية، وحليف إسرائيل لشبكة اي.بي. سي الأميركية أن هدفه هو إخراج جميع الغرباء من لبنان.

- في اليوم نفسه، صرّح رئيس الحكومة اللبنانية السابق صائب سلام، وهو صديق لعرفات ومؤثر فيه، أن المنظمة مستعدة للتسليم تسليماً مشرفاً لكنها تطالب بأن تبقى قوة سياسية.

وكان هذا التصريح أول بادرة تشير إلى المفاوضات الجارية تحت شروط إسرائيل بالقضاء نهائياً على المنظمة أو إخراجها من لبنان.

- في ١ تموز/يوليو١٩٨٢ قام بشير الجميل بزيارة للسعودية التي كانت أخذت علماً من الأميركيين بأن بشير سيصبح رئيس لبنان، وأرادت أن تتعرف إليه، فأعلن للسعوديين أنه

يريد إخراج الغرباء من لبنان بمن فيهم إسرائيل والقوات الدولية ويسعى لجعل لبنان بلداً سيداً حرّاً آمناً ورفض أي محاولة لتقسيم لبنان.

- في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٢ أجرى الرئيس السوري حافظ الأسد محادثات في الرياض مع المسؤولين السعوديين كان لها علاقة مباشرة بزيارة بشير الجميل وأهداف بشير وإسرائيل في لبنان.

- فيليب حبيب يواصل مساعيه التي أصبحت تستهدف إخراج المنظمة ورجالها من لبنان.

- في ١٩٨٢/٨/١٠ وافقت إسرائيل على مشروع فيليب حبيب القاضي بإخراج الفدائيين والسوريين من لبنان.

في ١٩٨٢/٨/٢١ بدأ ترحيل الفلسطينيين المقاتلين من لبنان:

- دفعة إلى قبرص بالبحر وعدد أفرادها ٣٩٧.

- ودفعة إلى تونس من ٩٨٢ مقاتلاً.

- ودفعة إلى اليمن من ٧٠٠ مقاتل.

- في ١٩٨٢/٨/٢٣ انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية.

- في ١٩٨٢/٨/٢٤ غادرت بيروت الدفعة الفلسطينية الرابعة إلى اليمن وعدد أفرادها ٧٥٠ مقاتلاً.

- في ١٩٨٢/٨/٢٥ غادرت لبنان دفعتان إلى سوريا والسودان: ٥٦٠ مقاتلاً إلى ميناء طرطوس بسوريا، و٤٠٠ مقاتل إلى السودان.

- في ١٩٨٢/٨/٢٦ غادرت الدفعة السابعة إلى قبرص وعددها ٧٨٦.

في ١٩٨٢/٨/٢٧ غادرت الدفعة الثامنة إلى دمشق وعددها ١٥٠٠ مقاتل. تبعتها دفعة إلى طرطوس أيضاً من ٥٢٤ مقاتلاً.

ـ في ١٩٨٢/٨/٢٨ غادرت الدفعة التاسعة إلى سوريا وعدد أفرادها ٦٦٠ مقاتلاً.

ـ في ١٩٨٢/٨/٢٩ غادرت الدفعة العاشرة إلى سوريا وعددها ١٨٥٠ مقاتلاً.

ـ في ١٩٨٢/٨/٣٠ غادر ياسر عرفات بيروت نهائياً، وغادرها أيضاً حوالي ١٥٠٠ جندي سوري.

ـ في ١٩٨٢/٨/٣١ استكمل الجيش السوري خروجه من بيروت وضواحيها، وعاد إلى سوريا ١٠٠٠ جندي سوري، وإلى اليمن ٩٦٠ مقاتلاً فلسطينياً.

وفي ١٩٨٢/٩/١ غادرت لبنان آخر دفعة من المقاتلين الفلسطينيين وعددها ٦٨٢ مقاتلاً. وأعلنت واشنطن الأرقام التالية للمقاتلين الذين غادروا بيروت بين ٢١ آب/أغسطس والأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

ـ ٨٣٠٠ مقاتل من منظمة التحرير.

ـ ٢٦٠٠ من جنود جيش التحرير الفلسطيني.

ـ ٣٦٠٠ جندي سوري.

ـ في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ حصل اجتماع سرّي للغاية في مدينة نهاريا الساحلية الإسرائيلية بين الرئيس اللبناني المنتخب قبل تسعة أيام فقط ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، ومع كل منهما عدد من المستشارين والعسكريين.

وكان بشير الجميل قد اشترط أن يبقى الاجتماع سريّاً للغاية، ويقول مستشاره جوزف أبو خليل في كتابه «قصة الموارنة في الحرب» إن الإسرائيليين وعدوه بأن يبقى اللقاء سريّاً كي لا تشكل إذاعته حرجاً للرئيس المنتخب، وتنسف كل ما بناه وفعله لتصحيح صورته

لدى المسلمين اللبنانيين. وطبقاً لجميع الروايات التي تناولت هذا اللقاء، فقد بدأ ساخناً ثم حامياً ثم نارياً بين الرجلين. ذلك أن غزو لبنان كان مرتبطاً باتفاقات جدية بين وزير الدفاع شارون وبشير الجميل قائد القوات اللبنانية وحليف إسرائيل في الحرب. وكان أهم هذه الاتفاقات يقضي بأن يشكل الجيش الإسرائيلي والقوات اللبنانية كماشة عسكرية على بيروت. إسرائيل من الجنوب والقوات اللبنانية من الشمال والشرق. وفي منتصف أيام الغزو، أي: في ٢٣ حزيران/يونيو، وقعت مشادّة بين بيغن وبشير الجميّل أعلن بيغن خلالها غضبه من بشير الذي لم تفعل قواته شيئاً «لتحرير بيروت». وكان بشير الجميل قد تراجع عن وعده بمساعدة الجيش الإسرائيلي على تطويق المخيمات الفلسطينية لأسباب عدة، يأتي في طليعتها أنه كان متأكداً من قدرة الإسرائيليين على حسم الحرب دون مساعدته. وبما أنه كان مرشحاً ـ وحيداً ـ لرئاسة الجمهورية، فقد كان يرغب في أن يصحح صورته السيئة جداً لدى المسلمين في لبنان ولدى الدول العربية، ولهذا السبب قام بزيارة المملكة السعودية كما ذكرنا قبل قليل، (في مطلع تموز/يوليو ١٩٨٢) وأكد للسعوديين أنه لا يريد سوى إخراج القوات الغريبة من لبنان، وأنه عربي يؤمن بوحدة لبنان بمسلميه ومسيحييه. وقد اقتنع السعوديون به وبطروحاته، وحاولوا إقناع الرئيس الأسد بها عندما زارهم في الخامس من تموز/يوليو أي: بعد أربعة أيام من زيارة بشير الجميل. واستناداً إلى معلومات نشرت لاحقاً فقد استشار بشير الجميل كلاً من فيليب حبيب مبعوث الرئيس ريغان، واللبناني الأصل الذي كان يبدي إعجاباً كبيراً بنشاط وذكاء وحزم بشير، والرئيس السابق كميل شمعون. استشارهما في ما يفعل أمام ضغط شارون وبيغن للمشاركة العسكرية في ضرب المخيمات وتحرير بيروت، فأشار عليه كلاهما بعدم المثول لرغبة بيغن كي لا يصبح رئيساً لنصف اللبنانيين فقط، ذلك أنه إذا شارك في الهجوم سيصبح خائناً وعميلاً في نظر العرب والمسلمين وكثير من المسيحيين أيضاً. واقتنع بشير وتحمل كلاماً قاسياً من بيغن في اجتماع ٢٣ حزيران/يونيو، وكلاماً فظاً في اجتماع نهاريا الذي كان يفترض أن يبقى سرياً لكن إسرائيل سربته كي تطعن بوطنية الرئيس المنتخب. ويقول جوزف أبو خليل إن بشير خرج من الاجتماع مع بيغن متجهّماً وانحنى على أذني وهمس لي قائلاً: «هذا أسوأ اجتماع أجريته في حياتي». وقد عبّر عن استيائه بالانقطاع عن أي اتصال بالجانب الإسرائيلي من

الأول من أيلول/سبتمبر حتى الثاني عشر منه حيث قام شارون بزيارة للرئيس المنتخب في بكفيا، وجرى اجتماع مطول بينهما حرص فيه وزير الدفاع الإسرائيلي على إزالة سوء التفاهم الذي حدث في نهاريا.

أما الرئيس شمعون فكان ينصح بشير الجميل بعدم توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل سريعاً لكي لا يشكل ذلك سبباً لقطيعة عربية مع لبنان. وفي غزو لبنان كان شمعون يحث بشير الجميل على عدم المشاركة في المعارك جنباً إلى جنب مع الإسرائيليين كي لا يفقد ثقة اللبنانيين المسلمين. وكان بشير يصغي بإعجاب شديد لنصائح الرئيس كميل شمعون الذي يعتبره سياسياً محنكاً جعلت التجارب والسنوات منه حكيماً من حكماء الحرب والسلام. وقد دفع كميل شمعون ثمن هذه النصائح غالياً عندما رشح نفسه للرئاسة عقب اغتيال بشير الجميل فقد وضع الإسرائيليون فيتو على اسمه فاضطر للانسحاب لمصلحة أمين الجميل شقيق بشير الأكبر، وخرج الرئيس شمعون من الصراع ثم من الحياة السياسية اللبنانية شيئاً فشيئاً إلى أن توفاه الله في العام ١٩٨٧.

نعود إلى اجتماع نهاريا الذي أراده بشير الجميل سرياً فكشفه الإسرائيليون وقد انعقد في مساء ١٩٨٢/٩/١، وكشفه الإسرائيليون في ١٩٨٢/٩/٣ بعد ثلاثة أيام من انعقاده، وبعد ١١ يوماً من انتخاب بشير، وقبل ١١ يوماً من اغتياله. وفي كتابه «الرهان الكبير» ينقل الرئيس أمين الجميل، شقيق بشير، الرواية التالية عن هذا الاجتماع يقول:

«قال الوزير الأول لشقيقي إن عملية السلام في الجليل كانت ناجحة. وإن لبنان أصبح الآن في مأمن من كل تهديد». وأضاف:

«سيجلو الجيش الإسرائيلي عن لبنان في الوقت الذي تجلو عنه القوت السورية، وهذا ما تم الاتفاق عليه مع الأميركيين. وسيكون لبنان عندئذ بلداً سيداً مستقلاً ديمقراطياً، له جيشه الخاص. ولن تكون هناك حرب في بلادكم بعد اليوم ولن تسيل فيه الدماء. وسيعمّ السلام علينا جميعاً...».

ثم استطرد بيغن:

«كنا نتوقع في إسرائيل، مواقف أكثر إيجابية منكم ومن الرئيس كميل شمعون. وإني أطلب منكم أن تبادروا إلى الإدلاء بتصريح إيجابي تجاه إسرائيل. فلماذا لا تعلنون أنتم شخصياً أنكم تريدون توقيع الصلح معنا. إني أقترح عليكم في هذا المجال أن تتبنوا الخطة التالية: تعلنون أنكم مستعدون لتوقيع معاهدة الصلح، ثم نتفاهم بعدئذ على ما سيتتابع من أحداث. وأنا أعرض عليكم أن نوقّع - أنتم وأنا - تلك المعاهدة قبل ١٥ أيلول/سبتمبر».

ويقول أمين الجميل:

«فوجئ شقيقي بشير بحديث بيغن وما في لهجته من استعلاء وغطرسة. وبادر فوراً إلى شرح موقف الرئيس كميل شمعون (....) وقال بشير إن انفصال لبنان عن العالم العربي هو ضرب من الانتحار، وإنه لا يستطيع أن يعيش منزوياً». وأضاف: «هناك درب طويل علينا اجتيازه، وتفرض علينا الحكمة أن نسير فيه مرحلة تلو مرحلة. لقد انتخبت رئيساً للجمهورية بعيداً عن أي ضغط أو تأثير خارجي. وسأعمل على إنجاز الوعود التي قطعتها للشعب اللبناني، وعلى تحقيق آماله وأحلامه. نحن في لبنان طلاب سلام وقادرون على تحقيق هذا السلام. والإعلان اليوم - وبشكل قاطع - عن توقيع معاهدة صلح مع إسرائيل سيعرّض للخطر وحدتنا الوطنية الهشة التي أعدنا بناءها بشقّ الأنفس. وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى خراب لبنان من جديد».

ويضيف الرئيس أمين الجميل قائلاً:

«ولما بلغت المباحثات هذا الحد اغتاظ بيغن وقال ساخراً وبلهجة حادة ناشفة: بارك الله فيك. لا أريد بأي ثمن تخريب بلادكم. وإذا كان الأمر هكذا، كما تقول، فلنتوقف عند هذا الحد».

أما جوزف أبو خليل فينقل عن الرئيس المنتخب بشير الجميل أنه ردّ على مناحيم بيغن قائلاً: «سأعهد إلى رئيس الحكومة العتيدة أمر مفاوضتكم على الانسحاب من لبنان وشروطه وأثمانه وما يوافق عليه رئيس الحكومة المسلم أوافق عليه أنا. أما ما فوق ذلك فهو غير قابل للتحقيق. فأنا رئيس جمهورية ديمقراطية برلمانية لا ديكتاتور. وحتى لو شئت أن

أكون هذا الدكتاتور يظل أي قرار اتخذه بهذا المعنى ساقطاً. فلبنان لا يحكم بأي ديكتاتورية، فكيف إذا كان الموضوع موضوع معاهدة سلام مع إسرائيل...».

وخلاصة القول: إن إسرائيل تعاملت مع بشير الجميل على أساس أن يؤدّي ذلك التعاون إلى :

- انتخابه رئيساً.
- وطرد الفلسطينيين من لبنان.
- وإخراج السوريين منه.
- وعقد معاهدة سلام مع إسرائيل على غرار المعاهدة مع مصر.

بعد ظهر الأربعاء في ١٩٨٢/٩/١٤ قتل بشير الجميل في الانفجار الذي تحدثنا عنه في مطلع هذا الكتاب. ولأن مقتله حدث بعد أيام قليلة من نشر خبر الاجتماع السري في نهاريا، ولأن من شأن هذا الخبر أن يسيء إلى الرئيس بشير الذي كان اللبنانيون جميعاً قد بايعوه بشكل مثير للإعجاب خلال الأيام العشرة التي تلت انتخابه، سرى في أذهان البعض أن إسرائيل هي التي قتلته. بل إن والده الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب قال وهو في لحظة انفعال شديد بعد أن عثروا على جثة بشير بين الحطام: قتلوه أبناء الأفعى.. وفي اليوم التالي صدرت صحيفة «العمل» الناطقة باسم حزب الكتائب وعنوانها الرئيسي، «شهيد العشرة آلاف و٤٠٠ كيلومتر مربع»، وأوحى نشر الخبر وتفاصيله أن اجتماع نهاريا كان وراء الاغتيال. غير أن الصحيفة بدّلت من لهجتها بعد أيام خصوصاً بعد أن اعتقلت القوات اللبنانية المتهم الرئيسي بحادث الاغتيال: حبيب الشرتوني فأبعدت الشبهة عن إسرائيل وألصقتها بالحزب السوري القومي الاجتماعي الذي ينتمي إليه حبيب الشرتوني بدعم وتشجيع من سوريا. وذهبت التكهنات يميناً ويساراً، ولم يسلم إيلي حبيقة من إيحاءات كتائبية ومن تصريحات للرئيس أمين الجميل شخصياً بأن حبيقة كان وراء الاغتيال لمصلحة جهة خارجية.

غير أن كل هذه التحليلات والتلميحات بقيت حبراً على ورق وانتهى مفعولها، فالرئيس المنتخب قتل وقتل معه مشروعه الكبير.

- في ١٧ و١٩٨٢/٩/١٨ وقعت مذبحة صبرا وشاتيلا التي قتل فيها على نحو بربري أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني ولبناني من الشيوخ والنساء والأطفال. وجرى على الفور اتهام القوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة بتغطية لوجستية من الجيش الإسرائيلي الذي يحتل بيروت. وبقيت هذه النظرية سارية حتى اليوم رغم آلاف التصريحات وعشرات الكتب التي نشرت وثائق تدين وأخرى تبرئ القوات اللبنانية وإيلي حبيقة، غير أن الرأي العام اللبناني والدولي بقي متمسكاً بقناعته التي تدين القوات اللبنانية وحبيقة وإسرائيل، فقد فعل حبيقة لإسرائيل ما كان بشير الجميل يرفض أن يفعله طبقاً لقناعة أصحاب هذا الرأي. غير أن الحقيقة المجردة هي أن مذبحة صبرا وشاتيلا أعادت الخلاف اللبناني - اللبناني إلى نقطة الصفر، وباعدت بين اللبنانيين من جديد بعد أن كان بشير الجميل قد تمكن من استعادة ثقة الناس به وبمشروعه.

- في ١٥ أيلول/سبتمبر جرى مأتم رسمي حاشد للرئيس القتيل بشير الجميل. وأثناء التأبين رشح حزب الكتائب في خطاب ألقاه النائب إدمون رزق نيابة عن الحزب أمين الجميل لخلافة بشير.

- في ١٩٨٢/٩/١٦ رشح حزب الكتائب أمين الجميل لرئاسة الجمهورية.

- في ١٩٨٢/٩/١٧ أذيع أن حزب الأحرار رشح الرئيس كميل شمعون خلفاً للرئيس بشير. لكن الرئيس شمعون انسحب في ١٩٨٢/٩/٢٠.

أثناء تأبين الرئيس بشير وفي اليوم التالي جرت اجتماعات مطولة بين النائب أمين الجميل وشارون واسحق شامير (وزير الخارجية) في بكفيا و«بيت المستقبل» الذي تملكه مجموعة أمين الجميل الصحافية - الثقافية. كانت إسرائيل قد وضعت فيتو على الرئيس كميل شمعون - كما ذكرنا قبل قليل - وكان أمين الجميل أكثر المرشحين حظاً لخلافة شقيقه بشير على رغم أن أمين كان مستبعداً، بناء على طلبه، من جميع الاتصالات والمفاوضات والاتفاقات مع إسرائيل. وكان أمين متهماً من حزبه بأنه رجل سوريا في الكتائب. وهذه حقيقة إلى حد كبير. فأمين الجميل لم يكن يؤمن بالعلاقة مع إسرائيل بل يحبذ أن يطلّ لبنان على العرب بكل قوة، وعلى سوريا بشكل خاص لأنها مفتاح لبنان إلى العالم العربي. ولم

يكن أمام الإسرائيليين خيارات كثيرة بسبب ارتباطهم بحزب الكتائب وها هو ابن رئيس الكتائب وشقيق بشير يصبح مرشح الحزب الوحيد.

يكتب الرئيس أمين الجميل عن لقائه شارون وشامير في كتابه المذكور آنفاً (الرهان الكبير) ما يلي:

«... أود أن أتحدث معكما كمواطن لبناني عادي لم يشغل حتى الآن أي مركز سياسي رسمي... وأريد أن تعرفا ـ تداركاً لمصلحة الجميع ـ دائرة الحدود التي يستطيع لبنان أن يتحرك ضمنها. إن لبنان بلد عربي متمسك بعروبته ومتضامن مع محيطه العربي. وليس هناك أي مجال لأن نتخلى بشيء عن هذا الموقف المبدئي. ولن يكون لبنان الدولة الثانية بعد مصر، توقع معاهدة صلح مع إسرائيل. وإني أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن لا مستقبل للبنان إلا إذا بقي اللبنانيون متحدين... ولذا وجب علينا أن نعيد ، بأي ثمن، الإجماع الوطني ونوطّده. وهذا يستلزم الاتفاق على كل القضايا ذات المصلحة العامة (...) وكل خيار يتسم بالأهمية الكبرى، لن يكون قابلاً للحياة وقادراً على الاستمرارية إلا إذا تمّ في إطار إجماع وطني، إذ ليس في وسع أي فئة لبنانية أن تقرر وحدها مستقبل البلاد، وأي حلّ تنفرد به هذه الفئة، سيكون مآله الفشل. ومن الضروري أن يؤخذ هذان الاعتباران بكل اهتمام في المفاوضات التي يجريها الآن الرئيس إلياس سركيس مع السلطات الإسرائيلية، عن طريق المبعوث الأميركي فيليب حبيب، بمقدار ما تؤخذ بالاهتمام ذاته ضرورة نشر الهدوء وتثبيت الأمن في المنطقة الحدودية مع إسرائيل. إننا لا نريد العودة إلى الوضع السابق حيث كانت عناصر غير منضبطة تهدد أمن السكان فيها وسلامتهم. وإذا قدمت ترشيحي للانتخابات وانتخبتُ رئيساً للجمهورية، فسيكون عملي قائماً على هذه المبادئ لأنها تضمن مصلحة لبنان وسلامته. وتضمن في الوقت نفسه مصلحة السلام في الشرق الأوسط. وإني آمل أن تتفهم إسرائيل موقفي هذا...». (انتهى الاقتباس).

ـ بعد أقل من أسبوع على هذا الاجتماع، انتخب أمين الجميل رئيساً للجمهورية يوم ١٩٨٢/٩/٢١ في دورة واحدة لمجلس النواب نال فيها ٧٧ صوتاً، من أصل ٨٠ نائباً حضروا الجلسة.

ـ في ١٩٨٢/٩/٢٥ صدر من دمشق تصريح رسمي جاء فيه: «إن سوريا التي لم يكن لها أطماع في لبنان في يوم من الأيام. تضع كل إمكاناتها إلى جانب هذا البلد في شخص رئيسه وحكومته وأحزابه وشخصياته الوطنية والدينية، وستدعم أي خطوة في اتجاه توحيد لبنان وتحقيق الوفاق الوطني».

ـ في وقت واحد تقريباً، خرجت إسرائيل من بيروت، ودخلها الجيش اللبناني إضافة إلى القوات الدولية التي جاءت للإشراف على خروج القوات الأجنبية والفلسطينية من لبنان، والمساهمة في دعم إعادة توحيد البلد واستعادة سيادته واستقلاله. وقال الرئيس الجديد أمين الجميل إن وحدة لبنان وسيادته وسلامته مرهونتان بخروج القوات الإسرائيلية والفلسطينية والسورية منه. وإن الحديث عن معاهدة سلام مع إسرائيل لا يزال مبكراً فنحن دولة ديمقراطية، ومثل هذا القرار يجب أن تتخذه الحكومة وأن يوافق عليه الشعب».

لوجود «القوات الغريبة» (وهذه هي التسمية التي اعتمدت في لبنان كي لا توصف القوات العربية والسورية، وهي قوات الردع، بأنها قوات أجنبية) نقول إن لوجود هذه القوات ظروفاً وتفاصيل لا بدّ من ذكرها ولو باختصار شديد.

فنحن نعرف أن الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان الذي تعاظم في نهاية عقد الستينات، أدّى إلى حساسية مفرطة في علاقة الدولة اللبنانية بالفصائل الفلسطينية التي أصبحت في وقت من الأوقات دولة ضمن الدولة تتمتع بحرية إدارية وعسكرية شبه مطلقة. وهو الأمر الذي انزعج منه اللبنانيون جميعاً واستاءت منه الحكومة استياء أدّى إلى اشتباكات عسكرية عنيفة في أكثر من موقع وزمان. ولكي لا يستمر الوضع متأزماً ويؤذي سيادة لبنان واستقلاله، خصوصاً أمام الردود الإسرائيلية العنيفة على اللبنانيين والفلسطينيين معاً، باعتبار أن الفدائيين كانوا يعيشون ويتحركون داخل القرى اللبنانية ويبنون مواقعهم ومخابئهم على أرض لبنان والقرى اللبنانية، حاول الرئيس جمال عبد الناصر التدخل لتنظيم الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، فدعا إلى اجتماع لبناني ـ فلسطيني في القاهرة، نتج عنه كما نعرف: اتفاق القاهرة في ١٩٦٩/١١/٣.

لكن اتفاق القاهرة لم يحل المشكلة بين الدولة اللبنانية ودولة الفصائل الفلسطينية داخل الدولة اللبنانية. وابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ - تاريخ خروج المنظمات مهزومة من الأردن - أصبح الضغط الفلسطيني على لبنان مضاعفاً بعد أن تسرب إليه آلاف المقاتلين الذين أخرجوا من الأردن.

واستنجد رئيس الجمهورية سليمان فرنجية آنذاك بالرئيس السوري حافظ الأسد (صديقه منذ زمن بعيد) فأنجده الرئيس السوري بقوات سورية منعت انتصار القوات الفلسطينية واليسارية اللبنانية على اليمين المسيحي، فقررت هذه القوات المتحالفة ردّ السوريين، فانتشر القتال وسقط مئات القتلى من الفئات الأربع: (السوريون واليمينيون والفلسطينيون وحلفاء الفلسطينيين) فتدخلت الجامعة العربية، وانعقدت قمة سداسية في الرياض عاصمة السعودية في ١٨/١٠/١٩٧٦، ثم قمة موسعة في القاهرة بعد أسبوع (في ٢٦/١٠/١٩٧٦) أقرّت ما تمّ الاتفاق عليه في الرياض وهو تشكيل قوات ردع عربية لإعادة الأمن والسلام، وتألفت هذه القوات من سعوديين ويمنيين وسودانيين وإماراتيين وأكثرية سورية ووضعت جميعاً تحت قيادة الرئيس اللبناني إلياس سركيس الذي تسلّم منصبه حديثاً، في حين أنه انتخب بتعديل دستوري قبل نهاية ولاية الرئيس فرنجية بأربعة شهور بدل شهرين ينص عليهما الدستور كحد أقصى للانتخاب (انتخب سركيس بعد تعديل الدستور في ٨ أيار/مايو ١٩٧٦ وتنتهي ولاية الرئيس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ويفرض الدستور انتخاب الرئيس الجديد خلال الشهرين الأخيرين من ولايته، فيكون سركيس قد انتخب قبل أربعة شهور ونصف الشهر بسبب التعديل الدستوري).

وللحال، بدأت طلائع قوات الردع العربية تصل إلى بيروت. وكان مقرراً أن يبلغ عددها ثلاثين ألفاً، غير أن هذه القوات التي كانت غالبيتها العظمى من السوريين، أخفقت في المهمة العربية التي أوكلت إليها وهي:

١ - فرض الالتزام بوقف النار وإنهاء القتال.

٢ - تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها.

٣ حفظ أمن اللبنانيين وغيرهم.

٤ - الإشراف على سحب المسلحين وجمع الأسلحة الثقيلة. ومساعدة السلطة اللبنانية على تسلم المرافق العامة المحتلة من قبل المسلّحين من كل الجهات.

٥ - العودة بالبلاد إلى طبيعتها كما كانت قبل حادثة عين الرمانة (١٣ نيسان/إبريل ١٩٧٥).

لكن قوات الردع العربية لم تتمكن من تحقيق أيٍّ من هذه المهام، كما ذكرنا سابقاً، بل لقد أصبح أفرادها أنفسهم عرضة للقنص وإطلاق النار، فبدأت كل دولة من الدول المشاركة تسحب قواتها شيئاً فشيئاً إلى أن خلا لبنان إلا من القوات السورية المشاركة في هذه القوات، لكن سوريا سرعان ما بادرت إلى زيادة هذه القوات كي تصل إلى ثلاثين ألفاً.

وعندما غزت إسرائيل لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ لم يكن في مواجهتها سوى الفلسطينيين وحلفائهم من اللبنانيين، وسوريا. وخلال الغزو الإسرائيلي سجّل الجيش الغازي انتصاراً على مقاوميه وحقق غايته وهي: إخراج منظمة التحرير من لبنان والجيش السوري من بيروت. وعندما تمّ لإسرائيل كل ذلك أصبح من السهل انتخاب حليفها بشير الجميل رئيساً للجمهورية.

وفيما كان انسحاب الفلسطينيين يتم عبر ممثل الرئيس ريغان فيليب حبيب، كانت القوات الإسرائيلية الغازية تستعد لمغادرة بيروت التي ستصبح بيد القوات الدولية والجيش اللبناني، وذلك من ضمن خطة وضعها فيليب حبيب وتبناها الرئيس ريغان ثم اعتمدها مجلس الأمن الدولي في القرار رقم ٥١٦.

وقصة وبنود هذا المشروع يمكن تلخيصها بالآتي:

- مع بدء الغزو الإسرائيلي للبنان، بدأت واشنطن التحضير لمرحلة ما بعد الغزو. وليس سرًّا أن البيت الأبيض كان على علم تام بالتحضير الإسرائيلي لهذا الغزو الذي كان هدفه

إخراج الفلسطينيين من لبنان وإخراج السوريين من بيروت. بل من لبنان كله إذا تعرضوا للجيش الإسرائيلي الغازي.

- وضع فيليب حبيب بعد مشاورات ودراسات مستفيضة مشروعه لحل أزمة لبنان ضمن المشروع الأكبر لحل أزمة الشرق الأوسط. وتضمن مشروع حبيب الآتي:

١ - إخراج قوات منظمة التحرير وجميع الفصائل الفلسطينية المسلحة من لبنان.

٢ - بعد ذلك، يتم مراقبة إجلاء القوات الإسرائيلية والسورية والأجنبية من لبنان (الأجنبية تعني القوات الدولية التي ستكون مشرفة على الانسحابات ثم تنسحب).

٣ - بدء المفاوضات السياسية لحل المشكلة الفلسطينية.

ولكي يتم كل ذلك، وضع فيليب حبيب التصور الآتي:

أ- يتم سحب الفلسطينيين من لبنان خلال ١٥ يوماً.

ب - ينسحب الفلسطينيون برًّا إلى سوريا في حدود ٢٠٠٠ مقاتل، وبحرا في حدود ٧٠٠٠ مقاتل. المغادرون بحراً يغادرون في سفن فرنسية والمغادرون برًّا إلى سوريا يستقلون وسائل نقل حكومية لبنانية.

ج - يغادر لبنان ٢٠٠٠ فلسطيني و٢٠٠٠ سوري في وقت واحد وبعدد متساوٍ.

د - فور خروج الفلسطينيين، تدخل القوات الدولية بيروت ويكون عدد أفرادها من ١٢٠٠ إلى ١٦٠٠ عنصر موزعين على النحو الآتي:

ـ ٣٥٠ جندياً فرنسياً ومعهم ٣٥٠ جندياً فرنسياً آخر عند الضرورة.

ـ ٧٠٠ جندي أميركي.

ـ ٣٠٠ جندي إيطالي.

هـ- تهبط القوات المتعددة الجنسيات إلى بيروت وتتعاون فوراً مع الجيش اللبناني، وبعد خمسة عشر يوماً تغادر هذه القوات تاركة العمل للجيش اللبناني.

ولكي يصبح مشروع حبيب شرعياً ودولياً ومعترفاً به، تبناه الرئيس ريغان، وتشاور بشأنه مع موسكو، ثم ذهب فيليب حبيب في ١٩٨٢/٧/٢٤ إلى السعودية وعرضه على الملك فهد، ثم اجتمع مجلس الأمن الدولي في ١٩٨٢/٨/١ وأصدر القرار ٥١٦ الذي ينص على الآتي:

- «إن مجلس الأمن الدولي إذ يؤكد على قراراته رقم (٥٠٨) و(٥٠٩) و(٥١١) و(٥١٢) و(٥١٣) الصادرة في العام ١٩٨٢.

- وإذ يعيد إلى الأذهان قراره (٥١٥) الصادر في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٢.

- وإذ يتخوف من استمرار العمليات العسكرية وتصعيدها داخل بيروت وحولها.

- ويأخذ في الاعتبار الانتهاكات الواسعة لوقف النار داخل بيروت وحولها.

١ - يؤكد قراراته السابقة ويطالب بوقف نار فوري، ووقف كل النشاطات العسكرية على الأراضي اللبنانية، وعبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

٢ - يسمح للأمين العام بنشر فوري، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، لمراقبين دوليين من الأمم المتحدة لمراقبة الوضع في بيروت وحولها.

٣ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس تمشياً مع هذا القرار في أسرع وقت ممكن لا يتعدى الأربع ساعات. اعتباراً من الآن (ساعة صدور القرار) (انتهى نص القرار ٥١٦).

في هذه الأجواء تمّ الغزو الإسرائيلي للبنان. وفي هذه الأجواء تمّت هزيمة وطرد الفلسطينيين من لبنان، واخراج السوريين من بيروت ومعظم الجبل بطريقة لا تخلو من تحطيم المعنويات والكبرياء لدى السوريين والفلسطينيين معاً، وهذا سيكون له أثر بالغ في

توجيه سياسة ما بعد الغزو. وفي هذه الأجواء تم انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية. وقد انتشر تفسير انتخاب بشير الجميل على النحو الآتي:

• السوريون والفلسطينيون اعتبروا الانتخاب عملاً عدائياً تجاههم.

• معظم المسلمين اللبنانيين، حلفاء الفلسطينيين قبل خروجهم، اعتبروا الانتخاب أمراً واقعاً لا بدّ من الاعتراف به انتظاراً لخير ما قد يأتي به.

• معظم المسيحيين اللبنانيين (من الموارنة خاصة) اعتبروه نصراً كاسحاً وبداية لنهاية التدخل الفلسطيني والسوري في لبنان.

• الإسرائيليون اعتبروه نتيجة حتمية لتدخلهم. وعليه، فلا بدّ للرئيس الجديد أن يفي بالوعد الذي قطعه لهم.

ومن هنا تمّت دعوة بشير الجميل إلى اجتماع نهاريا مع بيغن. وعندما عرض بيغن مطالبه على بشير وجد بشير نفسه عاجزاً عن تحقيق الوعد بالسرعة التي يريدها بيغن. وحاول أن يوحي لبيغن بأنه يريد أن يمسك بالوضع اللبناني الداخلي أولاً، ويكسب ثقة بقية المسلمين فيه. وقد بدأت فعلاً، ثم يترك لرئيس الحكومة والحكومة أمر معاهدة السلام، لكن بيغن الذي لاحظ خلال الغزو تردد بشير الجميل، ثم تهربه من وعوده بالمشاركة العسكرية، أدرك أن بشير الجميل يريد أن يماطل كي يكسب الوقت، فنهره وترك غرفة الاجتماع غاضباً. ويبدو أنه هو الذي أوحى للصحافة الأجنبية (رويترز) بنشر خبر اجتماع نهاريا، الذي كان بشير الجميل المنتخب قبل ثلاثة أيام يشترط سريته.

نزل خبر اجتماع نهاريا نزول الصاعقة على بشير الجميل، وأدرك أنه إذا لم يتم تكذيبه، سيؤدي به إلى خسارة كل مكاسبه اللبنانية الوفاقية. فطلب التكذيب من مكتبه وصدر التكذيب، لكن إسرائيل كانت تملك الحقيقة، فسقط في يد بشير وأدرك أنه سيدفع غالياً ثمن موقفه في نهاريا. وبما أن والده الشيخ بيار وأخاه أمين ومستشاريه والمقربين منه وقفوا منه شخصياً على حقيقة ما جرى في نهاريا، تبادر إلى ذهن هؤلاء جميعاً إن إسرائيل هي التي قتلته لاحقاً.

على الجانب الآخر كانت الصورة كما يلي:

• خرج الفلسطينيون من لبنان في صورة مذلّة تحت البنادق والمدافع الإسرائيلية. وخرج ياسر عرفات إلى سوريا على بعد ١٠٠ كيلو متر من بيروت، وقد حرّمت عليه بيروت إلى الأبد.

• وخرج السوريون في صورة سيئة بعد أن خسروا مئات الشهداء، وعشرات الطائرات والمدافع الصاروخية. وزاد في محاولة إذلالهم أن الجيش الإسرائيلي وزع على الضباط والجنود السوريين خرائط تحدد الطرق والمسالك التي عليهم أن يسلكوها للخروج من بيروت وضواحيها وإلا تعرضوا للقصف والإبادة.

هذا الخروج المسيء للكرامة فعلاً، الذي تعرض له الجيش السوري والفصائل الفلسطينية، ساهم إلى حد كبير في إعادة الحوار بين الطرفين بعد أن كانا خصمين، وإلى حدّ ما عدوّين، فأعادا تحالفاتهما القديمة، وتمكنت سوريا من إعادة بناء قواتها والتعويض عن خسائرها من الطائرات والدبابات من الاتحاد السوفياتي الذي رأى هو الآخر، أن ما سيجري في لبنان مع بشير الجميل هو كامب دايفيد ثانية تقضي على ما تبقى من النفوذ والوجود السوفياتي في سوريا، وقد أدّى هذا التحالف السوري ـ الفلسطيني مع القوى التقدمية اللبنانية بمؤازرة من السوفيات إلى محاربة المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية التي بدأها الرئيس الجديد أمين الجميل بصورة أخف وأقل كلفة من المعاهدة التي كان سيبرمها شقيقه بشير.

نعود الآن إلى اتفاق ١٧ أيار/مايو، وهو الوثيقة الثالثة التي نقدّمها في هذا الكتاب للدلالة على سوء تصرف الأطراف المعنية بالأزمة اللبنانية.

ونحن نعرف الآن، أن غزو لبنان كان يستهدف بالدرجة الأولى صنع كماشة سياسية على سوريا والأردن (الذي لم يكن دخل في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل بعد) وتوقيع معاهدة سلام مع لبنان بحيث تصبح سوريا بين فكي الكماشة: مصر من الشمال ولبنان من الجنوب الغربي والغرب. وكان الطرف اللبناني في المعاهدة هو بشير الجميل. لكن بشير

الجميل قتل في ظروف غامضة وصعبة، والجيش الإسرائيلي وحده يحتل لبنان. ومن المؤكد أنه لن يخرج منه إلا بمعاهدة صلح.

وعرفنا أيضاً أن أمين الجميل أصبح مرشح حزبه ـ حزب الكتائب ـ لخلافة شقيقه، وأن الإسرائيليين التقوا به أثناء تقديم العزاء بالرئيس الشهيد وقدم لهم رأيه في السلام والمعاهدة، وإمكانات لبنان، فوافقوا على عرضه ورؤيته بانتظار التطبيق، طبقاً لما ورد في كتابه «الرهان الكبير» و لم يجر نفيه من أي طرف حتى الآن.

كان أمام الرئيس الجديد أمين الجميل أربع مشاكل أساسية، لا بدّ من حلّها قبل البدء بالتفاوض مع إسرائيل، وهذ المشاكل هي:

أولاً: لا بدّ أن يعرف أسرار وخبايا التعاون والمفاوضات بين القوات اللبنانية ـ قوات أخيه بشير ـ وحزب الكتائب ـ حزبه مع إسرائيل. وكان في كل هذه المفاوضات غائباً ومغيّباً عن سابق تصور وتصميم. ولأنه أصبح رئيساً للجمهورية ووارثاً عبء التعامل مع إسرائيل فلا بدّ له أن يقف على تفاصيل هذه العلاقة. غير أن خلفاء شقيقه في القوات اللبنانية لم يقدموا له تفاصيل العلاقة لأنهم ورثوا عن بشير عدم الثقة كثيراً بأمين. فاكتفى أمين بما قدمه له والده رئيس الحزب من معلومات لم تكن كاملة في واقع الأمر لأن بيار الجميل أيضاً لم يكن على علم كامل بما بين بشير وإسرائيل. وسوف نرى بعد قليل كيف انقلبت عليه القوات اللبنانية وإسرائيل وسوريا وأميركا في وقت واحد.

ثانياً: كان على الرئيس الجديد أن يقوم بورشة كاملة لإزالة آثار الحرب المدمرة ومن ثم الاتجاه فوراً إلى الفعاليات السياسية في البلاد للتحاور معها والتشاور في ما يجب أن يفعل، خصوصاً وأنه الوجه العربي ـ اللبناني لحزب الكتائب وله صداقات حقيقية مع الطوائف والفعاليات الأخرى من سوريا إلى الفلسطينيين إلى سائر اللبنانيين.

ثالثاً: لا بدّ من إعادة بناء الجيش على أسس الوحدة الوطنية التي كانت سائدة قبل ١٩٧٥ كي يتمكن من تسلم مهام الأمن بعد خروج القوات المتعددة الجنسيات الموجودة موقتاً في لبنان.

رابعاً: بدء مفاوضات مع إسرائيل تسبقها مشاورات مع سوريا والعرب.

وهكذا، وضع الرئيس أمين الجميل المفاوضات مع إسرائيل في المرحلة الرابعة في حين تريدها إسرائيل في المرحلة الأولى. فحصل نوع من التجاذب والنفور بينهما منذ الأيام الأولى لدخوله القصر الجمهوري. وكان الرئيس أمين قد بدأ يستقي معلوماته عن علاقة القوات بإسرائيل من مصادر مختلفة، فوصل إلى قناعة بأن القوات اللبنانية تجاوزت كل الخطوط الحمر في هذه العلاقة. فقرر أن يضع حدًّا ممكناً لهذه التجاوزات، وأن يلعب لعبة المفاوضات على طريقته ووفق نهجه ومفهومه.

لكي يتم للرئيس أمين الجميل إعادة وضع لبنان على سكّة الوفاق الوطني، كان عليه أن يعمل على إخراج الإسرائيليين والسوريين من لبنان. وقد تعاون في هذا المجال مع الأميركيين الذين كان هذا أيضاً مشروعهم. وكان فيليب حبيب ووزير الخارجية الأميركي جورج شولتز أهم عناصر الضغط لتحقيق هذين الهدفين. لكن أمين الجميل، على عكس الإسرائيليين، كان يتطلع إلى مفاوضات حول ترتيبات أمنية ورفض فكرة عقد معاهدة صلح، غير أن هذه الترتيبات نفسها التي رضي بها الرئيس اللبناني الجديد، كانت تمنح إسرائيل حقوقاً لا تمنح عادة إلا إلى دولة حليفة أو هي حقوق منتزعة بقوة السلاح. وقبل مرور شهر على تسلم أمين الجميل رئاسة الجمهورية اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٢ وحدّد شروطه للانسحاب من لبنان وهي: معاهدة صلح. وتطبيع للعلاقات. وانسحاب السوريين والفلسطينيين. وإقامة ترتيبات أمنية تضمن سلامة إسرائيل كما تراها هي، ومن داخل الأراضي اللبنانية.

بدأت مفاوضات ما سمي باتفاق ١٧ أيار/مايو بين لبنان وإسرائيل ومشاركة أميركية في ٢٨ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٢. وتم الاتفاق على أن تعقد هذه المفاوضات على جولات في «خلدة» القريبة من بيروت، وفي مستعمرة كريْات شمونة الإسرائيلية القريبة من الحدود مع لبنان. واختار أمين الجميل السفير أنطوان فتال وهو خبير في القانون الدولي على رأس وفد لبناني مؤلف من عشرة مدنيين وعسكريين، في حين تألف الوفد الأميركي من ستة أعضاء، والوفد الإسرائيلي من ستة أعضاء.

- بالنسبة للبنان الخارج من الدمار. والذي حدد مطالبه بأنه خروج القوات الغربية جميعاً من أراضيه. فقد حقق نص اتفاق ١٧ أيار/مايو هذا المطلب للبنان، ولكن الاتفاق نفسه مات قبل ولادته.

- بالنسبة لإسرائيل. حققت كل ما أرادته سواء لجهة إنهاء حالة الحرب أو لجهة السماح لها بمراقبة السماء والبحر والأرض اللبنانية برادارات ودوريات، وحق بالتدخل عندما ترى أن تدخلها ضروري.

- وأما بالنسبة لسوريا والفلسطينيين فقد كان الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي «يمنع وجود أي قواعد أو قوات أو مكاتب أو أي هيكلية تشمل أهدافها الإغارة على إسرائيل أو القيام بأي عمل أرهابي ضدها». ويمنع استخدام الأراضي اللبنانية لشن هجوم من أي فريق على إسرائيل.

ومن المؤكد أن سوريا رأت في هذا الاتفاق هزيمة جديدة لها، فهو لا يخرجها من لبنان وحسب، بل هو يمنعها لاحقاً من ممارسة أي عمل عسكري، أو حتى سياسي، من داخل لبنان إذا قررت أو إذا قرر العرب حرباً ثأرية ضد إسرائيل.

ولذلك، فعندما التقى وزير خارجية أميركا جورج شولتز بالرئيس السوري حافظ الأسد في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ضمن جولة أميركية لدعم الاتفاق، أبلغه الرئيس الأسد بأن سوريا تعتبر هذا الاتفاق اتفاق إذعان وإنها ترفضه. وكان الجيش السوري الموجود في لبنان قد انسحب من بيروت أثناء الغزو الإسرائيلي ولكنه أعاد تحصيناته ومواقعه في الشمال والبقاع.

وأيضاً في سوريا التي أبعد عرفات إليها من بيروت - كما رأينا قبل قليل - مع عدة آلاف من جنوده وقواته، بدأت مفاوضات سورية - فلسطينية بمؤازرة سوفياتية لإعادة الوفاق بين دمشق ومنظمة التحرير. والتقى عرفات بالرئيس الأسد أكثر من مرة، لكن ياسر عرفات كان يهدف إلى إعادة عناصره إلى لبنان استعداداً لخوض حرب عصابات ضد الجيش الإسرائيلي الذي هزمه في بيروت. وكانت دمشق تريد الشيء نفسه لكنها لم تكن ترغب

في عودة فدائيي عرفات. فوقعت اشتباكات بين فتح عرفات وفتح المنشقة عنها - والمدعومة من سوريا - في الشمال والبقاع وبعض مناطق بيروت. لكن حركة «أمل» الشيعية التي يرأسها نبيه بري، حليف سوريا الأكبر، تصدى للفلسطينيين، تحت شعار عدم العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الغزو الإسرائيلي. وطالت أيام الحرب بين أمل وعرفات وحوصر الفلسطينيون في بيروت، وفي أماكن أخرى من لبنان حتى العام ١٩٨٧، عندما دخلت القوات السورية العاصمة اللبنانية من جديد إثر اشتباكات عنيفة بين «أمل» والحزب الاشتراكي (جنبلاط) الذي كان يرغب في نجدة حلفائه الفلسطينيين (عرفات).

ولا بدّ لنا الآن أن نعرف أن كل ما حصل من اتفاقات ومفاوضات بين الفلسطينيين والسوريين أو بين السوريين واللبنانيين الرسميين، أو بين سوريا واللبنانيين من معارضي أمين الجميل أثناء مفاوضات ١٧ أيار/مايو وما بعدها ، كانت جميعاً تهدف إلى كسر شوكة أمين الجميل، ومحاولة كسر الهيمنة الإسرائيلية على القرار اللبناني، للوصول إلى عودة السوريين إلى لبنان لمحو آثار الهزيمة التي مُنُوا بها في حرب ١٩٨٢.

وهنا يبرز التساؤل الذي - لسوء الحظ - لم يتطرق إليه اللبنانيون بشكل جدي وعلمي وموضوعي وهو:

- كيف فشل اتفاق ١٧ أيار/مايو؟

- ومن أفشل هذا الاتفاق؟

إذا طرحنا هذين السؤالين على سوريا فسوف تقول إنها هي أسقطت اتفاق ١٧ أيار/مايو. وأعادت لبنان من الانجراف نحو العدو الإسرائيلي إلى العودة للعروبة.

وإذا طرحنا هذين السؤالين على أمين الجميل فسوف يؤكد بالوثائق أن إسرائيل هي التي أفشلت اتفاق ١٧ أيار/مايو، وأن واشنطن غسلت يديها من الاتفاق، وتغاضت عن ما فعلته إسرائيل لإلغائه.

وإذا أعدنا السؤال الثاني على الرئيس أمين الجميل: من أفشل الاتفاق؟ فسوف يؤكد

مرة أخرى أن إسرائيل، لا سوريا، هي المسؤولة عن فشل الاتفاق لأن سوريا والعرب جميعاً كانوا موافقين على ما فعله لبنان. ويقول الرئيس أمين الجميل في كتابه «الرهان الكبير» إنه التقى الرئيس حافظ الأسد على هامش قمة عدم الانحياز المنعقدة في نيودلهي في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢، وكشف أمامه عن نية لبنان بالتفاوض مع إسرائيل فأكد له الرئيس الأسد «دعمه للجهود التي أبذلها لتحرير بلدي... ودعاني والوفد اللبناني لتناول الغداء إلى مائدته (ص ١٣٨ من الكتاب). لكن الوقائع اللاحقة تدل على أن الرئيس الأسد لم يكن عنده من الهواجس الصعبة سوى تفشيل اتفاق ١٧ أيار/مايو وزعزعة الأرض تحت أقدام الجيش الإسرائيلي الذي أذلّ قواته في لبنان. وكانت الأمور تسير على النحو الآتي:

أولاً: بعد سلسلة من الزيارات واللقاءات السرية والعلنية بين الأسد والسوفيات، استعاد الجيش السوري قوته التي فقدها في حرب ١٩٨٢ في لبنان. بل لقد نمت وتعاظمت هذه القوة فأصبح عديد الجيش السوري في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات:

٤٠٠ ألف مقاتل، بدلاً من ٢٢٥ ألفاً عام ١٩٨٢.

وعدد الدروع أصبح ٤٤٠٠ دبابة، بدل ٣٢٠٠ عام ١٩٨٢.

و٦٥٠ طائرة، بدل ٤٤٠ طائرة.

و٤٠٠ مدفع، بدل ٢٦٠٠ مدفع عام ١٩٨٢.

و١٨٠ موقعاً جوياً، بدل ١٠٠ موقع عام ١٩٨٢.

(راجع بهذا الخصوص كتاب باتريك سيل: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. وقد نقل هذه الإحصاءات في مقابلة له مع قاسم جعفر صاحب مؤلف: دراسة «حالة سوريا» مع الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط»).

ثانياً: بعيد انسحاب القوات الإسرائيلية من بيروت، في منتصف شهر آب/أغسطس ١٩٨٢ خاضت قوات أمل حرباً ضروساً ضد الجيش اللبناني. وعلى رغم أن الجيش تمكن من تسجيل انتصار موقت إلا أن حركة أمل ومن معها من الشيعة أعلنوا تحالفهم مع

سوريا، وأعلنت سوريا دعمها لهم. فأصبح وضع الجيش اللبناني صعباً وشديد الحساسية الطائفية.

ثالثاً: في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ انسحب الإسرائيليون من الجبل، فاشتبك أنصار سوريا من الحزب الاشتراكي والأحزاب الأخرى المتحالفة معها مع القوات اللبناية التي كانت ما تزال تهيمن على الجبل، فدُحرت القوات اللبنانية ومنيت بخسائر فادحة، تبعها هجرة عشرات آلاف المسيحيين من الجبل.

رابعاً: أثناء بدء مفاوضات ١٧ أيار/مايو، وفي ١٨ نيسان/إبريل عام ١٩٨٣ فجر مبنى السفارة الأميركية في بيروت وقتل ٤٧ شخصاً.

خامساً: في ٢٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٣ تعرضت قوات المارينز الأميركية في قلب بيروت لحادث تفجير سيارة مفخخة أودت بحياة ٢٤١ جندياً وضابطاً.

سادساً: في اليوم نفسه ٢٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٣ تعرضت الوحدة الفرنسية في القوات المتعددة الجنسيات لسيارة مفخخة أخرى أودت بحياة ٥٦ ضابطاً وجندياً فرنسياً.

سابعاً: في ٤ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٣ قتل ثمانية جنود أميركيين في مطار بيروت (موقع قيادتهم) وأسقطت المدفعية السورية المضادّة طائرتين أميركيتين.

ثامناً: ما إن أطل عام ١٩٨٤ حتى كانت القوات المتعددة الجنسيات قد قررت مغادرة لبنان نهائياً، فعاد لبنان إلى حضن الأحزاب والقوى والميليشيات المؤيدة لسوريا. وهذا يعني أن سوريا وحلفاءها ربحوا معركة إفشال اتفاق ١٧ أيار/مايو الذي أصبح مرهوناً برضاهم أو بعدم رضاهم.

وسواء كان الرئيس أمين الجميل محقاً أو لا في قوله ووثائقه التي تدل على أن إسرائيل هي التي ألغت الاتفاق، فإن بمقدور سوريا أيضاً أن تعلن أنها هي وحلفاؤها كانوا وراء هذا الإلغاء، بل إن لبنان عاد مرة أخرى لسيطرة القرار السوري.

فالإسرائيليون بدأوا بالانسحاب المتسارع من لبنان بعد أن بدأت قواتهم تتعرض لهجمات فدائية غير مسبوقة إضافة إلى أن الرأي العام الإسرائيلي بدأ يضغط على بيغن وشارون بسبب جريمة صبرا وشاتيلا من جهة، وخسائر الإسرائيليين في باقي أنحاء لبنان من جهة ثانية، فاضطروا للانسحاب حتى حدود دويلة سعد حداد الجنوبية.

والقوات المتعددة الجنسية أصبحت خارج لبنان بعد أن منيت بخسائر فادحة و لم يعد باستطاعتها أن تتحرك داخل بيروت التي أصبحت تحت سيطرة القدرات السورية الخفيفة والحليفة لسوريا.

وأما الرئيس أمين الجميل فقد تابع مفاوضاته مع الإسرائيليين تحت هذه الظروف الصعبة، وفي هذا الخصوص يعلن في كتابه: «الرهان الكبير» المعلومات الآتية:

أ ـ «لقد توصلنا مع إسرائيل، إلى أفضل اتفاق ممكن في الظروف التي كانت قائمة آنذاك. وأفضل دليل على ذلك، وقوف رجال السياسة في لبنان بشدّة إلى جانبنا وكبار المسؤولين السياسيين الذين استشرتهم من رؤساء جمهورية سابقين، ورؤساء حكومات وأرباب السياسة من جميع الفئات، أعربوا لي عن تأييدهم الصريح والعلني للنهج الذي نسير عليه».

ب ـ «وعندما عرض اتفاق ١٧ أيار/مايو على مجلس النواب في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٣ صادق عليه بأكثرية ٦٥ صوتاً مقابل اثنين وامتناع أربعة عن التصويت».

ج ـ «حمل إليّ المبعوثون الذين أوفدتهم إلى البلاد العربية تأييداً ودعماً من معظم الرؤساء، الذين قابلوهم (...) وعشية توقيع الاتفاق تلقينا رسائل تأييد من معظم المسؤولين العرب الذين قالوا لنا وهم على علم بكل ما يجري: أنتم وحدكم الأصلح في تقدير أفضل الطرق لمصلحة بلادكم. لقد فاوضتم بكرامة، وأيًّا يكن قراركم فنحن ندعمه».

د ـ اتخذنا قرار المفاوضات استناداً إلى الإجماع الوطني في لبنان، وإلى دعم معظم الدول العربية، وتأييد الدول العربية». (انتهى الاقتباس من كتاب أمين الجميل).

وعندما يقول الرئيس أمين الجميل إن معظم العرب وافقوا على مفاوضات ١٧ أيار/مايو، فهو يعني أن بعضهم لم يوافق. وهذا البعض هو على نحو خاص: سوريا.

• في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ وافق مجلس النواب اللبناني على الاتفاق مع إسرائيل، وترك لرئيس الجمهورية أمين الجميل تقدير الوقت والظروف الملائمة للتوقيع عليه كي يصبح نافذاً.

• في ١٧ أيار/مايو، أي في اليوم الذي كان مقرراً للالتزام بالاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي بعث دايفيد كيمحي رئيس وفد المفاوضات الإسرائيلي برسالة خطية إلى السفير موريس درايبر رئيس الوفد الأميركي في المفاوضات جاء فيها ما يأتي:

«عزيزي السفير درايبر

نؤكد لكم في هذه الرسالة، موقف إسرائيل من الاتفاق الموقع اليوم بينها وبين لبنان، أن هذا الاتفاق مشروط بتنفيذ ما يأتي:

أ ـ الحصول على المعلومات المتعلقة بجنودنا الذين فقدوا في أثناء العمليات العسكرية، وإطلاق سراح أسرى الحرب الإسرائيليين المعتقلين في سوريا ولدى منظمة التحرير الفلسطينية، واستعادة رفات الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا منذ ٤ حزيران ١٩٨٢.

ب ـ كل هذه الأمور يجب أن تتم قبل بدء الانسحاب الإسرائيلي، كما نصت عليه بنود الاتفاق.

ج ـ انسحاب جميع العناصر المسلحة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

د ـ انسحاب القوات السورية بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي.

هـ ـ في حال عدم إطلاق سراح الأسرى، وعدم إعادة رفات القتلى إلى إسرائيل في الأوقات المحددة، فإن إسرائيل تحتفظ عندئذ بحقها في تعليق تنفيذ التزاماتها المحددة في هذا

الاتفاق. وفي هذه الحال يمكن لإسرائيل ولبنان والولايات المتحدة التشاور حول هذه الأمور بالسرعة اللازمة.

و - وإذا بقيت هذه الأمور بلا حل، فإن إسرائيل تعتبر نفسها حرة في التصرف، وإعلان الاتفاق ملغى وكأنه لم يكن، وتتابع إسرائيل ضمان أمنها بجميع الوسائل التي تراها صالحة». (انتهى اقتباس رسالة كيمحي).

- في اليوم نفسه، أي في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ تشاور الرئيس أمين الجميل مع وزير خارجيته إيلي سالم ومستشاريه فتقرر أن يرسل لبنان ردًا على رسالة كيمحي موجهة من الوزير إيلي سالم إلى السفير درابير هذا نصها:

«عزيزي السيد السفير...

نوّد أن نؤكد في هذه الرسالة الموقف اللبناني وهو:

أ- في حال أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان لم يتم حسب أحكام بنود الاتفاق، فإن لبنان سيكون حرًّا في تعليق التزاماته المنصوص عنها في الاتفاق. وفي هذه الحال يكون من المقرر أن يباشر لبنان والولايات المتحدة وإسرائيل مشاورات عاجلة.

ب- وإذا لم يحل ذلك الموضوع، يصبح لبنان حرًّا بأن يعلن أن الاتفاق ملغى وكأنه لم يكن. وسيتابع لبنان العمل من أجل تثبيت سيادته وانسحاب القوات الغريبة من أراضيه بكل الوسائل». (انتهى نص رسالة سالم إلى درابير).

بناء على هذه الرسالة الجوابية والرسالة الأولى التي تبادلها لبنان وإسرائيل عبرالولايات المتحدة، أصبح من تحصيل الحاصل القول ان اتفاق ١٧ أيار/مايو مات قبل أن يولد. وذلك للأسباب التالية:

١ - إن أميركا خرجت بهزيمة عسكرية من لبنان ومن دون أن تتمكن من الاستمرار في الضغط على إسرائيل وسوريا، فتركت الصراع اللبناني - الإسرائيلي يسير نحو نهايته المحتومة في خلدة وكريات شمونة.

٢ - في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ اتصل الرئيس الجميل بأمين عام الأمم المتحدة وأبلغه بما فعلت إسرائيل. ولفت نظره إلى المأزق الذي وقع فيه لبنان وبعض بلدان المنطقة.

٣ - وأرسل إلى الرئيس الأميركي ريغان في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٣ رسالة يشكو له فيها ما وصل إليه اتفاق ١٧ أيار/مايو الذي « لم يكن هناك شيء يحول دون وضعه موضع التنفيذ فور نشره، لكن الرسائل الملحقة به تجيز لإسرائيل أن تربط انسحابها بشروط ليس في يدنا أمر تحقيقها، وهذا ما يفسر التحفظات الصادرة عن بعض الفئات في لبنان والمنطقة والتي لا ترى من الحكمة إبرام اتفاق قد يكون في نهاية الأمر غير قابل للتفيذ» (ما ورد بين مزدوجين هو اقتباس حرفي من رسالة الرئيس الجميل إلى الرئيس ريغان).

ويفهم مما بين كلمات وسطور هذه الرسالة أن الرئيس الجميل يريد أن يقول إن رفض سوريا وبعض الفئات اللبنانية للاتفاق جاء بعد شروط إسرائيل، لكن هذا الاستنتاج ليس واقعياً، لأن الرئيس الأسد التقى في ١٧ أيار/مايو وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز وأبلغه رفض سوريا الاتفاق كما ذكرنا قبل قليل.

كما يجب التنويه هنا، بأن ما بين الرئيس الأسد ومناحيم بيغن هو ثأر شخصي إلى حد كبير، فقد حاول كل منهما أن يهشم أنف الآخر لكنه كان يعجز - لسبب ما - في اللحظات الأخيرة. وما بين الأسد وبيغن كالذي أيضاً بينه وبين أمين الجميل الذي كان في وقت من الأوقات رجل سوريا داخل حزب الكتائب، لكنه أصبح - في نظر الرئيس الأسد - دمية في يد الإسرائيليين.. إضافة إلى أن كلاً من الرئيسين لم يكن يحمل ذرة ثقة بالآخر، وثمّة دلائل على ذلك نذكر أهمها وهي التالية:

أولاً: قبل الدخول في مفاوضات لبنان وإسرائيل، قال الرئيس الجميل - وقد ذكرنا ذلك قبل قليل - أن الرئيس الأسد بارك له في المفاوضات من أجل إخراج العدو من أرضه لكن الرئيس الأسد نفى ذلك مراراً في أوقات لاحقة وأكد أن ما قاله الرئيس الجميل منتقص ولا يمت إلى حقيقة ما جرى بأي صلة، وأن كل ما حصل هو لقاء عابر على باب المصعد في الفندق الذي كان ينزل فيه الملوك والرؤساء أثناء قمة عدم الانحياز في نيودلهي بالهند في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٣.

ثانياً: أثناء مفاوضات ١٧ أيار/مايو، وفي أسابيعها الأولى كانت أعصاب اللبنانيين والإسرائيليين والسوريين مشدودة بشكل يهدد بفشل كل اتفاق ممكن. فاقترح فيليب حبيب على الإسرائيليين أن يبادر إلى التفاوض نيابة عنهم مع أطراف النزاع، للوصول أولاً إلى اتفاق حول الانسحاب الذي ترى الولايات المتحدة أنه أساس كل شيء، وقال حبيب للإسرائيليين إن الاتفاق مع لبنان سوف يكون صعباً ومحرجاً للدولة اللبنانية إذا لم نتمكن أولاً من إرضاء السوريين والفلسطينيين بأن إسرائيل أيضاً ستنسحب قريباً. وأثناء هذا الاجتماع الذي جرى في إسرائيل، وقف وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون وقال لفيليب حبيب (طبقاً لما ورد في كتاب «ملعون صانع السلام» لمؤلفه جون بويكن).

- «يا سعادة السفير، في أثناء مناقشاتك في واشنطن، توصلنا إلى اتفاق مع اللبنانيين حول كيفية الشروع في العمل». ثم أخرج شارون من جيبه ثلاث صفحات وأضاف:

- «لقد سبقناكم أشواطاً، ولدينا ورقة العمل هذه مع اللبنانيين وهذه هي شروطها»...

ويقول الكتاب إن فيليب حبيب غضب غضباً شديداً عندما سمع هذه المعلومات، وغادر فوراً إلى بيروت، ومنها إلى القصر الجمهوري وبرفقته موريس درايبر، وعندما التقى بالرئيس الجميل صرخ قائلاً:

- «ما هذا بحق الجحيم. لقد وقعت اتفاقية مع إسرائيل و لم تخبرني شيئاً عن هذا الأمر. ماذا فعلت؟».

وأجابه الرئيس الجميل:

- «هذه ليست اتفاقية. انها لا شيء، مجرد بعض الخطوط المؤدية إلى التفاوض، أضف إلى ذلك أن المفروض أن تبقى سرية».

وقال حبيب:

- «لقد جعلها شارون علنية».

- وقال الجميل:

- «لكنني لم أوقعها، لقد أرادوا مني أن أوقعها لكنني لم أفعل».

وقال حبيب:

- «وماذا بربك، كنت تفعل إذن؟ لم تخبرنا شيئاً عنها، فهل تعي الموقف الذي وضعتني فيه؟ هل تدرك ما ألحقته بالولايات المتحدة من أذى أمام قيامها بدور الوسيط في هذا الأمر؟» (انتهى الاقتباس).

وفي عودة إلى ما نشر وأُعلن حول هذه الورقة - الاتفاقية، يمكن الجزم بأن الرئيس الجميل كان موافقاً عليها لو جاءت له بما كان يريد. واستناداً إلى ما كتبه غسان تويني وجوزف أبو خليل فإن سامي مارون هو الذي وقّعها. وسامي مارون رجل أعمال وصديق مقرب من الرئيس الجميل منذ طفولتهما. ومعروف أن والد سامي مارون وهو طبيب نسائي أشرف على ولادة أمين الجميل سنة ١٩٤٢، وكانت تربط العائلتين (عائلة جميّل وعائلة مارون) علاقة مودة وصداقة.

ثالثاً: بعد الرسالة الإسرائيلية الشهيرة التي ألغت اتفاق ١٧ أيار/مايو، وجد الرئيس اللبناني نفسه مضطراً - أو هو رأى ذلك إلى أن يعود بالأزمة إلى العرب والأمم المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة بشكل خاص، وكي يحفظ لنفسه توازناً ما في التعامل بعد أن ألغي اتفاق ١٧ أيار/مايو، قرر أن يلغي الوجود السوري في لبنان فوجّه رسالة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ هذا نصها:

«... أودّ إبلاغكم أن الحكومة اللبنانية وجهت بتاريخ اليوم (١/٩/١٩٨٣) بواسطة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين (إيلي سالم) كتاباً إلى حضرة الأمين العام لجامعة الدول العربية تؤكد فيه قرارها وطلبها جلاء الجيش الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية وانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان. وإذ أودع سيادتكم صورة عن هذه الرسالة، أشعر باليقين أنكم ستستجيبون لمضمونها الذي تجسدّ في إطار مؤسسات لبنان

الدستورية، والذي عبّرتُ عنه أنا شخصياً في المحافل الدولية، فضلاً عن أنه سيرفع الذريعة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، كما سيأتي ترجمة لما أعلنتم عنه دائماً من حرص على استقلال لبنان ووحدته وسيادته، وتقديم كل عون في هذا السبيل.

وإني، إذ أنتظر من سيادتكم إصدار الأوامر اللازمة لتأمين انسحاب قواتكم من لبنان. أتطلع إلى مستقبل مشرق بين سوريا ولبنان اللذين تجمعهما روابط التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة. كما أني مطمئن إلى غد يسوده السلام والمحبة، ويعمّ فيه الخير بلدينا وشعبينا». (انتهى اقتباس نص الرسالة).

من المؤكد أن هذه الرسالة بالذات زادت من غضب سوريا على الرئيس أمين الجميل، فهي رأت أن الرئيس اللبناني يريدها أن تخرج من لبنان في حين أنه لا يفعل شيئاً، وليس في قدرته أن يفعل شيئاً أو يكتب رسالة مماثلة إلى إسرائيل. ومن المؤكد أيضاً أن آخر ما كان يفكر به الرئيس السوري هو الإصغاء لرسالة الرئيس اللبناني وتلبية مطلبه.

رابعاً: يقول جوزيف أبو خليل في كتابه «قصة الموارنة في الحرب»: «بعد الضربة التي لحقت بالمسيحيين، من اغتيال بشير الجميل، إلى الخسائر والهزائم التي منيت بها القوات اللبنانية في الجبل، إلى سقوط بحمدون وما تبعه من انهيارات عسكرية في معظم مناطق الشوف وعاليه، كل ذلك، أحدث انهياراً نفسياً ومعنوياً في أوساط المسيحيين جعلهم يظنون أن تلكؤ الرئيس أمين الجميل عن توقيع اتفاق ١٧ أيار/مايو هو السبب...».

ويضيف جوزف أبو خليل:

«... وفيما الرئيس الجميل يحاول إنقاذ ما يمكن انقاذه، كنا نحن لا نرى (إنقاذاً لما تبقى و لم يسقط في يد سوريا وحلفائها) سوى التوجه مجدداً نحو إسرائيل...».

ويقول جوزف أبو خليل:

«حاولنا معرفة موقف إسرائيل. طلبت من فادي فرام (رئيس القوات اللبنانية بعد مقتل بشير) إجراء اتصال (بإسرائيل) فجرى اجتماع مع الإسرائيليين في مكتب فادي لكن الإسرائيليين لم يعودوا بالجواب، كانت هناك أزمة ثقة بينهم وبين الشيخ أمين».

ويتابع جوزف أبو خليل (وهو أحد أقرب المقربين من الرئيس أمين ومن شقيقه بشير ووالدهما الشيخ بيار، وهو كاتبه ومفسر أفكاره طوال عشرين عاماً). إنه حاول مع القوات اللبنانية والكتائب تحسين علاقة أمين بإسرائيل. وشارك في الاجتماعات التي تناولت هذا الموضوع كلّ من الدكتور إيلي كرامة رئيس الكتائب، والدكتور جورج سعادة نائب الرئيس (آنذاك)... وقررنا في حضور الرئيس الجميل، إيفاد فادي فرام إلى إسرائيل لإعادة الثقة بينها وبين الرئيس الجميل، فوافق فادي فرام على الذهاب مشترطاً أن يتم إبلاغ الإسرائيليين بأننا نتوجه باسم الرئيس الجميل، فوافق الرئيس الجميل، لكن موافقته جاءت منقوصة وبدلاً من أن يتبلغ الجانب الإسرائيلي بأننا نتكلم باسم الرئيس قيل لهم إننا نتكلم بعلمه وموافقته فقط...».

ويضيف أبو خليل قائلاً إنه توجه مع فادي فرام إلى إسرائيل في ١٩٨٤/٢/٢٥ وعقدا عدة اجتماعات مع الإسرائيليين وأبلغاهم استعداد الرئيس لفتح صفحة جديدة معهم وكان جوابهم الذي نقله لهما موشيه آرينز هو الآتي: وأقتبسه حرفياً من كتاب أبو خليل:

«١ ـ إسرائيل مستعدة لفتح صفحة جديدة مع الرئيس الجميل.

٢ ـ ومستعدة لتقديم كل المساعدات، باستثناء إدخال الجيش الإسرائيلي مجدداً إلى ما وراء جسر الأولي.

٣ ـ عوضاً عن أن يأتي الرئيس الجميل إلى القدس، يذهب أرينز بنفسه إلى بيروت ويكون اللقاء سرّياً وبداية علاقة جديدة، ومناسبة يتفق فيها على الحاضر والمستقبل.

٤ ـ أمن المناطق المسيحية مضمون في كل الأحوال والظروف. وتقوية القوات اللبنانية أمر مقرر ولا رجعة عنه.

٥ ـ وأكّد لي أرينز أيضاً أن لا مجال للتخوف من اقتحامات سورية للمناطق المسيحية. فلا داعي بالتالي للهلع والذعر، فإسرائيل مستعدة لتحريك سلاح الطيران كلما لزم الأمر». (انتهى الاقتباس من جوزيف أبو خليل).

بعد أربعة أيام من هذا الاجتماع أي: في ١٩٨٤/٢/٢٩ توجّه الرئيس أمين الجميل إلى دمشق للقاء الرئيس السوري حافظ الأسد والاتفاق معه على الغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣.

لكن الرئيس الأسد كان يملك وقائع ومعلومات تجعله أقل قدرة على الثقة بما ترمي إليه زيارة الرئيس الجميل، خصوصاً وأن إسرائيل خسرت - بالنسبة للسوريين - معركة فرض اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ و لم يعد في مقدورها أن تفعل شيئاً يسيء لسوريا أكثر مما حصل في أثناء الغزو.

وكان الرئيس الأسد يعلم أن ثمة من يدير جلسات طويلة مع الإسرائيليين لفتح صفحة جديدة مع أمين الجميل. فللرئيس الأسد مصادره الإخبارية داخل البيت الكتائبي وفي عرين القوات اللبنانية، وكان بشير الجميل كثيراً ما يعلن للمقربين منه أن القوات اللبنانية (قواته) تتشكل من ثلاثة أثلاث: ثلث له، وثلث لإسرائيل، وثلث لسوريا. و لم يكن ظن بشير في غير مكانه على أي حال.

وفي ما يخص علاقة لبنان بسوريا بعد اتفاق ١٧ أيار/مايو، فإن رسالة الرئيس أمين الجميل للرئيس حافظ الأسد بخصوص سحب جيشه من لبنان، كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، خصوصاً وأن الرئيس السوري كان قد استعاد زمام المبادرة في لبنان في حين أن الرئيس أمين الجميل أصبح سجين قصر الرئاسة لا يحكم ولا يستقيل. وقد زاد في عزلته أن القوات اللبنانية بدأت منذ فشل مهمتها مع أرينز، تسحب ثقتها من الرئيس أمين، وتعود شيئاً فشيئاً إلى أحضان إسرائيل وعداوة سوريا من دون علم أمين الجميل. لكن سوريا التي كانت تعلم ذلك من داخل صفوف القوات، كانت تظن أن أمين الجميل نفسه وراء هذا التقارب الجديد مع إسرائيل.

وجد أمين الجميل نفسه في ما تبقى من العام ١٩٨٣ منقاداً نحو ما تريده دمشق وحلفاؤها في لبنان، فوافق وشارك في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف في نهاية تشرين

الأوّل/أكتوبر ١٩٨٣. ثم في مؤتمر آخر في لوزان في آذار/مارس ١٩٨٤، والمؤتمران كلاهما خرجا من غير فائدة. لكنهما كشفا بعض أسرار العلاقة بين الرئيسين أمين الجميل وحافظ الأسد. فقد ثبت من الحوار الذي جرى في جنيف أن سوريا كانت تتبلغ من موفدي الرئيس الجميل إليها ما لم يكن يمثل حقيقة الموقف اللبناني ولا حقيقة الموقف السوري. واستناداً إلى وثائق تلك الحقبة فقد كان إيلي سالم (وزير الخارجية)، وجان عبيد (صديق لأمين وحليف لسوريا)، ورفيق الحريري وبندر بن سلطان (السعودية) وهاني سلام ومهدي التاجر، وآخرون ينقلون من الرئيس الجميل للرئيس الأسد مضموناً منقوصاً. فبينما كان الرئيس الجميل يصارح هؤلاء بأنه لن يسمح ما دام حياً لسوريا أن تهيمن على القرار اللبناني وتبقي جيوشها في لبنان، كان معظم الموفدين يختصرون من كلمات الرئيس الجميل ويضعونها في قالب دبلوماسي يشعر الرئيس الأسد بأن الرئيس الجميل غير واضح في ما يريد. وكان الأمر نفسه يحدث في نقل موقف الأسد إلى الجميل. فالرئيس السوري كان يبلغ الموفدين بأنه لا يثق بالرئيس أمين الجميل الذي يلعب الورقة الإسرائيلية، ويبني علاقات مع إسرائيل يظن أنها خافية علينا. لكن الموفودين لم يكونوا أمينين في نقل حرفية رأي كلّ من الرئيسين بالآخر، وخصوصاً جان عبيد الذي يتمتع بروح دبلوماسية وبقدرة فائقة على عدم إزعاج الآخر وعدم وضعه في الصورة الحقيقية للأمور.

والدليل على حوار الطرشان بين هؤلاء الموفدين والرئيسين الأسد والجميّل أن عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا آنذاك قال في مؤتمر لوزان: «إن إيلي سالم أكد لنا أن اتفاق ١٧ أيار/مايو مفروض علينا من قبل أميركا».

وقال خدام أيضا: «إن إيلي سلم جاءنا قبل أسبوعين من توقيع الاتفاق وقال: هذا نص الاتفاق. فقلت له: أنا أريد شيئاً مكتوباً ولا أريد شيئاً مسموعاً واستطعت أن أنتزع النصّ من إيلي سالم وأصوّره رغم ممانعته. وقلت: نحن ضد الاتفاق فقد برّأتم إسرائيل وخالفتم مقررات بغداد، وفي الاتفاق تحريض على قطع العلاقات مع العالم العربي». (انتهى الاقتباس حول إيلي سالم).

وفي مناسبة أخرى قال خدام: «إن جان عبيد أبلغنا أنه يسمع بمضمون الاتفاق منّا ولأول مرة في حياته». (انتهى الاقتباس حول جان عبيد).

والحقيقة أن شيئاً من هذه الأقوال لم يكن حقيقياً. فجان عبيد كان يعرف مضمون الاتفاق، وإلا فلماذا اختاره الرئيس الجميل لإقناع سوريا به وبعدم إلحاق الضرر بها؟ وأما إيلي سالم فلم يكن ينقل الحقيقة، لا عندما قال إن أميركا هي التي فرضت الاتفاق، ولا عندما قال للرئيس الأسد إن لبنان يعتبر عقد اتفاقٍ يهدد وحدة لبنان وسيادته وعلاقاته العربية، خطًّا أحمر لا يمكن أن يتجاوزه.

لكن إيلي سالم وجان عبيد كانا - بالتأكيد - يتصرفان ويتحدثان ويخوضان المفاوضات باسم أمين الجميل عن حسن نيّة ومحبة حقيقية للرئيس اللبناني لا شك في ذلك، غير أنهما خلطا بين التفاوض السياسي المعتمد دولياً، والمفاوضة على الطريقة اللبنانية: ومعروف أن المفاوضة على الطريقة اللبنانية تعني المقايضة تماماً كما يجري في سوق البازار. ويسأل الشاري: بكم هذه القميص؟ فيرد البائع (اللبناني): كم تريد أن تدفع فيها؟ وكان هذا التفاوض يستغرق وقتاً طويلاً بين شدّ وجذب إلى أن يتفق الطرفان على الشراء ويكون البائع قد حقّق أرباحه، ولكن برضى الشاري، وربما بخروجه من الدكان وفي ظنه أنه خدع البائع.

ومن المؤكد أن هذه الطريقة - رغم ظرافتها - لم يكن الرئيس الأسد يحب أن يمارسها أحد عليه، بل إنه كان ينقلب إلى عكس ما يريد المفاوض اللبناني أن يقول. فإذا قالوا له إن لبنان يريد أفضل العلاقات معكم، كان يفسر ذلك على أنه تعبير معاكس لما في ضمير المتكلم، إلى آخره، وخصوصاً أثناء إبلاغه بمحتوى وأهداف اتفاق ١٧ أيّار/مايو. وفي هذا الشأن يقول فيليب حبيب بقلم جون بويكن مؤلف كتاب «ملعون هو صانع السلام» يقول فيليب حبيب: إن بيغن وشارون تخلّيا عن تسمية الاتفاق مع لبنان بأنه معاهدة سلام بعد أن رفضها بشير بالشكل الإسرائيلي الذي قدمت به، وقررا التفاوض مع أخيه أمين فاستخدما عبارة تطبيع العلاقات بدل كلمة معاهدة.

ووصف فيليب حبيب هدفهما بأنه «معاهدة في كل شيء باستثناء الاسم». واستناداً إلى وصف فيليب حبيب هذا، يمكن الاستنتاج بأن سوريا لم تكن ملزمة بفهم الاتفاق على أنه تطبيع، بل فهمت أنه معاهدة فيها إذلال للبنان. وخطر مؤكد على سوريا.

والخلاصة أن اتفاق ١٧ أيار مات قبل أن يولد. والحقيقة المجردة أن لبنان خرج خاسراً على جميع الأصعدة وإسرائيل خرجت رابحة. أما سوريا فلا يمكن القول إنها كانت ترى بوضوح كل ما جرى في لبنان. والظن بأنها ربحت معركة ١٧ أيار/مايو هو ظن غير موفّق، لأن سوريا أجبرت منذ ١٩٧٣، على أن تترك همومها وتلجأ مرغمة إلى همّ لبنان. وقد بلغت خسائرها في لبنان وبسبب لبنان واللبنانين أضعاف ما خسرته أمام إسرائيل، إضافة إلى أنها أصبحت تبتعد شيئاً فشيئاً عن مشكلتها ومشكلة أرضها المحتلة، وتغوص أكثر فأكثر في رمال الأزمة اللبنانية.

ومع الأيام والسنوات، أصبح بعض كبار المسؤولين السوريين في لبنان من ذوي الأموال، والأعمال، والحياة الفارهة. بل لقد أصبح بعض كبار المسؤولين في سوريا يتمنون وظيفة أمنية في لبنان، وبعضهم كانٌ يشتري موقعاً له في لبنان كي تهبط عليه نعمة الثراء والبذخ والحياة المرفهة.

ونظراً لخبرات اللبنانيين، وقدراتهم على التعايش مع الأزمات والتحايُل على المشاكل، فقد تمكنوا من استيعاب بعض السوريين بحيث انقلب الوضع رأساً على عقب. فقد أصبح اللبنانيون هم الظاهرة اللبنانية في سوريا، وخلقوا حالة من التململ داخل المجتمع السوري نفسه.

وهكذا، فإن ما يفعله اللبنانيون للسوريين لا يمكن احتسابه بأنه ولاء أعمى أو عمالة أو خنوع - رغم ما فيه من هذه جميعاً - بل يجب أن نعترف بأنه فيروس سيصيب سوريا في الصميم ولن يؤثر باللبنانيين لأنهم يعرفونه منذ زمن بعيد، وفي جسدهم أمصال مضادّة هائلة له.

وما نخشاه هو أن اللهو السوري في لبنان لن يؤدّي إلا إلى مزيد من الارتخاء القومي،

وقد يحمل المستقبل مشكلات لسوريا لن يتمكن النظام من القضاء عليها أبداً، في حين أن ظروف لبنان واللبنانيين جعلت من هذا البلد الصغير وطناً عالمياً غفر له العرب والعالم عدم قدرته على قيادة الأمة العربية، ورضوا به بلداً منتجاً للأفكار والأعمال الخارقة، والنشاط الأبدي المفيد للبشرية كلها.

اتفاق الطائف: حسناته وسلبياته

الطائف مدينة سعودية حجازية، تقع جنوب شرقي مكة، على جبل غزوان. وترتفع لحوالي ١٦٣٠ متراً عن سطح البحر، وهي مشهورة، بسبب مناخها الجبلي، بزراعة الفواكه على أنواعها، وأهمها العنب الطائفي والرمّان الطائفي. على أن أشهر ما تنتجه الطائف هو العطر الطائفي المصنّع يدوياً، والذي يبعث الانشراح في النفوس عندما تفوح رائحته في البيت أو المضافة أو الديوانية. ويتفنّن أهل الطائف في صناعة خليط أو أكثر من المسك والعنبر والورد والريحان وما إلى ذلك فينتج من ذلك عطر لا ينسى.

وفي السنة الثامنة للهجرة، سار النبي محمد (ص) إلى الطائف لفتحها، بعد أن فرغ من حنين. وكانت الطائف مدينة محصّنة بسور ضخم وفيها مقاتلون أشدّاء من بني ثقيف يدعمهم عدد من كبار الأثرياء والتجار، الأمر الذي أدّى إلى إطالة فترة حصارها، فاضطر النبي (ص) أن يرميها بالمنجنيق، وكان أول من استخدم المنجنيق في الإسلام... إلى أن تم له فتحها فأسلمت وحسُن إسلام أهلها.

ويبدو، أن ثمة قواسم كثيرة مشتركة بين لبنان والطائف، واللبنانيين والطائفيين، فلبنان جبل والطائف جبل. لبنان بستان فواكه وعطور والطائف بستان فواكه وعطور. واللبنانيون أشداء والطائفيون أشداء وذوو بأس.

وربما لهذه الأسباب جميعاً اختار المسؤولون السعوديون أن يستضيفوا النواب اللبنانيين، أبناء جبل لبنان، في جبل غزوان السعودي وفي الطائف بالذات، كي يقيموا فيها إلى أن يتفقوا على وقف نزيف الحرب في بلادهم، ويستعيدوا قدرات المؤسسات الدستورية.

لكن، للطائف، وللسعودية بالذات قصة قد تكون غائبة عن عدد كبير من اللبنانيين من أبناء جيل الحرب اللبنانية، وهي قصة ذات علاقة مباشرة وأساسية بالصداقة المتينة بين لبنان والمملكة العربية السعودية، وخصوصاً بين الموارنة اللبنانيين والمملكة السعودية منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم.ذلك أن السعوديين والموارنة كانوا أكثر المعترضين على إقامة المملكة السورية (بلاد الشام) بقيادة الحسين بن علي، ثُمَّ بتنصيب ابنه فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا الكبرى، كما ورد سابقاً في هذا الكتاب. وينبغي ألا ننسى أن الحسين بن علي شريف مكة الذي أعلن الثورة العربية على الاحتلال العثماني في حزيران/يونيو من العام ١٩١٦، كان يهدف ليس فقط إلى توحيد بلاد الشام تحت راية آل البيت أمراء الحجاز، بل أيضاً إلى استرداد ما كان الملك عبد العزيز آل سعود قد اقتطعه لنفسه من أراضي وإمارات نجد والاحساء بعد أن حارب الأتراك في هذه المناطق، ودحرهم فيها قبل ثورة الحسين بن علي. لقد كان هناك صراع شخصي بين عبد العزيز آل سعود وشريف مكة الحسين بن علي، وهو الصراع الذي سرعان ما انتصر فيه عبد العزيز فطرد أشراف مكة منها ومن الحجاز وأسس المملكة العربية السعودية على الأراضي والمناطق المعروفة بها اليوم.

وعلى هذا، فقد كان من الطبيعي أن تقف السعودية ضد وحدة الهلال الخصيب. وعندما بدأ العمل لتأسيس الجامعة العربية في الإسكندرية عام ١٩٤٤ كان رأي الوفد السوري أن وحدة سوريا الجغرافية هي أمر ضروري لنهضة العرب ومقارعة الصهيونية. وقد ذكرنا ـ في هذا الكتاب ـ كيف ردّ مندوب سوريا سعد الله الجابري وزير الخارجية، على مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري حول لبنان وعلاقته بسوريا.

لكن ما يهمنا، الآن، هو الموقف السعودي من طرح سوريا موضوع الوحدة الإندماجية مع لبنان. فعندما صدر البيان الختامي لاجتماعات الإسكندرية، المعروف ببروتوكول الاسكندرية في ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٤٤ جرى توقيعه من قبل الدول المشاركة باستثناء السعودية واليمن (حليفتها آنذاك). وعندما ألحّ المشتركون على الوفد السعودي للتوقيع على الميثاق أصدرت المملكة السعودية بياناً وجهته إلى وزارة الخارجية المصرية تضمن سبعة بنود وضعها الملك عبد العزيز كشرط لموافقته على ميثاق الجامعة، وجاء في البند الخامس من هذه الشروط ما يلي:

«... تحتفظ دولتا لبنان وسوريا باستقلالهما، ويستمر نظامهما الجمهوري عل ما هو عليه الآن...».

ومن المفارقات الواضحة المعالم، أن موقف السعودية من لبنان سنة ١٩٤٤ بقي هو ذاته في أثناء، وفي ما بعد، الحرب اللبنانية. وكان هذا الموقف واضحاً في بيان اللجنة السداسية التي تشكلت في مطلع العام ١٩٨٩ بمبادرة من وزراء الخارجية العرب الذين التقوا في تونس، وقرروا إنشاءها من وزراء خارجية الكويت والجزائر والأردن والسودان وتونس والإمارات العربية المتحدة، وكانت برئاسة الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت. وقد حظيت هذه اللجنة بمؤازرة المملكة السعودية وتأييدها المطلق، وبناء على هذا التأييد العربي الواسع قامت اللجنة السداسية بإجراء مقابلات وتحقيقات واستفتاءات مع جميع أطراف الحرب اللبنانية، إضافة إلى جميع الدول العربية وأصدرت قرارها بعد اجتماع عاصف عقدته في تونس مع رئيسي حكومتي لبنان آنذاك، العماد ميشال عون، والدكتور سليم الحص. وكانت اللجنة بحكم تأسيسها والصلاحيات التي تتمتع بها من العرب جميعاً، تميل إلى اعتبار العماد عون رئيساً شرعياً للحكومة اللبنانية لأنه معيّن بمرسوم شرعي صادر عن رئيس شرعي، لكنها التقت أيضاً بالدكتور سليم الحص واعتبرته رئيساً آخر للحكومة المزقة، أما بيان اللجنة السداسية فقد وضع على دمشق مسؤولية تعقيد شؤون اللجنة وأعمالها الإصلاحية السلمية.

وقال بيانها إن فهم سوريا للسيادة اللبنانية مختلف عن الفهم الذي أقرّه مؤتمر الدار البيضاء (قمة الدار البيضاء في ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩). وكان هذا البيان قد أثار الرئيس السوري الذي رفضه من دون أن يرفض المساهمة العربية في حل الأزمة اللبنانية. وكان غاضباً من العبارة التي وردت في بيان اللجنة السداسية وهي «انسحاب الجيش السوري من لبنان معتبراً ان هذه العبارة تفسر للناس أن سوريا تحتل لبنان في حين أنها موجودة هناك بناء على طلب اللبنانيين. وفي مؤتمر عدم الانحياز في صيف ١٩٨٩ التقى الرئيس الأسد بالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وتحادثا حول بيان اللجنة التي كان رئيسها جزائرياً هو الأخضر، الابراهيمي، فجرت مداخلة من الرئيس بن جديد مع شركاء الجزائر في اللجنة

السداسية واستبدلت اللجنة السداسية بلجنة ثلاثية، وحذفت كلمة انسحاب، واستبدلت بعبارة إعادة انتشار القوات السورية في لبنان.

ولكي لا تصل الأمور باللجنة السداسية إلى الحائط المسدود، تم حلّها في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٩، وإعطاء دورها إلى لجنة ثلاثية ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية، والرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر، والملك الحسن الثاني ملك المغرب، فاستأنفت اللجنة الثلاثية أعمال السداسية.

ولكي لا تبلغ مساعي اللجنة الثلاثية ما بلغته من قبلها مساعي اللجنة السداسية، عقد الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية مؤتمراً صحفياً أعلن فيه باسم اللجنة الثلاثية مبادرة من سبعة بنود في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ هي:

١ ـ وقف النار فوراً.

٢ ـ تأليف لجنة للإشراف على وقف النار.

٣ ـ مراقبة السفن القادمة والخارجة من وإلى المياه اللبنانية، وفكّ الحصار البحري وفتح، مطار بيروت.

٤ ـ وقف استقدام السلاح سواء بالشراء أو بالتهريب أو بالمجان.

٥ ـ دعوة جميع الدول المعنية بالأزمة اللبنانية إلى وقف إمداد اللبنانيين المتقاتلين بالسلاح.

٦ ـ دعوة النواب اللبنانيين إلى اجتماع لإعداد وثيقة الوفاق الوطني في ١٩٨٩/٩/٣٠.

٧ ـ إيفاد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ.

صدر بيان اللجنة الثلاثية هذا، وفي لبنان حكومتان. حكومة بمرسوم جمهوري برئاسة العماد ميشال عون وعضوية ضابطين، وحكومة فرضها الأمر الواقع اللبناني المعارض والسوري الحليف القوي برئاسة الدكتور سليم الحص، الذي كان آخر رئيس

حكومة في عهد الرئيس السابق أمين الجميل. لكن لا بدّ من الشهادة بأن الدكتور الحص كان يتمتع بمحبة واحترام اللبنانيين جميعاً لأنه كان نظيفاً وشفافاً ولا يحب العنف، غير أنه، أمام استقالة الوزراء المسلمين الثلاثة من حكومة عون، ونزولاً عند إلحاح سوريا وحلفائها في لبنان، رضي أن يبقى رئيساً للحكومة بحكم الأمر الواقع. وبين حكومتي عون والحص، تمزق لبنان من جديد، وخصوصاً لجهة جباية المال وصرفه وتأمين حياة الإدارة اليومية.

وبعودة سريعة إلى الوراء، يمكن تلخيص الوضع اللبناني بأنه مع نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٨٣ انتهى كل أمل مرجو باتفاق ١٧ أيار/مايو.

فالإسرائيليون من جهتهم، حققوا هدفهم المباشر من الغزو، فطردوا منظمة التحرير من لبنان وأخذوا تعهدات دولية وأميركية خاصة بعدم عودتهم إلى بيروت، وأبعدوا الخطر السوري عنهم من خلال الفلسطينيين، وبدأوا يعدون العدة للانسحاب إلى حدود ٤٠ كيلومتراً داخل الأراض اللبنانية في الجنوب.

والأميركيون والقوات المتعددة الجنسيات بدأوا أيضاً استعداداتهم لمغادرة لبنان فغادروه في مطلع العام ١٩٨٤. ولم يبق في لبنان سوى حقائق لم يكن ممكناً تجاوزها.

ـ إسرائيل داخل ٤٠ كيلو متراً من جنوب لبنان بنت عليها دويلة وجيشاً وعلاقات تجارية مميزة.

ـ وسوريا وحلفاؤها في بقية أنحاء لبنان.

ـ وثأرٌ وأحقاد ومعاملات في منتهى السلبية بين الرئيس أمين الجميل وحزبه ـ الكتائب ـ والقوات اللبنانية، بعد أن شعر هذان الفريقان بأنه خذلهما ورفض السير معهما في استعادة العلاقة مع إسرائيل.

ـ والجيش اللبناني أصبح مضطراً للدفاع عن نفسه في أكثر من موقع، فهناك إسرائيل في الجنوب، وهناك السوريون وحلفاؤهم في الجبل والبقاع والشمال وضواحي بيروت. وهناك القوات اللبنانية والكتائب والأحزاب المسيحية المتخاصمة مع الرئيس الجميل، كي لا نقول المعادية له.

ومنذ خريف العام ١٩٨٣ توالت الهجمات والمتفجرات وأعمال العنف الصارخة في كل مكان من لبنان، ضد أميركا وفرنسا والقوات الدولية، وضد إسرائيل، وضد الشرعية اللبنانية، وضد الأمن القومي اللبناني وضد الجيش اللبناني الذي تعرض لمجزرة رهيبة في بلدة سوق الغرب الجبلية.

أصبحت الكرة في تلك الفترة في يد سوريا. وأصبح الرئيس اللبناني ولبنان كله تحت رحمة الرئيس السوري حافظ الأسد، يذهب إليه ساعة يقبل ضيافته فقط.

وبين ١٩٨٤ و١٩٨٨ تاريخ نهاية ولاية الرئيس الجميل، كان لبنان وبيروت والقصر الجمهوري والرئيس عرضة لشتى أنواع القصف والحمم الجهنمية، والفراغ السياسي والدستوري، والاتفاقات اللبنانية ـ السورية من دون علم الشرعية، إلى أن انتهى عهد الرئيس أمين الجميل من دون أن يتمكن المجلس النيابي من اختيار خلف له، فاضطر لتشكيل حكومة عسكرية لم يكن القصد منها عسكرة الحكم، بل لأن طاقم الوزارة الجديدة يتألف من ستة ضباط هم المجلس العسكري الأعلى الذي يضم ضابطاً من كل طائفة من الطوائف والمذاهب اللبنانية الكبرى، ووضع قائد الجيش العماد ميشال عون (الماروني) على رأس هذه الحكومة.

خرج الرئيس أمين الجميل من القصر الجمهوري سالماً بعد أن تعرض لعشرات القذائف المدفعية والصاروخية، وعاد إلى بيته لكنه ما لبث أن غادره إلى فرنسا في ١١ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٨، بعد أن قرر سمير جعجع رئيس القوات اللبنانية آنذاك، أنه شخص غير مرغوب فيه في المنطقة الشرقية التي تديرها قواته ـ القوات اللبنانية.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ تسلم العماد ميشال عون مفاتيح قصر بعبدا من الرئيس الجميل، لكن بنصف وزارة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ لأن الضباط المسلمين الثلاثة (السني والشيعي والدرزي) اعتذروا عن المشاركة ورفضوا الحقائب وفضلوا البقاء إلى جانب سوريا وحلفائها عندما تعذر عليهم أن يلتزموا الحياد.

نعود الآن إلى أعمال اللجنة العربية الثلاثية:

كان واضحاً أن بيان اللجنة الثلاثية، واللجنة نفسها كانا يهدفان إلى التفاهم مع سوريا، لأن سوريا أصبحت اللاعب الكبير والوحيد على الساحة اللبنانية بعد خروج قوات الردع العربية منه تباعاً، وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء نهر الأولي على بعد حوالي ٤٠ كيلومتراً من حدودها الشمالية مع جنوب لبنان.

ـ من ٢٢ أيلول/سبتمبر حتى ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٩ أخذ النواب اللبنانيون يغادرون لبنان إلى المملكة السعودية ووصلوا تباعاً إلى مدينة الطائف الجبلية، وكان الهدف فقط: التوصل إلى صيغة للوفاق الوطني اللبناني.

ـ وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ خرجت وثيقة الطائف إلى النور، ووافق عليها النواب بالأغلبية الساحقة.

ـ وفي الخامس من تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٩ اجتمعوا مرة أخرى في مطار القليعات اللبناني، وصدّقوا وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، وانتخبوا رينيه معوض رئيساً للجمهورية، وما لبث أن تم اغتياله في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

ـ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أصبحت وثيقة الوفاق الوطني جزءاً من الدستور اللبناني وأصبح تطبيقها أمرا ملزماً بموجب قانون دستوري.

تضمن اتفاق الطائف مطالب كثيرة للبنانيين، وإصلاحات داخلية.

أما الإصلاحات الداخلية فأهمها ما يلي:

أولاً : في صلاحيات رئيس الجمهورية:

ـ نصّت المادة ٥٣ من الدستور المنبثق من اتفاق الطائف على صلاحيات رئيس الجمهورية بالآتي:

١ ـ «يترأّس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت».

٢ - يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣ - يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤ - يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

٥ - يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦ - يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧ - يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨ - يرأس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١٠ - يوجه - عندما تقتضي الضرورة - رسائل إلى مجلس النواب.

١١ - يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢ - يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً، بالاتفاق مع رئيس الحكومة». (انتهى الاقتباس من الدستور اللبناني).

أما الدستور القديم الذي عمل به من ١٩٤٣ إلى ١٩٨٩ فكان يمنح رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية:

«المادة ٥٣:

رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء، ويسمي من بينهم رئيساً. ويقيلهم، ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرأس الحفلات الرسمية» (انتهى الاقتباس من الدستور القديم).

والفارق بين النصين أن دستور اتفاق الطائف انتزع من رئيس الجمهورية اللبنانية حقه في تعيين الوزراء وتسمية رئيس لهم من بينهم وإقالتهم وتولية الموظفين. وجعل هذه الصلاحيات بيد الرئيس ورئيس الحكومة الذي يسمى من قبل الرئيس بعد استشارات ملزمة.

والحقيقة أن دستور الطائف لم يفعل أمراً خارقاً. فقد جرت العادة وامتثل لها جميع رؤساء الجمهورية منذ الاستقلال على حتمية المشاورات وردع صلاحيات الرئيس احتراماً للفرقاء الشركاء، و لم يحدث أن خرق رئيس هذه التقاليد مرة واحدة. وعلى هذا، فإن ما جرى في تعديلات دستور الطائف لم يكن له أي وزن سياسي باستثناء أنه كتب على الورق ما كان مكتوباً في النفوس وجارياً عليه العرف اللبناني.

في المادة (٥٥) من الدستور:

كان لرئيس الجمهورية الحق في اتخاذ قرار معلل يوافق عليه مجلس الوزراء بحل المجلس النيابي.

أما في دستور الطائف. فورد أنه يحق للرئيس الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب، فإذا قرر مجلس الوزراء حل المجلس يصدر الرئيس مرسوم الحل.

ثانياً: في صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء.

نص دستور الوفاق الوطني على أن يكون رئيس الوزراء ممثلاً للحكومة متكلماً باسمها ومسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، وأناط به إجراء الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة (وكانت هذه مناطة برئيس الجمهورية اختيارياً وليس إلزامياً).

والخلاصة: إن دستور الطائف اقتبس من صلاحيات رئيس الجمهورية المكتوبة في الدستور ومنحها لمجلس الوزراء مجتمعاً.

ثالثاً: في مجلس النواب:

١ - رفع دستور الطائف عدد النواب من ٩٩ إلى ١٢٨ لأسباب طائفية حيث تمّ إدخال نواب عن طوائف لبنانية لم تكن ممثلة في البرلمانات السابقة.

وأيضاً لكي يناصف بين عدد النواب المسيحيين والمسلمين. حيث كان البرلمان السابق يتألف من أكثرية مسيحية (٥٥ نائباً) وأقلية مسلمة (٤٤ نائباً) على الطريقة اللبنانية المعروفة بـ(٦/٥) أي ستة نواب مسيحيين لكل خمسة مسلمين.

مجلس نواب أول عهود الاستقلال من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٧، كان مؤلفاً من ٥٥ نائباً.

ومجلس النواب الذي تلاه: من ١٩٤٧ إلى ١٩٥١، من ٥٥ نائباً

والمجلس الثالث من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣، من ٧٧ نائباً.

والمجلس الرابع من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٧، من ٤٤ نائباً.

والمجلس الخامس من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٠، من ٦٦ نائباً.

والمجلس السادس: من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٤، من ٩٩ نائباً.

والمجلس السابع من سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٨، من ٩٩ نائباً.

والمجلس الثامن من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٢، من ٩٩ نائباً.

والمجلس التاسع من سنة ١٩٧٢ إلى ١٩٩٢، من ٩٩ نائباً.

وفي ما يخص مجلس النواب أيضاً أجرى اتفاق الطائف تعديلاً جذرياً على مدة رئاسته فجعلها من عمر المجلس نفسه. أي إن مدة ولاية رئيس مجلس النواب أصبحت أربع سنوات بدلاً من سنة واحدة في الدستور القديم. وهذا التعديل جعل من رئيس مجلس النواب نائباً فوق الشبهات شأنه شأن رئيس الجمهورية ولكن بولاية لأربع سنوات، وللرئيس ست سنوات.

وهكذا، تمكن مؤتمر الطائف أن يحقق المطالب السورية التي وردت في تقرير اللجنة

الثلاثية العربية العليا المشكلة في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الدار البيضاء بالمغرب من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ كما ذكرنا سابقاً:

وجاء في التقرير الذي قدمه ممثلو اللجنة الثلاثية، وباسمها ما يلي حول نقاط الرسالة الشفهية الموجهة للرئيس الأسد:

- إن قادة اللجنة يقدرون لفخامتكم الروح الإيجابية والتفهم الذي يبديه فخامتكم نحو القضايا التي طرحها الوزراء.

- إن قادتنا يشيرون إلى التأكيدات التي أبداها فخامتكم للوزراء حول استعداد سوريا للإسهام في إنجاح المهمة الموكلة إلى اللجنة العليا والتي ترمي إلى وضع حل نهائي للمشكلة اللبنانية وفقاً لمقررات قمة الدار البيضاء وفي غضون المدة التي حددتها هذه المقررات (ستة أشهر) والتي يفترض أن يتم خلالها:

- إجراء الإصلاحات السياسية.

- إحياء المؤسسات الدستورية.

- قيام حكومة الوفاق الوطني.

- بسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني اللبناني.

إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإخراج القوات الإيرانية المتواجدة في لبنان.

- الموافقة على منظور فخامة الرئيس الأسد حول عدم ضرورة تحديد العلاقات السورية اللبنانية على أن يترك الأمر لحكومتي البلدين لتحديدها خصوصاً وأن قرار القمة أكد على ضرورة قيام الدولة اللبنانية القوية القادرة، وبالتالي فعندما تقوم هذه الدولة تستطيع أن تدخل من منطلق السيادة والاستقلال في أي اتفاق تشاء أن تدخل فيه مع الشقيقة سوريا، دون النص عليه في وثيقة الوفاق دون إشراك طرف ثالث في هذا الاتفاق، ولقيام هذه الدولة القوية والمستقلة ذات السيادة الكاملة وغير المنقوصة فقد أكّد مؤتمر القمة على

ضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية، وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية.

- يعني هذا أن الفقرة المتعلقة ببسط السيادة اللبنانية ستكون على النحو التالي:

(إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل التراب اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الأماكن حيث تتواجد القوات السورية في فترة زمنية محددة أقصاها ستة أشهر من تاريخ بداية مهمة اللجنة الثلاثية، تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع. وفي إطار الهدف ذاته يتم التوقيع على اتفاق يحدد بموجبه مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية، وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا).

- كما أن قادة اللجنة يؤكدون على أن موضوع بسط سيادة الدولة اللبنانية بشكل كامل عل كافة التراب اللبناني يشكل مبدأً رئيسياً وغير قابل للتعديل لأن هناك التزاماً عربياً جماعياً تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الدار البيضاء وبمباركة من فخامتكم شخصياً على هذا المبدأ وأن تنفيذ ذلك يقع في إطار برنامج عمل اللجنة العربية العليا.

- إن قادة اللجنة يتطلعون إلى موافقة فخامة الرئيس على البند الثاني في وثيقة الوفاق الوطني التي أعدتها اللجنة وهو الخاص ببسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب الوطني اللبناني في ضوء التعديل الذي أدخل عليه، والذي ينسجم مع هذه الروحية ويتمشى مع نص مقررات الدار البيضاء الصادرة بالإجماع.

- يرى قادة اللجنة الثلاثية أن لجنتهم قد وصلت إلى نهاية المطاف بعد الجهود المتصلة التي بذلتها والمشاورات المكثفة التي أجرتها.

- إنه بعد موافقة فخامتكم المأمولة والمتوقعة على البند الثاني ستبادر اللجنة إلى توجيه الدعوة إلى عقد اجتماع للبرلمانيين اللبنانيين، من أجل وضع وثيقة الوفاق الوطني، وإقرارها، ومن ثم عرضها على البرلمان اللبناني للمصادقة عليها.

- غير أن اللجنة ستجد نفسها أمام طريق مسدود إذا لم يتم تهيئة الأجواء الأمنية المناسبة من وقف للقتال ورفع الحصارات قبل اجتماع البرلمانيين، وعلى النحو الذي يمكنها من أداء مهمتها.

- وإن اللجنة الثلاثية حين تطلب من فخامة الرئيس الموافقة على الصيغة الأخيرة للوثيقة تعتمد في ذلك على ما سبق أن أبداه قادة اللجنة حول ثقتهم التامة في بعد نظر فخامتكم وما سبق وأكدتم عليه من الحرص على التعاون الكامل والبنّاء مع اللجنة الثلاثية.

إن اللجنة إذ تتوجه إلى فخامتكم من أجل تحقيق هذا التحرك تعتقد بأن المنظور السياسي الذي تقدمت به يخدم مصلحة سوريا ولبنان، وأنه لا قدر الله إذا فشل هذا المجهود فإننا لا نرى إلا عواقب ضارة للبلدين لبنان وسوريا.

- إن نجاح اللجنة في مهمتها أصبح منوطاً أكثر من ذي قبل قي موقف فخامتكم من هذه الوثيقة، ووقف القتال ورفع الحصار والذي سيقرر ما إذا كان في استطاعة اللجنة المضي في مساعيها أو التوقف عن بذل المزيد من الجهود .

وبعد فراغ الوزراء من تقديم الرسالة الشفوية بدا أن فخامة الرئيس الأسد لم يرد الخوض أكثر في هذا الموضوع وأحال الأمر إلى معالي الوزير فاروق الشرع. وخلال هذا الاجتماع ذكر الوزير السوري أن بلاده لا يمكن أن تقبل بالطريقة التي عالجت بها اللجنة موضوع (العلاقات)، وأضاف أن اعتراضهم في السابق كان منصبّاً على فكرة إشراف اللجنة أو رعايتها للاتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية، أما أن تزال كل فقرة (العلاقات) فهذا ما لا يستطيعون قبوله. ودعا معاليه إلى الأخذ بالصياغة السورية التي اقترحوها في هذا الشأن. والتي تنص على الآتي:

(انطلاقاً من الروابط القومية والمصالح الاستراتيجية ووحدة التاريخ والمصير التي تربط جميعها بين سوريا ولبنان، تقوم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني والحكومة السورية بتنظيم العلاقات الخاصة والمميزة في اتفاقات طويلة الأمد تجسد ما بينهما وتعززه وتضمن مصالحهما المشتركة في شتى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها).

وفي ما يتعلق بالبند الخاص ببسط السلطة أظهر الإخوة السوريون تمسكهم بموقفهم السابق ورفضهم لأي إشارة حول فترة زمنية يتم خلالها تمكين قوى الأمن اللبنانية من تولي المهام الأمنية التي يضطلع بها الجيش السوري، وكذلك أي إشارة تتعلق بفكرة تجميع القوات السورية وتمركزها في البقاع، كما هو وارد في ورقة الوفاق.

وخلاصة القول إن الأشقاء السوريين استمروا على موقفهم السابق من الموضوعين الآنفَي الذكر، والذي يهدف إلى تأجيل البتّ فيهما، إلى ما بعد قيام حكومة الوفاق الوطني.

وفي الجانب الأمني استمر موقفهم على عدم رفع الحصار إلا بوجود لجنة أمنية تقوم بمهمة التفتيش على السفن. (انتهى الاقتباس من تقرير اللجنة الثلاثية عن حوارها مع الأسد والشرع).

ويستفاد من هذه الوثيقة أن سوريا حققت في لبنان، في اتفاق الطائف، ومباشرة بعده، ثلاثة من مطالبها هي:

١ ـ إجراء الإصلاحات السياسية، بحيث انتزعت صلاحيات رئيس الجمهورية منه، ومنحت لمجلس الوزراء مجتمعاً.

٢ ـ إحياء المؤسسات الدستورية، بحيث تم انعقاد المجلس النيابي في لبنان، وانتخب رئيساً للجمهورية.

٣ ـ تشكيل حكومة الوفاق الوطني الموعودة.

وبقي من هذه المطالب ثلاثة هي:

أولاً: بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني.

وهذا الأمر لم يحدث حتى اليوم. فالدولة اللبنانية لا تزال بعيدة عملياً ومعنوياً عن مواقع وتحركات القوات السورية في لبنان.

ثانياً: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإخراج القوات الإيرانية المتواجدة في لبنان.

وهذا الأمر أيضاً لم يحدث بعد. فعلى رغم أن إسرائيل اضطرت للجلاء عن جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة اللبنانية (أيار/مايو ٢٠٠٠) إلا أنها لا تزال تحتل مزارع شبعا اللبنانية والتي ما زال الخلاف حول هويتها قائماً بين لبنان وإسرائيل وسوريا والأمم المتحدة. فحيث إن هذه المرتفعات (مزارع شبعا) احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ أثناء الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي لم يشارك فيها لبنان، وحيث إن عدداً من مخافر الدرك في هذه المزراع كان يرفع العلم السوري عام ١٩٦٧ بناء على اتفاق بين سوريا ولبنان سابق للحرب سمح لبنان بموجبه للسوريين أن ينشئوا مخافر ومراكز للدرك السوري لمراقبة وقمع عمليات التهريب، التي كانت تجري هناك بين سوريا ولبنان وإسرائيل، فقد اعتبرت إسرائيل أن مزارع شبعا سورية.

وعندما خرجت جيوشها من لبنان (أيار/مايو عام ٢٠٠٠) أعلنت أنها لم تعد موجودة فوق أراضي لبنان، وبالتالي فهي ستعتبر كل عمل فدائي من لبنان عملاً عدوانياً لبنانياً يحق لها أن ترد عليه بما تراه مناسباً.

أما لبنان فقد أعلن أن مزارع شبعا أرض لبنانية، كي يحول دون الحيلة الإسرائيلية. وبالتالي، فإن السلطة اللبنانية دعمت حق المقاومة اللبنانية ـ الإسلامية (حزب الله وحلفائه) بالتصدي وضرب القوات الإسرائيلية في المزارع المذكورة.

وعلى رغم أن دمشق أعلنت في أكثر من مناسبة أن مزارع شبعا أرض لبنانية، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اعتبرا هذه التصريحات إعلاناً لدعم المقاومة وليس اعترافاً بلبنانية المزارع، فلو كان الأمر كذلك فقد كان على سوريا وما زال، أن ترسل إلى الأمم المتحدة كتاباً رسمياً تعلن فيه عدم أحقيتها بملكية المزارع، وتبلغ الأمم المتحدة أن هذه المزارع لبنانية وليست سورية.

وما دام أن هذا الاعتراف لم يحصل ولم تتبلغ به الأمم المتحدة، فقد بقيت هذه المؤسسة الدولية تعتبر أن مزارع شبعا احتلت في ١٩٦٧ على أساس أنها أرض سورية. وبالتالي: فإن

موضوع انسحاب إسرائيل منها خاضع للقرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨، وبالتالي: فهو مؤجل إلى أن يتفق العرب وإسرائيل على الحل الشامل الدائم.

أما ما يخص الوجود الإيراني المتعلق بالبند الثاني: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإخراج القوات الإيرانية، فما زال هو الآخر دون حلٍّ نهائي. فمن حيث المبدأ والعلاقات الدولية، ليس هناك قوات إيرانية في لبنان. ولبنان نفسه لا يقرّ بوجود قوات إيرانية على أرضه. والإيرانيون الموجودون في لبنان هم متبرعون يقاتلون جنباً إلى جنب مع القوات الإسلامية (حزب الله) شأنهم في ذلك شأن آلاف الأميركيين والروس والأوروبيين الذين يقاتلون داخل صفوف الجيش الإسرائيلي تحت غطاء رسمي هو أنهم يحملون الجنسية المزدوجة. وفي كل حال، لم يعد فوق الأراضي اللبنانية فدائيون إيرانيون، منذ إجلاء القوات الإسرائيلية عام ٢٠٠٠.

وبسبب هذا الإشكال بالذات، خرج من دمشق عنوان جديد لمعالجة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان هو: تلازم المسارين. أي: أن ينتظر لبنان سوريا وتنتظر سوريا لبنان إلى أن يتم الحل الشامل فتوقّعا عليه معاً.

لكن لبنان لا علاقة له بمرجعية مفاوضات الحل القائم على نتائج حرب ١٩٦٧.

فحرب ١٩٦٧ مربوطة بالقرار ٢٤٢ ثم بالقرار ٣٣٨ الذي صدر في أعقاب حرب ١٩٧٣. وبالتالي: فإن الأراضي السورية المحتلة فقط (وليس الأراضي اللبنانية) هي التي تخضع للمرجعية الدولية القائمة على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

أما لبنان فمرجعيته المتعلقة بانسحاب إسرائيل من أراضيه، قائمة على مجموعة قرارات دولية تحمل الأرقام التالية: ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٣٦ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥٢٠ و٢٦٢ و٢٧٠ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨٥. وأخيراً ١٥٥٩ الذي صدر مع تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، وجميعها. باستثناء القرار ١٥٥٩ صدرت عن مجلس الأمن الدولي بعد حرب ١٩٦٧ بحوالي عام تقريباً. فقد صدر القرار ٢٤٢ الخاص بالحرب العربية ـ الإسرائيلية التي لم يشارك فيها لبنان، بتاريخ

٢٢/١١/١٩٦٧، وصدر القرار ٣٣٨ الخاص بحرب ١٩٧٣ الإسرائيلية ـ العربية و لم يشارك فيها لبنان أيضاً، بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣.

أما القرار ٤٢٥ الخاص بلبنان فبينه وبين القرار ٢٤٢، ١٨٣ قراراً، وبين تاريخه وتاريخ القرار ٢٤٢ أحد عشر عاماً.

ولعل الشقيقة سوريا تتمسك بتلازم المسارين كي تكون مدعومة بدول عربية أخرى إذا ما بدأت، ذات يوم، المفاوضات النهائية للحل النهائي. غير أن التلازم يحمل بعدين لا شك فيهما:

ربط لبنان ـ بشكل أو بآخر ـ بأزمة الشرق الأوسط الناتجة عن حرب ١٩٦٧ بكل ما فيها من تعقيدات، وبكل ما قد ينتج عنها من تنازلات أو تعويضات أو تغييرات جغرافية وديمغرافية. و لم يكن لبنان جزءاً من هذه الأزمة، ولذلك فإن ربطه بها هو تنفيذ لمصالح أخرى غير لبنانية لا شك في ذلك. فإذا تم التنازل (في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية في المستقبل) عن أراضٍ من هنا أو هناك فإن لبنان سيكون أحد المتنازلين حتماً.

وإذا تمت مقايضة ما فإن لبنان هو الذي سيدفع من أرضه وربما من شعبه ثمن هذه المقايضة.

وإذا، لسبب من الأسباب، قرر مجلس الأمن الدولي حلاً نهائياً ترضى به كل الأطراف، واعتبر مزارع شبعا أرضاً سورية ضمن الاتفاق الجماعي، فسوف يصعب على لبنان استرجاعها من سوريا أو خوض حرب معها لتحريرها. وإذا دخل لبنان في سجال مع سوريا أو مع مجلس الأمن فإن مجلس الأمن سيرد على لبنان بأنه كان ساكتاً عندما صدر القرار ٣٥٠ بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٤ القاضي بفكّ الاشتباك بين سوريا وإسرائيل وتشكيل قوات دولية من الأمم المتحدة لمراقبة هذا الاتفاق، وشملت عمليات هذه القوات الجولان ومزارع شبعا وهذا يعني أن المزارع سورية ـ في نظر مجلس الأمن الدولي ـ حتى إشعار آخر، وأنها غير مشمولة بالقرار ٤٢٥، بل بالقرار ٢٤٢ الذي لم يكن لبنان فيه ولا علاقة له به.

ثالثاً: تحديد العلاقات السورية ـ اللبنانية.

في مؤتمر الطائف. استغرق بند سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها معظم أوقات الاجتماعات، ووقعت خلافات عديدة ومشادات وعلا الصراخ، لكن تمّ أخيراً اعتماد الصيغة التالي نصها لموضوع سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها:

«تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الأماكن حيث تتواجد القوات السورية في فترة زمنية محددة أقصاها ستة أشهر، تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع. كذلك يتم التوقيع على اتفاق يتم بموجبه تحديد مركز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية، وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا».

وقد رفضت دمشق هذه الصيغة واستبدلتها بالصيغة التالية:

«تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية... وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر البيدر من خط حمانا، المديرج، عين داره، وإذا دعت الضرورة، في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية ـ سورية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن وجودها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

ونلاحظ أن النص السوري الذي حلّ محلّ النص الذي وضعه النواب اللبنانيون أجرى التعديلات والإلغاءات التالية:

١ ـ ألغى عبارة: «في جميع الأماكن حيث تتواجد القوات السورية».

٢ ـ ألغى عبارة: «في فترة زمنية محددة أقصاها ستة أشهر تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع».

ووضع بدلاً منها ما يلي:

«في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية».

٣ ـ ألغى عبارة: «... وبرعاية اللجنة العربية العليا» واستبدلها بعبارة: «واللجنة العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

وبكلام تفسيري: أقر مجلس النواب اللبناني في اتفاق الطائف أن تتواجد القوات السورية في أماكن محددة في لبنان، وسمح لها أن تتواجد في أي مكان آخر إذا دعت الضرورة، وأن تبقى إلى ما هو أبعد من السنتين إذا رأت الحكومتان ذلك.

وأقر النواب أيضاً أنهم موافقون على بدء محادثات الانسحاب السوري بعد تنفيذ الشروط الأربعة التالية:

أ ـ التصديق على وثيقة الوفاق، وقد حصل هذا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

ب ـ انتخاب رئيس الجمهورية. وقد حصل هذا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

ج ـ تشكيل حكومة وفاق وطني. وقد حدث ذلك مباشرة بعد استلام الرئيس الياس الهراوي الحكم خلفاً للرئيس الشهيد رينيه معوض، وذلك في الأسبوع الأخير من تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٩ وبالتحديد في ٢٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٨٩، حيث أعاد الرئيس الياس الهراوي تكليف الدكتور سليم الحص بتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومته (الحص) التي كلفه برئاستها الرئيس الراحل رينيه معوض، ولكنها لم تكن حكومة دستورية

مئة بالمئة لأن الرئيس معوض لم يكن قد تسلم رسمياً مقاليد الرئاسة بعد فانتهت مهمتها بوفاة رئيس الجمهورية.

د ـ إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

وأما هذه الاصلاحات فلم تر النور بعد، أو هي لم تكتمل

ـ فهناك المادة ٢٢ من الدستور التي تنص على ما يأتي:

«مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

هذا النص لم يتم اعتماده بعد كي يقرِّب من انسحاب الجيش السوري من لبنان. وإلى أن يتم اعتماده يجب أن ينتخب اللبنانيون مجلساً نيابياً على أساس وطني غير طائفي. وهذا يعني أنه قد يكون ممكناً تمديد الوجود السوري إلى سنوات طويلة لأن اللبنانيين لم يبلغوا بعد درجة من العلمنة تسمح لهم بانتخاب برلمان غير طائفي.

ـ وهناك المادة ٩٥ من الدستور التي تأتي وظيفتها قبل وظيفة المادة رقم ٢٢. وتنص المادة (٩٥) على ما يلي:

«على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية. وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء، شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة هذه الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء، ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. وفي المرحلة الانتقالية:

أ ـ تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزراء.

ب ـ تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة

والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وما يعادل الفئة الأولى فيها. وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة، مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة».

(انتهى اقتباس نص المادة ٩٥ من الدستور).

وهذه المادة أيضا دونها سنوات طويلة وغامضة.

إن تحديد موضوع سيادة لبنان على أراضيه، والاتفاق مع سوريا على سحب قواتها منه، لم يتناولهما اتفاق الطائف كما كان يأمل اللبنانيون.

فعل سبيل المثال لا الحصر، ينص الدستور السوري على موقع وصلاحيات رئيس الجمهورية على ما يلي:

«... مدة ولاية الرئيس سبع سنوات من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم. ويمارس الرئيس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب. ويضع بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها. وهو يعيّن نائباً له أو أكثر. كما يعيّن رئيس الوزراء، والوزراء. ويقبل استقالتهم أو يعفيهم من مناصبهم. ولرئيس الجمهورية أن يحل المجلس بقرار معلل... ويتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج انعقاد دورات المجلس على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دورة لانعقاده. كما يتولى سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى المتعلقة بمصالح البلاد العربية أو بمقتضيات الأمن القومي، على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له...» (انتهى الاقتباس).

ومن الملاحظ أن الدستور السوري يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة لم يكن يتمتع بها الرئيس اللبناني في الدستور السابق لاتفاق الطائف. وللمرء أن يتساءل: ما الذي جعل السوريين يمنحون الرئيس السوري صلاحيات لم يسلموا بها لرئيس لبنان؟

وعلى سبيل المثال أيضاً:

- لم تتوقف العلاقات اللبنانية ـ السورية عند ما كُتب وأُقر في اتفاق الطائف. فهذا الاتفاق أغفل ـ لسبب من الأسباب ـ بعض تفاصيل علاقة الربط العضوي بين البلدين، لكن ما إن انتهى اجتماع الطائف، وأصبحت وثيقته جزءاً من الدستور اللبناني، حتى بدأت جولة جديدة من اللقاءات والمفاوضات والجلسات بين الدولتين والرئيسين والحكومتين ومجلسي النواب والخبراء طوال الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١، إلى أن توصل البلدان إلى عقد اتفاق عام يحدد العلاقات بينهما، أطلق عليه التعبير الآتي:

«معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية».

وتم التوقيع على هذه المعاهدة في ١٩٩١/٥/٢٩.

وقد نصت المادة الأولى من هذه المعاهدة على ما يمكن اعتباره الهدف البعيد ـ وبالخطوط العريضة ـ لمستقبل البلدين. وجاء في النص ما يأتي:

«تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية، وغيرها، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما...».

ويستفاد من الكلمات الواردة في هذه المادة أن سوريا أرادت أن تربط لبنان بها لا أن تربط نفسها به في أي مجال من المجالات.

- فعندما نتناول المادة الأولى: المجالات السياسية، فهي لا تعني أن تصبح سوريا دولة متعددة الأحزاب والقوى السياسية، بل أن يصبح لبنان دولة ذات وجه سياسي واحد كما هي الحال في سوريا.

- وعندما تنص المادة الأولى على توحيد المجال الاقتصادي، فهي تعني أن تستفيد سوريا من مناخ الاقتصاد الحر في لبنان وانفتاح لبنان على العالم والتجارة، بما يأتي عليه بفوائد

اقتصادية جعلته أحد أقوى الدول العربية في الاقتصاد والتجارة. وهذا المناخ اللبناني من شأنه أن يفيد سوريا إذا استخدمته في لبنان، ذلك أنها لا ترغب في أن تطوّر نظامها الاقتصادي نحو اقتصاد السوق بل تريده اقتصاداً موجهاً تديره الدولة. والاقتصاديون يردّون هذا التمنّع السوري لأسباب سياسية عائدة إلى الخوف من احتمال وقوع عقوبات أو إعلان حرب اقتصادية عليها، ولذلك فهي تلجأ إلى محاولة الاكتفاء الاقتصادي الذاتي.

في مذكراته بعنوان: «عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، يكتب الرئيس إلياس الهراوي الذي يعتبر نفسه صديقاً حميماً للرئيس حافظ الأسد يتبادل معه الأسرار والخصوصيات، الحادثة التالية أثناء اجتماعات المجلس الأعلى اللبناني ـ السوري لدرس البند المتعلق بتوقيع الاتفاق الزراعي بين البلدين: يقول الرئيس الهراوي صفحة ٦١٩ «... وكنت أعتبره (الاتفاق) مجحفاً بحق لبنان، فطلبت رفع الجلسة واختليت بالرئيس الأسد في غرفة جانبية. وبعدما ذكّرته بأن سوريا كانت السوق الأولى للحمضيات اللبنانية، قلت له: إن الاتفاق المطروح اليوم سيصحّر لبنان لأن المزروعات السورية ستقضي على الزراعة فيه نظراً إلى أسعار بيعها المنخفضة بسبب دعم الدولة لها. فالمزارعون السوريون لا يدفعون إيجار الأرض التي يستثمرون، إضافة إلى كون المحروقات والأسمدة والفوسفات والأدوية والأدوات الزراعية المستوردة مدعومة، خلافاً لما هو الحال في لبنان. ولفتّهُ إلى أن معظم اليد العاملة في هذا المجال على الأراضي اللبنانية، سورية. ولدى عودتنا إلى قاعة الاجتماعات، استهلّ الرئيس الأسد الحديث بطلب إرجاء البحث في موضوع الاتفاق الزراعي. وبعد انتهاء ولايتي وقّعت حكومة الرئيس سليم الحص الاتفاق دون أي تعديل عليه...». (انتهى الاقتباس من كتاب الرئيس الهراوي).

- في الأمن:

ربطت المعاهدة اللبنانية ـ السورية، لبنان بسوريا ربطاً محكماً عندما نصت المادة الرابعة عل نفس كلمات ومضمون بند سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها. وقررت هذه المادة بما لا يدع مجالاً للشك أو للتغيير أن تعيد القوات السورية تمركزها في الأراضي اللبنانية وتركت للحكومتين فقط تحديد مكان ومدة بقاء هذه القوات.

- في السياسية الخارجية:

«تعمل الدولتان على تنسيق سياستهما العربية والدولية، وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق موافقهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية». وهكذا، تربط المعاهدة لبنان بسوريا وسوريا بلبنان في كل المجالات، رغم اختلاف نظاميهما الاقتصادي والثقافي والإداري والضريبي والعلمي والسياسي. ومن هنا نشأت عند بعض اللبنانيين عبارة «غياب السيادة اللبنانية في العلاقة مع سوريا».

- في العام ١٩٧٠ وافقت مصر، جمال عبد الناصر، على مشروع روجرز فأدرك الرئيس حافظ الأسد أن الحرب لم تعد الخيار الوحيد أمام العرب. ويبدو أن الرئيس عبد الناصر الذي كان حافظ الأسد الضابط والوزير يحمل له في قلبه وضميره احتراماً لم يحمله لزعيم عربي غيره، أدرك أن إسرائيل قوة دولية وليست فقط قوة إقليمية، وأن أمام العرب أن يفهموا ذلك ويتصرفوا على هذا الأساس. لكن الرئيس الأسد بقي محتفظاً بإيمانه بقدرة العرب - إذا اتحدوا - على كسر شوكة إسرائيل.

- وفي العام ١٩٧٣ خاض الرئيس حافظ الأسد حرب العبور والثأر جنباً إلى جنب مع مصر، لكنه أدرك مباشرة بعد الحرب أن إسرائيل أقوى محلياً ودولياً مما كان يظن. وأدرك خصوصاً أن الرئيس أنور السادات - شريكه في حرب العبور - لم يكن راغباً في دحر إسرائيل وإنزال الهزيمة بها، لأنه لم يكن قادراً على ذلك، وكان يعرف أنه لم يكن قادراً على ذلك، غير أن الرئيس الأسد تعثّر في فهم أهداف الرئيس السادات فهماً مطلقاً. وكانت براءته القومية، وعناده الثوري يشيران عليه بأن السادات خدعه، وأن النصر على إسرائيل - النصر الكامل - ممكن، لكنه اكتشف، ولو متأخراً، أن ظنه لم يكن في مكانه فقرر أن يلجأ إلى فكرة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل كما ذكرنا سابقاً، لكن الأيام كانت تسير بغير اتجاهاته.

- مباشرة بعد حرب ١٩٧٣ وصدور القرار ٣٣٨ وقبول مصر وسوريا به، دخلت واشنطن بكل ثقلها على خط الصراع العربي - الإسرائيلي مدفوعة بأسباب مشجعة هي:

- نصر إسرائيل،

- وليونة موقف الرئيس السادات،

وبأسباب إلزامية هي:

- دخول النفط العربي الحرب،

وشعور أميركا وأوروبا بأنهما ستدفعان غالياً جداً من رفاهية شعوبهما إذا لم يفعل المجتمع الدولي شيئاً لمصلحة السلام.

وبدأ كيسنجر التحضير لمؤتمر جنيف الذي انعقد بناء على القرار ٣٤٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ١٩٧٣/١٢/١٥ وينص على أن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي ١٩٧٣/١٢/٢٢ افتتح الأمين العام للأمم المتحدة، آنذاك، كورت فالدهايم مؤتمر جنيف بحضور الأميركيين والسوفيات وإسرائيل ومصر والأردن. وغابت سوريا الأسد عن الحضور لأن إسرائيل لم تعلن صراحة عن رغبتها في الانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، كما أعلنت دمشق رسمياً في حينه.

لكن الرئيس الأسد المصرّ على انتزاع مثل هذا الاعتراف من إسرائيل كان يبدو عصفوراً يغرّد في غير سربه. وقد كتب الخبير الأميركي بشؤون الشرق الأوسط هارولد ساوندرز وعضو مجلس الأمن القومي الأميركي آنذاك: «إن أميركا لم تكن تعرف على وجه اليقين ما الذي يمكن أن تجده في سوريا... فالذهاب إلى دمشق بعد ست سنوات من قطع العلاقات يشبه الذهاب إلى الصين» (راجع كتاب باتريك سيل حول حافظ الأسد) وكانت دمشق - الأسد هي أيضاً غريبة عن معرفة ما يجري في واشنطن. وفي هذا الصدد يكتب وليام كوانت (عشر سنوات من القرارات) أنه عندما قدّم كيسنجر تقريره للرئيس نكسون حول عدم مشاركة سوريا في مؤتمر جنيف قال للرئيس إن عدم مشاركة سوريا هو نعمة لنا، ويجب أن نترك الأسد ينضج في مَرَقه».

وهكذا، ففي حين كان الرئيس الأسد يظن أنه وجّه ضربة إلى واشنطن عندما رفض

المشاركة في جنيف، كانت واشنطن تظن أنها سعيدة بموقف دمشق لأن هذه كانت رغبتها التي ستضعف لاحقاً الموقف السوري.

وفي ما كتب عن الحوار الساخن الذي جرى بين الرئيس الأسد والرئيس السادات بعيد مؤتمر جنيف وقرار مصر بإجراء محادثات الكيلو (١٠١) مع إسرائيل في ١٩٧٤/١/١٨ (أي: بعد شهر من مؤتمر جنيف) قال الرئيس الأسد بلهجة حاسمة وبائسة للرئيس السادات: «إن ذهابك إلى محادثات ثنائية مع إسرائيل سوف يضعف موقفنا. وإن القوات الإسرائيلية ستترك سيناء وتنتقل إلى الجولان وهذا سيشكل خطراً علينا وعلى التزامنا بخوض الحرب معاً والسلام معاً...». لكن السادات فاوض وأخرج مصر من الصراع العسكري، وبقي الرئيس الأسد متفرجاً عاجزاً عن منع ما يحدث.

- في العام ١٩٧٥، ومنذ شهر نيسان/إبريل، بدء المناوشات بين حزب الكتائب والفلسطينيين، دخل السوريون على جميع خطوط المعارك الجهنمية التي انقلبت إلى حرب شبه عالمية في لبنان: استمرت ما يقارب ضعف سنوات الحرب العالمية الثانية.

وكانت القوات السورية بكامل تشكيلاتها مشغولة بما بين اللبنانيين والفلسطينيين، ثم ما بين الفلسطينين والفلسطينيين، ثم ما بين المسلمين والمسيحيين، وما بين المسلمين والمسلمين، والمسيحيين والمسيحيين، إلى أن أخرج الفلسطينيون من لبنان بالقوة، وركع لبنان على قدميه خائر القوى.

- وفي غمرة التهاب هذه الحرب، انعقد مؤتمر كامب دايفيد في ١٩٧٨/٩/١٨ في غياب سوريا، لأنها رفضت المشاركة فيه. ومثل ما حصل في مؤتمر جنيف (١٩٧٣) كانت مصر السادات قد خرجت تماماً ونهائياً من الصراع العسكري مع إسرائيل، وكانت واشنطن سعيدة بغياب سوريا. و لم يكن أشدّ سعادة من واشنطن سوى تل أبيب التي لم يبق أمامها على مسرح الحرب سوى دمشق فقط، بعد أن ضربت أسلحة منظمة التحرير في لبنان، وعقدت مع مصر معاهدة كامب دايفيد، واكتفى الأردن بالمراقبة والانتظار. وثمة من المراقبين، وبينهم سوريون كبار، من يقول أن حرب لبنان كانت حرباً مفتعلة لإلهاء سوريا بها، وكان هذا أيضاً رأي الرئيس الأسد.

- في حزيران/يونيو ١٩٨٢ غزت إسرائيل لبنان لتحطيم قدرات منظمة التحرير الفلسطينية فيه، فترددت دمشق بين التصدي لإسرائيل والتصدي لمن كانت تعتبرهم حلفاء إسرائيل في لبنان، فخاضت حربين معاً: مع إسرائيل في الجو وفي البقاع، ومع القوات اللبنانية في ما كان يعرف ببيروت الشرقية وزحلة، ثم مع الفلسطينيين في الجبل والساحل. وتبعثرت قواتها تحت ضغط إسرائيل العسكري، وعدم اكتشاف الهدف الأساسي من كل هذه المعارك. فخسرت في لبنان عشرات الطائرات ومئات الجنود والآليات وبطاريات الصواريخ، وأخرجت بالقوة من بيروت وضواحيها من ١٩٨٢ إلى ١٩٩١.

وفيما كان الرئيس حافظ الأسد يصب كل جهوده، وتجاربه وقوته السياسية والعسكرية في لبنان، ظاناً أنه يقاتل المسيحيين من عملاء إسرائيل ويحمي الفلسطينيين من هؤلاء العملاء، كان الفلسطينيون يمدون جسراً عريضاً من المفاوضات السرية مع إسرائيل من دون علم سوريا ورئيسها. واستناداً إلى ما ورد في كتاب «طريق أوسلو» لمحمود عباس (أبو مازن - رئيس الحكومة الفلسطينية ورئيس السلطة لاحقا) فإن العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية بدأت منذ أوائل منتصف السبعينات وتحت مظلة الشرعية الفلسطينية. حيث كان هو - محمود عباس أحد مؤسسي حركة فتح، ورئيس جهاز التعبئة والتنظيم فيها آنذاك، يسمح للدكتور عصام سرطاوي (وغيره) بالالتقاء بالإسرائيليين في محاولة لبدء حوار مع إسرائيل. ثم بموافقة الدورة ١٣ للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بين ١٢ و٢٢ آذار/مارس ١٩٧٧، والدورة ١٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/١١، والدورة ١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٤، والدورة ١٩ في ١٩٨٨/١١/١٥، ومؤتمر فتح الخامس في ١٩٨٩/٨/٣...

يقول محمود عباس إنه منذ ١٩٧٧ وصاعداً «عقدنا عشرات اللقاءات مع الإسرائيليين، ويضيف: «إن اتفاقية السلام التي وقعناها في ١٩٩٣/٩/١٣ في البيت الأبيض، لم تأت صدفة، بل جاءت نتيجة تراكمات كثيرة...». (ص ٣٢).

وفي حين كان الرئيس حافظ الأسد منشغلاً ليلاً ونهاراً، وشاغلاً سوريا، بكل ما فيها

من قوى ونشاط بلبنان واللبنانيين، كان ياسر عرفات يفتح الضوء الأخضر لعلاقة مباشرة مع كبار المسؤولين الإسرائيليين.

ويكتب محمد حسنين هيكل في «سلام الأوهام» حول هذه المفاوضات السرية وعلاقة عرفات بالرئيس الأسد ما يلي:

«... كان الرئيس الأسد مقتنعاً حتى آخر لحظة بأن عرفات لا يستطيع أن يدفع الثمن اللازم لإقناع إسرائيل بأن تتعامل معه، وفجأة اكتشف الرئيس الأسد أن عرفات يستطيع».

ويقول هيكل إن الرئيس حسني مبارك كان أول من توسّط لفتح طريق دمشق أمام عرفات ومقابلة الرئيس الأسد، فوافق الرئيس الأسد كارهاً على لقاء عرفات يوم ٦ تشرين الأوّل/أكتوبر (١٩٩٣) ثم عادت دمشق فأعلنت تأجيل الموعد.

«ثم أعادت الولايات المتحدة تهدئة الأمور. و لم ييأس الرئيس مبارك، وإنما عاد إلى وساطته، فقبل الرئيس الأسد أخيراً أن يستقبل عرفات في دمشق بعد اتفاق أوسلو...

ويقول هيكل: إن الرئيس الأسد أبلغ الأميركيين رأيه باتفاق أوسلو قائلاً: «إن سوريا سوف تنظر لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي نظرة موضوعية، فإذا كان يضرّنا فسوف نهاجمه، وإذا كان ينفعنا فنحن نؤيده». (انتهى الاقتباس من كتاب هيكل).

وعلى ضوء هذه المعلومات، يمكن القول إن الفلسطينيين فتحوا طريقاً على إسرائيل، وعقدوا معها اتفاق أوسلو تحت سمع ونظر سوريا فلم يحدث بين سوريا والمنظمة ما حصل بين سوريا ولبنان بعد اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ الذي لم يرَ النور أصلاً. وللمرء أن يستنتج أن موقف الرئيس الأسد من مفاوضات أوسلو لم يكن ليختلف كثيراً عن موقفه من اتفاق ١٧ أيار/مايو. ويبدو أن الرئيس اللبناني أمين الجميل لم يتجاوز الحقيقة عندما نقل عن الرئيس الأسد قوله له في نيودلهي: «إفعلْ مصلحة بلادك»، فمثل هذا القول ردده الرئيس الأسد للأميركيين عندما سألوه عن رأيه باتفاق أوسلو حيث قال «إن سوريا ستنظر إلى أوسلو نظرة موضوعية» كما ورد قبل قليل.

ـ في نهاية ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢ بدأت المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية بناء على مقررات مؤتمر مدريد الذي انعقد بين ٢٨ تشرين الأوّل/أكتوبر و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وكانت واشنطن هي المكان الذي وافقت عليه الأطراف للتفاوض.

وذهب الأردنيون، والفلسطينيون والإسرائيليون واللبنانيون والسوريون، وعقدوا عشرات الساعات التفاوضية، وأخيراً لم يبق سوى الأردنيين والفلسطينيين.

أما الأردنيون، فقد واصلوا مفاوضاتهم مع الإسرائيليين عبر واشنطن وبواسطتها إلى أن توصلوا إلى اتفاق وادي عربه.

ـ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أي مباشرة بعد توقيع اتفاق أوسلو، جرى في واشنطن احتفال بالتوقيع على جدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي المشترك في المفاوضات التي ستشكل معاهدة للسلام بينهما في وقت لاحق.

ـ في ٢٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٤ جرى التوقيع في وادي عربه الأردني على الاتفاق الذي سمي اتفاق «وادي عربه»، على غرار اتفاق كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل (١٩٧٨).

ـ وبذلك، خرجت منظمة التحرير من الصراع العسكري مع إسرائيل في اتفاق أوسلو ١٣/٩/١٩٩٣.

ـ وخرج الأردن بموجب معاهدة وادي عربه ٢٦ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٤.

ـ وخرجت مصر بموجب اتفاق كامب دايفيد ١٨/٩/١٩٧٨.

ـ و لم يبق في الميدان سوى سوريا ولبنان.

وأما لبنان فما زال يأمل بالعودة إلى سيادته واستقلاله باعتبار أنه لم يشترك و لم يهاجمه أحد في حرب ١٩٦٧، إضافة إلى أن الدول الكبرى التي غيرّت الجغرافيا بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، لم يعد يناسبها تغيير الحدود في الوقت الراهن، ولذلك يعتقد اللبنانيون أنهم محميون، وليس لاعتقادهم ما يعارضه أو ينفيه.

ـ وأما سوريا فسوف تبقى وحيدة في هذا المحيط المتلاطم الذي تتخبط فيه أزمة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وما دامت سوريا لم تحقق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل فسوف تكون مضطرة للبقاء على ما هي عليه حتى إشعار آخر، بل حتى سنوات عديدة.

وتحت هذه الأوضاع غير الطبيعية، وغير المنطقية، لم يعد سرًّا أن بعض اللبنانيين يعتقدون أن سوريا مرتاحة لوضعها في لبنان. فهي الآمر الناهي، المستفيد، القادر على كل شيء. وهذه القدرات تنعكس إيجابياً على السوريين الذين يفيدون بشكل ظاهر من وضع سوريا في لبنان.

كما ليس سرًّا أن بعض اللبنانيين يعتقدون أن سوريا بسياستها الحاسمة المتجمدة التي لا تؤمن بالانفتاح والحركة، عجزت عن تحقيق أيّ نوع من أنواع الوحدة والحرية والاشتراكية التي ينادي بها حزب البعث الحاكم، فقررت أن تعمل على تحقيق سوريا مكبّرة بدل سوريا الكبرى، أو بدل الأمة العربية الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

وحتى سوريا المكبّرة، لم يعد من السهل تحقيقها بعد أن دخلت الجيوش الأميركية إلى العراق، وأصبحت أميركا على حدود سوريا المباشرة.

***

خاتمة لا بد منها

... أثناء تحضير هذا الكتاب التحضير الذي يسبق مثوله للطباعة، وقع اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق، السيد رفيق الحريري. وقد أدّى هذا الاغتيال، في ما يخص هذا الكتاب، إلى تأجيل طباعته بعض الوقت.

على أن اغتيال الرئيس الحريري أدخل بعداً جديداً على الكتاب من حيث أنه أدّى إلى خروج الجيش السوري من الأراضي اللبنانية وإلى شيء من التوتر السياسي بين سوريا ولبنان. لكن الاغتيال لم يؤدِّ بالمقابل، إلى أيّ تغيير في ما احتواه هذا الكتاب من توصيف لتاريخ لبنان وتاريخ اللبنانيين وعلاقتهم بلبنان وبالآخرين، قديماً وفي المستقبل.

وسوف نتناول الحقُبة السياسية التي تلت اغتيال الحريري في كتاب مقبل إن شاء الله.

بيروت: خريف العام ٢٠٠٤

شكري نصرالله

(انتهى)

السلسلة السياسية

صدر منها:

- **الحل والحرب** - محمد حسنين هيكل
- **بين الصحافة والسياسة** - محمد حسنين هيكل
- **حديث المبادرة** - محمد حسنين هيكل
- **خريف الغضب** - محمد حسنين هيكل
- **زيارة جديدة للتاريخ** - محمد حسنين هيكل
- **عند مفترق الطرق** - محمد حسنين هيكل
- **قصة السويس** - محمد حسنين هيكل
- **لمصر لا لعبد الناصر** - محمد حسنين هيكل
- **وقائع تحقيق سياسي** - محمد حسنين هيكل
- **السلام المستحيل** - محمد حسنين هيكل
- **آفاق الثمانينات** - محمد حسنين هيكل
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيارسالينجر واريك لوران
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران
- **عاصفة الصحراء** - بيار سالينجر واريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - الرئيس حسين الحسيني
- **الشرق الأوسط** - د. معين حداد
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩-١٩٩٨** - محمود عثمان
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **الضوء الأصفر** - عبد الله بو حبيب
- **المال إن حكم** - هنري ادة
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **رؤية للمستقبل** - جوزيف أبو خليل
- **فرنسا والموازنة ولبنان** - اللواء ياسين سويد
- **لبنان لماذا؟** - جوزيف أبو خليل

□ **لبنان وسوريا مشقة الاخوة** - جوزيف أبو خليل

□ **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر

□ **ثمن الدم والدمار** - كمال ديب

□ **الفرص الضائعة** - أمين هويدي

□ **الأمة العربية إلى أين؟** - د.محمد فاضل الجمالي

□ **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس

□ **الحصاد** - جون كوولي

□ **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي

□ **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلر

□ **اللوبي** - ادوارد تيفنن

□ **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون

□ **بالسيف** - ستيفن غرين

□ **قصة الموارنة في الحرب** - جوزيف أبو خليل

□ **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين

□ **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح

□ **طريق أوسلو** - محمود عباس

□ **الخداع** - بول فندلي

□ **من يجرؤ على الكلام** - بول فندلي

□ **لا سكوت بعد اليوم** - بول فندلي

□ **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد

□ **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا

□ **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي

□ **العرب على مفترق** - د. عصام نعمان

□ **هل يتغير العرب؟** - د. عصام نعمان

□ **التشكيلات الناصرية** - شوكت اشتي

□ **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين

□ **للحقيقة والتاريخ - تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٠** - الرئيس سليم الحص

□ **محطات وطنية وقومية** - الرئيس سليم الحص

□ **عصارة العمر** - الرئيس سليم الحص

□ **نحن والطائفية** - الرئيس سليم الحص

□ **صوت بلا صدى** - الرئيس سليم الحص

□ **تعالَوا إلى كلمة سَواء** - الرئيس سليم الحص

□ **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوازن نايثن

□ **تواطؤ ضدّ بابل** - جون كولي

□ **دارفور حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال

هذا الكتاب

- قطعة أدبية متميّزة تستعرض الحركة التاريخية والثقافية لمسيرة الشعب اللبناني انطلاقًا من عهد الفينيقيين وأمجادهم. وصولاً إلى التاريخ الحديث بمآثره وخيباته.

- تبصّر موضوعي في عمق الظروف الجغرافية والسياسية والاستراتيجية التي ساهمت في ضرب السلم الأهلي فزجّت لبنان في حروب ونزاعات طائفية وأدخلته في نفق التجاذبات الخارجية على أرضه.

- سرد متوقّد يضمّ أهم المحطات والمنعطفات والاتفاقات التي بلورت تاريخ لبنان الحديث مع تأكيد نابض على رقيّ هذا البلد وسموّ شعبه.

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. ٨٣٧٥: - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٢٢ ٣٥٠ ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر